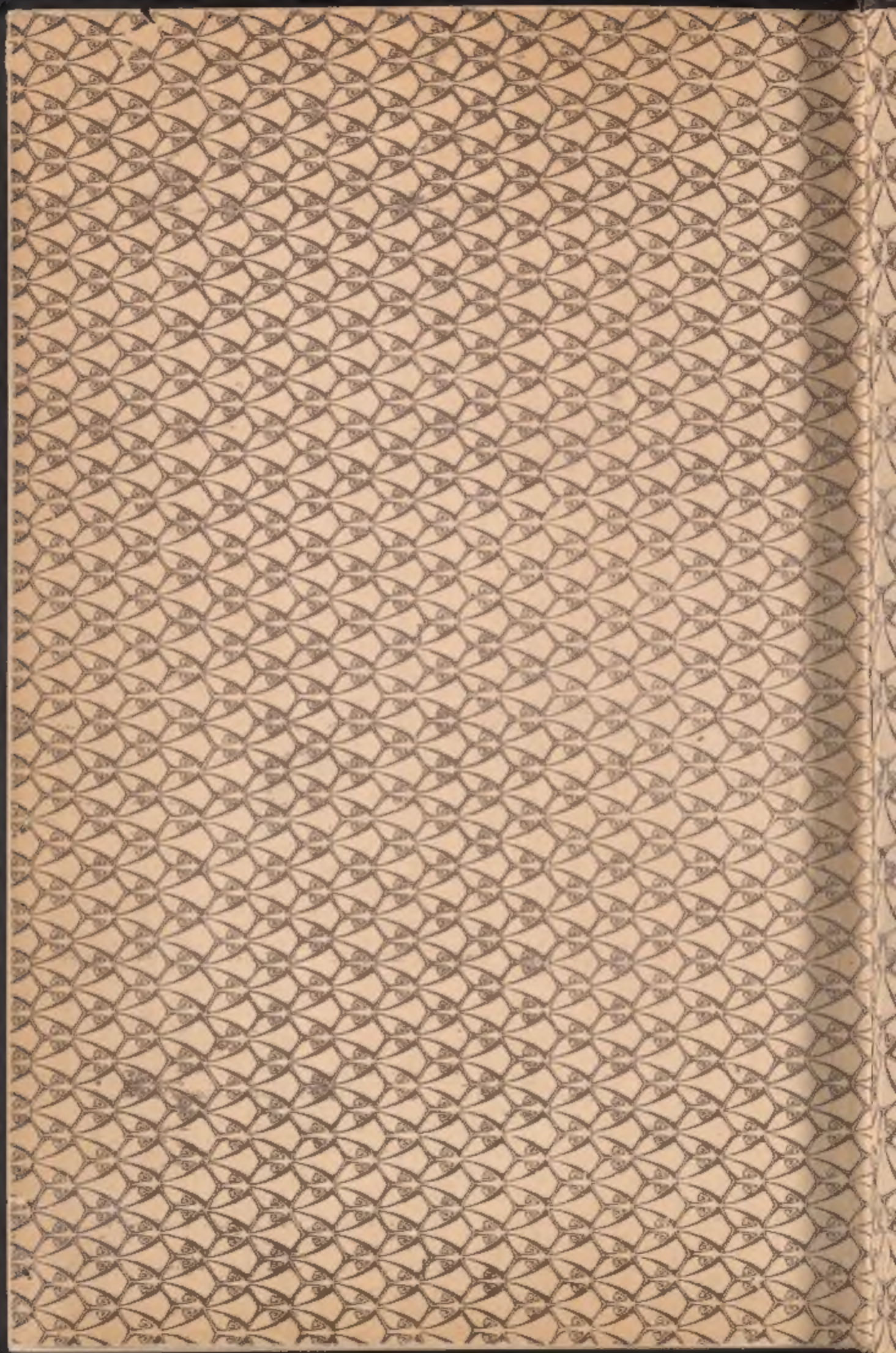
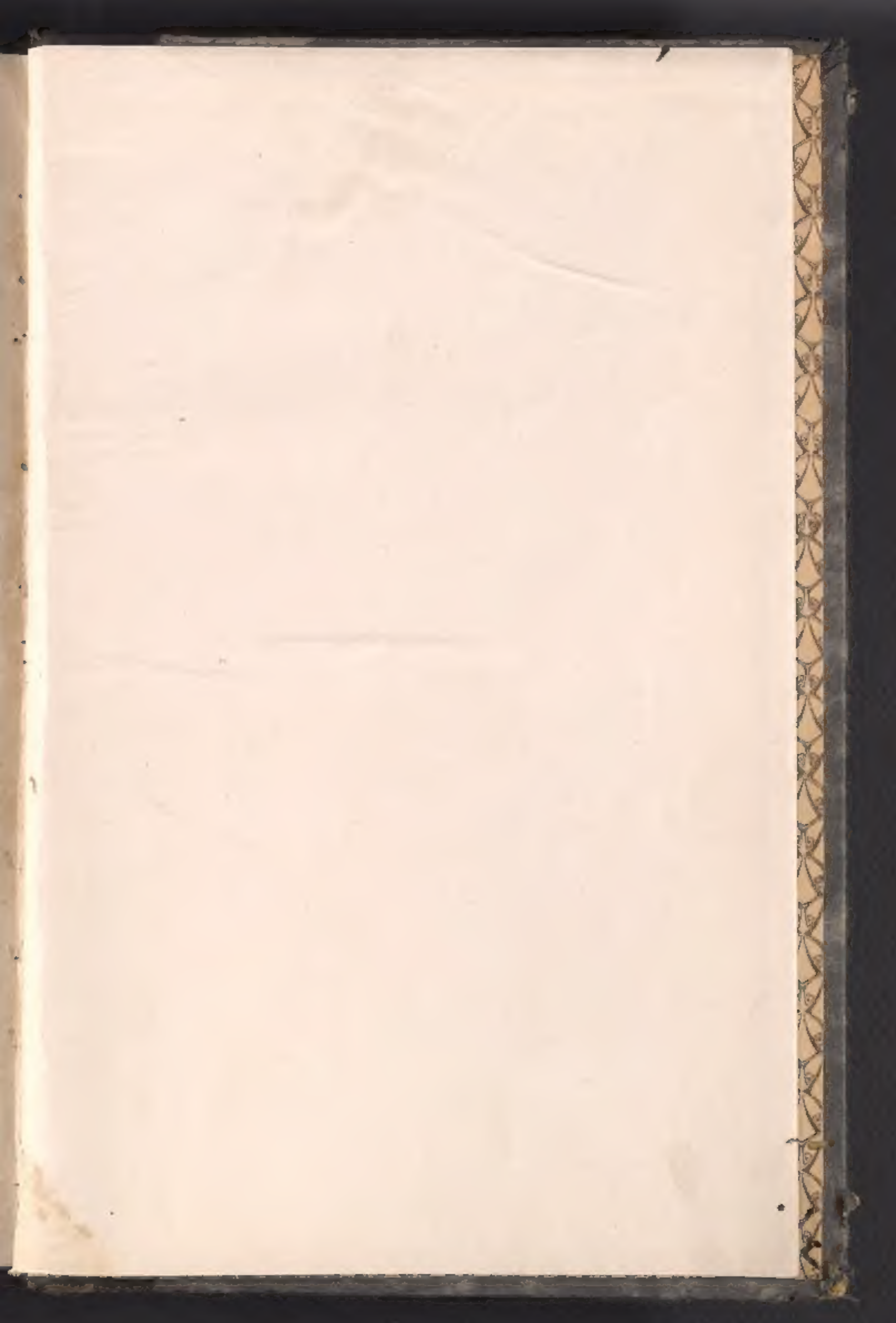


AMERICAN LIBRARY IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01077 4036

0000
1
0000







دَارُ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ

كُتُبُ

الطَّرَافِ

المتضمن لآثار البذلغة وعلوم حقائق الأعجاز

تأليف

السيد الامام امام الائمة الكرام
امير المؤمنين يحيى بن حمزة
بن علي بن ابراهيم
العلوي اليمني

الجزء الأول

طبع بمطبعة المصطفى بمصر

١٣٣٢ هـ

١٩١٤ م

PD
6696
M78
753
1914
Vol
C. 2

OCLC
32577276

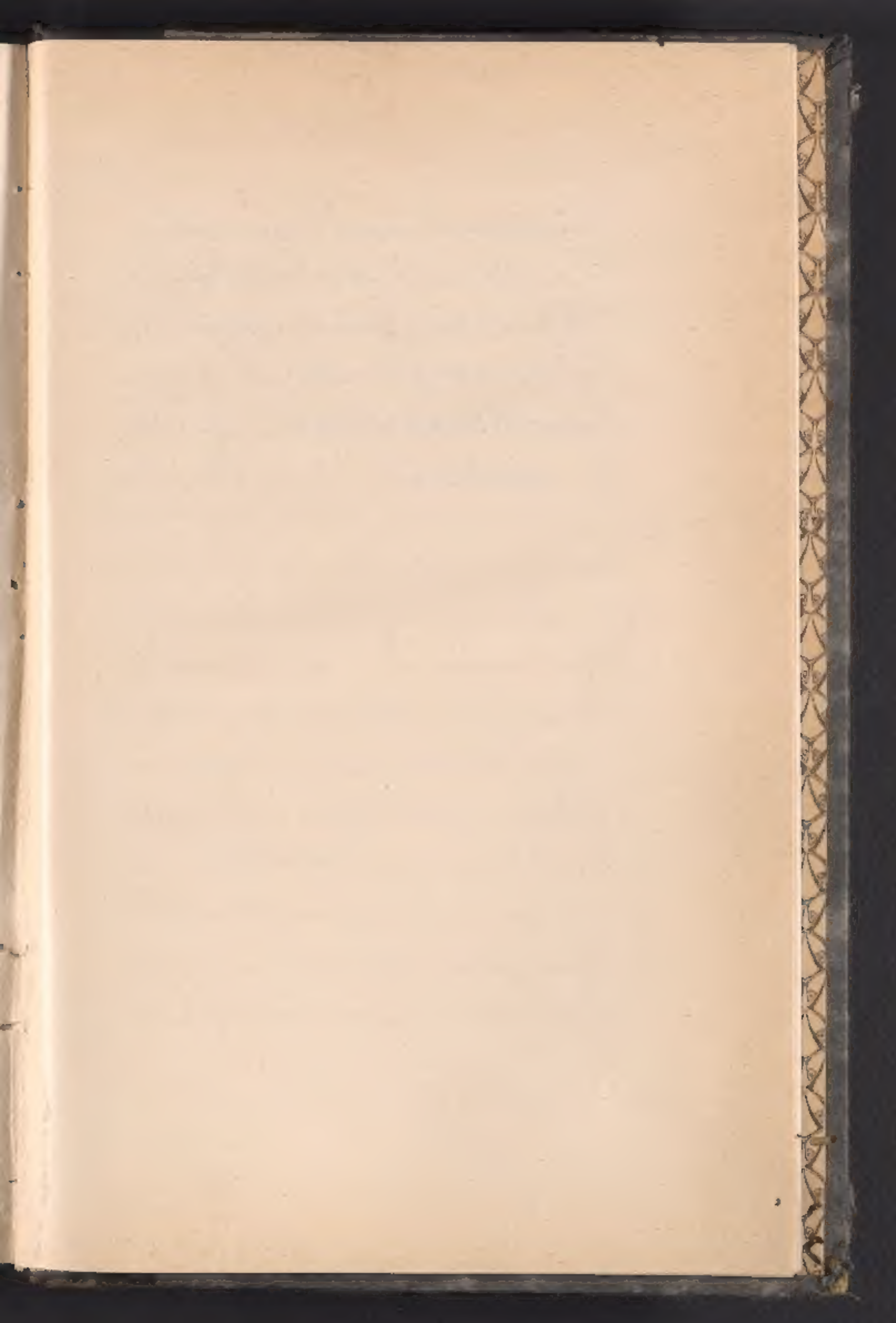
B12188906
14527406

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على جميل النعم، ونصلي ونسلم على نبيك خير
الأمم، سيدنا محمد المبعوث بآيات البلاغة والفصاحة، المنعوت
بسجادة الخلق وكرم السماحة، وعلى آل بيته السالكين مجازده،
وأصحابه أعلام الهداية الناسجيين طرازه، (أما بعد) فإن دار
الكتب في مصر من أعظم الحسنات، وأفضل الآثار
الباقيات، تلك الدار التي أعدت للراغبين في نفائس العلوم
الحكمية، والفنون الأدبية، على تفاوت لغاتهم، واختلاف
طبقاتهم، من أعظم حكماء، وأماثل علماء، وخلاصة أذكىاء،
ونخبة أدباء، ونظارة في النجوم، وبحثة في التخوم، يحومون
ليل نهار، حول تلك الدار، رغبة في إحياء العلوم لحياة الأمم،
ومحبة في بث روح الفضل وتعميق العلم، إلا أنها لم تزل
كذلك مقصورة على المطالعة في غرفتها، والارتفاع بحجرتها،
حتى أشرف عليها صاحب العطفة ناظر المعارف الأسبق الهمام
الكبير، والوزير الخطير، (أحمد باشا حشمت) فوجه حفظه

الله تعالى جليل عنايته ، وصرف إليها عظيم همته ، حباً في
نشر علومها المكنونة ، وفنونها المودعة المخزونة ، فأصدر أمره
الكريم بطبع ما اختير من مؤلفات العرب ، ومصنفات أهل
الأدب ، فكان من جللتها الكتاب «الموسوم بالطراز» المتضمن
لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز من مؤلفات أمير
المؤمنين يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي النجفي ، وقد
ألف عدة مؤلفات منها هذا الكتاب ، ومنها كتاب الانتصار ،
على علماء الامصار ، في تقرير المختار ، من مذاهب الأئمة ،
وأقاويل الأمة ، وقد صاغه في ثمانية عشر مجلداً ، وكتاب
الحاوير ، لفوائد مقدمة طاهر ، وهو شرح على مقدمة أبي
الحسن طاهر بن أحمد بن بابن شاذ بن داود المصري النحوي
وكان مولد ذلك المؤلف سنة تسع وستين وستمائة وقد
تقلد باليمن إمارة المؤمنين سنة تسع وعشرين وسبعمائة ، وقضى
نحبته سنة تسع وأربعين وسبعمائة رحمة الله تعالى عليه
(هذا) وقد أسند إلى تصحيح كتاب الطراز ،
فاهتمت بتصحيحه ، واجتهدت على ما أحسب في تهذيبه
وتنقيحه ، وقد تصفحته المرة بعد المرة فعثرت فيه على غلط

ليس بالكثير ، ولحن إلا أنه يسير ، لذلك جعلت له فهرساً
يتضمن الخطأ والصواب ، في جميع الأبواب ، فإن كان فيه
شيء فمن طغيان القلم ، وكثرة ما كان في أصله من داء السقم ،
وقد طبع في أسلوب لطيف ، وشكل ظريف ، يقرُّ به
الناظر ، ويسكن إليه الخاطر ، والحمد لله على ذلك التمام ، ونرجو
منه حسن الختام سيد بن علي المرصفي



فهرس

الجزء الاول من كتاب طراز

صفحة

خطبة الكتاب	
الباعث على تأليف الكتاب	٥
ترتيب الكتاب على فنون ثلاثة	٦
الفن الاول يشتمل على مقدمات خمس . المقدمة	٨
الاولى في تفسير علم البيان	
مطالب خمسة . المطلب الاول في بيان ماهيه	٩
خيال وتنبيه	١٤
المطلب الثاني في بيان موضوعه	١٥
وهم وتنبيه	١٧
المطلب الثالث في بيان منزلته من العلوم	٢٠
المطلب الرابع في بيان الطرق الموصلة اليه	٢٣
خيال وتنبيه	٢٧
دقيقة	٣١
المطلب الخامس في بيان ثمرته	٣٢
المقدمة الثانية في تقسيم الالفاظ بلاضافة الى ما تدل	٣٤

عليه من المعاني ويشتمل التقسيم الاول على احكام وضروب وتنبيهات	
التقسيم الثاني . ويشتمل على ضربين الاول منهما يتضمن وجوها ثلاثة	٤٠
المقدمة الثالثة في ذكر الحقيقة والمجاز وبيان اسرارهما	٤٣
تنبيه . وفي آخره اقسام ثلاثة	٤٤
القسم الاول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص . وفيه مسائل	٤٦
المسئلة الاولى في بيان حد الحقيقة ومفهومها	٤٧
تنبيه . ويتفرع منه ذكر تعريفات للقوم في بيان الحقيقة	٤٨
المسألة الثانية في ذكر نواع الحقيقة	٥١
المسألة الثالثة في بيان احكام الحقائق	٥٧
القسم الثاني ما يتعلق بالمجاز على الخصوص وفيه عدة مسائل	٦٣
خيال وتنبيه	٦٤
وهو وتنبيه	٦٥

ج

صحيفة	
٦٦	ذكر تعريفات للمجاز
٦٨	دقيقة
٦٩	المسئلة الثانية في تقسيم المجاز وتشتمل على مراتب ثلاثة
٧٧	المسئلة الثالثة في ذكر الاحكام المجازية
٨٤	خيال وتنبية
٨٩	القسم الثالث في ذكر الاحكام المشتركة بين الحقيقة والمجاز
٩٠	التقرير الاول للفروق الصحيحة بين حقيقة والمجاز
٩٤	التقرير الثاني للفروق الفاسدة
٩٨	خيال وتنبية
١٠٣	المقدمة الرابعة في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة
	وفيه مطالب ثلاثة . المصوب الاول في بيان ما يتعلق
	بالفصاحة على الخصوص وفيه مباحث
١١٢	ذكر خصوص للفصاحة
١٢٢	المطلب الثاني في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص
	ويشتمل على مباحث ثلاثة

صحيفة

- ١٣٢ المطلب الثالث في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما
- ١٣٨ القسم الاول في ايراد الشواهد المنثورة
- ١٧٢ القسم الثاني . في ايراد الشواهد المنظومة
- ١٨٠ المقدمة الخامسة في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب . وتشتمل على مراتب اربع
- ١٨٣ الفن الثاني من علوم هذا الكتاب
- ١٨٦ تنبيه
- ١٨٧ دقيقه لشتمل على مراتب ثلاث
- ١٩٧ الباب الاول في كيفية استعمال المجاز وذكر مواقعه في البلاغة . ويشتمل على قواعد اربع القاعدة الاولى في ذكر الاستعارة وفيها مباحث اربع
- ٢٠٤ هل التشبيه المضمحل الاداة . من باب التشبيه او من باب الاستعارة . فيه مذهبان
- ٢٠٩ دقيقة
- ٢١١ البحث الثاني في ايراد امثلة للاستعارة . ويشتمل على انواع خمسة

صحيحة

- ٢٢٩ البحث الثالث في اقسام الاستعارة
- ٢٣٠ التقسيم الاول باعتبار ذاتها الى حقيقية وخيالية
- ٢٣٦ القسم الثاني باعتبار اللارم لها . الى مجردة وموشحة
- ٢٣٩ القسم الثالث باعتبار حكمها الى حسنة وقيحة
- ٢٤٣ القسم الرابع في كيفية استعمال الاستعارة وفيه وجود اربعة
- ٢٤٦ تنبيه
- ٢٤٧ البحث الرابع في احكام الاستعارة . ومجملها سبعة
- ٢٥٣ اشارة
- ٢٦١ القاعدة الثانية في ذكر التشبيه وحقائقه . وفيه تنبيه
- على امور اربعة
- ٢٦١ التنبيه الاول في بيان ماهية التشبيه
- ٢٦٤ دقيقة
- ٢٦٦ التنبيه الثاني في بيان الصفة الجامعة بين المشبه والمشبّه
- به وفيه اقسام ستة
- ٢٦٧ القسم الاول في الاوصاف المحسوسة
- ٢٧٠ القسم الثاني في الاوصاف التابعة للمحسوسات
- ٢٧١ القسم الثالث في الاوصاف العقلية

صيفة

- ٢٧٢ القسم الرابع في الاوصاف الوجدانية
- ٢٧٢ القسم الخامس في الامور الخيالية
- ٢٧٣ القسم السادس في الامور الوهمية
- ٢٧٣ التنبيه الثالث في بيان ثمرة التشبيه وفيه مقاصد ثلاثة
- ٢٨٠ التنبيه الرابع في بيان مراتب التشبيهات في الظهور
والخفاء والمرب والبعد
- ٢٨٤ التنبيه الخامس في اكتساب وجه التشبيه وفيه
دقيقة . تشتمل على مطالب اربعة
- ٢٨٥ المطلب الاول في بيان اقسام التشبيه وجعلها اربعة
- ٢٨٦ التقسيم الاول باعتبار ذاته الى مفرد ومركب
- ٢٩٦ التقسيم الثاني باعتبار حكمه الى قبيح وحسن
- ٣٠٣ التقسيم الثالث باعتبار صورته وتأليفه الى الطرد
والمعكس
- ٣١١ التقسيم الرابع باعتبار اداته
- ٣٢٦ المطلب الثاني في بيان الامثلة الواردة في التشبيه .
ويشتمل على انواع خمسة
- ٣٤٨ المطلب ثالث في كيفية التشبيه وجعلها خمسة

- ٣٥٦ المطلب الرابع في ذكر احكام التشبيه وهن خمس
- ٣٦٤ القاعدة الثالثة من قواعد المجاز في ذكر حقائق
الكناية وتشتمل على فصول ربعة الفصل الاول
في بيان معناها لغة . وعرفا . واصطلاحا
- ٣٦٩ اشارة
- ٣٧٥ تنبيه
- ٣٧٦ دقة
- ٣٨٠ الفصل الثاني في بيان ماهية التعريض وذكر التفرقة
بينه وبين الكناية
- ٣٨٦ المقصد الاول في بيان امثله . وفيه ضروب خمسة
- ٣٩٥ المقصد الثاني في التفرقة بينه وبين الكناية . وفيه
تنبيهات ثلاثة
- ٣٩٩ الفصل الثالث في بيان امثلة الكناية . وفيه انواع
خمس
- ٤٢٦ الفصل الرابع في بيان اقسام الكناية وذكر طرف
من احكامها الخاصة

ص	س	خطاً	صواب
١	١٢	الخلافة	البلاغة
٥	١٨	لأحدهما	لأحدهما
٦	١٢	مبادئ	مبادئ
٦	١٣	لأمره	لأمره
٢٠	١٥	وليس	ليس
٢٩	٣	أعراب	إعراب
٣٠	١٧	الشعر	الشعر
٣٣	١	ما مع	مع ما
٤٠	١٠	العقل	الفعل
٤٠	١٢	إن	أن
٤٠	١٤	لوصف	لوصف
٤٧	٩	ذلك المعاني	ذلك من المعاني
٤٧	٢١	مكان جيداً	مكان جيداً
٥٣	١٣	مقرا	مقرا
٧٣	٩	جميع فهد	فهد جميع
٨٨	٤	ازهق النفوس	النفوس
٩٤	٧	فهد بين هي	فهد هي

صوب	خطاً	ص	س
في مشى	في مشى	٧	١١٠
أما	أما	١٥	١١٧
مفوق	مفوقاً	٤	١٣٦
الطيب	الطيب	١	١٣٧
بمرور	بمرور	٦	١٣٧
إذ العشاء	إذا العشاء	٩	١٤٧
أدعى	أدعى	٢	١٦٣
استغن	استغن	١٤	١٦٧
فما عتمد	فما عتمدا	١٣	١٨٩
ذا	واذا	٨	١٩٢
الناشق	الناشق	١٥	١٩٣
التببيه	التببيه	٤	١٩٨
فأنت	فأنت	١٥	٢٠٠
الموشحة	المرشحة	٦	٢١٢
الموشحه	المرشحة	١٠	—
الموشحه	المرشحة	١٣	—
ومغرس	ومغرس	٧	٢١٩

ص	س	خطا	صواب
٢٢٢	١	ذووعهم	ذووعهم
٢٢٢	٨	الليس	اللبس
٢٢٤	١	أصباغ	أصباغ
٢٢٥	١٥	شفا	شفا
٢٣٢	٣	لهي	فهي
٢٤٦	١٥	تضيها	تضيها
٢٩٧	٢	لقطة	لقطة
٢٠٥	١٤	وكانه	وكانه
٣٠٧	١٢	ثيابه	ثيابه
٣٠٨	٧	الصاج	الصاج
٤٢٦	٢	المنظر	المنظر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطق لسان الإنسان . فأفصح بعجيب
البلاغة وسحر البيان . وأوضح منار البرهان . فأشرف أنور
عن حقائق العرفان . وفق عتبة الاثنية باب ألهمها من
أسرار العلوم وشرفها بتنطق اللسان . فهي مهترعاً أفيض
عليها من عوارف لإحسان . وعمس وتحنن لما خولها من
فواصل الجود والكرم والامتنان « صنون . وغير صنوان »
خلق لسان من أطلس الأرب الضال . وأحرى لسانه
بالفصاحة وسقاه من غيرها العذب السلسال . فسبحان المقوم
لمختص بصفات الكبرياء وموت حلال . المفرد بالألوهة .
والباقي وجهه من غير فناء ولا روال

والصلاة على من تبوأ من الفصاحة ذروتها . واقعد من
لحلافة مكان صهيونها . حتى ظهرت من جبينه أسرار طلقها .
وتباحت من بهجته أنوار زهرتها . ووضح نهارها . وطلعت
شموسها وأقارها . وحفت مشارعها للوراد . ورفقت مشاربها

من قصد وأراد . ودل على مصداق هذه المقالة قوله « أنا
أفصح من نطق بالضاد » فعند ذلك أصحبت إليها الانتقاد .
وسهل مراتبها على القارئ والشارح . المصطفى من أطيب
العصر . وخار القصب السبق من المعالي وشرف المفاخر
محمد لأمن على الأسماء العلية . ومنسودع الأسرار الحكمة
وحكمة وعي آله لطيف طود العلم برسخة . ومثاقيل
حكيم رجحة . صلافة فهم . ولا تريم . إنه نعم كريم
(ما بعد) من العلوم الأدبية . وإن عظم في الشرف
شأنها . وعلا على أوج شمس قدرها ومكانها . خلا أن
علمها هو أسمى حنودها . وواسطة عقودها . فلكنها
أصبحت لذرة . وفترها السامر الزهر . وهو أبو عمروها .
وسان مقاب . وشعلة مصباحها . وياقوتة وشاحها . ولولاه
متراس . يحولك نوشي من خيال الكلام . وينفث السحر
مفتر لا يكلم . وكيف لا وهو لمصم على أسرار لا يحجز .
والمسنونى على حقائق علم محار . فهو من العلوم بمنزلة لسان
من السود . وللميمن عليها عند السبر وحدث والانتقاد .
١١١ (نحن أنها) من موشع على أمير دل . اهـ بعد صعوبة

ولم فيه من الفصوص ودقة رموز واحتوائه على الأسرار
والكوز . ستوات عليه من النسين والذهوب . وآلت
نجومه وشمسه إلى الانكساف والظوب . ومخصص بأحراره
من العماء لا واحد بعد واحد وطا فيل « إذا عجم لمصوب
قل المساعد » وما ذلك لا تقصير لهم عن بوع سبانه .
وعجها عن إدراكه ولوصول إلى نهايته

ثم إن المقصود بها لإملاء هو لإشارة إلى معاقدهد
العم ومنطمة . والنسبة على مقاصدهد ورجه . وقد كثر فيه
خوض عماء لأدب . وأتى فيه كل بعم جده وجهده ومنتهى
عمه ومقدار وجدده . حرصا منهم على بانه وشعنا منهم
بضبطه ورتقانه . وأتى فيه بأمت والسم والزل وثمن .
وهو فيما أتوا به من ذلك فرقدان . فمنهم من بسط كلامه فيه
نهاية البسط ، وخط فيه ما ليس منه فكان آمة لإملاء .
ومنهم من أوجر فيه عاية الإيجاز . وحذف منه بعض مقصدهد
فكان آفة الإخلال . وما ضاع من لدوين مؤامة فيه مع
فنه وزورها لا أكتبه (١) أربعة ولها كتاب « لك
الساثر » للشيخ أبي الفتح صر بن عبد الكريم المعروف

(١) (أكتبه) هذا جمع « تسعته » العرب

ابن الاثير . وثانيها كتاب « البيان » للشيخ ^(١) عبد
الكريم . وثالثها كتاب « النهاية » لابن الخطيب الرازي
ورابعها كتاب « المصباح » لابن سراج المالكي

وأول من أسس من هذ العلم قواعد . وأوضح براهينه
وأظهر فوائده . ورب أفانيه . الشيخ العالم التحرير علم لتحقيقين
عبد القاهر جرجاني . فقد فت قيد العرائب بالقييد . وهذا
من سور المشكلات بالسور المشيد . وفتح أزهاره من
أحكامها . وفق رزاهه بعد اسفلاقها واستبهاها . فزده الله
عن لإسلام أفضل جزء . وجعل نصيبه من ثوبه وفمر
النصيب والجزاء . وله من المصنفات فيه كتابان ، أحدهما لقبه
« بدلائل الإعجاز » والآخر لقبه « بأسرار البلاغة » ولم أقف
على شيء منهما مع شغف بحبهما . وشدة إعجابي بهما . لا ما نقله
اعلماء في تعاليقهم منهما . ولست بناقص لاحد فضلا .
ولا غائب له قولاً . فأكون كما قال بعضهم

بنقصك أهل الفصل بان لنا أنك منقوص ومفضول
ولا ادعى انفسى : حراز الفضل والاستبداد بالخصل
فأكون كما قال بعضهم

وينبغي لأحسب طه لا كمن هو به وسعده مقنون
ولا أسام نفسي عن خطاء وزال . ولا أعصم قولي عن
وهم وخطي . « فالفاصل من تعدد سقطاته وتخصي غلصاته »
إلا بنوفق الله وعصمته والساء من ذلك كتاب الله المجيد .
الذي « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من
حكيم حميد »

ثم إن الباعث على تأليف هذا الكتاب هو أن جماعة
من الإخوان شرعوا على في قراءة كتاب «الكشاف» تفسير
الشيخ العالم المحقق الأستاذ لمصرين محمود « بن عمر الزمخشري »
فانه أسسه على قواعد الهدى العظمى فاصح عند ذلك وجه الإعجاز
من التنزيل . وعرف من أحاط وجه المعرفة بين المستقيم والمعوج
من التأويل . وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق
إعجاز القرآن إلا بإدراكه . ولوقوف على أسراره وأغوره
ومن أجل هذا الوجه كان متميزا عن سائر التفسيرات . لأنني لم
أعلم تفسير مؤسس على عمى المعاني والبيان سواء . فسألتني
بعضهم أن أمل في كتابه بشتى على التهديب . والتحقيق
فالتهديب يرجع إلى اللفظ . والتحقيق يرجع إلى المعاني . إذ
كان لا مندوحة لإحدهما عن الثاني

وأرجو أن يكون كتابي هذا متميزاً عن سائر الكتب
المصنفة في هذا العلم بأمرين أحدهما اختصاصه بالترتيب
العجيب . والتفريق الأنيق ، الذي يُطلع الناظر من أول وهلة
على مقاصد العلم . ويفيده الاحتواء على أسرار . وثانيهما
اشتماله على التسهيل والتيسير . والإيضاح والتقريب . لأن
مباحث هذا العلم في غاية الدقة . وأسرارها في نهاية الغموض .
فهو أحوح العلوم إلى الإيضاح والبيان . وأولاهها بالفحص
والإتقان فلما صُنِّعَ على هذا المصاغ الفائق . وسكِّتَ على
هذا القاب الرائق . سُمِّيَ « بكتاب الطراز » المتضمن لآسرار
البلاغة . وعلوم حقائق لا يحاز « ليكون اسمه موافقاً لاسماده
ولفظه مطابقاً لمعناه

ولما كان كل علم لا ينفعُ عن مبادئ ومقدمات تكون
فتحة لإمره . ومقاصد تكون خلاصة لمره . وكلمات تكون
نهاية لحاله . لا حرم حثرت في ترتيب هذا الكتاب أن
يكون مرتباً على فنون ثلاثة . ولعلها تكون وافية بالمطلوب
محصلة للبغية بعون الله

فانظر لأول منها مرسوم المقدمات السابقة نذكر فيها
تفسير علم البيان ، ونشير فيها إلى بيان ماهيته وموضوعه ومنزله

من العلوم لأدبية . والطريق إلى الوصول إليه وسائر ثمرته
وما يتعلق بذلك ، من بيان ماهية البلاغة والفصاحة والتفرقة
بينهما . ونشير إلى معاني الحقيقة والمجاز وبيان أقسامها ، إلى
غير ذلك مما يكون تمهيداً وقاعدة لما نريد من المقاصد

الفن الثاني منها مرسوم المقاصد الثلاثة . نذكر منه ونشير
فيه إلى ما يتعلق بالمباحث المتعلقة بالمعاني وعلومها ونردفه
بالمباحث المتعلقة بعلوم البيان وأقسامها . وشرح فيه ما يتعلق
به من المباحث نعم البديع ونذكر فيه خصائصه وأقسامه
وأحكامه الثلاثة به بمعونة الله تعالى وأطفه

الفن الثالث نذكر فيه ما يكون جارياً مجرى التسمية
والكلمة لهذه العلوم الثلاثة ، نذكر فيه فصاحة القرآن العظيم
وأنه قد وصل العاية التي لا غاية فوقها ، وأن شيئاً من الكلام
وإن عظم دخوله في البلاغة والفصاحة ، فإنه لا يدانيه ولا
يمثله . ونذكر كونه معجراً للخلق لا يأتي أحد بمثله . ونذكر
وجه إعجازه ، ونذكر أقوال العلماء في ذلك ، ونظهر لوجه المختار
فيه ، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة . وانسكت الغزيرة . التي
نلحقها على جهة الردف والكلمة ما سبقها من المقاصد

فانصر الثالث للثاني على جهة الإكمال والتتبع . والفن

لأول الثاني على جهة التمهيد والتوطئة والسير والاتباع .
والمقصد لذوى الالباب . ما يكون مودعا في الفن الثاني وهو
فن المقاصد . وأنا أسأل الله تعالى بجلوه الذى هو غاية مطلب
الطلاب وكرمه الواسع لى لا يحول دونه ستر ولا حجاب .
أن يجعله من العلوم النافعة فى صلاح الدين . ورُجحانا فى
ميزاني عند ختمه الموارد . به خير مأمول . وكرمه مسؤول .

الفن الاول من علوم الكتاب

، فى ذكر المقدمات وهي خمس .

(المقدمة الاولى فى تفسير علم البيان وبيان مهينه)

اعلم أن كثيرا من جهابذة والنظار من علماء البيان ،
وأهل التحقيق فيه ، ما عولوا على بيان تربيته بالحدود
الخاصة . وانعريفات اللاتقة . ولا أشاروا الى تصوير حقيقة
يعرف بها من سائر العلوم لأدبية . والعلوم الدينية . كعلم
الفقه . وعلم النحو . وعلم الأصول . وغيرها من سائر العلوم .
فانهم اعتنوا فيها بمراتب الاعتناء . وأتوا فيها بمجاهيات تضبطها
وتفصلها من سائر العلوم . وعلى الجملة فإن ذلك غفلة لأمرين .

أما أولاً فلأن الخوض في تقاسيمه وخواصه . وبيان أحكامه .
 فرع على تصور ماهيته لأن من المحال معرفة حكم الشيء قبل
 فهم حقيقته . وأما ثانياً فلأن الخوض في أمره ودقائقه إنما
 هو خوض في المركبات ، والخوض في معرفة ماهيته إنما هو
 خوض في المفردات ولا شك أن معرفة المفرد سابقة على
 معرفة المركب ، ولأجل ما ذكرناه لم يكن بد من بيان
 معقوله ، ومعرفة ماهيته . فإذا تمهدت هذه القاعدة فليذكر
 معناه وبيان موضوعه ومنزله من العلوم الأدبية . وثمرته وكيفية
 الوصول إليه . فهذا مطالب خمسة

المطالب الأول

﴿ في بيان ماهيته ﴾

فإنما يتخصص بالإضافة . فيقال فيه علم المعاني . ويقال
 علم البيان ، ويقال له علم المعاني والبيان جميعاً . فكل هذه
 الإضافات جارية على السنة علمائه في الاستعمال في أثناء
 المحاورة . وعلى الجملة فله مجريان

المجرى لأول منهما لغوى . فإذا قيل علم المعاني . فالمعاني

جمع معنى كضارب ومقابل . والمعنى مفعول ^١ وشتقافه من
قولهم عناء أمر كذا إذا أحمته وقيل لما بهم من الكلام معنى
لأنه يعنى لقلب وثومة . وهو سم والمصدر منه عناية يقال عنه
الأمر عناية . واد قيل علم البيان والبيان اسم للفصاحة وفي
الحدث « إن من البيان أحرأ » . والمصدر منه بيان
بالكسر فى التاء وهو جار على غير قياسه . والقياس فيه فتحها
كأنه دار واللعاب والتردد . ويحى كسر الـ فى بيان
تبيان ونلقا

قال لله تعالى « سبأ الكذ شىء » وقال تعالى « وما توجه
تلقا . مدين » فبهذا تقرروا بفدأته فى وضع اللفظ
البحرى الثانى فى مصطلح نظر من أرباب هذه الصناعة
ولهم فيه تصرفون . التصرف الأول فيما يسميه كل واحد منهما
على مفاده من غير ضمائه وتركيبه الى الآخر فنقول -
المفهوم من قوله عم المعنى أنها المقاصد المفهومة من جهة
الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها . وحاصل ما قلناه يرجع

(١) هذا كلام من لا يدري . والصواب أنه مشتق من . غنيت
الامر . كرميت إذ كنت وحدك له . معنى الكلام مقصده . كنه
سيد المرصفي

إلى البلاغة . لأن المعاني إنما تكون وردة في تكلم المركبة
دون المفردة

فإذا فسرنا علم المعاني بالمقصود علم البلاغة على أساليبها
وتقسيمها . والمفهوم من قولنا علم البيان هو الفصاحة . وهي غير
مقصورة على التكلم المفردة دون المركبة

فعلم المعاني وعلم البيان يرجعان في الحقيقة إلى علم البلاغة
والفصاحة . هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على نفرده
بماهية تخصه على ما قررناه . وسببنا لهذا من أن تقرير معنى مقدمة
على حدنا تذكر فيها ماهية البلاغة والفصاحة . والفرقة بينهما .
فإن الأمر إلى أن علم المعاني هو العلم بأحوال الألفاظ العربية
لمطابقة مقتضى الحال من الأمور الإشائية والأمور الظرفية
وغيرهما .

وأن علم البيان حاصله إيراد المعنى لواحد بطرق مختلفة
في ودوح لدلالة عنه كالاستعارة والكنابة والشمسية وغيرها

× الصرف الثاني ×

ذا أردنا أن نجعلها في ماهية واحدة وفي صعوبة لأنهما
حقيقتان مختلفتان كما أسلفنا تقريره . فإذا كان الأمر فيهما

كما قلناه الاختلاف في الماهية فالأولى إفراد كل واحد منهما
بماهيّة تخصّه كما أوضحناه من قبل . لأن الحقائق إذا كانت
مختلفة في ماهياتها فإنه يستحيل إدراجها تحت حدّ واحد
وماهيّة واحدة لأن فصل أحدهما مفقود في الأخرى ، فلاجل
هذا تعدّر إدراجهما في حدّ واحد . لكنّا نشير الى ما يمكن
في ذلك وحق الفاصل أن يأتي بالمكن فنقول . ما يجمعهما في
ماهية واحدة نذكر منه تعريفات ثلاثة

التعريف الأول أن يقال هو العلم بجواهر الكلم
المفردة والمركبة ودلائل الالفاظ المركبة لا من جهة وضعها
وعربائها . فقولنا العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة يُشير الى علم
البيان . لأنه هو المراد به كما أشرنا اليه من قبل . وقولنا ودلائل
الالفاظ المركبة . نرّمز به الى علم المعاني . لأن المقصود منه هو
البلاغة . وهي غير حاصلة الا من جهة التركيب لا غير . لأن المعاني
لا يحصل لها الاتصاف بالبلاغة ولا ترتقى الى مرتبتها الا
بالإفادة وهي متوقفة على التركيب لا محالة . وقولنا لا من جهة
وضعها وإعربها . فهذا قيد لا بدّ من مراعاته . ليخرج به عن علم
اللغة وعلم الإعراب لأن حاصل ما يدل عليه علم اللغة . هو إعراز
معاني الالفاظ المفردة . ودلالة علم الإعراب إنما يكون من

جهة الإسناد والتركيب ودلالة الألفاظ على علم البيان الذي هو
الفصاحة وعلى علم المعاني الذي هو البلاغة هو أمر ورآ. ذلك
مع كونه متوقفا عليهما وهما أمران يحاطان به في مقصود لدلالة
كما سنوضحه من بعد بمعونة الله تعالى

التعريف الثاني أن يقال فيه هو العلم بما يعرض للكلم
المفردة والمركبة من الفصاحة ويعرض للكلم المركبة من البلاغة
على الخصوص. فقولنا ما يعرض للكلم المفردة والمركبة من
الفصاحة، يشير به إلى علم البيان، وقولنا وما يعرض للكلم المركبة
من البلاغة، يرمز به إلى علم المعاني لانهما هما المرادان بما
ذكرناه. وقولنا على الخصوص نختار به عما تدل عليه الألفاظ
المفردة والمركبة لا من جهة هاتين الدالتين فإنه ليس مقصوداً
من علم البيان كما أسلفنا تقريره في الحد الأول

التعريف الثالث أن يقال فيه هو العلم الذي يمكن معه
الوقوف على معرفة أحوال الإعجاز. لأن الإجماع منعقد من جهة
أهل التحقيق على أنه لا سبيل إلى الاطلاع على معرفة حقائق
الإعجاز وتقرير قواعده من الفصاحة والبلاغة إلا بدرك هذا
العلم وإحكام أساسه، فظهر بما قررناه فهم ماهيته وأن كل واحد

من هذه التعريفات مرشد إلى تعريف حقيقته ومميز له عن
غيره من سائر العلوم

« خيال وتنبه »

فإن قلنا إن ما ذكرناه من هذه التعريفات مختلفة
في أنفسها لأن كل واحد منها يفيد فائدة مخالفة لما يفيد
آخر . فهذا حكيم يكون مختلفه . ومهما كانت التعريفات
مختلفة كانت الحقائق في دوائرها مختلفة . فكيف جعلناها دالة
على حقيقة واحدة

وجوبه هو أن مع اختلافها وبين أحوالها لا يمنع كونها
دالة على حقيقة واحدة . وهذا غير متعذر . فإن الأشياء المتعارضة
قد تكون دالة على معنى واحد كالألف المترادفة . ويؤيد ما
ذكرناه هو أن التعريفات التصورية طريق إلى فهم الحقائق
التصورية كما كانت البراهين التصديقية طريق إلى معرفة
المدلولات . فإذا جاز اجتماع البراهين على مدلول واحد جاز
اجتماع التعريفات على ماهية واحدة . واختلاف كل واحد من
الوعين لا يمنع من اتحاد المقصود

المطلب الثاني

في بيان موضوع علم البيان

علم أن لكل علم من العلوم موضوعا يكون له كالأشياء
في البناء . وبه تظهر حقيقة . ومنه يتقدّر هوام صورته
وعلى هذا يكون موضوع علم الضبط بدن لائن . ولهذا
في الضبط يسأل عنه ليدري تحاله في صحته وفساده
وموضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين . وفاقبه يسأل عن حالها
وما يعرض لها من الحسن والنقص وجوب والتدب والكراهة
والإباحة . وموضوع أصول الفقه هو النظر في أدلة الخطاب
من الكتاب والسنة . وما يكون مقررا عليها من الاجماع
والأقيسة والأفعال والتقررات . فالأصولي تقصر نظره على
ما ذكرناه . وموضوع علم الكلام هو النظر في أفعال الله تعالى
وما يصدر عن قدرته من المكوّنات كلها والمصنوعات فيحصل
له العلم بذاته . فنظره مقصور على ذلك

وموضوع علم المعاني هو الألفاظ الموصوعة من جهة
تركيبها فهو يسأل عن حالها . وهكذا فإن موضوع اللغة هو
معرفة الألفاظ المفردة فاللغوي يسأل عن ذلك . فكل علم له

موضوع بخلاف موضوع الآخر . ومن ثم كانت حقيقة كل واحد منها مبانة حقيقة لا حراً لأنها باختلاف موضوعاتها اختلفت حقائقها وتمايزت في نفسها

وكما يجري هذا في العلوم فانه جار في الحرف والصناعات لأنها من جملة العلوم . ولهذا فإن التجارة موضوعها الخشب . فإن التجار ينظرون في حالها في تحصيل حقيقة النش . والحداد موضوع صنعة الحداد فينظرون في حاله اذ أراد تركيب السيف والشقرة وموضوع الساحة القطر . ولكتان . فاساج ينظر في حالهما من أجل تحصيل قوام الثوب وصورته

وهذه القضية عامة في كل علم وحرفه . فانه لا يمكن تحصيل شيء من أحواله الا بعد حرز موضوعه لذى هو أصل فيه

وعلى هذا يكون موضوع علم البيان هو علم الفصاحة والبلاغة . ولهذا فإن الماهر فيه يسأل عن أحوالها وحقائقها اللفظية والمعوية . فحصل له من النظر في الالفاظ مفردة إدراك الفصاحة . ويحصل له من النظر في المعاني المركبة أحوال البلاغة كما قررناه

« وهم وتنبه »

فإن قال قائل فإذا كان موضوع اللغة هو الكلم المفردة ،
وهذا بعينه هو موضوع الفصاحة . فإذا كانت موضوع علم
الإعراب هو الكلم المركبة فهذا بعينه هو موضوع البلاغة . فن
أين تقع التفرقة بين موضوع علم اللغة وعلم الإعراب . وبين
موضوع علم البيان . وعلم المعاني مع اتحاد الموضوع منهما في
الإفراد والتركيب

وجوابه هو أن علم اللغة . وعلم الفصاحة . وإن كانت
متعلقهما بالألفاظ المفردة . لكنهما يفترقان في الدلالة .
فإن نظر اللغوي مقصور على معرفة ما يدل على اللفظ
بالوضع . وصاحب علم البيان ينظر في الألفاظ المفردة من جهة
جزائها ، وسلامتها عن التعقيد ، وبرئتها عن البشاعة ، مع ما
يتعلق بها من الأنواع المحاذية . فإنها مؤدية المقصود بالطرق
المختلفة . فافترقا كما ترى . وهكذا فإن النحوي . وصاحب علم
المعاني ، وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة . لكن نظر
أحدهما مخالف لنظر الآخر ، فالنحوي ينظر في التركيب من
أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة . وصاحب علم
المعاني . ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب

من بلاغة المعنى ووقعها في أقصى أمر أب ، فقد حصل مما
ذكرناه لتتبع مع لا شترك فيما ذكرناه ، وفي ذلك قترافهما .
وكشف الفطاء عما ذكرناه بمثل نوره وهو قوله تعالى
(ولكم في القصص حياة) . فنظر اللغوي إنما هو من جهة
كون القصص واحداً موضوعين لمعنيين منفردة ، وغير ذلك من
سائر الكلمات المفردة . ونظر صاحب البيان من جهة سلامة
هذه الألفاظ المفردة عن التعقيد . وسلاستها ، وسهولتها على
اللسان وهذا هو المقصود ، فصاحة فقد افترقت الدالان
مع شتر كهما في تعلق ، لا انحط المفردة وهكذا

ونظر الخوي من جهة رفع مبداً ، وتقديم خبره
عنه ونكر مبداً . وتوسيع الظروف في غير ذلك من
الاحول لإبرية

ونظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها ، وتأدية المعنى
لمقصودها . على أوفى ما يكون وأعلاه . وهذا هو المراد
من البلاغة فقد فترت مع إشرأ كهما في تعليقهما بالتركيب .
ومن ههنا إشارته تعالى (ولكم في القصص حياة) عما
وثر عن العرب من قولهم « القتل تنمي للقتل »

ومن أحاط علماً ، فصاحة ، وتعامل فكره في إحراز

تبرارها . عرف أن يس . ورد في التبريل . وبين ما أثر عن
العرب فيما أوردناه من المثال في الفصاحة والبلاغة . وما
لا ندرك عاقبته . وبعد لا يحصر تفاوته . وقد دبره من
كان من المفسرين طرده في غير كلام الله معصور على
معرفة المعاني لإعريبه . وبين مدلولات لأقطار الوصية
لا غير . من غير ما تضمنه من أنواع الفصاحة والبلاغة ،
وتقرير مواقعها الخاصة . فإنه يمد مقصرا في تفسيره
الكونه قد حن بمعظم علومه . وذهب وعرض عن أجل
مفاسده وتركها . وهو معرفة لا غبار . لأنه موقوف على ما
ذكرناه من معرفة لفصاحه والبلاغة جمع

ومن اعتمد في تفسير كلام الله على ملاحظة جانب
الفصاحة والبلاغة . ونزل المعاني لقرآنه غيب . سمع عن
أكثر الأوائل النادرة . وبعد عن حقه على المعاني تركه
إلى وقع فيها كثير من المفسرين كما هو مذكور في كتبهم

المطلب الثالث

في بيان منزلة العلوم وهو قوله منها ﴿

اعلم أن الكلام في منزلة الشيء من غيره ، إنما يكون فيما يظهر فيه التقارب في الجنسية . فأما مع تباعد الحقائق ، وتباينها فلا يقال ذلك . ولقد يقال أين منزلة الإنسان من الحيوان ، ولا يقال أين منزلة من الأحجار . فنحن إنما نذكر منزلة علم البيان من العلوم الأدبية دون غيرها من سائر العلوم . فإذا تقرر هذا فنقول ، العلوم الأدبية على أربعة أنواع

فالنوع الأول منها ، علم اللغة العربية وهو علمٌ بمعاني الالفاظ المجردة ، فإن خاصته استفادة المعاني المفردة من الاوضاع المعنوية . فالعلم بأن الإنسان والفرس والحداد وغيرها من الالفاظ موضوعه لهذه الحقائق المفردة ، إما بالتوقيف ، وإما بالمواضعة ، أو يكون بعضها بالتوقيف ، وبعضها بالمواضعة ، أو الوقف في ذلك . وتجويز هذه الاحتمالات من غير قطع في واحد منها الى غير ذلك من الخلاف فيها . وليس من ههنا ذكره الخروج عن مقصدنا

النوع الثاني ، علم الإعراب وهو علم بالمعاني الإعرابية
الخاصة عند العقد والتركيب . كقولنا قام زيد فإن لا عراب
لا يحصل لا لمجموعهما . فالتركيب أقله من جزئين . والعقد .
إسناد أحدهما إلى الآخر . فهو حصل أحدهما وتعدى الآخر .
لفات لمعنى . ولبطال الإعراب . فصار علم لأعراب متميزا
عن علم للغة العربية بما ذكرناه . معطيا فائدة غير ما يعطيه
علم اللغة لأجل الأفراد والتركيب

النوع الثالث ، علم التصريف . وهو علم يتعلق بتصحيح
أبنية لألفاظ مفردة . وإحكام قوالها على لافسة المطردة
في لسان العرب بالقرب . كما في قال ورمى . والحذف كما في
قولنا ، قل ، وبع . والإبدال ، كما في قولنا ، ميعاد ، ومراط .
وغير ذلك . وهو علم جليل القدر . ولا يختص به إلا الأذكياء
من علماء الأدب . كما أثر عن أبي عثمان المازني وأبي الفتح ابن
جنى . وغيرهما . وقد يقع فيه معظم الرأى لمن لم يحرز أصوله ولا
يحكمها . كما وقع من نافع المقرئ في همره شبه معاش وهو خطأ
قال أبو عثمان المازني . إن نافعاً بدرمه العربية . ومعدرته
في ذلك . هو أنه شبه ياء معيشة بياء سبعة . فنثمه همرها
لمشاكلها لها في صورها . وليس عدده في ذلك أنه اعتقد أن

معيشة فعليه كما فله ابن الأثير معتذراً له . لأن هذا يكون ضم
 جهل في حين . ولما لم يختص نافع برسوخ قدم في علم الإعراب
 وقع في حرفة في مرة . ته ضعف كاسكان ياء « محياي » وجمعه بين
 الساكنين . ونحو ثبانه لهاء السكت في حال الوصل وقراءة
 « تججوني » سون و حدة

لنوع أربع من علوم الأدب . علم البلاغة والفصاحة
 وهما بأخذت من العلوم الأدبية . صفوها . ويقعان
 من مكان الوسطة من عقدها ، فإذا تمهدت هذه القاعدة
 فنشأ علم يُعبر عنه علم البيان هو علم الفصاحة . وعلم
 معاني هو يُعبر عنه علم البلاغة . وهو أحر العلوم الأدبية
 قدر ومكان . وأعلام منزله وأكبرها شأن . لأنه علم يستولى
 على سخرج السرر بلاغة من معادها . وهذه وجد
 محسن السكت المودعه في أصلها ومكانها . وهو الناية
 التي تنهي إليها فكر النصار ، والفضالة التي يطلبها غاصة
 البحار وعليه التعويل في الاطلاع على حقائق الإعجاز في
 قرآن والده لإسناد عند المسئلة في حصيل ولرهان .
 ومنه تستر المعاني الدقيقة على ممر الدهور وتخزم لأزمان

فظهر بما ذكرناه أن موقع علم لسان من العلوم الأدبية موقع
الإنسان من سواد الأحياء . ومن ثم لم يستقل بدركه
وحراره سراره لا كل سباق

المطلب الرابع

« في بيان الطرق إليه »

علم أن حرده إنما يكون به حرده مباحح إليه من العلوم
الأدبية . ولما كان المقصود به هو الاتصال على حقائق علومه
لا يحجز ولا يحاطة بعلم لمصاحبه وإبلاغه لما كان أصلاً في
معرفة هذه الأشياء فهو مفتقر إليه . ولا يحتاج إليه في هذه
الأشياء فهو غير مفتقر إليه . فصارت العلوم بالإضافة إلى ما
تفتقر إليها وتستغنى على ثلاث مراتب

لمرتبة الأولى ، لا يفتقر إليها بكل حال . وهذا نحو
العلوم العقلية كالعلم بمباحث الكلامية والطب والفلسفة .
وأحكام الحساب وغير ذلك من علوم العقل . ثم هذه حاله
من العلوم فلا يستمد منها ولا تكون طريقاً إليه
لمرتبة الثانية . ما يكون مفتقر إليها . ولا يمكن وصول

اليه لا بها وبأحرزها وهي آلة فيه . وذلك أنواع ثلاثة
النوع الأول . منها . معرفة اللغة مما تداولته الألسنة
وكثر استعماله وصار مألوفا . لأن موضوعه هو البلاغة والفصاحة
وهما من عوارض الألفاظ والمعاني . فمن لم يعرف شيئا من اللغة
لا يمكنه أن يخوض في عارض من عوارضها فيحصل له من
الألفاظ المفردة معرفة معانيها الموضوع لها ، ويعرف نسبة
الكلم المفردة الى معانيها ومسمياتها ففيه غرض عظيم يحصل
عليه وجهات أربعة . أولها ، المترادفة . ومعنى به الألفاظ المختلفة
التي تصنع لتوردة على معنى واحد . وهذا نحو الحجر ، والمدا ،
والعقار . ونحو الليث . والأسد . وثانيها المتباعدة . وزيد بها
لألفاظ المختلفة على المعاني المختلفة . وهذا نحو الإنسان .
والفرس . والأسد . وثالثها المتواطئة وهي الألفاظ المطلقة على
معان متغايرة يجمعها أمر معنوي تكون مشتركة فيه . وهذا
نحو قولنا رجل . فإنه يطلق على زيد ، وعمر . وبكر . يجمع
رجولية والإنسانية وهكذا قولنا فرس . وحيون . ورابعها
المشتركة . وهي الألفاظ المتفقة لدالة على معان مختلفة غير
متفقة في أمر معنوي . وهذا نحو قولنا . عس . فإنها تطلق على
العن الباصرة ، وعن الشمس ، وعن اركية ، وعن الميزان .

فهذه المعاني كلها مختلفة في نفسها ولا تنفق إلا في مجرد
لفظ لا غير ومن الدس من زاد على هذه الألفاظ قسماً
خامساً وسماً المشكك والمثني . وجعله متردداً بين المشتركة .
والتواطئة ، وهذا نحو اطلاق لفظ النور . على ضوء الشمس .
والقمر ، والنار ونور العقل ، ونحو امثله حتى أنه يضاق على
الحيوان ، والنبات . والأقرب إichافه بالموصى ، لأنه يضاق على
هذه الحقائق استغارة باعتبار أمر جامع لجميعهم . فيضيق النور
على هذه الأشياء باعتبار أمر معنوي ، ويطلق حتى على
النبات . والحيوان باعتبار أمر معنوي . وهو نمو ولا حاجة
إلى جعله سماً على حاله لأن درجته تحت ما ذكرناه والله
يشير كلام الشيخ أبي حامد الغزالي

النوع الثاني علم المرمية . وهو من جملة مودونات هد
العلم العظيمة التي لا سبيل إلى إيجادها . وهو منه بمنزلة
أبي جاد للخط العربي . وبه يحصل فو د أمره . وحكام أصوله
نعم ليس مختصاً بهذا العلم وحده ، بل ينسب معرفة الكل من
ينطق باللسان العربي فإنه لا غنى له عن معرفته . لأن من
زلل اللحن وسقطه ، ويستفيد بمعرفة الإطلاع على المعاني
المفيدة والجل المركبة من التعامل مع فعله . ومبتدئ مع خبره

الى غير ذلك من أنواع الكلام وأنواعه. وكل ذلك لا يحصل
إلا بالوقوف على حقائق لا يعرب ولو زمه. فهذا لم يكن بد
من تحصيلها وتقانها

النوع الثالث علم التصريف فإنه علم جليل القدر
عزير الفوائد. وهو يختص بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة
ومعرفة صحبها ومعتاب وزائدها وأصلها ومبدلها من أصلها الى
غير ذلك من أنواع التصريف على قوانين حارة على أقيسة
كلام العرب وأصايلها. ومن لم يحرره فإنه لا يأمن الوقوع في
محدور الكلام ومكروهه. فإنه لا فرق في اللحن بين تغيير
الكلمة عن إعرابها اجارى لها، وبين تغيير ب، الكلمة
وتصريفها على خلاف ما يقتضيه قياسها. فلا فرق في السنة
البحارة بين من خالف في تغيير الأعراب في حسب الفاعل ورفع
لمفعول وبين من ترك الواو والياء من غير إعلال مع وجود
سبب الإعلال فيهما. ومن أحل به وقع في مكروه
التصريف. كما أن كل من أحل بانقار الإعراب وقع في معرة
للحن ومكروهه. فهذه العلوم الثلاثة لا بد من حرازها لمن
أراد الاطلاع على علوم البيان ويجرى مجرى الآلة له في
الوصول اليها

« خيال وتبيه »

فإن قال قائل كيف توجهون على كل من أورد إحراز
علوم البيان عم اللغة . ونحن نجد في الأوصاف للغة ما لا يفهم
لمرد من ظاهر لفظه كما في الألفاظ المشتركة فإن حقيقة وصفها
ينافي البيان ما فيها من الإيهام إلا بقرينة من وراء لفظها
وتوجهون العلم بوجوه لا عربية لمن خاض في علوم البيان
وواحد منادى هل هم زيد بنصب وفل ضربت زيد بالرفع
فهم الغرض . وإن كان لا حياء . ونجد كثيرا من الأحاديث
للحنونة مفهومة المعاني وإن كانت جارية على خلاف فنون
العربية . وهكذا الخال في التصرف فإن لو اُحد ما إذ هل
لغيره قوم بآيات نوو . أو هل هذه عصوصك من غير إعلال
فإن المقصود مستقيم لا خيل فيه . فإذا لا وجه لإيجاب لإحاطة
بهذه العلوم لمن أراد الخوض في علم البيان

والجواب أنه قد أوصفت أنه لا بد من إحراز هذه العلوم
لمن أراد الإطلاع على علوم البلاغة والمصاحح بما لا مدفع له
إلا بالمكابرة . فلا مطمع في إعادته

قوله إن في الأوصاف للغة ما يستبهم فيه المقصود .

كلًا إما بالمشاركة . فلما ينهدد للغة التي عصبها الله أمرها .
 ورفع قدرها مشتمة على اللطائف البديعة . ومجازات
 رشيقة . وإن لا شترك برد من أجل الاختصار . لاشتمال
 الكلمة الواحدة على معان كثيرة . وبرد من أجل التجنيس .
 ولا ردوج في استخراج كلمة لغوية . وورد لمقاصد عظيمة ليس
 من ههنا ذكرها . وفيه معنى بدعة ومقاصد للفصحاء بالغة
 مركبة من رسحت قدمه في هذه الصناعة

قوله الواحد ما يكون لاحدا ولا يخل بشيء من
 مقاصده في خطابه . فها هو قد قصد في المقاصد وإن كانت
 مضمومة . الأمر في بين الفعل والمفعول . لكن تريد مع فهم
 المعاني بالقرائن أحاطة أنه لا بد من جريب على القوائين
 لا عراية . وعلى ما هو مهور من ألسنة الفصحاء ومجاري
 كلامهم التي ورد بها القرآن . وجاءت به السنته لشرقة من
 مصافة لأوسع للعوبة والقوانين لا عربية . وربما لا يطرد .
 ذلك أعنى لا يمكن على الأمر . بل لا بد من التفرقة بين
 الفعل والمفعول بالاعراب . ولا كان للبس وعا كما في قوله
 ضرب زيد عمرو فإنه لو لا الاعراب ما عرفت الفاعل من
 المفعول وهكذا . د فها . أحسن ريد فانه لا يمكن التفرقة

بين النبي والتعجب . ولا ينبغي أن يبالغ في عراب . لأن الصيغة
 فيها وحدة . ولهذا فانه يحكى أن رجلاً دخل على أمير المؤمنين
 كرم الله وجهه . فقال له . من الناس عثماني من غير أعرب .
 فقال له أمير المؤمنين كرم الله وجهه . من الماعن من مفعول .
 « رض الله فاك » ودخل رجل على ريد بن أبيه بالصرة .
 فقال له مات أبنا وحلف بنون . فقال زيد مات أبنا وخلف
 بنون . مه . فاستنكر للحسن وأبه . لم قطع كونه حنا

قوله . أنا قطع بفائدة الكلام من غير حاجة إلى
 التصريف . فلهذا قد فسد فيه وإن أعاد كما ذكره من مثال .
 فإن الغرض من صلب الأوصاف للغة وجرب على القوام
 المطردة مع . فنحصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من
 حرز هذه العلوم من أراد الوقوف على محاسن البلاغة
 والاطلاع على أسرار الفصاحة

فالرأى في الجهل باللغة مؤد إلى تحريف الألفاظ .
 وفساد معانيها . والرأى في الإعراب يؤد إلى بفساد المعاني
 والتباسها . وفساد التصريف يبطل قوالب الألفاظ وجريها على
 محاربيها القياسية . ويدل على مصداق ما قلنا من أن للحسن
 يبطل المعاني وفسادها . ما في الحكاية عن أمير المؤمنين كرم

اللة وحجة ، ما قال له أبو الأسود . ما قال . مما يشمر بالاجن
وفساد لعه فأمره بأن يصنع نحواً . وأمره بنقير قوعده
ويبين أصوله التي يرجع إليها

وإذ كان زول لا عرب ينطلي المعاني مع كونه عارصاً
من عوارض الألفاظ . فتغير لأوضاع اللغوية والمحاري
التصريفية . يكون أدخل في التعبير لا محالة لأن هذا تغير
في ذوات الألفاظ . وذلك تغير في عوارضها من أنواع الإعراب
المرببة الثالثة . مما يكون موسفاً بين مرتبتين
السابقين لا يسعى عنه ولا يفتقر إليه غاية الافتقار ، بل هو
جر مجرى التمه والتكملة في تحسين والكمال . ولا يتخرم
لمقصود إن هو لم يحصل . وهذا نحو العلم بالأمثال العربية وما
يؤثر عن العرب من الحكم والآداب في المحافل والاستظهار
بمطالع ، بدووين والرواية بحفظ الأشعار فإن ذلك يفيد
حكمة . وتجربة . ويكون عو ، على إدراك البلاغة والفصاحة .
وفيد الإطلاع على سرر لا يحجار

والشعر طبعات ثلاث (الصفة الأولى) المتقدمون من
الشعر في أحده كأمري ، انفس وزهير والنايفة . وسئل
بعض الأذكاء عن وصفهم فيما أنو به من الشعر . فقال امرؤ

القيس اذا ركب ، والتابغة اذا رهب ، ورهيز اذا رغب .
والأعشى اذا شرب

(الطبقة الثانية) انسطون كافرزدق . وجريز . والأخطل
وسئل جرير عن نفسه وعن الفرزدق ولا خطل . فقال أما
الفرزدق ففي يده نبعة من الشعر وهو قبض عليها . وأما
الأخطل فأشدته اجترء . وأرمته للشراش . وأما أنا فشدته الشعر
(الطبقة الثالثة) لما خروا أبو تمام . والبحترى ولما تنهى

أبو الطيب

وسئل الشريف الرضي عن هؤلاء الثلاثة فقال . أما أبو
تمام فخطيب منبر . وأما البحترى فواصف خوذ . وأما أبو
الطيب امتنى فقائد عسكر . فلا ريب في بسلام كل واحد من
هؤلاء . يوجب رسوخ القدم فيما ذكرناه من البلاغة والمصاحبة
(ديقة)

اعلم أنا وإن أوجبنا على من أراد الخوض في علوم البيان
وإحرزها أن يحصل على ما ذكرناه من هذه العلوم الأدبية .
فلسنا نريد أن يكون محيطاً بأمرارها مسولياً على جميع دقائقها .
فذلك متعذر . بل ربما يستغرق الإنسان عمره في واحد منها
فلا يعتبر أن يكون في اللغة ألف مبلغ المرء . وأبى عبء . ولا

يكون في العريه بمنزلة الخيل . وسبويه . ولا في علم التصريف
على رنة . مارتى . وابن حنى . ويمكن يحرز لفه قدرأ من
المفضل فيها يمكنه به الخوص في عموم . ويعرف مصطاحاتهم
مطلب حاجته من كتبهم وأوصاعهم ، فحتى حصل على هذه الحالة
مكنه السوك اصرائهم . وأن يرد موارد . ويستعين بالله

المطلب الخامس

في بيان ثمرته

وعنه أنه رد بمصدين المقصد الاول منها مقصد ديني
وهو لا صلاح على معرفة ، عكركاب لله ، ومعرفة معجزة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ لا يمكن وقوف على ذلك
لا به حرار علم الدين . ولا صلاح على غوره ، فان هذا العلم
من اشرف العلوم في لمقبه . وأعلاها في المربة ، وأنورها
سرجاً وأوصحها منهاجاً ، وأجمعها للفوائد ، وأحواها للمحامد
ومع ما شمل عنه من المقصائل نخص هذا الموضع بذكر
فضيلتين لدلان على غيرها من سائر فضائله
« الفصل الأول » أن رسول صلى الله عليه وعلى آله .

ما مع أعطاف الله من العلوم الدينية . وحصة بالحكم والآداب
الدينية . فلم يفخر بشئ من ذلك . ولم يقل . أنا أفقه الناس .
ولا أنا أعلم خلق بالحساب . والصب . بل افخر بما أعصاه الله
من علم الفصاحة والبلاغة . فقال عنه السلام أنه أفصح من
يطق بالضاد . وقال عليه السلام . ويب حب من يصون قبلي
أحد . كان كل بني يبعث في قومه . وبعثت إلى كل أمة وأمر وأسود
وأحلت في الغنائم . وجئت إلى لادن مسجداً وظهور .
وانصرفت بالرعب من يدي مسيرة شهر . وأوليت جوامع الكعبة
« الفضيلة الثانية » به لولا علو شأنه . ورضاع قدره .
لما كان خير كعب الله المنزل على أفضل أبنائه . بحجزة
منعلق به فإن القرآن إنما كان بحجزة من أجل ما اشتمل عليه
من الفصاحة والبلاغة . ولما كمن بحجزة ما اشتمل عليه من
أنس الغيب . ولا من حكمه والموعظ وغيرهما من لأوجه كما
يستقرر المختار في بحجزة في الفن الثالث بتعونه الله تعالى فهذا
مقصد عظيم يراد لأجله هذا العلم

(المقصد الثاني) مقصد عام لا يتعلق به غرض ديني
وهو الاطلاع على أسرار البلاغة والفصاحة في غير القرآن . في
منثور كلام العرب ومنظومه . فإن كل من لاحظ له في هذا

العلم لا يمكنه معرفة المصحح من الكلام ، والأفصح ، ولا يدرك التفريق بين البين والبلغ ، والمنثور من كلام العرب أشرف من منظوم ، لأمرين . أما أولاً فلأن لا يجاز إنما ورد في القرآن بضمه وبلاعه . ولم يرد بطريقة تضم الشعر سنو به . وأما ثانياً فلأن الله تعالى شرفه عن قول الشعر ونظمه ، وأعطاها البلاغة في المنثور من الكلام وما ذك إلا بفضل المنثور على المنظوم . ههنا أردنا ذكره من هذه المقدمة

المقدمة الثانية

﴿ في قسم الأول . لا يوصف إلى ما تدل عليه من المعاني ﴾
اعلم أن البحث عن دلالة الألفاظ على ما تدل عليه ، وسع خطوه . والسكت تشير إلى ما سبق بما نحن فيه . وجملة ما نذكره من ذلك عسبان لا غير . وهم واقفان بالبعية بمعونة الله تعالى

﴿ القسم الأول ﴾

للفظ إما أن تعبر دلالاته بالنسبة إلى تمام معناه ، أو بالنسبة إلى ما هو داخل في معناه ، أو بالنسبة إلى ما هو خارج

عن مسماه. فهذه ضروب ثلاثة نفصلها إن شاء الله تعالى
الضرب الأول . ما تكون دلالة بالنسبة إلى تمام
مسماه. وهذه هي دلالة لمصاحفه. وهذه نحو دلالة نحو لإنسان
والفرس. ولا بد. على هذه احصائى المخصوصه. فإنها مرشدة
بالوضع عند إطلاقها على معانيها المعقولة. ونختص دلالة
المطابقة بأحكام كثيرة ونشر منها لى ثلاثة أحكام

الحكم الأول منها . ليس يلزم فى كل معنى من المعانى
أن يكون له لفظ يدل عليه. بل لا يبعد أن يكون ذلك
مستحيلاً. لأن المعانى التى يمكن أن يعمل كل واحد منها غير
متناهية. فلزم أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه. لكان
ذلك إما أن يكون على جهة لا مراد. وعلى جهة الاشتراك
ومحال أن يكون على جهة الانفراد. لأنه يفصى لى وجود
الفاظ غير متناهية. وهو باطل. ومحال أن يكون على جهة
لاشترك لأنه لا بد من أن يكون لك الألفاظ المشتركة
دالة على معانيها بالوضع. فإذا كانت المعانى لا نهاية ستحل
أن توضع لها الألفاظ يدل عليها لا بعد الإحاطة بها وعقلها
واعتقل أمور غير متناهية على جهة التفصيل محال فى حقا.
فحصل من مجموع ما ذكرناه أن المعانى وإن كانت فى أنفسها

غير منزهة . لكن لا يلزم أن يكون لها ألفاظ تدل عليها .
 وإذا تقرر ، فقد فنقون ، المعاني على قسمين . منها ما تكثر
 الحاجة إلى التعبير عنها ، وهذا لا يجوز خلوه اللغة عن
 وضع لفظ يبرأه يكون دلائل عليه . لأن الحاجة داعية إلى
 ذلك . فلا بد من حصوله . وأما المعاني التي لا ندعو الحاجة إلى
 التعبير عنها . فإنه يجوز خلو اللغة عنها فلا يلزم وضع ألفاظ
 تدل عليها

(الحكم الثاني) الخفية في وضع الألفاظ ، هو الدلالة
 على المعاني لذهنه دون لموجودات خارجية . والرهان على ما
 فيه هو أن يدعى رأيا شبيها من بعيد وطبقة حجر . سميته
 بهد لاسم . ويدعى دنونا منه وضعا كونه شجرا . فإنا نسميه
 بذلك ويدعى رداد التحقيق كونه صائرا . سميته بذلك . فإذا
 حصل التحقيق كونه رجلا سميته به . فلا يران لألقاب
 تختلف عليه باعتبار ما يهيم به من الصور الذهنية . فدل ذلك
 على أن خلاف الألفاظ ، كما يكون باعتبار ما يحصل في
 لذهن . ولهذا فإنه يختلف باختلافه

(الحكم الثالث) الألفاظ المشهورة من جهة اللغة
 المتداولة بين خاصة والعامة . لا يجوز أن يكون موضوعة بمعنى

خفي لا يعرفه إلا خاص. ولا يصح أن تكون موضوع براء
 للمعاني الدقيقة التي لا يعيها إلا لا ذكاء. ومثل ذلك هو أن
 انقط حركة، والقدرة، والعلم، إنما تكون موضوع على ما هو
 السابق إلى لأفهام عند العامة. من أن حركة هي نفس التحرك
 والقدرة، هي نفس القدرية، والعلم هو نفس العلمية. فلا يجوز أن
 يكون للفظ موضوعاً لا على ما ذكرناه، ولا يجوز أن تكون
 موضوعه على المعاني الدقيقة التي لا تخطر ببال أحد من أهل
 اللغة كما يزعمه من أثبت العلم والمعلوم من المتكلمين، وقال إن
 الحركة موضوع، على معنى توجب كون الذات محركاً. وهكذا
 القول في القدرة والعلم، فإنه لو صح ما عايناه، لما عرفه إلا
 الأذكياء من الناس بل لا يأتى إلا من العلم. وإذا كان الأمر كما فسده
 انقط حركة مدونة بين جمهور من أهل اللغة. فلا يجوز
 وضعه لا على مفهوم عمده عند إطلاقه دون ما يقوله متكلمون.
 (الضرب الثاني) دلالة التضمن وهذا نحو دلالة الفرس
 والاسنان، ولا يد على معيها أي هي مضمنة لها كالجحش
 وحيوانه ولا يسانية. فإن هذه المعاني كلها تدل عليها هذه
 الألفاظ عند الإطلاق، لأنها متضمنة لها من حيث إن هذه
 حقائق لا تعقل من دون هذه الخصائص. وهي أصل في معقول

هذه خدائق متضمنة لها، فدلالتها عليها من جهة تضمّنها إياها
(الضرب الثالث) دلالة الالتزام، وهذا نحو دلالة لفظ

لاسان والفرس على كونه منحرّكة . وعلى كونه شاغله للجهة .
وعبر ذلك من لأموال لازم . فهذه مجامع دلالة اللفظ على
ما يدل عليه لا يخرج عن هذه الامور الثلاثة ، المطابقة ،
والضمن . ولا لازم . كما أوضحه ونشره ههنا الى تبينات ثلاثة

(الشيء الاول) الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة .
فما دلالة لضمن . ودلالة الالتزام . فهما عقداً لأن للفظ
يد وضعه لواقع سماه تنقل الذهن من المسمى الى لازمه ،
ثم لازمه إن كان دحلاً في المسمى . فهو الضمن . وإن كان
خارجاً عنه . فهو الالتزام

(الشيء الثاني) ادلالة مصابة على جزء المسمى مخالفة
لدلالة المضمن . لأن دلالة مطابقة كما هي دالة على الحقيقة
الكليّة هي دالة أيضاً على أن كل واحد من أجزائها الخاصة
لكن دلالة مصابة على جزء الحقيقة من جهة الاشتراك
بخلاف دلالة المضمن . فإن دلالتها على جزء الحقيقة من جهة
لاشترك بخلاف دلالة المضمن فإن دلالتها على جزء
حقيقة من جهة خصوصية لا غير . فافترقا . وهكذا القوي في

دلالة الاتزام. فإن دلالة المطابقة على لزوم الحقيقة من جهة
الاشتراك لأنها كما تدل على كل حقيقة. فهي دالة على لازمها
بخلاف دلالة الاتزام. فإن دلالتها على جهة خصوص في
لازم الحقيقة واقتراف

(النسبة اثبات) تعتبر في دلالة اللزوم إنما هو اللزوم
الذهني دون الخارجي لأن العرض والجوهر بينهما ملازمة
خارجية. ولا يستعمل للفظ الدال على أحدهما دالة على الآخر.
والضدان متنافيان. وقد يستعمل للفظ الدال على أحدهما في
الآخر كقوله تعالى « وحزاء سيئه سيئه مثله » و«
المقصود هو اللزوم الذهني ثم هذا اللزوم شرط وليس موجب.
ولهذا فإن الكون في الجهة شرط في وجود الجوهر. وليس
موجباً له. فحصل من مجموع ما ذكرناه معرفة التفرقة بين هذه
الدلائل الثلاث وأن دلالة المطابقة على ما يدل عليه التضمن
والاتزام إنما كان من جهة الاشتراك وأن دلائلها على
ما يدلان عليه من الخصوص لا غير فابعد افتروا

✕ انقسامه الثاني ✕

اللفظ إما أن لا يدل على شيء من أجزائه على شيء حين كان
جزءاً له وإما أن يدل على كل واحد من أجزائه على شيء حين
كان جزءاً له فهذا صريحان

صريح لأول منهما هو المفرد فإن كل واحد من أجزائه
لا يدل على شيء حين هو حرؤه وتقسيمه على أوجه ثلاثة

أوجه لأول اللفظ مفرد إما أن يكون معناه
مستقلاً مفهوماً بحيث لا يحتاج في فهم معناه إلافرادي إلى
غيره أو لا والثاني هو حرف أو لأول إما أن يكون للفظ
الدلالة عليه دلاً على لزمان المعنى معناه أولاً يكون دلاً فإن
دل فهو العقل وإن لم يدل فهو الاسم ثم الاسم إن كان دالاً
على معنى جرتي فهو إن كان كناية فهو المضمر، وإن كان غير
مكي عنه فهو امر. وإن كان دلاً على معنى كلي فهو إما إن
يكون اسماً لنفس فكأما هيبة فهو اسم جنس كالأرجل
والسواد. وإن كان مفيداً لوصف من الأوصاف فهو الاسم
المشتق كالأصابع والفتل وإنما أسماء مفيدة هذه الأوصاف
لوجه الثاني لفظ المفرد ومعنى لا يخفى حالها إما أن

يتحداهما أو يتكثرا أو يتكرر اللفظ ويحدد المعنى أو بالعكس ، فإن أحد اللفظ والمعنى جميعا نظرت في المسمى فإن كان نفس تصوره مانعا من الشبهة فيه فهو الاسم العلم ، وإن لم يكن مانعا فخصيص ذلك المعنى من تلك الالفاظ إما أن يكون على جهة الاستواء من غير زيادة أم لا فإن كان على جهة الاستواء لا غير فهو المتواضع كإسنان ورجل وإن كان مع الاستواء إفادة الشمول والإحاطة فهو المستغرق ، وإن كثرت الالفاظ والمعاني فذلك هي الالفاظ المتشابهة كالسما والارض والفرس والانس ، وسواها كانت المباشرة باختلاف حقائق كما أوصحناه أو كانت باختلاف الصفات كالصائم والمبهد والسف وإن تكثرت الالفاظ وأحد المعنى فهي الالفاظ المترددة كالعلم والمعرفة والدراة وغير ذلك ، وإن تحد اللفظ وكثر المعنى فإن استوت تلك المعاني من غير ترجيح فهو المشترك ، وإن ترجح سمي الراجع ظاهراً والمرجوح مؤولاً

(الوجه الثالث) اللفظ الدال على معنى لا ينفو حالة . إما أن يكون مدلوله لفظاً أو معنى . فإن كان مدلوله معنى فإما أن يحتمل غيره أو لا يحتمل سواه ، فإن كان لا يحتمل سواه فهو النص ، وإن كان محتملاً لغيره فإما أن يكون

المعنى على جهة الاستواء أو ترجيح أحدهما على الآخر. فإن
كان أحدهما راجحاً على الآخر كان اللفظ بلاضافة إلى المعنى
راجحاً طاهر وبلاضافة إلى المرحوح مؤولاً. وإن كان
يختصهما من غير ترجيح فهو مجمل هـ إذا كان مدلولاً معنى.
وإن كان مدلول اللفظ لفظاً فهو على أوجه ثلاثة. أولها لفظ
مفرد دل على لفظ مفرد وهذا مثل لفظ الكلمة فإنه لفظ
مفرد دل على معنى لفظاً لاسم وهو مفرد. وثانيها لفظ مفرد
دل على لفظ مركب. وهذا مثل لفظ خبر فإنه يسأل قولاً
فهم يريد. ويريد قائم وهو مركب. وثالثها لفظ مفرد دل
على لفظ مفرد لا يوصف لمعنى. وهذا الحرف لمعجم فإنه يتناول
كل واحد من أحاد حروف وثلاث لأحرف لا تفيد سبباً
فهي كافة تقسم المفرد من الكلام

(الضرب الثاني) المركب والعرض بالتركيب لإفادة
إيهام مقول. لقول لمعجم لا يخو حاله إما أن يكون مفرداً
المعاني الظاهريه أو المعيرها. فإن أراد معنى طلب فإما أن يكون
طلب مستعلاً أو طلب تحصيل ولأول هو لاستفهام ثم إما أن
يكون استفهام عن حقائق فهو بالاسماء كقولك. من هذا.
ومن ذلك. وإما أن يكون لأمر عارض فهو بالحروف

كقولك . أقام زيد أم معد . وإن كان المقصود به صب
التحصيل ، فإن كان على جهة الاستعلاء فهو الأمر . وإن
كان على جهة خضوع فهو لسؤل . وإن كان على جهة
التساوي فهو الالتماس ، هذا كله إذا أفاد معنى طلبياً ، وإن
أفاد غير الطاب فمما أن يحمل الصدق والكذب . أو لا
يحمل . فإن حملهما فهو خفي . فإن صادق محبرة وهو
الصدق . وإن يكن مصدق محبرة فهو الكذب . وإن
لم يحتمل صدقاً ولا كذباً فهو الإنشاء . وهذا نحو تمنى
والترجى ، والقسم ، والنداء . وغير ذلك من أنواع المقصد المذكورة
والحمل المفيدة . وانحصر على هذا التقدير من قسم الألفاظ .
ففيه كفاية لمقدار غرضنا

المقدمة الثالثة

في ذكر الحقيقة والمخبر . وسر أسرارها .

اعلم أن هذه المقدمة من أعظم فروع علم البيان
ومن مهمات علومه . وسر جوهره . لا يظهر إلا باستعمال
المجازب الرشيقه ولا يغرق في لطائفه لثقة . وسروره

الدقيقة الفائقة كالاستعارة ، والكناية ، والتمثيل ، وغيرها
 من أنواع المحار . وكلما كان حجار أوقع فالمصاححة والبلاغة
 أعلى وأرفع كما سترد . منبها عليه في هذا الكتاب بمعونة الله
 وعن هذا قال أبو الفتح ابن جني أكثر اللغة مجاز . وهذا
 صحيح . فإن دخولة في الكلام دخول كلي . وهذا كقولك
 رأيت زيدا فإن المرئي إنما هو بعضه لا كله . وإذا قلت
 صربت زيدا فإن المصروب بعضه لا كله . وغرضه التنبيه
 على كثرة المجاز وسعته في الكلام

❦ نبيه ❦

اعلم أن في الناس من زعم أن لغة حقيقة كلها
 وألكر المجاز . وزعم أنه عيز ورد في القرآن ولا في الكلام ،
 ومهم من زعم أن اللغة كلها مجاز وأن الحقيقة غير محققة فيها .
 وهذا المذهبان لا يخلوان عن فساد ، فإنكار الحقيقة في
 اللغة إفراط ، وإنكار المجاز تقريط . فإن المجازات لا يمكن
 دفعها وإنكارها في اللغة . فإنك تقول رأيت الأسد .
 وغرحت الرجل الشجاع . وقوله تعالى « وسأل القرية »
 « وأخفض لها جناح الدل » إلى غير ذلك . ولا يمكن أيضا

إنكار الحقائق كإطلاق الأرض والسماء على موضوعيهما .
وأيضا فإنه إذ تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق لأنه
من المحال أن يكون هناك له مجاز من غير حقيقة . فإد
بطل هذا القول والمختار هو الثالث . وهو أن اللغة والقرآن
مشمellan على الحقائق والمجازات جميعا . فما كان من الألفاظ
مفبدا لما وضع له في الأصل فهو المرد بالحقيقة . وما أفاد غير
ما وضع له في أصل وضعه فهو المجاز . وصار هذين المذهبين في
الفساد شبيهان بمن قال إن الحقائق كلها مفتقرة إلى التعريفات
كلها وقول من قل إنها مستغنية عن التعريفات كلها فكما أن
المدهيين خطأ فكذلك ما قلاد . وإن الحق أن بعضها مفتقر
إلى التعريف دون بعض . فالسواد والألم وما أشبهها
لا يفتقر إلى تعريف . لوصوحه . والمبث . والجش . والجوهز .
والعرض تفتقر كلها إلى التعريف فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص . ثم نذكر ما يتعلق
بالمجاز على الخصوص . ثم نردفة بما يكون متعلقا بهما جميعا .
فهذه أقسام ثلاثة ، نفصلها بمشيئة الله تعالى

القسم الأول ما يتعلق بالحقيقة على الخصوص

اعلم أن الحقيقة فعلية وأشتاقها من الحق في اللغة ، وهو
الثابت . وهو يذكر في مقابلة الباطل . فإذا كان الباطل هو
المعدوم الذي لا ثبوت له . والحق هو المستقر الثابت الذي
لا زوال له . فمب كانت موضوعه على استعمالها في الأصل
قبل لها حقيقة أي ثابتة على أصلها لا تزاياله ولا تفارقه
(ووزنها فعلية) كعقيقه وشريعة . وقد يكون بمعنى الفاعل
أي حاققة ثابتة . وقد تكون بمعنى المفعول أي محقوقة مثبتة .
وهل يكون لفظ الحقيقة على ما يطلق عليه من باب الحقيقة .
ومن باب البحار . والحق ثابتة من باب المجاز لأننا قد قررنا أنها
مفولة في الأصل على الشيء ، لتثبت غير المنقى المعدوم . ثم إنها
نقلت إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي . فقد أهدت
معنى غير ما وضعت له في الأصل . فلهذا كان إهدتها له
على جهة المجاز لما ذكرناه . فإذا عرفت هذا فاعلم أن
مقصودنا من هذا القسم هديية بأن ترسم فيه مسائل

﴿ المسئلة الاولى ﴾

(في بيان جد الحففة ومفهومها)

اعلم أن كثيرا من علماء البيان وجمعا من حذاق
الأصوليين قد اختلفوا كثيرا في تعريف ماهية الحففة .
وأما بأمور غير مرسية ، في بيان حقيقته ، فجمع تعرف
ما ذكره أبو الحسين البصري . فإنه قال ما أفاد معنى
مسطحا عليه في موضع لدى وقع فيه الخطاب

ولفسر هذه القنود بقوله « . » . « . » . « . » . « . » . « . » .
المعنى والوضعية . وقوله مستطحا عليه . يخرج عنه المعنى
المعنى . كالدلالة على كون المتكلم بالحقيقة . قدرا . « . » . « . » .
غير ذلك المعاني العقلية . وقوله « . » . « . » . « . » . « . » .
يدخل فيه جميع الحقائق كلها من اللغوية . والعرفية . والشرعية .
والاصطلاحية كما سنورد أمثله . ولو قيل هو للمعنى الدال
على معنى بالوضع الذي وقع فيه ذلك الخطاب مكان حيدا .
فقولنا « . » . « . » . « . » . « . » . « . » . « . » . « . » .
ولمعاني اللغوية والمجارية وقولنا « . » . « . » . « . » . « . » .
وقولنا « . » . « . » . « . » . « . » . « . » . « . » . « . » .

كلها . على اختلاف أحوالها في اللغة . والعرف . والشرع .
ولنقتصر على هذا القدر من تعريف الحقيقة ففيه كفاية
(تنبيه) اعلم أنه قد نُزِرَ عن كثير من النظار أمور
في تعريف الحقيقة . ونحن نوردتها ونظهر وجه فسادها

(التعريف الأول نحكى عن الشيخ أبي عبد الله البصري)

وحاصل ما قاله في الحقيقة أنها اللفظ الذي يُفيد ما
وُضع له . وهذا غلط . لأنَّ مرين . أما أولاً فلأنه يدخل في
حدِّ الحقيقة . ما ليس منه . فادستعمل لفظ الدابة في لدابة .
والثوذة . فقد أُفهِد ما وُضع له في أصل اللغة . مع أنه بالنسبة
لى وضع العرفي . مجاز . فقد دخل مجاز العرفي فيما جعله
حدّاً لمطلق الحقيقة . فلهذا كان باطلاً . وأما ثانياً فلأن هذا
يبطل بالأعلام المرحلة . فإنها أُفهِدت ما وُضِعت له . مع أنها
غير حقائق فيما دأت عليه من معانيها . فبطل ما أوردته

(التعريف الثاني ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني)

وحاصل ما قاله أن الحقيقة . كل كلمة أريد بها نفس
ما وقعت له في وضع واضح . وقوعاً لا يستند فيه لى غيره .

كالأسد . للبهمة لمخصوصة . وهذا ليس بجيد . فإنه يقتضى خروج حقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن حد الحقيقة ، لأنهما بهذا نفس ما وصل له في وضع واضح . بل أفاد غيره . فدخلان في حد المجاز كما سنقرره فيه . فإن أرد بقوله وضع واضح ، أى واضح كان ، فلا اعتراض عليه . وهذا هو مضمون يمثل عند القاهر ، فإنه الدهر في لطائف الكلام وأسراره

(التعريف الثالث ما ذكره الشيخ أبو الفتح ابن جنى)
وحاصل ما قلناه في تعريف الحقيقة أنهم ما أقر في لاستعمالات على أصل وضعه في اللغة . وهذا فاسد أيضا . فإنه يلزم منه خروج الحقائق الشرعية ، والعرفية عن حد الحقيقة لأنهم لم يقر في الاستعمال على أصل وضعها اللغوى ، مع أنها حقائق

التعريف الرابع ذكره ابن لاثير في كتابه المثل السائر)
فإنه قال في ماهية الحقيقة ، إنها اللفظ الدال على موضوعه الاصلى . وهذا فاسد . لما فيه من إخراج الحقيقة الشرعية ، والعرفية ، عن كونها حقائق . وأنها دالة على غير

موسوعة لا ضلي ، فيلزم خروجها عن كونها حقائق وهو
 داني . لا يقال ، فلعل ابن الاثير ، إنما أراد الحقائق
 للعبارة . دون الحقائق الشرعية . والعرفية . وإنما أراد الحقائق
 موسوعة له . كلفظ الأسد فإيه حقيقة في البهيمية . مجاز
 في . نحن شجاع ، فلا يُعاب عليه ما قاله ، لأننا نقول هذا
 مسد . إن ماهية من حَقَّ أن تدرج تحيها جميع الصور
 لمترده فلا يخرج عنها شيء . وإلا بطل كونها ماهية . والحد
 من . كمن شاعراً فصل كونه حداً ولو قبل في حد الحقيقة
 ما قد معنى مصطلح عنه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب .
 من له فيه مدخل . فسائر القسود قد تقدم تفسيرها إلا قولنا
 مما له فيه مدخل . « ففرض الاحتراز عن أساء الأعلام .
 « قد أفادت معنى مُصطلحاً عليه في وضع التخاطب ،
 لا يقال لها أنها حقائق ولا توصف بذلك . لما كانت معانيها
 لا مدخل لها في حقائق . ولمحارات . كما سنوضحه فعرفت
 عما ذكرناه أنه لا بُدَّ من هذا القيد ، للخروج عما ذكرناه

﴿ المسألة الثانية ﴾

(في ذكر أنواع الحقيقة ، وجعلها ثلاثة أنواع)

« النوع الأول في بيان الحقائق اللغوية » وهذا نحو قولنا السماء . والارض . والإنسان . والفرس . وما شبيهه . ويدل على كونها حقائق في وصفه أمر ما ولا فلا شيء . قد دلت على معنى مصطلح عليها في تلك الموصوفه . وهذا هو فائدة الحقيقة ومعناها . وأما ما فلا شيء قد استعملت في الأوصاف اللغوية . فليس يخلو حالها بعد ذلك . إذ أن استعمالها في معناها الأصلي . أو في غيره . فإن كان الأول . فهي الحقيقة المجازية . وإن كان استعمالها في غيره . فهي مجاز . ولم يجاز لأبداً من أن يكون مسوق بالحقيقة . وإلا لم يعمل كونه مجازاً . فإذن . لا بد من إقرار بالحقيقة . وقد سمعنا

﴿ النوع الثاني في بيان الحقائق العرفية ﴾

ونريد باللفظة العرفية . أنها التي قدمت من معتمداها اللغوي إلى غيره بعرف الاستعمال . ثم ذلك العرف . قد يكون عاماً . وقد يكون خاصاً . فهذان مجريان تذكير ما يختص كل واحد منهما بمشيئة الله تعالى

(المجزى الاول منهما)

ما يكون عاماً ، وذلك ينحصر في صورتين . صورة الأولى منهما ، أن يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكراً وهذا نورد فيه أمثلة ثلاثة **المثال الاول** « حذف المضاف . وإقامة المضاف اليه مقامه . كقولنا « حرمت الخمر » والتحریم مضاف الى امر . وهو بحقيقة مضاف الى الشرب ، وقد صار هذا المجاز أعرف من حقيقة . وأسبق الى الفهم منها كما ترى **المثال الثاني** سميتهم اشيء باسم ما يشابهه . وهذا نحو تسميتهم حكاية كلام المكلم **المثال الثالث** كلامه . كما يقال لمن أشد قصيده لأمري ، قدس . بآء . كلام امرئ القيس لأن كلامه بحقيقة هو ، صق . وأما حكاية فكلام غيره ، فإضافته الى ^(١) الفير شار . لكنه قد صار حقيقة . سبقه الى لأهم . بخلاف حقيقة **المثال الثالث** « تسميتهم الشيء باسم ما له تعلق به . وهذا نحو تسميتهم قضاء الحاجة بالفاط . وهو المكان المظلم من الأرض . فإذا أطلق العاطف فإن الساقى الى شيء منه

(١) الصواب الى امرئ القيس

مجارده . وهو فصاء الحاجة . دون حقيقته . وهو المكان
لمطمئن فصارت هذه الأمور مجازة حقائق المتعارف من
جهة أهل اللغة . سبق الى لأفهام معانيها دون حقائقها
الوضعية اللغوية

« الصورة الثانية : فسر الاسم على بعض مسمياته .
وتخصيصه به وهذا نحو فضا المدايه . فلها جارية في وضعها
للغوى ، على كل ما يدب من الحيوانات من الدودة ، الى
الصل ثم بها خُصت بعض الابهام . وهي ذوب لأربع
من بين سائر ما يدب ، بالعرف اللغوى ، فهذا مثال
(مثل اثني) ملك . مأخوذ من لأوكه . وهي لرساه .
ثم به خُصت بعض ارس . وفيه رسل السماء . أعني الملائكة
(المثال الثالث) لفظ الجن ، والضرورة . في موضوع لكل
ما استتر عنك ، ولما كان ممر له ، تعبت ثم اخص الجن
بعض من يستتر عن العيون . واحتضت الضرورة ببعض
الآية . دون غيره مما يستتر فيه . فالعرف اللغوى لا يفتك
عن هاتين الصورتين دون غيرهما ، ولم يثبت جريته على
خلافهما . ولهذا لم يجر إثمها فصارت هذه الألفاظ جارية
على جهة الحقيقة على معانيها بالعرف اللغوى ، ومعنى الحقيقة

حاصلة فيها ، فلا جرم قضينا بكونها حقائق عرفية لما ذكرناه

المجری الثاني في التعارف *

وهو العرف الخاص . وهو ما كان جربا على السنة العلماء .
من الاصطلاحات التي تخص كل علم . فإنها في استعمالها
حقائق وإن خالفت الأوساع لغوية . وهذا نحو ما يجريه
المتكلمون في مباحثاتهم في علوم الضر كالجوهر . والعرض .
والكور . وما يسمونه النجاة في موضوعاتهم . من لرفع .
والصب . وجرم والحال . ولتمييز . وما يقوله الأصوليون في
جدلهم من الكسر والقلب والفرق . وما يسمونه في مجاري
أخبارهم . كالأمة والخاص . وغير ذلك . وما يجري على السنة
هذه الحرف والصناعات . في صاعاتهم وحرفهم فإن لهم
أوصافا واصطلاحات على أمور ، كاصطلاحات العلماء فيما
ذكرناه وقد صارت مستعملة في غير مجاريها الوصفية . يفهمونها
فيما بينهم . وتجري على وفق مصطلحاتهم ، مجرى الحقائق
اللغوية بحسب تعارفهم عليها ، وتجري في الوضوح مجرى
الحقائق اللغوية

﴿ النوع الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

ومعنى بها أنها اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها
 معنى غير ما كانت تدلُّ عليه في أصل وضعها اللغوي . وتنقسم
 إلى أسماء شرعية ، وهي التي لا تفيد مدحاً ولا ذمّاً عند
 إطلاقها كالصلاة ، والركاة ، والحج ، وسائر لأسماء الشرعية .
 وإلى دنيئة تفيد مدحاً ودمناً ، وهذا نحو قولنا مسلم ، ومؤمن ،
 وكافر ، وفاسق إلى غير ذلك من الأسماء لدنيئة . ولا خلاف بين
 العلماء في كون هذا النقل ممكن . وأنه غير متعذر . وإنما التراع
 في وقوعه ، فالذي ذهب إليه أئمة لرأيته واجماهير من المعتزلة .
 أن هذه الأسماء قد سارت مقولة بأشعر إلى معانٍ آخر .
 وصارت معانيها اللغوية بسماً مسيياً . فاصلاة مفيدة لهذه
 الأعمال المحصورة ، وهكذا حال لركاة ، والصوم ، وهي مفيدة
 بهذه المعاني على جهة الحقيقة دون غيرها من معانيها اللغوية .
 فاما الأشعرية فقد اتفقوا على أنها دالة على معانيها اللغوية
 بكل حال ، وأن النقل الشرعي ، الكلية في حقها باطل . لكن
 اختلفوا ، فالذي ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني منهم .
 أنها باقية في الدلالة على معانيها اللغوية . من غير زيادة .

وأكر الثقل بالكيفية . وأما الشيخ أبو حامد الغزالي فإنه قال .
إنها دالة على معانيها اللغوية ، لكن الشرع قد تصرف فيها
تصرفاً آخر . وإصلاح . دالة على دعاء . لكن على هذه
الكيفية المحصورة يريد عليها بهذه الرداءات الشرعية .
وإصلاح . دل على الإمساك ، لكن بشرط اعتبارات أخرى

وأما ابن حصيب الرازي ، فرغم أن طلاق هذه
الالفاظ على هذه المعاني الشرعية . على وجه التحيز من المعاني
اللغوية التي تدل عليها خاص كلامه هذا أنها دالة على معانيها
اللغوية بحقائقها ، وعلى معانيها الشرعية بمجازاتها . ولتحياز عند
تخصيص مدلولها عليه في الكتب الأصولية . وحاصله أن
الشرع قد قلبها إلى إعادة معان أخرى . وأنها غير خالية عن
الدلالة على معانيها اللغوية ، وأنها قد صدرت حقائق في معانيها
الشرعية ، ويدل على ما قلناه من كونها دالة بحقائقها على هذه
المعاني الشرعية . أمراً . أحدهما أن السابق إلى الفهم . هو
هذه المعاني الشرعية . عند إطلاقها ، وهذه أمانة كون اللفظ
حقيقته في معناه ما سنمر به بعد ذلك ، ولهذا فإنه لو قيل فلان
يصلح . يسبق إلى الفهم إلا هذه الأعمال . ومن جعلها الدعاء
(وثانيهما) أنها قد عادت عند إطلاقها معنى . مصطاحاً عليه في

خطاب الشرع ، كما أفاد قولنا فرس ، وإنسان ، معانيهما اللغوية عند الإطلاق . فكما فطينا بكون هذه حقائق في دلالتها على معانيها ، فهكذا حال هذه الألفاظ الشرعية تكون حقائق من غير تفرقة بينهما

﴿ المسألة الثالثة في بيان أحكام الحقائق ﴾

اعلم أنا قد قررنا فيما سلف ، أن الحقائق منقسمة الى ما تكون حاصلة من جهة اللغة . وإلى ما تكون حصوله من جهة العرف . وإلى ما تكون متبقة من جهة الشرع . ودلالتها على كل واحدة من هذه الحقائق ونحن الآن نردو ما يتعلق بكل واحد من هذه الأقسام من الأحكام

﴿ الحكم الأول ، يختص بالوضع اللغوي ﴾

اعلم أن الحقيقة اللغوية ، لا يقضى بكونها حقيقة فيما دلت عليه إلا إذا كانت مستعمدة في موضوعها لأصلي فلا بد من سبق وضعها أولاً ، فإذا استعملت في الحالة الثانية من وضعها في موضوعها الأصلي فهي حقيقة . وإن كانت مستعملة في خلافه فهي مجاز . ومن هنا قل المتحققون إن الوضع الأول . ليس مجازاً . ولا حقيقة . وهذا صحيح . وبيان

ذلك هو أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي . فإذا
الحقيقة لا تكون حقيقة إلا إذا كانت مسبوقة بالوضع
الأول . والمجاز هو المستعمل في غير موضوعه الأصلي . فيكون
أيضا مسبوق بالوضع الأول . فثبت بما ذكرناه أن الشرط في
كون اللفظ حقيقة . أو مجازا . حصول الوضع الأول وعلى هذا
يجب أن يكون الوضع الأول خاليا عن الحقيقة والمجاز
ما ذكرناه

✽ حكم الثاني ✽

عدم أن خصائص العرفية من ضرورتها أن تكون مسبقة
بالوضع اللغوي . لأنها في ذكرناه في استعمالها في مجازيها
لعامة . وخاصة . ثم قصر الاسم على بعض مسمياته . فلا بد
فيه من سبق وضع عام . وأما سبق المجاز إلى المهم فيكون
حقيقة . وهكذا حل ما يجري في الاستعمال الخاص . فإنه
لا بد من أن يكون مسبوق الوضع اللغوي حتى يحصل في
عرف مقصورا على بعض مجازيه . فعرفت بما حققناه أنه
لا بد من صيرورة ما يكون حقيقته عرفية من سبق الوضع
للغوي عنده . فثبت . الحقيقة اللغوية متوقفة على الوضع

بلا صالة ، والحقيقية العرفية متوقفة على الوضع للعوى لدى
تكون فيه حقيقة ، فهو المتوقف على الوضع بلا صالة

﴿ الحكم الثالث في الحقائق الشرعية ﴾

عدم أن النقل في حقائق شرعية ، والدسمه لا بد من أن
يكون مسبوقاً بوضع للعوى ، وهو خلاف الأصل لا محالة ،
لأنه متوقف على سبق الوضع في اللمه ، والوضع للعوى ليس
مسبوقاً بغيره ، فلماذا قلنا إنه على خلاف الأصل ، ونفرغ
على القول بصحة النقل فروع ثلاثة

(الفرع الأول منها)

لا شك في حري التوسط في الألفاظ الشرعية ، كالأمر
والإسلام فانهما يطعن على أعمال محسنة كالأقوال والأفعال
والاعتقادات باعتبار ما يجمعها ، وهو الصديق والقبيل ،
وهو المعبر في جرى الألفاظ المتوسطة ، كقولك لإنسان ،
والحيوان ، فانها تطلق باعتبار ما يجمعها مع خلاف
أعيانها وأفرادها ، وذلك الأمر هو لا بانية ، والحيوية ،
ولا خلاف في هذا ، إنما الخلاف في جرى الأسماء المشتركة ،
في الألفاظ الشرعية ، منعة بعضهم والحق جوازاً ووقوعه .

ولدى يدل على ذلك ما تعلمه في لفظ الصلاة . فإنها مقوأة
 على حقائق كثيرة . لا تنمق في معنى واحد وهذا نحو صلاة
 الأحرس . وصلاة الجنادة وما لا قيام فيه للعجز . وارض .
 ولصلاة الإتياء بالرأس والعينين . وخاجيين . وليس بين
 هذه لأموور قدر مشترك . وإنما هي مشتركة في إطلاق
 لفظ الصلاة عليها . فلهذا قضينا بكونها مشتركة كما نقوله في
 جميع الألفاظ المشتركة

(الفرع الثاني)

لأنماط على كثرتها لا تخرج عن الاسمية . والفعلية .
 ولحرفية . فكما وجد لاسم الشرعي . فهل يوجد الفعل
 الشرعي ولحرف الشرعي . أم لا فلا قرب أنهما غير موجودين
 في وضع الشريعة . والبرهان على ما قلنا . هو أننا إنما قضينا
 بوجود لاسم الشرعي . لأجل الاستقراء والتتبع لموضوعات
 الشريعة . فوجدنا في الأسماء ما قد عير الشريعة عن موضوعه
 اللغوي . فلا جرم قضينا بوقوعه وما عداه لم تدل عليه دلالة .
 فلهذا بطل اعتباره . ولأن حرف دل على معنى في غيره

فلا وجه لكونه شرعياً ، وأما الفعل فهو دال على وقوع المصدر
 في زمان معين . فإن كان المصدر شرعياً . كان الفعل تابعاً له
 في كونه شرعياً . فإن وجب كونه شرعياً . فإنه كان ذلك بالضرورة
 دون القصد . وإن كان المصدر لغوياً . كان الفعل لغوياً
 لا محالة ، فقد حصل غرضنا أن الفعل لا يكون شرعياً
 بنفسه بحال .

(الفرع الثالث)

الخبر في اللغة هو ما يحتمل الصدق والكذب والإنشاء
 في اللغة ، هو ما لا يحتمل صدق ولا كذب ، كالأمر والنهي .
 وللأمر ، والنهي ، والترجي . إلى غير ذلك مما يكون إنشاء .
 وقد عرفت ذلك فنقول . لا شك أن قولنا . بدرت . ودمت .
 وشريت . وتصدقت . وطمعت . وعنتقت . إخبارات في
 وضع اللغة لاحتمالها الصدق والكذب . وإنما التردد إذ
 وصعت لأحدث هذه الأحكام من التدر ، والبيع والشراء
 والتصديق والطلاق والعناق إلى غير ذلك من تحصيل هذه
 الأحكام . فهل تكون إخبارات . أم إنشاءات . والأقرب
 أنها بحقيقة الإنشاء أشبه . لأمرين . أما أولاً فلأنها لو كانت

موصوعة للإخبار . اكان حال الإخبار لو وقع مخبرتها ، إما أن
تكون في الحال . أو في الماضي . وهما طلاق . لأنها لو وقعت
في هذين الزمانين لا يمنع تعليقها بالشرط . لأن الشرط لا يمكن
عليقه بالماضي . والحال . فبطل كونها إخباراً في هذين
الزمانين . ومحال أن تكون إخباراً في الأزمنة المستقبلية ، لأن
قول المطلق لامرأته أنت طالق ليس بأقوى في نصريحه
بالرغم المستقبل . من قوله سعيدين طالقاً في المستقبل . ولو
صرح بالصيق في المستقبل . لم يكن طالقاً . فكذلك ما هو
أضعف في الدلالة على المستقبل . وهو قوله أنت طالق أولى
ألا تقضي وقوع الطلاق . فبطل كونه دالاً على الاستقبال .
وأما ما قيل فلائها لو كانت موصوعة للإخسار . اكان لا يخو
حاشا . إما أن تكون كاذبة . أو صادقة . فإن كانت كاذبة فلا
عبرة بها . ولا التفات إليها في تحصيل مقصودها . وإن كانت
صادقة فهو باطل أيضاً . لأن قولك أنت طالق . اذا كان خبراً
فلا بد من أن يسبق مخبره ليكون مطابقاً له ، فيكون
صدقا . فكان يلزم على هذا أن يكون الطلاق واقعاً قبل
حصول قولك أنت طالق . وهذا محال . فظهر بجموع ما
ذكرناه ههنا أن الطلاق . إنما يكون واقعاً بقوله أنت طالق

لا غير . وهذا هو فائدة الاشياء وثمرتها . ويؤيد ما ذكرناه
 انه الاشياء قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن « وهذا امر
 بالتطبيق . فيجب أن يكون قادرا عليه . ومقدوره لا ينصرف
 إلا الى قوله : طلق . وفي هذا دلالة على كونه مؤثرا في
 الطلاق . وهو المقصود . فهذا ما أردنا ذكره من قسم حقيقة
 وما يختص بها

﴿ القسم الثاني ما يتعلق بالمجاز على الخصوص ﴾

لمجاز . مفعول . وشتقاقه إما من الجوار الذي هو التعدى
 في قولهم « جزت موضع كذا » إذ تعدية . أو من جوار الذي
 هو تقيض لوجوب . ولا متناع . وهو في التحقيق رجع الى
 الأول . لأن لدى لا يكون وجبا ولا ممتنعا كونه متردداً
 بين الوجود والعدم . فكأنه ينتقل من الوجود الى العدم . و
 من العدم الى الوجود . واللفظ المستعمل في غير موضوعه
 لأصلي . شبيهة بالمتنقل . فلا جرم . سمي مجازاً . فإذا تمهدت
 هذه القاعدة فالمقصود من المجاز يتحصل بدكر مسائل

(المسألة الأولى في ذكر حقيقة المجاز وبيان حدّه)

وقد أكثر العلماء فيه لحوض ، وأحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقته بين الأول والثاني . وأنفسر هذه القيود ، فقولنا « ما أفاد معنى » عام في الحقيقة والمجاز ، لأن كل واحد منهما دل على معنى . وقولنا « غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب » يفصله عن الحقيقة ، لأننا إذا قلنا : أسدٌ ، ونريد به رجل الشجاع . فإنه مجاز لأنه أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب . والخطاب إنما هو خطاب أهل اللغة ، وهو غير مفيد ما وضع له أولاً ، فإنه وضع أولاً بإراء حقيقة الحيوان المخصوص . وقولنا لعلاقة بينهما لأنه لو لا توهم كون الرجل بمنزلة الأسد في شجاعة ، لم يكن إطلاق اللفظ عليه مجازاً . بل كان وصفاً مستقلاً . فلهذا لم يكن من ذكر هذه القيود .

﴿ خيال وتنبية ﴾

فإن قال قائلٌ ، قولكم في حدّ المجاز إنه « ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في أصل تلك المواضع » يؤدي إلى خروج

الاستعارة عن حدّ المجاز ، وبيانهُ أنّ إد فلنا على جهة
الاستعارة . رأيت أسداً ، فالتعظيم والمبالغة حاصلان من
هذه اللفظة المستعارة ليس . لأنّ سميناهُ باسم الأسد . ولهذا
قائمه لو جعلناه علماً لم نحصل التعظيم والمبالغة بذلك . بل إنما
حصل . لأنّ قدرنا في ذلك الشخص صيرورته في نفسه على
حقيقة الأسد . الملوغ في الشجاعة التي هي خاصة لأسد العاية
القُصوى . ومتى قدرنا حصوله على صفه لأسيده وحقيقته .
أطلقنا عليه الاسم . وبهذا التقدير يكون اسم الأسد مستعملاً
في نفس موضوعه الأصلي . وبطل المجاز

(والجواب) أنّه كفى في حصول المبالغة والتعظيم أن
نقدر أنّه حصل له من القوة ما كان للأسد . وعلى هذا يكون
ستعمال لفظ الأسد في معنى يخالف موضوعه الأصلي . وبهذا
التقرير يحسن وجه الاستعارة ، وتتضح حقيقة المجاز

﴿ وهم ونبية ﴾

فإن قل قائل إنّ ما جعلناه حدّاً للمجاز . يوجب عليكم
أن تكون اللفظة الشرعية . كالصلاة والركاة وما أشبهها .
محاذراً ، وبيانهُ أنّ لفظ الصلاة . والركاة . قد أفادا معنى غير

مصطلح عليه . فمدى أن يكون مجازين . وقد قرّرتم أنها
حقائق شرعية .

« وجوب » أن فيما ذكرناه في حدّ المجاز . ما يندرج
هذا الاعتراض ويبطئه . ألا ترى أن قلنا في حدّه (ما أفاد
معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخلط)
واقف الصلاة والركاة وإن أفاد معنى غير مصطلح عليه فإنما
هو باعتبار وضع اللغة . لا وضع الشرع . فإنهما أفاد معنى
مصطلحا عليه في الأوضاع الشرعية . فهذا كان بالحقائق
الشرعية أخلق . كما وسجنه من قلنا . وكما ذكرنا في تعريف
الحقيقة أموراً غير مرجية . فقد ذكرنا في تعريف المجاز
أيض . ونحن نذكرها ونصهر وجه ضعفها

(التعريف الأول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وحاصل ما قلناه في
المجاز . هو كل كلمة رتبها غير ما وضعت له في وضع واضعها
لملاحظة من الثاني ولأول . وهذا التعريف فاسد لأنه يقتضي
خروج الحقيقة الشرعية . والعربية إلى حدّ المجاز وخروجها
عن حدّ الحقيقة وأنه غير حائز ، لأن كل واحد منهما قد أريد

به غير ما وضع له ، وليس بمجاريين . وقد أشرنا في ماهية الحقيقة
إلى تأويل كلامه ، فلا يرد عليه هذا الاعتراض

(التعريف الثاني)

ذكره أبو الفتح ابن جني . وحاصل ما قاله أنه ما قرئ
في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة . وهذا ما سدد أمرين .
أما أولاً فلا أنه يبطل بالأعلام المنقولة من نحو سدد . وثور .
فإن هذه الأعلام مبق على استعمالاتها في اللغة . بل قد
نقلت إلى هذه الأشخاص . والمعروف أنها لا تكون مجازات .
ولا يدخل المجاز بحال . وأما ثانياً فلا أن هذا حاله يبطل
بالحقائق العرفية . واشترعيه . فإنه قد استعملت في غير
ما وضعت له في أصل اللغة . ومقر على ذلك الاستعمالات
اللغوية . ولا يقال بأنها مجازات

(التعريف الثالث)

ذكره الشيخ أبو عبد الله البصري . وحاصل ما قاله أنه
ما أفيد به غير ما وضع له . وهذا ما سدد باحقيق عرقية .
والشرعية . فإنه قد أفيد بها غير ما وضعت له . فيلزم أن يكون
مجازات . وقد قررنا كونها حقائق . فلا وجه لتكريره

(التعريف الرابع)

قالة ابن الاثير ، وحاصل قوله في حقيقة المجاز أنه ما أريد به غير المعنى الذى وضع له فى أصل اللغة . وهذا فسد بما ذكرناه فى الحقائق اعرافية . والشرعية . فإنها قد أفادت خلاف ما وضعت له فى اللغة ، فكان يلزم أن يكون مجازات وهو باطل

﴿ ديفه ﴾

اعلم أن إطلاق لفظ المجاز على ما يفيد . ليس على جهة الحقيقة . وإنما يطلى على جهة المجاز . لا مريم . أما أولاً فلأن الحقيقة فى هذا اللفظ . إنما هو التعدى والعبور . وحقيقة ذلك إنما تحصل فى انتقال الجسم من حيز إلى حيز آخر . فإما فى لفظ ولا يجوز ذلك فى حقها . وإنما يكون على جهة التشبيه . وهذا هو فائدة المجاز ومعناه . وأما ثانياً فلأن المجاز وزنه (مفعول) وبناء المفعول حقيقة إما فى المصدر . كالمخرج . والمدخل . وإما فى المكان . والزمان . إذا أريد به زمان الدخول . والخروج . ومكانهما . فأما الفاعل فليس مستعملاً فيه

فيقال بأنه حقيقة كما قررنا من قبل أن سم الحقيقة فعيلة
بمعنى فاعلة . أو مفعولة . وعلى هذا يكون استعماله في اللفظ
المتنقل عما كان عليه في الأصل لا يليق إلا مجازاً

﴿ المسئلة الثانية في تقسيم المجاز ﴾

اعلم أن المجاز واسع الخطو في الكلام كثير الدور فيه
وليس يخفى حاله إما أن يكون ورداً في مفردات الألفاظ
أو في مركباتها . أو يكون ورداً فيهما جميعاً . فهذه مراتب
ثلاث لا بد من كشف القطع عنها . وبيان أمثلتها بمعونة الله

(المرتبة الاولى في بيان المجازات المفردة)

وهذه نحو ستمال الأسد . في أرجل الشجاع . والبحر .
في الكريمة . وخمار . في البليد الى غير ذلك من امجارت
المفردة وجملة ما نوردته من ذلك أمور خمسة عشر

أولها . تسمية الشيء باسم الغاية التي يصير إليها . وهذا
نحو تسميتهم الغناباخر ما كان يصير إليها . والعقد بالسكاح .
ما كان موصلاً إليه . فلأجل توهمهم المبالغة أطلقوا هذه
الالفاظ على ما ذكرناه وإن لم تكن حاصلة على ما ذكرناه
لما كانت غايتها إليها

وثانيها - تسمية الشيء بما يشابهه ، وهذا نحو تسميتهم
 المدلة العظيمة . بالمولد . ومرض الشديد . بالمولد أيضا
 وهكذا الأمور المماثلة . والأهوال العظيمة . ووجه المجاز ،
 إما من أجل لمشابهة . وإما لأنها تؤدى إليه

وثالثها . تسميتهم اليد باسم القدرة كقوله تعالى (يد الله
 فوق أيديهم) أي قدرته . ويولم يد فلان على غيره قاهرة
 ووجه المجاز من جهة أن اليد محل للقدرة ، أو من جهة أن
 اليد آلة في الفعل . والفعل لا يمكن حصوله إلا بواسطة
 القدرة . فلا حد هـ تجوزوا في تسمية اليد بالقدرة

ورابعها ، تسمية الشيء باسم قائله ، حيث قالوا ، سأل
 الوادي . والحقيقة سأل ماء . الوادي . فيسند السيلان إلى
 الوادي من باب المجاز لمركب . وتسمية الماء بالوادي من باب
 مجاز المفرد لما كان الوادي قائله

وخامسها . تسمية الشيء باسم ما يكون ملائما له كما
 سمو المطر السماء . فقالوا جادت السماء ، لما كان المطر
 نازلا منها

وسادسها . إطلاقهم الاسم أخذاه من غيره .
 لا اشتراكهما في معنى من معانيه . كما أطلقوا لفظ الأسد على

الشجاع باعتبار الشجاعة . وكما أطلقوا خمار على البليد . لاجل
البلادة . وهذا هو الذي يقال إنه من باب الاستعارة
وسابغها . تسمية الشيء باسم صده . كقوله تعالى «وجراء
سيئة سيئة مثلهما» و «من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم» و «قوله تعالى وإن عاقبته فعاقبوا بمثل ما
عوقبتم به» فيمكن أن يقال إن وجه المحاز ههنا . تسمية
الشيء باسم صده . ودر جز إطلاق للفظ الواحد على
الضدين في لسانهم . كإطلاق الخفيف على الموج . والمستقيم .
والسدفه على الضوء . ولطام . جر إطلاق السيئة على جزائها كما
يطلق عليها نفسها . ويمكن أن يقال إن هذا من باب التشبيه
في المحاز . لأن جزاء السيئة . يشبهها في كونها سيئة . بالنسبة
إلى من وصل إليه ذلك الجزاء

وثانها . تسمية الكل باسم جزء . كإطلاق لفظ العموم .
مع أن المراد منه الخصوص . كقوله تعالى وهو على كل شيء
قدير « فقد خرج من هذا كثير من الموجودات التي لا تقدر
عليها . فالعموم صار مجازاً في الخصوص

(١) الصواب أن يقول . كإطلاق الرقة . على العبد أو الأمة في
قوله تعالى فتحرير رقة مؤمنة

وتاسعها . تسمية الجزء باسم الكل كما يقال للزنجي إنة .
أسود . فقد أندرج بياض أسنانه . وبياض عينيه . في هذا
الإطلاق . وتسمية اسم الكل باسم الجزء أولى من عكسه
لأن الجزء لازم للكل . والكل لا يلزم الجزء . فذلك
كان أحق لأجل الملازمة

وعاشرها . إطلاق اللفظ المشتق بعد زول المشتق منه .
كإطلاق قولنا . قاتل وضارب . بعد فراغه من القتل
والضرب . فإذن إطلاقه على جهة الحقيقة في الحال . فأما بعد
ذلك فهو مجاز

وحادي عشرها . لمجاورة . وهذا كنقل اسم الزاوية .
من طرف الماء إلى ما ينحمل عليه من الجمل وغيره . ونحو
تسمية الشراب بالكاس لأجل مجاورته له

وثاني عشرها . إطلاق اللفظ الدابة على الخمار . فإنه كان
بالوصف اللغوي لكل ما يدب . كاللودة . والنملة . ثم تُعُورُف
على قصره على ذوات الأربع من الدواب . فإذا قصر من
ذوات الأربع على خمار . كان هذا مجازاً بالإضافة إلى
العُرف لا محالة

وثالث عشرها . المجاز بالزيادة . كقوله تعالى « ليس

كثله شيء» فالصكاف ههنا مزيدة، لأنها لو أسقطت
لاستقام الكلام. فهذا كان يحجبها للزائدة المجارية

وراء عشرها. مجاز بالقصان. وهذا كقوله تعالى
«واسأل القرية» فإن المراد أهل القرية. ولهذا فإنه لو
جئ بها لصح الكلام واستقام

وخامس عشرها. تسمية المنعق بسم المنعق. كتسمية
المعوم علم. ولمقدور قدرد. كما قال تعالى «ولا يحيطون
بشيء من علمه أي» معلومه. وقولهم «هذه قدرة الله،
أي مقدوره» جميع فبيده وجود المجارية في الألفاظ المفردة.
وكثير أهل التحقيق معترفون بإثبات المجازات المفردة.
وقد نكروها بعضهم. وخجة على ما فساد. هو أن أهل اللغة
قد استعملوا الأسد. في الرحن الشجاع. وفي اللبد الحمار.
مع اعترافهم بأن لفظ الأسد. والحمار. موصوغان في أول
الأمر على هدين حيوانين. وإنما أطلقوهما على ما ذكرناه على
جهة المجاز. لما بين مفهوميهما وبين هدين الأمرين من
المشابهة. وهذا هو مرادنا من المجاز

واحتج المنكرون المجاز في المفردات بأن اللفظ لو
أفاد المعنى على وجه المجاز لكان إما أن يفيد مع القرينة

لمخصوصة . أو بدون القرينة ، والأول باطل ، لأنه مع
القرينة لمخصوصة لا يفيد خلاف ذلك . وعلى هذا يكون مع
ذلك القرينة حقيقة . لا مجازاً . وهو بدون القرينة غير مفيد
أصلاً . فلا يكون حقيقة . ولا يكون مجازاً . فحصل من مجموع
ما ذكرناه ، على هذا التقدير أن اللفظ لا يكون مجازاً
لأجل القرينة . ولا حال عدم القرينة . وهذا هو المطلوب
و « جواب » أن اللفظ الذي لا يفيد إلا مع القرينة هو
مجاز بمعنى . ولا يقال بأن اللفظ مع القرينة يصير حقيقة فيما
دلالة عليه . لأن دلالة القرينة ليست دلالة ودية . حتى يحصل
المجموع لفظاً دلالة على المعنى . وإنما دلالتها عقلية . فإن سلموا
ما ذكرناه . فهو مجاز . ومن زعموا أنه كمن حققه بما
ذكرناه ، كان خلاف في أماره

(امثلة الثانية في المجازات المركبة)

وحاصل الأمر في ذلك هو أن يستعمل كل واحد من
الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي . لكن المجاز إنما حصل
في التركيب لا غير . وهذا كقوله
(أشب الصغير وأمرى الكبير كثر العدة ومر العشي)
فكل واحد من هذه الألفاظ المفردة فيما ذكرناه مستعمل

في موضوعه الأصلي . لكن إنما جاء المجاز من جهة إسناد الاشابة
والإفناء إلى كثر الغداة . وإلى مر العشي وهو عند مطابق لما
عليه الحقيقة . فإن الاشابة . والإفناء . إنما يحصلان بفعل
لله تعالى لا بكثر الغداة . ولا بمر العشي . وهكذا قوله تعالى
« وَخَرَجْتَ الْأَرْضِ أُمَّةً الْهَاءِ » وقوله تعالى « أَخَذَتِ الْأَرْضُ
زُخْرُفَهَا وَزَيَّنَتْ » . وهذا ومثاله إنما جاء لمجاز فيه من جهة
لإسناد ولا يصفه لا غير . لأن جهة المفردات كما مثله

(لمرتبة الثالثة في بيان المحاررت واقعه في لمردرات والتركيب)

فهذا ومثاله يحسن موقعة . ويقع في البلاغة أحسن
هيئة . وكسب الكلام رونة وطلاوة . ويعطيه رشاوة
ويُدبِّقُه حلاوة . ومثله قولك من تراعيه . أحياناً أكنحالي
صاعيت « فإنه قد استعمل لفظ الإحياء في غير موضوعه
بالأصانة . وأسند لا كنهال إلى الإحياء . مع أنه في الحقيقة
غير منسب إليه . فقد حصل المجاز في الأفراد والتركيب معا
كما ترى

﴿ نفيه ﴾

اعلم أن هذه المحاررات لمركبة التي ذكرناها ومثلناها

بقوله تعالى « وأخرجت الأرض أثقالها » وبقوله تعالى « مما
ثبتت الأرض » وقوله تعالى « حتى إذا أخذت الأرض
زخرفها » وغير ذلك من الأمثلة . فإنها كلها مجازات لغوية
استعملت في غير موضوعاتها الأصلية . فلاجل هذا حكمنا
عليها بكونها لغوية ،

وبيانته هو أن صيغة « أثبت » « وأخرج » « وأخذ »
وُضعت في أصل اللغة براء صدور خروج . والنبات .
والأخذ . من القادر المعلن . وقد استعملت في صدورها من
الأرض فقد استعملت لصيغة في غير موضوعها ، فلاجرم
حكمنا بكونها مجازات لغوية

وقد زعم ابن خضيب الرزى أن اجازات المركبة كلها
عقلية . وهذا فاسد لأمرين . أم أولاً فلأن هذه اجاز
ومعناه حاصل في اجازات مركبة من كونه قد معنى غير
مصلحة عليه . فأيذا كان المركب بالمعنى اللغوية أشبه وأما
ثانياً فلأن الجار المفرد في قوائمه يريد أسد فدوقفنا على كونه
لعوبياً . فيجب أن تكون المركب أيضاً كذلك . والجامع بينهما
أن كل واحد منهما قد أفاد غير ، وصح له في أصل تلك اللغة .
فوجب الحكم عليه بكونه لغوياً

(المسئلة الثالثة في ذكر الأحكام المجازية)

اعلم أنه قد أشرنا الى تقسيم المجاز في مفردة ومركبه .
 وذكرنا في المفرد أنواعا ترتقي الى خمسة عشر . وهي وإن
 تفرقت في التعميد فهي في الحقيقة راجعة الى أودية المجاز
 المعتمدة فيه وهي التوسع ، والاستعارة ، والتشيل ، لا تخرج
 عنها ، وإنما أوردناها مفصلة لما أوردها ابن الخطيب . وكان
 مولعا بتكثير التقسيم وله شغف به ويحصل المقصود بذكر
 الأحكام

الحكم الاول

الاصل في إطلاق الكلام أن يكون محمولا على الحقيقة
 ولا يعدل الى المجاز إلا لدلالة ، فإذا ، المجاز على خلاف الأصل
 لا محالة لأدلة ثلاثة

أولها أنا نقول اللفظ إذا تجرد عن امرته . فإنه أن يحمل
 على حقيقته وهذا هو المطلوب ، فإن الحقيقة هي الأصل . وفيما
 أن يحمل على مجازه ، وهو باطل لأن شرط المعتبر في همه على
 مجازه إنما هو حصول القرينة . ولا رتبة هناك وإنما أن
 لا يحمل على حقيقته . ولا على مجازه . وهو باطل لأنه على هذا

التقدير يخرج عن أن يكون مستعملاً ، ولما حقه بالمهمات .
وإما أن يحمل عليهما جميعاً . وهذا باطل أيضاً لأنه لو قال
الواضع أحملوا هذا اللفظ عليهما جميعاً كان حقيقة في مجموعهما
وإن قل : أحملوه إما على هذا أو على هذا أو على ذلك ، كان
مشتركاً بينهما وكان حقيقة فيهما . فإذا بطلت هذه الأقسام
كلها نفس ما قلناه من حمله على الحقيقة عند التجرد

وثانيها أن المحال لا يمكن تحقيقة إلا عند نقل اللفظ من
شيء إلى شيء آخر لعلاقة بينهما ، وذلك يستدعي أموراً ثلاثة .
وصفة الأصل . ثم نقلة إلى الفرع . ثم العلاقة التي بينهما ، وأما
الحقيقة فهي يكفي فيها أمر واحد وهو وضعها الأصل والمعلوم
أن كل ما كان توقفه على شيء واحد فهو سابق على ما يكون
توقفه على ذلك الشيء مع أمرين آخرين

وثالثها أنه لو لم يكن الأصل في الكلام هو الحقيقة
الكان الأصل لا تحو حاته إما أن يكون هو المجاز ولا يقال به .
فوجب القضاء بفساده . ولا يكون واحد منهما هو الأصل .
وهو باطل أيضاً لأنه يلزم منه أن يكون كلام الشارع متردداً
بين الحقيقة والمجاز . فيكون مجحلاً لا يمكن فهم المراد من ظاهر
خطابته وخلاف ذلك معلوم فلا حاجة إلى إبطاله . وقد كان

ذلك فاسداً عاماً أن الأصل في الكلام هو حقيقة . ويؤيد
ما ذكرناه ما روى عن ابن عباس أنه قال ما كنت أدري
ما الفاطرة حتى اختصم إلى رجلان في بئر . فقال أحدهما فطرها
بني . أي اخترعها . وحكى عن الأصمعي أنه قال : ما كنت
أعرف الدهاق حتى سمعت جارية بدوية تقول أسقني دهنه
أي ملاً . فلولا أن السابق من الإصلاق في الكلام هو
الحقيقة ، لما فهموا تلك المعاني . حوار أن تكون مستعملة في
غيرها على جهة المجاز . وتكون مرادة بين الحقيقة والمجاز

﴿ الحكم الثاني ﴾

اعلم أن الحقيقة إذا كانت هي الأصل في الكلام كما
ذكرتم ، فلا شيء يكون الكلام مجازاً . ولا بدعث عليه
فنقول : العود عن حقيقة إلى مجاز قد يكون لأمر يرجع
إلى اللفظ وحده . وإلى المعنى وحده . وإلى كليهما . فهذه
مقاصد ثلاثة

(المقصد الأول)

ما يرجع إلى اللفظ على الخصوص وذلك من أوجه . أما
أولها فلما يرجع إلى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدال على

المجاز أخف من الحقيقة على اللسان . إما خلفه مفرداته
أو لحسن تعديل تركيبه ، أو خلفه وزنها ، أو لسلاسته ، أو لغير
ذلك من الأمور التي تقتضي السهولة فيعدل إلى المجاز
لما ذكرناه

وأما ثباً فلأن اللفظة المجازية ربما كانت صالحة
للحقيقة إذا كان الكلام شعراً منظوماً ، أو لأجل التشاكل في
السجع إذ كان الكلام متشوراً ، ولحقيقة غير صالحة في ذلك ،
أو لأجل أن الكلمة لمحدثة مألفة الاستعمال ، والحقيقة
عربية وحشية . فتكون المجازية أخف لما يحصل من الإنس
المألوف ما ليس يحصل في غيره ،

وأما ثانياً فربما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة
الصحيحة في تصريفها في بيانها . والحقيقة منحرفة عن ذلك
فلهذا عدل إلى استعمال اللفظة المجازية من أجل ذلك

(المقصد الثاني)

ما يرجع إلى المعنى على الخصوص وذلك من أوجه ، أما
أولاً فلا حل لتعظيم كما يقال سلاماً على الحضرة العالية والمجاس
الكريم . فيعدل عن اللقب الصريح إلى المجاز تعظيماً لحال

المخاطب وتشريفاً لذكر اسمه عن أن يخاطب بقبه فيقال
سلام على فلان

وأما ثانياً فلاجل التحقير كما يعبر عن قضاء لوط من
النساء بلوطاً وعن الاسطابة بالخط و ترك الخط الحقيقى
ستحقاراً له ، ونزهاً عن التلغظ به لما فيه من البشاعة والتلفظ
وفد نزاهة لله تعالى كناية انكرية وخطابه الشريف عن مش
هذه الامور ، وعدل الى المجازات الرشيدة لما ذكرناه فس
« أو لاسم النساء » كناية عن الوطء وقال تعالى كانا
يا كنان الطعام « كنى به عن قضاء حاجة لما في الخط الحقيقى
من الركة والسماجة ،

وأما ثالثاً فلاجل نفوذه حال المذكور فإذا قلت رأيت
أسداً كان أقوى من قولك رأيت رجلاً يشبه الأسد كما
سنورد الفرق بين الاستعارة والتشبيه ، فلا جرم عدل الى
المجاز لمكان هذه القوة

وأما رابعاً فلما يحصل في المجاز من التوكيد بخلاف
حقيقة . فأنت إذا قلت رأيت أسداً في سلاحه ، وجرأ في
يرده ، كان أكثر تأكيداً ووقفاً في النفوس من قولك رأيت

رجلاً كريماً أو شجاعاً لما يحصل في ذلك من المكانة والمالفة
بذكر المجاز دون الحقيقة

(المقصد الثالث)

ما يرجع إلى اللفظ والمعنى جميعاً لما يحصل في المجاز من
لطيف الكلام وحسن إرشاقه فيه ، وتقرير ذلك هو أن النفس
إذا وقفت على كلام غير تام المقصود منه تشوقت إلى كماله ،
فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوق أصلاً .
لأن تحصيل الحاصل محال . وإن لم تقف على شيء منه فلا
شوق لها هناك ، فأما إذا عرفته من بعض الوجود دون بعض
فإن القدر المعلوم يحصل شوق إلى ما ليس بمعلوم ، فإذا عرفت
هذا فنقول : إذا عُبِّرَ عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة
حصل كمال العلم به من جميع وجوهه ، وإذا عُبِّرَ عنه بمجازه لم
تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوق إلى تحصيل
الكمال . فلا جرم كانت العبارة بالمجارات أقرب إلى تحسين
الكلام وتلطيفه

﴿ الحكم الثالث ﴾

أجمع أهل التحقيق من علماء الدين . وانضار من
الأصوليين ، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام
الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم في كلا نوعيه .
المفرد ، والمركب ، ويحكي الخلاف في إنكاره عن أبي بكر بن
داود الأصفهاني ، والحجة على ما قلناه : هو أن خلافة إما أن
يكون في الجواز ، أو في الوقوع ، فأما الحوار العقلي فإنه ظاهر
فإن الخطاب بالكلام الذي يريد به خلاف ، وضع له جاز من
جهة العقل ، والقدرة الإلهية لا تمنع عن مثل هذا ، فلهذا حكمنا
به . وأما الوقوع فهو ظاهر في القرآن كثيراً قال الله تعالى
« واخضع لهم جناح الدان من الرحمة » وقال تعالى « فوجدنا
في جدار زريد أن ينقض فأقامه » وقال تعالى « واشتعل الرأس
شيباً » ومن المركب قوله تعالى « أخذت الأرض زخرفها »
وقوله تعالى « فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » وعلى الحقنة
فالاستعارة ، والتمثيل ، والكناية . في كتاب الله تعالى وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم أوسع من أن تعبط بخد . وسنورد
من ذلك أموراً منبهة على حسن البلاغة بالتوسعات المجازية .

وتعريف هذه لدلالة أن هذه المجرات إما أن يراد بها معنى
أولاً، والثاني أصل منزلة عنه كلام الله، والأول إما أن يراد
به ما وضع له، أو غيره، فإن أريد به ما وضع له فهو
أصل، لأن الأصل لا يحتاج له، ولإردده لا تمس من الجدار.
ولأحد من جهة الأرض غير ممكن، لأنها غير قادرة، وإن
يُرد بها ما وضعت له فهذا هو الذي يريد به الجدار وهو المصوب

في خمس ومائة

فإن من شأنه ما ذكرتموه من جواز دخول المجاري
كلام الله تعالى يؤدى إلى حصول مطاعن في ذات الله تعالى،
وفي صفاته، وفي كلامه، وفي شأنها غير حائر في الله تعالى
ولا في صفاته ولا في خلقه، فموجب القضاء بطلانه
وفساد، وبما أنه من أوجه أربعة

أولها، هو أن الله تعالى هو حاطب بالحد من المكان يجوز
وصفه بأنه متجاوز مستعير، وهذا غير لائق بحكمه
وثانيها، أنه لا فائدة في العدول إلى المجاز مع إمكان
حقيقته، والعدول إليه يكون عبثاً لا حاجة إليه
وثالثها، هو أن المجاز لا ينشأ عن معناه بنفسه، فلو

القرآن به يؤدي إلى أن لا يعرف مرد الله فيه حتى إلى لباس
وهو منزه عنه

ورابعها ، أن كلام الله تعالى كله حق وصواب . وكل
حق فيه حقيقة ، وكل ما كان حصة فلا بدخه تحار . وهذا
هو المطلوب

«والجواب» أنا قد أوضحنا بإبرهان العملي جواره
وورد من الأمثلة في وقوعه في خطاب الله تعالى ما لا مدفع
إليه لا به كبره وإلّا كاره ولا كره

قوله أولاً إنه يؤدي إلى وصفه ، وهو جوار مستعير ، فلهذا
هذا فسد لأمرين . أما أولاً ولأن جرم الأوصاف لإلحمة
موردة بأشرف ، فما ذن فيه أظفناه . وما سكت عنه توقف في
حاله . وأما ثانياً ، فعمل هذه الأوصاف وهذه حصة مع صحة
إجرائها عليه فلا جرم توقف في إطلاق

وأما قوله ثانياً إنه لا فائدة في العدول عن حقيقة . فقد
قررنا فيما سلف الباعث على السكوت بالبحار وذكرنا ههنا
أغراضاً حكومية تبعث عليه

وأما قوله ثالثاً إن المجاز يؤدي إلى اللبس ، فقد إنه لا
لبس مع وجود القرينة ، ونحوها لا تنفك عن القرين

الحالية ، والمقالية ، كما سنذكرها من بعد هذا بعمونة الله
 وأما قوله رابعاً إن كلام الله تعالى حق ، قلنا إن كلام الله
 حق على معنى أنه صدق لا يجوز فيه كذب . لا من أجل كون
 ألفاظه مستعملة في موضوعاتها الأصلية ، فإن أحدهما من
 الآخر . وفيه وقع النزاع فبطل ما قلناه

﴿ الحكم الرابع في كيفية استعمال المجازات ﴾

أعم أن المجازات اللفظية المفردة يجب إقرارها حيث
 وردت ، ولا يجوز تعديها إلا بتوقيف وإذن من جهة اللغة .
 وقد زعم فريق أنه يجوز تعديها عن أماكنها التي وردت فيها
 إلى غيرها .

والحجة على ما قلنا هو أن المجازات واردة على خلاف
 لأصل والاستعمال ، فيجب قصرها على الأماكن التي وردت
 فيها من غير تعدي

وأنصرف في ذلك أمثلة ، المثال الأول في مجاز التقصان
 كقوله تعالى : « واسأل القرية » واسأل العير ، وقولهم سل الربع ،
 فهذه الأمور يجب قصر التقصان فيها على ما وردت فيه ،
 ولا يجوز تعديها ونقده إلى غير ذلك . فلا يقال : سل الدار واسأل الجدار ،

واسأل الشجرة. الآ يذن من حبة اللفة يدل على حور استعماله
المثال الثاني، في مجاز الزيادة، فإذا ورد ابحار في زيادة. م.

ولا. في نحو قوله تعالى «فبما رحمة من الله» وقوله «فبما نقصهم
ميثاقهم» وزيادة. لا. في قوله تعالى «لئلا يعلم» وقوله تعالى
«ولا تستوى الحسنة ولا السيئة» فيجب إقرار زيدهما حيث
وردتا، ولا يجوز التعدي إلى زيادة. م. وإن. من حروف النفي

المثال الثالث، إذا استعير لفظ الأسد للرجل الشجاع
ووجه الاستعارة بينهما المشاركة في معنى الشجاعة. فيجب
إقراره حيث ورد، ولو جاز تعديته لجاز إطلاق. م. الأسد
على الرجل الأبحر، وهو المتغير الفم. فلو كانت المشابهة كافية
في جاز لإطلاق لجار ما ذكرناه. فمما كان موسى دل على
ما قلناه من قصره حيث ورد، وهكذا نحدروا في إطلاق
قولنا (نحلة) في الرجل الطويل. ولو جاز تعديته لجاز إطلاقها على
الحبل من أجل طوله. فلما تعدر ذلك عرفنا أنه مقصور.

فأما المجازات المركبة فلا قرب جواز تعديتها إلى غير
محاها التي وردت فيها. فكما ورد قوله تعالى «أخذت الأرض»
وأنتت الأرض وغير ذلك، ورد قولهم تكاثرت أشواق،
والتكاثر إنما يكون في الأمور المنحيزة. وقولهم أسقمى فقدك.

وحياتي مشاهدتك والنظر إليك ، وهذا ورد في لسانهم
كثيراً لا يمكن صبطة في رسائل والموعظة والخطب ، ولا ين
ثبات في مثل هذا البياض كقوله (انما الموت حسام
أرهب النفوس ذبابة)

الحكم الخامس

استعمال ابحار مخصوص بالألفاظ دون لأفعال كالقيام
والقعود والصور والهيئات فلا ترد فيها محذات بحال ، وإذا
كان مخصوصاً بالألفاظ فهي منقسمة الى الأسماء والأفعال
والحروف ، فأما الحروف فلا مدخل للمجاز فيها ، لأن وضعها
على أنها تدل على معان في غيرها فلا بد من عبار الغير في
دلائل . ثم ذلك المعير إن كانت صاحبة المدخل عليه كقولات
زيد في لدر . وعمر من الكرام . فهي حقيقة في استعمالها
وإن كانت غير صاحبة ، دخلت عليه كقوله من حرف جر .
وه حرف نفي . صارت مجازاً لكن التجوز إنما كان فيها من
جهة تركيبها لا من جهة لإفراد . والمنع إنما كان في حالة
الإفراد لا في التركيب

وأما الأفعال فهي دالة على حصول أحداث في أزمنة
معينة . فالأفعال الصناعية دالة على المصدر وعبارة عنه ، فالمصدر

ين وقع فيه مجاز فالفعل تابع له . وإن تعدد وقوع محاز في المصدر فالفعل أحق بالتعذر ،

وأما الأسماء فهي أنواع ثلاثة (الاسم العم) ولا مدخل له مجاز فيه لأنه في جميع مواضع أصل . ومن حق مجاز أن يكون مسبوقاً بوضع ضلي ثم ينقل عنه . وأيضاً فإن من حق المحاز أن يكون بيّنة وبين ما نقل عنه علاقة يحسن لأجلها التجوز والنقل . وهذا غير موحود في الأعلام . فلهذا بطل التجوز فيها (والاسم المصدر) وهو مشتق منه قد يدخله المحاز إذا وقع في غير موضعه كقولك رحل عدس . ورسا (والاسم الحس) وأكثر ما يرد المحاز في مفرد منه كأسد . وبحر . وبيت . وغير ذلك من الأسماء المفردة . واقتصر على ما ذكرناه ههنا من أحكام المجاز ففيه كفاية لعمد . وسنكون له عوده في تحقيق أسرار محازات في فن المقاصد . ويذ قد أتينا على ما يتعلق بالحقبة على خصوص . وما يتعلق بالمجاز على خصوص . فنذكر ما يكون مشتركاً بينهما والله التوفيق

(القسم الثالث في ذكر الأحكام لمشاركة بين الحقيقة والمجاز)
(الحكم الأول) عم أن اللفظة اللغوية بالسبب إلى إفادتها لمعناها إذا كانت دالة على أزيد من معنى واحد . فإما أن تكون

إفادتها المعنيين على جهة الاستواء من غير تفرقة فيكونان
حقيقيين. وهذا هو الاشتراك، وإما أن يكون أحدهما سابقاً
إلى الفهم دون الآخر فيكون بالإضافة إلى السابق حقيقة
وبالإضافة إلى الآخر مجازاً. فإذا كانت مستعملة فلهما فلا
يُنظر من تفرقة بين حقيقتيهما ومجازيهما، ولا أجل مزيد الغموض
أكثر العلماء؛ خصوص في ذلك. وذكرنا أموراً غير صالحة
للفرق وأموراً صالحة للتفرقة. وهذا تقرير نذكره
مخصص كل واحد منهما بمعونة الله تعالى

(التقرير الأول للمعروف الصحيحة)

اعلم أن مستند حقيقته واحتمالها هو اللغة لا غير، فإذا
كان لا مستند لها سوى... فيجب أن تكون التفرقة بينهما
مبنية من جهة هي اللغة في الاستعمال. وليس يخلو ذلك إما أن
يكون بتعريف يقطع الاحتمال وهو التنقيص، وإما أن يكون
بتعريف ممرض الاحتمال وهو الاستدلال. وهذا مجري

(مجرى الأول وهو التنقيص)

وذلك يكون من وجه حسن (ولهذا) أن يصرح بواضع
فيقول: هذا حقيقة، وهذا مجاز، من غير إشارة إلى أمر

وراء تصرّحه فهدد تفرقة ليس بعدها في الوضوح شيء .
ويجب قبولها لأنه كما قيل في أصل وضعه قيل في التفرقة
لا محالة

(وثانيها) أن تبر كل واحد من الحقيقة والحد بحد يخصه
لأن الحدود إنما توضع من أجل معرفة لهيات والتفرقة بينها
فإذا وضع لكل واحد منهما حد على الخصوص حصلت
التفرقة بالأمرية

(وثالثها) أن يذكر لكل واحد منهما خاصة تخصه .
لأن الخاصة هي التي تميز حد في بيان لهية خلافاً لتفرقة بين
الحد والخاصة هو أن من شأن الحد أن يكون مدرجاً تحت
جميع الصور المفردة من المحدود بخلاف الخاصة . فإن خاصة
إنما تكون متناولة لبعض الصور المفردة دون بعض . ألا ترى أن
حد لاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
بالأزمة الخاصة . وهذا مدرج تحت كل لاسم لا يخرج عنها
صورة واحدة . والخاصة في لاسم إنما هو دخول التنوين .
واللام . والأصافة . وغيرها . وهذا إنما يخص بعض الأسماء
دون بعض

(ورابعها) أن ينص وضع للغة في بعض الألفاظ على

أنى متى استعملت هذه اللفظة فى هذا محل وفى حقيقة .
ومتى استعملتها فى محل آخر وفى مجاز . ومثاله أن البلق مجموع
السواد والبياض . فيقول مثلاً متى استعمل فى حيل فهو حقيقة
ومتى كان مستعملاً فى غيرها فهو مجاز فهذا ظاهر
يحب قبوله

(وخاصة) أن ينص وضع اللغة بأن يقول متى استعملت
هذه اللفظة مطابقةً وفى حقيقة . ومتى استعملتها مفيدةً وفى
مجاز . فيجب الاحتكام لقوله فيما ذكرناه . ولا يجوز مخالفته
لأنهم الواضعون لاحظوا اللغة فافهم التحكم فيها كيف شاءوا

(المجرى الثانى الاستدلال)

وذلك أن ندرك من الكلام ما يوقف على أمور نشعر
بالتفرقة بينهما ، وذلك من أوجه أربعة
(أولها) أن تستعمل فى معيين ، أحدهما يكون سابقاً الى
الفهم عند إطلاق اللفظ من غير مريضة . ولا آخر لا يفهم عند
الإطلاق إلا بقرينة . فيعلم أنها حقيقة فى السابق دون المتأخر
فيعلم بالانصرار الى قصد الواضع أن اللفظ لولا أنه حقيقة فى
ذلك المعنى لما كان سابقاً الى الألفاظ دون غيره

(وثانيها) أن يعلم من أهل اللغة أنهم متى أوردوا إفهام
معنى من المعاني غيرهم ، فنصروا على عبارات مخصوصة ، وإذا
غيروا بذلك اللفظ عن معنى آخر ، يقتضروا عليها . بل ذكروا
معها قرينة ، فيعلم قطعاً بهذا التصرف أن الأول حقيقة .
والثاني محار إذ لو لا علمهم بكون ذلك اللفظ حقيقته لذلك
المعنى لما اقتضروا عليه

(وثانيها) أنهم إذا علقوا الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلّقها
٤ . علم أنهم في أصل اللغة غير موسوعة ، فمعهم كونه بحار فيها
وهذا كقوله تعالى في نقصان « وجاء ربك » فإنه يستحيل
عقلاً تعلّق المجيء بالذات ، لاستحالة تعلّقها ، فيعلم أن
سماعه بحار بالنقصان . وأن الأصل واحد ، أمر ربك وكقوله
تعالى « واسأل القرية » فإنه لا يمكن سؤال القرية . فعمداً
أنه لا بد هناك من محذوف تقديره واسأل أهل القرية
وفي الزيادة كقوله تعالى « ليس كمثله شيء » فإننا لو
حيثه وظاهر الآية كان معنى إنما هو مثل مثل لله تعالى
لامثله نعى لا إطلاق . والعقل تأني ذلك ومضاه . فعرفنا أن
ذكر الكاف زيادة وأن الحقيقة حذفها ونقصانها
(ورابعها) أن يصعدوا اللفظ لمعنى ثم تركوا استعماله على

العموم وأطلقوه على بعض مجاريه كذوات الأربع، ثم قصروا
بعد ذلك على بعض تلك المجاري كالحمار، فعلمنا كونه مجازاً
بالإضافة إلى وضعه المعروف، وماله مع الدابة فإنها بالوضع
اللفظي لكل حيوان. ثم غور وضعها في ذوات الأربع من
الحيوانات وصار حقيقة فيها عرفاً، فإذا قصروها على الحمار من
بين ذوات الأربع كان مجازاً لا محالة بالإضافة إلى العرف،
وهذه هي الفروق الواضحة، وقد أوردتها بن الخطيب
الرازي ولتقتصر عليها فقها غنية وكفاية

(التفرير الثاني للفروق الفاسدة)

علم أن الشيخ أبا حامد الفزالي قد أورد أموراً للتفرقة
بين الحمار وحقيقه، ولا بد من إيرادها وإظهار وجه فسادها
وجعلها أربعة

(أولها) أن خمسة حارية على الأضداد والمراد الأضداد
جربين الحقيقة في كل موضع بخلاف المجاز، فإنه يجب إقراره
حيث ورد كما قدمنا مره. ولعل في ذلك هو أن قولنا عالم
قدر، لما صدق على كل واحد من له قدرة وعلم وجب صدقهما
على كل ذي علم وقدرة في جميع الأحوال، وعلى هذا يكون جريها

شاهداً وغائباً على جهة الحقيقة لأجل لا صرد، وما انجاز
فليس حاله ما ذكرناه من الاطراد، ولهذا فإنه لا يستعمل
السؤال في القرية، والعمر، فإنه لا يستعمل في الجدار والشجرة
وهذا فاسد لأمر ثلاثة، مما أولاً فلائ مسندة في كون
هذه اللفظة حقيقة وكونها محاراً إنما هو أمر لوضع وتقريره
فوجب أن يكون مستندة في التفريق بينهما هو أمر لوضع
وتقريره أيضاً، وهما تدلّ دلالة لغوية من جهة الواضع على
أن الاطراد علامة للحقائق ولا أن عدم الاصراد أمارة
للمجازات، فلا بدّ فيه من دلالة لغوية، فلم يرد فيه على مجرد
الحكم من غير إشارة منه إلى دلالة لغوية فلا يقبل، وأما ثانياً
فلائ قد يعرض للحقيقة ما يمنع من اطرادها معارض، ويعرض
للمجاز ما يوجب اطراده معارض فعمل الاطراد من علامات
كون اللفظ حقيقة وإبطال الاطراد من أمارة كونه محاراً
لا وجه له، وأما ثالثاً، فلائ إن أراد اطراد الحقيقة ستمها في
جميع موارد نصّ لوضع ومحار مشب في ذلك لأنه يجوز
استعماله في جميع موارد نصّ الواضع فلا يبقى هناك بينهما
تفرقة، وإن أراد استعماله في غير موضع نصّ لواقع فقد
تكون الحقيقة ممنوعة الاطراد معارض، وإن أراد لا صرد

معنى آخر غير ما ذكرناه فيجب إظهاره حتى ننظر فيه .
 وثانيها الامتناع من الاشتقاق دليل على كون اللفظة محاراة .
 فإن الأمر ما كان حقيقة في القول شتق منه اسم الفاعل للأمر
 واسم المفعول للأمر . وإنه لما لم يكن حقيقة في الفعل لم يوجد
 هذا الاشتقاق . وهذا فاسد أيضاً لأمرين . ١ . أولاً ولأن
 الاشتقاق معناه أخذ اللفظة من اللفظة باعتبار أمر جامع لها في
 المعنى . وما هذا حاله فإنه لا إشعار له بأنه يكون اللفظ حقيقة
 فيما وضع له ولا مجازاً . وأما ثانياً ولأن اسم رائحة حقيقة في
 معناها . ومع ذلك فإنه لم يشتق منها اسم .

وثالثها بطلان اختلاف صيغة الجمع على الاسم . نعم إنه
 حقيقة في أحدهم ومجاز في الآخر . وذلك نحو الأمر الحقيقي
 فإنه يجمع على أوامر وإذا أريد به الفعل وهو التحار فإنه يجمع
 على أمور . وهذا فاسد جداً لأمرين . ١ . أولاً ولأن أبنية جموع
 مختلفة في أعضائها باختلاف أبنية الاسماء المفردة في أعضائها
 ورعايتها وأصنافها . وما هذا حاله فإنه لا دلالة فيه على كون
 اللفظ مجازاً ولا حقيقة . وأما ثانياً فلأنه ليس بأن يدل قولنا
 أوامر على كون الأمر حقيقة في القول بأحق من أن يدل
 على كونه مجازاً . ولا قولنا أموراً في العقل بأن يدل على كونه

مجازاً أولى من أن يكون حقيقة . بل نقول دلالة قولنا أوامر
على كونه مجزاً أحق من دلالة على كونه حقيقة لأن جمع أمر
على أوامر على خلاف القياس . فلهذا كانت دلالة على المجازية
أحق . وجمع أمر على أمور جر على القياس . فكانت
دلالة على كونه حقيقة أولى ، فبطل ما توهمه

ورائعهما . أن لمعنى الحقيقة إذا كان متعلقاً بالغير فإد
ستعمل فيما لا يتعلق له بشيء كان مجازاً . وعلى هذا لفظ
لقدرة إذا أريد به الصفة القادرة على أن لها متعلق وهو
المقصور . وإذا صدق على إنسان الحسن . لكن له متعلق
فيعلم كونه مجازاً ، وهذا فاسد أيضاً لاحتمال أن يكون مقولاً
بالاشتراك عليهما فيكون حقيقة فيهما . لكن تنفق أن له
بحسب أحد الحقيقة متعلقاً دون الأخرى . وهذه زائدة
ما عول عليه شيخنا أبو حامد الغزالي في هذه لفروق الفاسدة .
وكأنه إنما أتى له الفساد من جهة تعويله على أمور عامة ليست
صالحة للفرقة . فلهذا يصل ما عول عليه

﴿ خيال وتنبيه ﴾

وإن قل قائل هلا أوردته من جملة الفروق الفاسدة بين الحقيقة ومحاز الكلام في التعريفات الفاسدة التي حكيتموها عن الشيخ أبي عبد الله البصري ، وعبد القاهر خرجاني ، وأبي الفتح بن جني وغيرهم من علماء الأدب وعددتموها من جملة ما فإن من أخطأ في تعريف الماهية أخطأ لا محالة في التفرقة بينهما ، فكان ينبغي عذرها من جهة الفروق الفاسدة

« والجواب » من وجهين . « ما أولاً فلا أن الكلام في تعريف الماهية بمنزل عن الكلام في التفرقة بين الأمرين فلا يمزج أحدهما بالآخر ، لأن الكلام في التعريفات إنما هو كلام في الماهية ، ومعرفة الذات والكلام في التفرقة إنما هو كلام في الأحكام ومعرفة الخصائص ، فأحدهما مخالف الآخر كما ترى . وأما ثانياً فاعلمهم يذهبون معنا إلى القول بالفروق الصحيحة . وإن ذهبوا إلى تعريفها بالتعريفات الفاسدة كما حكينا عنهم ، خطأ في التعريفات الفاسدة لا يكون خطأ في الفروق لأنحرف أحدها عن مقصد الآخر فظهر لك مما ذكرناه أن أحدهما مخالف الآخر

﴿ الحكم الثاني ﴾

من شرط المجاز أن يكون مسبوقاً بحقيقة . وليس من شرط الحقيقة أن يكون لها مجاز . أمّا الأول فيبينه أن المفهوم من حقيقة المجاز هو ما كان مستعملاً في أمر يخالف موضوعه لأسبى . فهذا يوجب أن يكون قد وضع في الأصل لمعنى آخر ، ومتى استعمل اللفظ في ذلك الموضوع فهو حقيقة فيه وهذا هو المقصود . وأمّا الثاني فيبينه هو أن مفهوم الحقيقة هو اللفظ الذي يستعمل في نفس موضوعه لأسبى وليس يلزم من كون اللفظ موضوعاً معنى أن يكون موضوعاً في معنى آخر به وبين الأول علاقة وإذا كان الأمر كما قلناه حصل مقصود من أنه لا يلزم من كل حقيقة أن يكون لها مجاز لما أخصناه والله اعلم

﴿ الحكم الثالث ﴾

حقيقة قد تكون مجاز ، والمجاز قد يصير حقيقة . أمّا صيرورة الحقيقة مجازاً فلا بد أن الحقيقة إذا قل استعمالها صارت مجازاً عرفياً . ومثاله إطلاق لفظ لدابة على الدود والجملة . فإنه لا معروف في إطلاقه على ذوات الأربع حتى صار حقيقة

فيه فصار إطلاقه على التلمة مجازاً بلاضافة إلى الحقيقة العرفية
وقد كان حقيقة في أول وضعه على كل ما تدب من الحيوات.
وأما صيرورة المحاز حقيقة فلا لأن المجاز إذا كثرت استعماله صار
حقيقة عرفية. ومثاله قوائم العائط، فإنه كان مجازاً في قصص
الخاجة. وحقيقته المكان المظلم من الأرض ثم معروف هذا
المجاز وكثر حتى صار حقيقة سابعة إلى التمهيد.

الحكم الرابع

اللفظ في نفسه قد يكون حاداً عن محاز واحد. وقد
ينحوي عن الحقيقة ويختار معاً. وذلك يكون في صور ثلاث
(الصورة الأولى) الأسماء الاعلام من نحو زيد، وعمر
وذلك لأنها موضوعة في أصل دالة على شيء معين، كدلالة
قوائم حيوان، ورجل، وسواد، وأكتمها ألفاظ وضعت للترقية
بين المسميات وليست أجناساً دالة على موضوع معين، فإذا
دلت على موضوعها الأصلي فهي حقيقة، وإذا كانت مستعملة
في غيره فهي مجازات، ولكنها موضوعة للترقية بين الأعلام
خارجة عن دلالة على الصفات، فلا جرم فصيح بخروجها
عن المجاز والحقيقة جميعاً.

(الصورة الثانية) ما يكون حاليه عن انجاز ويكون
 حقيقة على الإطلاق وهذا نحو الاسماء المضمره من نحو قولنا
 هو ، وهما ، وهم ، وهن ، ونا ، ونحن ، وراك ، وجميع الاسماء
 التي انصرفت ، ونحو أسماء الاشارة من قولهم ذا ، ودك ، وذو
 وهؤلاء ، ومثل الاسماء المبهمة لأسماء التي لا يميزهم قوتها
 كما معلوم ، والمذكور ، ومجهول ، غير هذه الأمور كلها خصوص
 فيما دلت عليه ظاهرة المعاني مستعملة في حقائقها التي وضعت
 ، ولا يجري فيها المجازات بحال . لأن كل ما وضعت له
 هي حقيقة فيه . وهي وإن خرجت عن استعمال المجاز فهي
 بغيره على اسمائها حقائق في كل مجازيها . ثم قد يجري انجاز
 في الأعلام ، المقصود كما يقال فرس سبيبه . وفرس
 النوراني والمزني . وللمحشري . وامرأه كتاب هؤلاء . وقد
 جرى انجاز في بعض المضمرات كموتك (نحن) وفيه خمسة
 في الجمع ، وقد يقال للواحد العظيم مجازاً . وقد يجري مجاز في
 أسماء الاشارة كقولك : أعجبتني هذا الرجل . وإن كان عابثاً
 عنك . لأن الحقيقة فيه لمن كان حاضراً بقرتك

(الصورة الثالثة) لما يكون حاله عن حقيقة واحراز
 جمعا . ويجوز ورودها فيه بعد ذلك . وهذا هو أول توسع

في الأصل ، فإنه ليس مجازاً ، لأنه لم يستعمل في غير موضوعه
ولا حقيقةً لأنه لم يستعمل في موضوعه ، لأنه لم يسبق يوصع
فيقال : إنه قد استعمل في موضوعه فيكون حقيقة ، فهذا خرج
عن أن يكون حقيقةً أو مجازاً

الحكم الخامس

في اللفظ الواحد هل يكون حقيقةً ومجازاً على الجمع ،
أم لا . فنقول : أمّا بالاضافة الى معنيين فهو كثير . ومثاله
قونا (أسد) فإن حقيقة هو الحيوان المخصوص . ومجازه
الرجل الشجاع . وقونا (حمار) فإنه حقيقة في الحيوان .
ومجازه في البليد ، و (البحر) حقيقة في الماء . ومجاز في الكرم
وأمّا بالاضافة الى معنى واحد باعتبار وصعين ، فهذا ممكن .
ومثاله قونا (دابة) فإنه حقيقة في ذوات الأربع . ومجاز فيما
عدها . وإطلاقها على حمار حقيقة باعتبار الوصف اللعوى ، وهو
مجاز بحسب الوصف العرفي . فإستعمال اللفظة لو حدة مجازاً
وحقيقة دفعة واحدة في وصع واحد باعتبار معنى واحد فهو
نحوال . لاجتماع النفي والإثبات من الجهة الواحدة . لأنها
اعتبار كونها حقيقة مستعملة في موضوعها ، وباعتبار كونها مجازاً

مستعملة لا في موضوعها فيصير لموضوع حاصل غير حاصل .
وهذا محال . وأنقصر على هذا القدر من أحكام إيجاز قفيه
كفاية مع ما ينضم إليه في أثناء الكتاب وغضونه وبتمامه
ثم الكلام في هذه المقدمة . وقد أطلنا التقرير فيها بعص
الإطالة والله الموفق للصواب

المقدمة الرابعة

(في ذكر مفهوم الفصاحة والبلاغة وبين تفرقه بينهما)
اعلم أن هذا الباب من أجل عموم البيان وأغلاها .
وأرسخ قواعده وأسماها . وفيه تتفاوت القسم . وتتفاضل
لحمه . والذي يتعلق بفرضا منها هو الكلام فيما يتعلق
بالبلاغة على الخصوص . وفيما يتعلق بالفصاحة على الخصوص .
ثم نذكر التفرقة بينهما فهذه مطالب ثلاثة

المطلب الأول

(في بيان ما يتعلق بالفصاحة على الخصوص)
الفصاحة في اللغة عبارة عن البيان والظهور . يقال
فصح العجمي إذا خلص كلامه عن اللسنة واللعن .

وأفصح البين . إذا ذهب عنه الياء وزالت عنه الرغبة .
وأفصح الشاة . إذا حذف عنها يشوبه . وأفصح الصبح
إذا ظهر وعلا ضوءه . وفيه المثل « أفصح الصبح
لدى عينين »

وفي مصطلح علم البيان خلوص اللفظ عن التعقيد في
تركيب الأحرف والألفاظ جميعاً ، فتنسبت اللفظة
الواحدة عن تنافر تركيبها ولم تكن من قبيل قولنا عقوق .
ولا من قولهم « لقعقع » وهو شجر . وسلم تركيب الألفاظ
عن التنافر أيضاً كما قيل

لمس قرب قبر حرب قبر

لأن تنافر في لأو إنما كان من أجل تقارب مخارج
تلك الأحرف ، وحصل التنافر في الثاني من جهة تركيب
الألفاظ المتعارفة . فحصل من أجل ذلك عثار في اللسان ،
وتوغل في مخارج . فلاجل ذلك كان متنافراً فالألفاظ في
سهولة تركيبها وعذورها وسلاستها ووغورها بمنزلة الأصوات في
طينها ولده سماعها . ولهذا فإنه يستد بصوت القمري ويكره
صوت « الغراب » ويستظرف صهيل « الفرس » ويستنكر

نهيق : الحمار ، فإذا عمّدت هذه القاعدة فعلى أن مقصودنا من الفصاحة يحصل بالبحث عن أسرارها

﴿ البحث الأول ﴾

(في مراعاة الغامض المتعقبة بأفراد الحروف)

وننشر منها الى قسمين : التقسيم الأول اعتبار مخارجها وهو أنواع ثلاثة

النوع الأول ، مخارج الحلق . وله سبعة أحرف . ولها مخرج ثلاثة فلا همزة ، والماء ، والألف . أقصى الحلق واللين ، وحاء ، اوسطه . ولبس ، وحاء أدناه

النوع الثاني ، الشفوية وهي الباء ، والماء ، والميم ، والو

النوع الثالث ، حروف اللسان وهو ما عدا هذين المخرجين على تفاوت فيها في حركات اللسان ومدارجها ووقوفها في طرفه ، ووسطه ، وأقصاه ، وموضعه كتب النحاة

التقسيم الثاني ، باعتبار ما يعرض لها في أنفسها من الخمر ، ولهمس ، والشدة ، والرخاوة ، واللين ، والإطباق ، والانفتاح ، والانخفاض ، والاستعلاء ، وغير ذلك ، ولأحرف الشفوية أخف لأحرف موقعا ، وألذها سماعا ، وأشدّها جريا على الألسنة .

وحروف الدلالة منها وهي الراء ، واللام ، والنون ، لا ت
مخرجها من ذوق لسان وهو طرفة ، ويكثر استعمالها في
الكلام ، وما ذاك إلا من أجل خفة مجراها وطيب نغمها ،
وسهولتها على النطق ، ولهذا فإنك لا ترى كلمة رباعية أو
خماسية مفعلة من حروف الدلالة إلا على جهة النثرة والقلّة
وجدت في كلام العرب كالمسجد ، سم للذهب ، والعديوط ،
وهو لذي يحدث على فرشه وغيرهما ، فدخل هذه الأحرف
في الأبنية من أجل ترفيقها ولطيفها ، وحسنها على المسموع ،
وما من واحد من الأحرف السبعة والعشرين العربية إلا وهو
مختص بنوع فضيلة لئلا تتفاوت في الصفاء والرقّة ، ولهذا
فإنك تجد « العين » تصنع الحروف جرسا ولدها سماعا
و « القاف » محتصة بالوصوح ، والمثانة ، وشدة الجهر فإذا وقعا
في كلمة حسنها لم فيها من تلك المزية ، وهكذا كل حرف منها
له مزية لا يشاركه فيها غيره ، فسبحان من أنفذ في الأشياء
دقيق حكمته وأحكم المكوّنات بمجيب صنعه . فتنى زوعيت
هذه الاعتبارات وأنفت الكلمة من هذه الأحرف السهلة
كان الكلام في نهاية العذوبة وجرى على سلات الألسنة
بإسلاسة وخفة المنطق ، وهذا هو المراد يكون الكلام فصيحاً

كما سنوضح القول في كون الفصاحة من عوارض الألفاظ
أو من عوارض المعاني

البحث الثاني

(في بيان ما يجب مراعاته من حسن التركيب)

اعلم أن هذا النظر إنما يختص بمفردات فيها وإن
كانت مختلفة أعني مفردات الحروف في العذوبة واستلاسه
فإن شئت منها غير مستكره . لكن الاستكره إنما يعرض
من أجل التأليف لما يحصل بسببه من السافر والشل . فلا حل
هذا كانت العناية في حكام التركيب والتأليف . لأنه ربما
حصل على وجه يفيد رقة اللفظ وحلاوه فيكون حسا .
وربما حصل على وجه يفيد ثقلًا ومثرا في اللسان فيكون
قبحا . فإذا العناية كلها في التركيب فنقول قد بان من
حسن تصرف واضع اللغة امتناعه من الجمع بين العين ، والحاء
وبين القين ، والحاء . ومن جمع بين الجيم ، والصاد . وبين
جيم ، والقاف ، وبين لذل المعجمة ، والرى . وما ذاك لا
لما يحصل من تأليف هذه من البشاعة والثقل على الألسنة
في النطق ، وليس ذلك من أجل ما يحصل من تقارب محارج

الحروف وتباعدها كما يزعمه بن سنان وغيره من أرباب هذه
الصناعة . فإنهم عوتو على أن القرب منها يكون سببا في
قبح اللفظ . والتباعد في المخرج فيها يكون سببا في حسن
اللفظ . وهذا فسد في نه زبنا يعرض لما كانت حروفه متباعدة
استكره في النطق . وهذا كقولنا : مدع أي عد فالعين من
حروف الخلق . والميم من الشفة ، واللام من وسط اللسان ،
ومع ذلك فإنها ثقيلة على اللسان ينبوعها الدوق ولا تستعمل
في كلام فصيح . ورُبما عرض ما تقاربت حروفه حسن الدوق
في اللسان فكان حسنا ومثاله قولنا : ذقه بقمي . فان الباء وانفاء
ولم يملأ كلها أحرف متقاربة شفوية وهي رفيقة حسنة يخف
محمها على اللسان . فبطل ما عول عليه هؤلاء . فحصل من
مجموع ما ذكرناه أن مستند الإعجاب في حسن تأليف اللفظة
من هذه الأحرف العربية . إنما هو الدوق السليم . والطبع
المستقيم . لا من أجل ما زعموه ووثقه ، قلناه من ذلك وهو
أن مستند الحسن والقبح والإعجاب والنفور في تأليف الكلام
إنما هو سلامة الطبع وتحكيم الدوق . هو أن الكلمة الواحدة
إذا أُلقت تأيضا مخصوصا كانت في غاية الرقة على اللسان
يزدرها كل من سمعها فإذا عكست صارت أرق . يكون

على الألسنة والطف وأعجب ، ومثاله قولنا : منع في ركيكة كما
أشرنا إليه فإذا قلب تأليفها قلب محفوف قبل فيها « عدم » من
العلم كانت أوقع ما يكون في الفصاحة ودخل ما يكون في
لرقة واللطافة ، والأحرف فيهما واحدة من غير اختلاف .
وما وقع الاختلاف إلا في التأليف لا غير ورتما وقع في
اللفاظ ما يكون هو ومقلوبه في غاية الحسن ولرقة لا مزيه
لا أحدهما على الآخر . وهذا كقولنا : غلب ذا وير .
فإذا قلبته قلت « يلع » ، بها ، ان اللفظان سوء في الفصاحة .
وهذا كقولنا : « منح » الشيء من الملاحاة . فإذا قلبته قلت
فيه « حلم » من الحلم والرجاحة ، فكل واحد منهما
لا مزيد على حسنه ، وكل هذا يدل على أن المعول عليه في
ذلك هو ما يجده الإنسان عند التأليف من التدوير ولرقة .
ولهذا فإنك ترى الكلمات المستعملة في كلام الله تعالى والسنة
النبيهة مؤلفة تأليفاً معجيباً على نهاية اللطافة والرشاقة والرقة .
فصل من مجموع ما ذكرناه أنه لا بد من مراعاة أمور في
تأليف الكلمة لتكون فصيحة . « أولها » أن لا تكون تلك
الأحرف متنافرة في مخارجها فيحصل الثقل من أحسن ذلك
وثانيها « أن تكون معتدلة في الوزن بين الأوزان الثلاثة »

ثلاثية وزبانية وخماسية فأكثرها استعمالاً هو الثلاثي، وما ذاك إلا لخفته وأبعدها في الاستعمال الخماسي لأجل كثرة حروفه وأوسطها الرباعي لحصوله بين الأمرين، والتعويل في ذلك على الدوق. فإنها ربما كثرت وهي خفيفة على اللسان كقوله تعالى « فسيكفيكم الله » وكقوله « يستخلفنهم في الأرض » ولهذا عيب على مري القيس في قوله

(غداً نرثه مستشررت إلى العلا تفضل المقاص في مشي ومرسل)
وثلاثها نوالى لحركات فإذا حصل سكون لوسط كان أعدل ما يكون وأرق وإن توالى ثلاث فتحات فهو أخف من حصول الصم في وسطه. ولهذا فإن فرسا، أخف من عصد. والمعبز في ذلك هو عرصه على ما قلنا من تحكيم الدوق. ولهذا فإنه قد بنوا إلى صممان وهو غير ثقیل كقوله تعالى « في صلا وسمر » وقوله « فعلوه في الزبر » فالتعويل على ما ذكرناه في كل أحوله وبالله التوفيق

﴿ البحث الثالث ﴾

(في مراد من اسمه بمردات لفظ)

اعلم أن هذا البحث متعلقه اللفظة لواحدة على أفرادها، وهو مخالف لما سبق مما أودعنا في البحث الثاني، لأنه نظر

يختص مفردات الحروف ، وكيفية ، أليفها فلا جرم كان مخالفاً
 ما قبله ، واعم أن من الناس من زعم أنه لا قبيح في الألفاظ
 وأنها كلها حسنة لأن الواضع لا يضع إلا الحسن ، وهذا
 فسد لأمرين ، أما أولاً فلأنه لو كان الأمر كما زعموه لكان
 لا تقع التفرقة بين الألفاظ في الأبنية ، والأوزان ، والخفة ،
 والثقل ، ولما عرفنا تفاوتها في ذلك تحققنا أن منها ما يكون في
 مائة الرقة واللطافة ، ومنها ما يكون في نهاية الثقل والبشاعة ،
 وأما ثانياً فلأنه كان يلزم أن لا تقع التفرقة بين الشاذ
 والمألوف ، والنادر ، والمستعمل ، من جهة الوضع ، فما كان
 الأمر في ذلك ظاهراً بطل ما توهموه وانضرب في ذلك
 أمثلة ثلاثة توضح المقصود

المثال الأول ، أسماء الحمر كثيرة ترقى إلى خمسين سماً
 كلها متفاوتة فلفظ احمر أحسن من قولنا زرجون وإسفنط
 ولفظ السلالة أعجب من قولنا قرقف وخندريس

المثال الثاني ، في أسماء الأسود هي كثيرة فقولنا أسد
 أحسن من قولنا : قدو كس ، وهرماس ، وقولنا : ورد
 وهزبر ، أحسن من قولنا غضنفر وما ذاك إلا من أجل
 اختصاص بعض الألفاظ برقة ورشاقة تخالف اللفظ الآخر

المثال الثالث . في أسماء السيف فين لفظ الصارم ، والمهند ،
والسيف . أحسن من لفظ خنسليل فمثل هذا كيف يمكن
دفعه . وأنت إذا تأملت جميع ما ورد من ألفاظ التنزيل
والسنة الشريفة وجدتهما على نهاية الكمال في مراعاة الألفاظ
الرفيعة والخفيفة والمألوفة . فإذا تهديت هذه القاعدة فاعلم أن
الفصاحة في الألفاظ المفردة يجب أن تكون مختصة بخصائص
الخاصة الأولى . أن تكون اللفظة عربية قد نوصع عليها
أهل اللغة . لأن الفصاحة والبلاغة مخصوصان بهذا اللسان
العربي دون سائر اللغات من الفارسية والرومية والتركية فلا
مدخل لحدده لألسنة في فصاحة وبلاغة . نعم ليس بمنكر
استعمال شيء من هذه اللغات على جهة التعريب له . وقد
ورد في القرآن الكريم استعمالها . وحسن موقعها لما عرفت
وسنعملها العرب كما ورد في « السحيل » و « الاستيرق »
و « المشكاة » وورد في اللغة العربية « كاللجام » و « الفرند »
و « الإسمنت » وغير ذلك . وقد أنكر أبو بكر الباقلاني أن
يكون في القرآن شيء من غير لغة العرب . وهذا خطأ . فإن
هذه الألفاظ لا يمكن إنكار ورودها في القرآن ولا يسع

جعلها من لغة العرب ، فإنها غير جارية على قياسها في لأوران
ولاسية

الخاصة الثانية . أن تكون حارية على العادة المألوفة فلا
تكون خارجة عن الاستعمال . فتكون شاذة عن الاستعمال
المطرود في معناها ، وبنائها ، وإعرابها . وتصريفها . لأن كل
واحد من هذه الأمور له قياس يحصره . ومصدر بضبطه
يجرى على مطرد القياس والعادة المألوفة . ولأن الفصاحة إنما
تكون إذا كان اللفظ جاري على ما ذكرناه فلأجل هذا وجب
مراعاة ما ذكرناه وأنت إذا تصفحت آي القرآن والفاظ السنة
النبوية وجدت كلها جارية على امير الذي خصه ولا
تخرج عن عنه بحال ، فما خالف أو ضاع اللغة فهو مردود . كمن
ضاع لفظ السماء يريد به الأرض ، وما خالف الأبنية المقيسة
فهو مردود أيضا ، وما كان أيضا مخالف الأقسام الاعرابية
في رفع الفاعل ونصب المفعول ومخالف الاقسام النحوية من
قلب لواو والياء المفتوح ما قبلها ألف . فهو حار مردود
والكلام الفصيح محجب عما ذكرناه

الخاصة الثالثة . أن تكون تلك اللفظة خفيفة على الألسنة
لديده على الأسماع حلوة في الدوق ، فإذا كانت اللفظة بهذه

الصفات فلا مزيد على فصاحتها وحسنها ، ولهذا فإن ألفاظ
القرآن يخفف جرسها على اللسان وتلذذها الأسماع ويحلو مذاقها ،
وما كان على خلاف ما ذكرناه فلا مزيد على قبحه . ومخالفته
لما أحاطت به من الإبلابة جميعا . ويكون ثقلا على الألسنة
كقوله وحشي في منه البشاعة . والضرب له أمثلة (المثال الأول)
لفظة « جرس » في قوله وقع في شعر « أنط شرا » في أبيات
جاسسه في قوله

أنا في قومه ونسي بديرها

حجشا و مروري طهور لمالك

في قوله ببحه جرسا . ونصيرها قولنا : فرد فإنه
بمعناها . وسهم . ون لا يدرك قياس (المثال الثاني) قولنا :
اطدئة لأمر كما وقع لأبي تمام حيث قال « قد قلت أما
أخذ » . الأمر . فإن هذه اللفظة منكورة قبيحة بحالها
للحكم الفصيح (مثال ثالث) قولهم حنن كما وقع في
شعر أبي حبيب النماني قال

أجيب وه لا يجمعون بها

والرد حزن وهذه اللفظة من مستصححات الألفاظ

ومستحباتها ، فلهذا حاله ينبغي تجنبه

الخاصة رابعة. أن يكون اللفظه مألوفه في استعمال
 فلا يكون وحشه. ويقرب معناها فلا بعد سهولة. فيكون
 سهلا بالإضافة الى لفظه. ويرجع الوقوع في التوس بالإضافة
 الى معناه. وقد زعم بعض النصار من أهل هذه الصناعة أن
 الكلام الفصيح ما كان في ألفاظه عذبا لغويا ومدعنا
 لأئمة لإحاطة بمعناه ومدعنا عن الأئمة إدراكه. ثم هدا
 حالة مصفوفة بالمصاحفة. وهما جهل تخالفاً للمصاحفة
 وأصاع البلاغة فإليك ترى ألقاط القرآن وليس له سوية مع
 نوعها كل غاية من المصاحفة بحيث لا يدعى بها كلام في رتبة
 لبيان والظهور بالإضافة الى ألقاظها. وفي نهاية امر بجمعها.
 وقد وصف الله كتابه الكريم أنه من ومان. ولهذا فإنه
 لا كاد يشكل من ألقاط القرآن والسنة على أحد لأن من جهة
 التركيب لا غير. فأما مفرداتهم في غاية الوضوح والبيان
 ووضوح. فتي حصلت هذه الخواص أي ذكرها لكل
 فظة كانت الغاية، وعند الكلام فصيحاً بلا مزية

الخاصة الخامسة. أن يكون اللفظ مختصاً بالجزالة
 وارتقة وليسنا نعتي بالجزالة في الكلام أن يكون وحشاً في
 غاية الغرابة في معانيه والوعورة في ألقاظه، ولا نريد بالرتبة

أن يكون ركيكا نزل القدر سفكها. ولكن المقصود من
الجزلة أن يكون مستعملا في موارع الوعيد. ومهولات
الرجز وأنواع التهديد. وأما الزفة فيراد بها ما كان مستعملا
في الملاطفات والسجلات المودة والبشارة بالوعد، والقرآن
العظم وارد بالأمرين جميعا. وأورد من ذلك أمثلة ثلاثة
موضحات مقصودنا مما نريده ههنا

المثال الأول، في الجزالة وما ورد فيها وهي مخصوصة
بذكر أهوال القيامة. والتحف على الأوامر والمهي عن الحدود،
وحكاية إيقاع المثالات بالأم الماضية وغير ذلك مما يكون
خطاب جزلا وقولا فصلا لا هزلا قال تعالى: «وبوم نسير
حبلى ورى لأرض بارزة وحشرناهم» إلى آخر الآية،
وقال تعالى: «ومخ في الصور مصعق من في السموات ومن
في الأرض إلا من شاء الله» إلى آخر السورة وقوله تعالى
«فأرسل عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم»
وقوله تعالى «فتج عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا
بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون» وقوله تعالى
«فيذا انسحق أشهر الحرم واقسموا لشركين حيث
وعدتوه وخذوه وحضروه»

وأما الرقة فهو ما كان مستعملاً في الملاطفة
والاستعطافات . وأنوع الترحُّم . ومحدثه القنوب . يذكر
الله تعالى الى غير ذلك . وذلك نحو قوله : **أله** شرح لك
صدرك . ووصفاً عنك وزرك **»** الى آخرها وقوله تعالى **«** وإذا
- لك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إلى
آخر آياته وقوله تعالى والضحي وللين **«** - حتى ، ودعك
ربك و ، قلنا ، إلى غير ذلك من موقع الملاطفة والإيذان
بالرحمة والتقريب للعباد وإعلامهم بعظيم الرحمة والمغفرة

(المثال الثاني) ما ورد في السنة النبوية على مثال

ذلك وحدوه ،

أما الجزلة فكما قال عليه السلام : **«** بين آدم وئني كل
يوم برزقت وأنت تحزن . وسقط كل يوم من عمرك
وأنت تفرح . أنت فيما بكفت وتطلب ما يضيعك لا بقدين
قنع . ولا من كثير تشيع **»** وقوله صلى الله عليه وسلم
أما رأيت المأخوذس على القرعة المرعجين بعد الظلمة .
الذين أقاموا على أشبهات . وجنحوا إلى الشهوات . حتى
أنهم زلزلهم . إلا ما أملوا أذكوا . ولا إلى ما شربهم رجعو .

قدموا على ما عملوا وندموا على ما حلقوا. ولن يغني الندم
وقد جمت القلبي : فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من
جزالة اللفظ

وأما الرفق فكقوله صلى الله عليه وسلم " كن في الدنيا
كأنك عريب " وعابر سبيل . واعدد نفسك في الموتى ، فإذا
أميت فلا تحادثها بالصباح . وإذا أصبحت فلا تحادثها
بالمساء . وخذ من صحبتك اسقمت . ومن شريك لهرمك .
ومن فراغك لشغلك . وقوله صلى الله عليه وسلم : رحم الله
أمرأً حكماً فقهاً أو سكت فساماً . إن اللسان أملك شيء
للإنسان الى غير ذلك من الرقائق في كلامه وأنواع الملاحظات
(المثال الثالث) ما ورد من كلام أمير المؤمنين . كرم
الله وجهه فإنه قد نكس في أساليب الكلام ، واستولى منه
على بدائعه وغرثيه ، ومد بها على ذلك في شرحنا لكلامه في
شرح البلاغة

أما جزية فتنها فوله لأصحابه : تجهزوا رحمكم الله ففقد
ودى فكم براحيل . وأفلوا العرجة على الدنيا ، وأخرجوا منها
فوبكم من قبل أن تخرج منها أبدانكم . ففيها اختبرتم .

ولغيرها خلقتهم ، فقدّموا بعضاً ، يكن لكم فرصاً . ولا تحبوا
كُلاً ، فيكون عليكم كُلاً

فانظر الى هذا الكلام ما أجرله وما أوضحه لبيان

ما اشتمل عليه ونسأله

وأما لطفه . ففيها قوله عليه السلام اللهم أحسن دعائنا
ودعائهم ، وأصلح ذات بيننا وبنينهم . وأهدهم من صلاتهم . حتى
نعرف الحق من جهله ، ويرعوى عن الفنى ولعدون من
يحج به . وقوله عليه السلام في بعض مناجاته لله من وجهي
ليسار ولا يمدل حبي بالإفتار . ففتى بحب من أعطاني .
وأبلى يفيض من منعتني ، وأنت من وراء ذلك كله ولي
الإعطاء والمنع ، إنك على كل شيء قدير

وله عليه السلام في تعليم الحرف . والوعظ . وتذكير
لآخره من الفخمة والجزية . وفي إرفاق في تعلمه معاه
لدين . وإرشاد الخلق الى مكارم الأخلاق . كلام بالغ .
ووعظ زجر . ما لا يوازيه كلام . ولا يساوى عظمة وعين
نظم في لفظ

في البحث الرابع

في مراد من سماعه تركبات الألفاظ

وهذا نحو التجنيس كقوله تعالى « ويوم تقوم الساعة
نقسم مجرمون » أيثو غير ساعة « والترصيع كقول عبد الرحيم
ابن ندامة الواعظ في بعض خطبه . الحمد لله عاقِدَ أزيمة الأمور
بغزائه أمره . وحاصد أئمة الفُرُور بقواصم مكرهه ،

والتصرع وإنما يكون في المنظوم الشعري وغير ذلك
من فنون البدع . فإن هذه لأمر كلها سنوردها في فن
المقاصد ، ونظهر أسرارها وما اشتملت عليه من الحسن
فصار تأليف الألفاظ والكلم المفردة في إفادتها
للفصاحة بمنزلة تأليف العقدة وانتظامه ، فلا بد في ذلك من
مراعاة أمور ثلاثة

(أولها) اختيار الكلم المفردة كما فصلناه من قبل ،
كاختيار مفردات اللآل وانقيادها في حسن جوهرها وصورتها
(وثانيها) نظم كل كلمة مع ما يشاء كلها أو يماثلها كما يحسن
ذلك في تركيب العقدة ونظمه ، لأنها إذا حصلت مع
ما يشاء كلها وقعت في أحسن موقع وحاءت في أعجب صورة

(وثالثها) مطابقة الغرض المقصود من الكلام على
 اختلاف أنواعه وتباين فنونه فلا بد من أن يكون موقفا لما
 ريد به بعد اختصاصه بالتركيب . وهو عرض عظيم لا بد
 من رعايته ونظيره في العقد ، فإنه بعد إحكام تركيبه وإتقان
 ألفه لا بد من مطابقته لما صيغ له فتارة يجعل إكبيلا على
 رأس ، ومرة يجعل طوقا في العنق . وقد جعل شفا على
 لأذن . وإذا خالف في ذلك بطل المقصود وفات الغرض .
 فإذا جعل إكبيلا على الرأس على غير وجهه . أو جعل طوق العنق في
 غير وجهه بطل المقصود وفات الغرض . والكلام بعد تركيبه إذا
 وضع في غير موضعه ولم يقصد به ما هو موضوع له انخرم
 لمقصود به وكان خالفا عن البلاغة . والأمر الأول والثاني من
 هذه الأمور الثلاثة يتعلق بالمصاحفة . لأنها من عوارض
 لألفاظ . ومجموع الثلاثة كلها هو المراد بالبلاغة . لأنها من
 عوارض الألفاظ والمعاني جميعا كما سنوضح المعرفة بينهما بمعونة
 لله تعالى فهذا ما يتعلق بخصوص الفصاحة

المطلب الثاني

(في ذكر ما يتعلق بالبلاغة على الخصوص)

اعلم أن البلاغة في وضع اللغة ، هي لوصول إلى الشيء والانتهاج إليه فيقال شئت البذل أبلغه لوعاً ولاسم منه البلاغة ، وسنن الكلام بليفاً . لأنه قد بلغ به جميع المحاسن كلها في ألفاظه ومعانيه ، وهو في مصطلح النصارى من علماء البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة . وإن شئت قلت هي عبارة عن حسن السبك مع جودة المعاني ، والمقصود من البلاغة هو وصول الإنسان بعبارة كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الالتحاز المختل بالمعاني ، وعن لإطالة المملة للخواطر . فإذا تمهدت هذه القاعدة ، فلندكر مواقع البلاغة ثم ندكر مراتبها ثم نردف بيان حكمها وهذه مباحث ثلاثة

﴿ لمبحث الأول ﴾

(في رسم موقع البلاغة)

اعلم أن الأشياء في التحقق والشوق على مراتب أربع (الأولى منها) تحققها في لذهن وتصورها ، وهذه

الرسالة هي الأصل وعليها ترتب الوجودات لأخر. لأن
 شيء إذا لم يكن له تصور في الدهن وتحققه لا يمكن
 وجوده في الخارج بحال ثم بعض التصورات الدهنية قد
 يستحيل وجودها في الخارج كما تقول في القديم تعالى والقدرة
 قدسية والحياة المديعة فإن هذه وإن أمكن تصورهما
 في الدهن لكن لا حقيقة لها في الخارج بالبرهان العقلي.
 وثارة يكون له وجود في الخارج وهو سائر الممكنات

(المربية الثانية) التحقق في الأعيان وهذا نحوه ما يوجد
 في العالم من المكونات. فإن لها تحقفا في الوجود الخارجي
 ولها وجودي. ولست نريد بالوجود المعيني هو كل مذكور
 ولكن نريد كل ما سمى الوجود الخارجي عن الدهن. مذكرا
 كان أو غير مذكور

(المربية الثالثة) الألفاظ الدالة على تلك الصور الخارجية
 ولدهية فإن ههنا ألفاظا قد وضعت للدلالة عليها لضرب
 من لمصاحبة العقلية

(المربية الرابعة) الكتابة الدالة على تلك الألفاظ
 مدرجتان الأوليان لا يفتقران إلى المواضع، لأنهما عقليتان.
 واحتج إلى المواضع إنما هو المرتبة الثالثة. والرابعة. ومزية

الكمال في الحسن والجمال تكون فيهما جميعاً ، والبلاغة تحصل
في كل واحد منهما . لكن الكلام أوسع مجالاً وأعظم مضطرباً ،
وفيه وقع السافس في البلاغة نظماً ونثراً . والكتابة مسبوقة في
الموضوعة عليها بالكلام فلا يمكن الموازنة عليها إلا بعد سبق
الكلام وقد تفتنوا في الخط أنواعاً من التفتن وتوسعوا فيه
ضرباً من التوسعات . ولنشر من ذلك إلى تصرفين

(التصرف الاول) منها بالإضافة إلى النقط ، وذلك على
أوجه أربعة . أولها أن تكون الكلمات المتوالية مفعلة كلها
من النقط ، وهذا مثاله قول الحريري
(أَعِدْ لِحُسَادِكَ حَدَّ السِّلَاحِ وَأَوْرِدِ الْآمِلَ وَرْدَ السَّمَاحِ)
(وثانيها) أن تكون الكلمات كلها لا حرف منها إلا
وهو منقوص ومثاله أيضاً ما قاله الحريري

(فَسَنِي فَجَنَانِي تَجَنِّي سَحَنَ بَمَتْنِ عِبْ تَجَنِّي)
(وثالثها) أن توجد كلمات ، واحدة منها كلها منقوطة
وواحدة لا حرف فيها منقوطة وهذا كقوله أيضاً « الكرم
ثبت الله جيش سعودك يزير ، واللؤم عض الدهر جفن
حسودك يشين »

(ورابعها) كلمة واحدة ، واحد من أحرفها منقوط ،
ولا آخر معرّى من النقط ، ومثاله قوله أيضاً « أخلاق سيد
حُب ، وبعقوته يَلْب »

(التصرف الثاني) يرجع إلى الاتصال والانفصال في
الأحرف ، وذلك يكون على وجهين . أحدهما أن تكون
منفصلة ، ومثاله ، فله بعضهم

(وَزُرْ دار زُرْزور وَزُرْ دار زاره

ودار رداح إن أردت دواء)

فهذه الأحرف حاصلة على جهة الانفصال

(وثانيها) أن تكون متصلة كلها وهذا كثير كقوله
« مننتني جنتنني » وقد سبق . ولنتقصر على هذا القدر من
بلاغة الخط والكتابة والرجع إلى مقصودنا من بيان مواقع
البلاغة في الألفاظ

وعلم أن البلاغة مخصصة بوقوعها في الكلام المركبة . دور
المفردة ، فلا يوصف الكلام بكونه بليغاً إلا إذا جمع الأمرين
جميعاً مع حسن اللفظ ، وجودة المعنى ، حتى كان هكذا
وصف بالبلاغة ، فإن كان المعنى جزلاً ، واللفظ غير فصيح ،

أو كان اللفظ فصيحاً ، وكان معناه ركيكاً نازلاً ، فإنه لا يوصف
بالبلاغة أصلاً ، وهذا غير مستبعد

وبيانه بمثال . فإن من كان معه لآل ، كل واحد منها
في نهاية النفاة على انفرادها . ثم ألفت نزل القدر فإنه
يهون أمرها . حتى يقال : إن هذه ليست تلك من أجل قبح
تأليفها . وعكسه من كانت معه لآل نازلة القدر فألفتها أليفاً
عجيباً . ونظمها نظماً رقيقاً يعظم في المرأى موقعها حتى يُخيل
لناظر أنها غيرها ، يظهر من حسن التأليف ، وهكذا حال
الكلم المفردة بالإضافة إلى تأليفها ونظمها . فإن فاق اللفظ
والمعنى فهو الموصوف بالبلاغة ، فإن نقص أحدهما وبطل
يكن موصوفاً بالبلاغة فوقعها لأمران جميعاً كما أشرنا إليه

﴿ المبحث الثاني ﴾

(في مراتب البلاغة)

علم أن الألفاظ إذا كانت مركبة لا إفادة المعاني ، فإنه
يحصل لها بجزية التركيب حفظ لم يكن حاصلًا مع الأفراد ،
كما أن لسان ذ حاول تركيب صورة مخصوصة من عدة
أنواع مختلفة أو عقد مؤلف من خرز و لآل ، فالحسن في

تركيب الألفاظ غير خاف . ثم ذلك الحسن له طرفان .
 ووسائط . فالطرف الأعلى منه يقع التناسب فيه بحيث
 لا يمكن أن يزداد عليه . وعند هـ يكون تلك الصورة وذلك
 النظام في الكلام في الطبقة العليا من الحسن والإعجاب .
 والطرف الأسفل أن يحصل هناك من التناسب قدر بحيث
 لو نقص منه شيء لم تحصل تلك الصورة . ثم بين الطرفين
 مراتب مختلفة متفاوتة جداً

فإذا عرفت هذا فنقول أما الطرف الأسفل فهل يعد
 من البلاغة أم لا . فيه تردد . ولحق أنه معدود منها لأنه قد
 منا . إنه طرف لها وما كان طرفاً للشيء فهو منه وبعض له .
 ورغم أن الخطيب أنه ليس من البلاغة في شيء . ولا يكون
 معدوداً منها . لأن منزلة البلاغة أسمى وأشرف من أن يقال
 إنه ليس بين هذا الكلام وبين حروجه عن حد البلاغة إلا
 أن ينقص منه شيء . فما هذا حاله من الكلام لا يعد من
 البلاغة أصلاً . وأما سائر المراتب فإنها مع تفاوتها في منازلتها
 فهي معدودة من فن البلاغة خلا أن بعضها أبلغ من بعض .
 والأعلى أبلغ مما تحته من المراتب . وأما الطرف الأعلى وما
 مررباً منه فهو المعجز . لأنه ليس فوقه رتبة . لأنه قد بلغ

الغاية في الفصاحة والبلاغة الحاصلين من جهة مفردات الحروف
تارة ، ومن جهة تركيبها أخرى

﴿ المبحث الثالث ﴾

(في حكم البلاغة)

اعلم أنه لا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان
أن الكلام لا يوصف بكونه بليفاً إلا إذا حار مع جزالة المعنى
فصاحة الألفاظ ، ولا يكون بليفاً إلا بمجموع الأمرين
كليهما فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعاني
كما ترى

وأما الفصاحة فهل تكون من عوارض الألفاظ ، و
تكون من عوارض المعاني ، و لمجموعهما ، فيه مذهب
أربعة . أولها أنها من عوارض الألفاظ مجردة لا باعتبار
دلائلها على المعاني ، وهذا هو الذي يشير إليه كلام بن الأثير
في كتابه المثل السائر فإنه قال : إن الفصاحة مدركة بالسمع ،
ولس يذرك بحاسة السمع إلا اللفظ ، فهذا كانت
مقصورة عليه

(وثانيها) أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ

وهذا هو الذي يرمز إليه ابن الخطيب الرازي في كتابه نهاية
الأيصار . فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن الدلالات المعنوية
لا غير من غير حاجة إلى اللفظ لا على جهة المقصد . ولا على
جهة التبعية

(وثالثها) أن الفصاحة عبارة عن الأماط باعتبار دلالتها
على معانيها المعنوية ، وهذا شيء حكاه ابن الخطيب في
كتاب النهاية ولم يعزه إلى أحد من علماء البيان وحاصل
مذهبهم أن الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعاً ، فلا هي من
أوصاف اللفظ كما زعمه بن الأثير على الخصوص ، ولا هي من
أوصاف المعاني على الخصوص كما حكاه عن ابن الخطيب

(ورابعها) أن تكون الفصاحة مقبولة على الأمرين
جميعاً ، فتكون مفيدة لهما جميعاً فيكون الأمران جميعاً أعني
المعاني والألفاظ من مسمى فواك فصاحة . وهذا المذهب
يخالف المذهب الثالث . فإن هؤلاء جمعوا اللفظ والمعنى من
مدلول لفظ الفصاحة . وابن فنيمة جمعوا اللفظ هو مسمى
فصاحة . لكن اعتبر المعنى على جهة أصله وتبعية لا غير ،
فهذا تقرير مذهب العلماء في مدلول لفظ الفصاحة وهذه
بإصلاحه .

والمختار عندنا تفصيل نشير اليه ، وهو أن الفصاحة من
عوارض الألفاظ ، لكن ليس بالإضافة إلى مصطلق الألفاظ
فقط ، ولكن بالإضافة إلى دلالتها على معانيها ، فتكون
الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعا مطلق الألفاظ ودلالاتها
على ما تدل عليه من معانيها المفردة والمركبة ، وهذا المذهب
هو الذي حكاه ابن الخطيب عن بعض علماء البيان . ويدل
على ما قلناه وجوه ثلاثة . أولها قوله صلى الله عليه وسلم : إن
من البيان سحرا والبيان هو الفصاحة ، لأن البيان هو
الظهور ، وذلك لا يستعمل إلا في الألفاظ ، ولا بد من
اعتبار دلالتها على معانيها ، لأننا لو لم نعتبر ذلك لكانت
الألفاظ مما يسمع السمع ، ونحو عنها الطبع ، فضلا عن أن
تكون سحرا فإذن لا بد من اعتبار الأمرين في كون
الكلام فصيحاً . ومرده عنه السلام بقوله « لسحرا » يعني
أنه يحير العقول في حسنه ورواقه ، ودقة معانيه ، وعن هذا
قال بعضهم فصاحة المنطق سحر لأبواب

وثانيها هم يقولون في الوصف كلام فصيح ، ومعنى
بليغ ، ولا يقولون معنى فصيح ، فدل ذلك على أن الفصاحة
من متعلقات الألفاظ ، وأن فصاحته إنما كانت باعتبار ما دل

عنه من حسن المعنى ورشاقته . وفي هذا دلالة ظاهرة على
وجوب اعتبار الأمرين في فصيح الكلام كما قلناه
وثالثها أننا نراه في أساليب كلامهم يفعلون لفظة على
لفظه . ويؤثرون كلمة على كلمة . مع اتفاقهما في المعنى . وما
ذاك إلا لأن إحداهما أفصح من الأخرى . فذلك على
أن تعلق الفصاحة إنما هو بالأصط المعبدة . والكلام الطيبة
الآثرى أنهم سنجسوا لفظ الذينة . والمزنة . واستقبحوا
لفظ البعاق لما في لارنه . والذينة . من الرقة وللصافه وما في
لمعق . من الفاظ والبشاعة . ومما أعرق في اللذة والسلاسة
قوله ما لي في وصف خروج القطر من السحاب . فترى الودق
يخرج من خلاله . وأيس هذا من قول امرئ القيس في
هذا المعنى

(فألقى بصحراء المبيط بعاة)

هـ نضر ما بين الودق والبعاع واختصاص الودق بالرفه
واللطافة عما تضمنته . البعاع . من العطش والبشاعة دلالة ظاهرة
على ما فساد من أن الفصاحة راجعة الى اللفظ لأجل دلالة
على معناه

فأما من زعم أن الفصاحة متعلقة باللفظ لا غير ، فقد
أبعد ، فإن الألفاظ لا دوق لها ، ولا يمكن الإصغاء إلى
سماعها إلا لأجل دلالتها على معانيها . فأما إذا خست عن
لدلالة عليها فلا وقع لها بحال . وعالب حتى أنه لا بد له من
اعتبار المعنى . خلا أنه يكون صمت وبعث الألفاظ لا محالة .
وأبعد من هذا من زعم أن تتميق الفصاحة في المعاني فقط .
كما حكينا ذلك عن ابن الخطيب فإن المعاني إنما توصف بالبلاغة .
فأما الفصاحة فإنها من صفات الألفاظ كما مر بيانه . وعلى
الحق فإن أراد أنه لا بد من اعتبار الأمرين جميعا ، اللفظ
والمعنى . على أن إطلاق الفصاحة على أحدهما ويكون الثاني
نبعا فإطلاق لفظي ، وإن أرد أن إطلاق اسم الفصاحة
إنما يكون على أحدهما على انفراده . فهو خطأ كما أسلفنا
بقرينة . فهذا ما أردنا ذكره فيما يخص كل واحد منهما

المطلب الثالث

(في بيان ما يكون على جهة الاشتراك بينهما)

ولنشر من ذلك إلى تقريرين . التقرير الأول في إحصاء

التفرقة بينهما

اعلم أنا قد أشرنا من قبل إلى تعريف كل واحد منهما
بدهية تخصه وتبرده عن غيره في ذاته . ونذكر ههنا
م. فمير ه. كل واحد منهما من جهة الخواص والادوار . وجملة
م. نورد م. ذلك تفرقت ثلاث

(التفرقة الأولى) من جهة العموم والخصوص . فإن
بلاغة أعم من الفصاحة . وهذا هو كل كلام بليغ . فإنه
لا بد من أن يكون فصحا . وليس يزم في كل فصيح من
الكلام أن يكون موصوفاً بالبلاغة . والفصاحة والبلاغة بمنزلة
للإنسان والحيوان . فكل إنسان حيوان . وليس كل حيوان
إنسانا . وهذا يدل على خصوصية الفصاحة وعموم البلاغة .
فالبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني جميعا ، والفصاحة خاصة
بالألفاظ من أجل دلالتها على معانيها كما أوضحنا من قبل

(التفرقة الثانية) من جهة الإفراد والتركيب . فالبلاغة
إنما يكون مورد لها في المعاني المركبة دون المفردة . والفصاحة
تكون في الكلم المفردة كما يكون في الكلم المركبة . ولهذا
فإن الكلمة الواحدة توصف بكونها فصحة إذا خلصت من
لتعقد وسلس مجراها على اللسان ، ولا توصف الكلمة المفردة
بأنها بليغة . لأن المعنى البليغ إنما يكون حيث ينتظم الكلام

ويألف من أجزاء . فعند هذا يظهر جوهره في تأليفه .
 ويعظم موقعه في نظمه فلا جرم يوصف بالبلاغة
 (التفرقة الثالثة) من جهة جرى الأوصاف للمضية .
 فإن المعهود عند من فرع سمعه ساليب كلامهم أنهم يصمون
 البلاغة بما لا يصمون به الكلام الفصيح . وعن هذا قالوا
 لا يستحق الكلام الاتصاف بالبلاغة حتى يسابق لفظه
 معناه ، ومعناه لفظه ، فلا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من
 معناه إلى قلبك . وكما قوا حتى يدخل إلى ذهن بلا إذن .
 وحتى يسبح في العقل من غير زأولة ولا ثقل ، وكما يحكي في
 وصف رجل من البلغاء أنه كانت ألفاظه قوالب المعاني .
 وفلوا في وصف الفصاحة في الكلام بأنه متمكن غير قلق ،
 ولا لب عن مودعه . وفلوا أيضا من حقه أن يكون جيّد
 السلك صحيح الطبع وأن من حق اللفظ أن يكون طبقا
 لمعناه من غير زبد ولا نقص ورزما يصفونه بالسلاسة
 وسهولة في حسن الفاحه وضمه ، وقد يذمونه بأنه معقد
 جرر . ولأجل المعقده استهيك المعنى وأنه غريب وحشي فيه
 عجزه . ونخص بالخشونة فيصفون كل واحد من البلاغة
 والمصاحبة تماسق به ، وفي هذا دلالة على حصول التفرقة

بيها كما ذكرناه . ومن أعجب ما نورد فيما نحن بصدده في
الفصاحة والبلاغة ما وجد في كتاب زهر لآدب للشيخ أبي
سحق إبراهيم بن علي الحصري من أوصاف لمعة على السنة
قوم من أهل الصناعات . فوصفوا البلاغة على وفق الصناعات
فقال الجوهري أحسن الكلام كلاما . ما ثبته الفكرة .
وظلمة المظنة وفصل جوهر معانيه في سطور أفاضه فاحتمله
نحور الرود . وقال العطار أطيب الكلام ما كانت فيه غنة
الأفهام وذروزة الخلاوة ولايسة جسد اللفظ وروح المعنى
وهل الصانع . ما لم ينتقص من تجرده . وه تكشف صبغة

(١) في هذه العبارة سقط . وعبارته الحصري وقال
اعطار . ما عجب غير أفاضه بمسك معانيه ففاح اسم شفه
وسطعت رائحة غمة فعلمت به الرواة . ونعظرت به البراة .
وقال الخياط . البلاغة فيص . خزانة البيان . وجبه المعرفه
وكمه لوجرة ودخريصه الأفهام . ودروود الخلاوة .
ولايسة جسد اللفظ . وروحه المعنى

(٢) عبارة الحصري . ما لم تنض بهجة إيجازه

إعجازه قد صقلته يدُ الروية من كُون الأشكال قَرَاع
 كواكب الآداب . وألف عند دوى لألباب وقل القزاز :
 أحسن الكلام . ما اتصلت أجمة ألفاظه بسدى معانيه .
 نخرج مَفَوْقًا مُنِيرًا مُوشِي مُخْبِرًا . وقال الرائيض : خيرُ
 الكلام ما لا يخرج من حد التحليم إلى منزلة التقريب .
 وكان كلمهر لدى أطعم أول رياسته في تمام ثقافته وقال
 الجمال البليغ الذي أخذ بخصم كلامه فأدخه في مبرك المعنى
 ثم جعل الاختصار له عقلا . والابحار له محلا
 الآذان ، ولم يشذ عن الأذهان . وقال المنهم بارية : خيرُ
 الكلام ما تكثرت طرافه وشئت أعظافه وكان لفظه حلة .
 ومعناه حنة . وقال الخمرز أبلغ الكلام ما طبخته في
 مراحل العلم . وصفه من راووف الفهم وضمتته دنان الحكمة
 فتمشت في المفاصل عدوبته . وفي الأفكار رقه . وفي العقول
 حدته . وقال الفقاه خير كلام ما رويحت ألفاظه عباوة
 الشك . ورفعت رفته فظاظة الجبل . وطاب حساء فضنه

(١) صوابه قَرَاع كواكب الآداب وألف عذاري
 الألباب

وعذب مصّ جزعه . وقال الطيب : خير الكلام ما دأبشر
دواء بمانه سقم الشبهة استصلقت طبيعته غباوة الفهم فشفي
من سوء التوجه . وأورث صحة التفهم . وقال الكحل : خير
الكلام ما سحقت به مخداز الذكاء . وتخلط بحريز التمييز وكما أن
رمد قدي الأَبصار ، فكذلك تكون الشبهة قدي البصائر .
فكل عين اللكئة تميل البلاغة . وأجل ومص القطة برور
البقطة .

ثم أجمعوا عن آخره على أن خير الكلام وأبلغه في
لفصاحة وأجوده . هو الكلام الذي إذا أشرقت شمس
الكشف أبسه . فكل واحد من هؤلاء قد وصف البلاغة
مما اشتملت عليه من اللفظ والمعنى بما يخبر عن صنعه ويعلم
من حال حرفته .

وأقول : إن أجمع عبارته في وصف البلاغة واللفصاحة .
هو ما أجمعوا عليه من قولهم : إن الكلام إذا أشرقت شمس
الفصحى . فكشف أبس معناه : فإنها حاوية لمعاني البلاغة
مستوية على أسرار الفصاحة . فقوله : إذا أشرقت شمس ،
يشير به إلى الفصاحة . لما في الإشراق من الانكشاف
والظهور ، وقوله : انكشف أبسه ، يشير به إلى ما تضمنته

من البلاغة . لا شتمها على إظهار المعاني . ولو قيل . هو الذي
إد طلع شمس لفظه . أصاء نهار معناه . لكان حسناً جيداً
(تقرير الثاني) في بيان الشواهد على أسرار المصاحفة .

ومجائب البلاغة . وهما كما يردن في المنظوم . يردان في المنثور .
وأحسن موقعهما ما ورد في المنثور . ولهذا لم يكن المعجز إلا
ثراً وما ورد عن الله تعالى . وعن رسوله . وعن أمير المؤمنين
كرم الله وجهه . وعن العرب . من النثر في المحافل من الخطب
أكثر من أن يُعدّ ويحصى . فلا جرم ربنا إيراد الشواهد
على قسمين تمييزاً لأحدهما عن الآخر

القسم الأول . في إيراد الشواهد المنثورة وحملة

ما نورده من ذلك ضروب ثلاثة

الضرب الأول . لآي امرأة . والقرآن كله معجز

لا تخص آية دون آية كما سنقرر إعجازاً . ووجه إعجازه في

الفن الثالث بمعونة الله تعالى وإكنا نورد منه آيات ثلاثاً .

تنسب بالافان على الأكثر . لأنه قد بلغ الغاية فيما تضمنته

من الغرائب وشتمل عليه من الأسرار والعجائب

الآية الأولى . قوله تعالى « إن ربكم الله الذي خلق

السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على

عرش يفشى ليل النهار يطلُّه حثث والشمس والقمر والنجوم
مسحرت بأمره . أَلَا لَهُ الخلق والأمر . تبارك لله رب
العالمين »

فلينظر المتأمل في هذه الآية العجيبة مع اشتغالها على
لعدوبة في ألفاظها المفردة . والسلاسة في رآكيها . والنظام
العجيب ، والتأليف الأنيق ، والأسلوب البديع ، حتى
لا تكاد لفظاً واحدة تخلو عن ملاحظة البلاغة . ومواقع
فصاحة ، وكيف احتوت على التنبيه على أسرار عظيمة ومعان
وخصمة على أسهل نظام وأيسره . وأتمه بيان وأكمله .
ومشر الى شئ من ذلك من الأمور الظاهرة

(التنبيه الأول)

في قوله « إن ربكم الله » صدر الجملة الابتدائية . بين
مؤكد . ابتدأ على إيضاح الجملة وتخصيصها في مبدأ الأمر
ومطالعه . ثم قال « ربكم » يشير بذلك الى الإبداع . والحدوث
فيهم وأنهم مخوفون مربوبون . وأنهم مندرجون تحت وجود
لمكنات . داحون في حيز المكونات . وأنه لهم رب .
ومالك لأموالهم وتصريف أحوالهم . لا يملك أحد غيره .

ولا يقدر عليها سواء . وصدر الجملة بذكر الربوبية إشارة
 إلى عظم الاعتناء بذكرها وقطعاً لا اعتقاد من يعتقده خلاف
 ذلك . ونسبها منه تعالى على استحقاقه حقيقة الإلهية ، من
 حيث كانت مالكة لأزمنة الأمور ، ومقاديرها ، ومن
 لا يكون بهذه الصفة فإنه لا حظ له فيها ، ولا يكون مستحقاً
 لها بحال ، وحكم على الربوبية بالإلهية . حيث جعل
 « ربكم » مستنداً وقوله « الله » خبره ، إشارة إلى أن كل
 من كان موصوفاً بربوبية ، فإنه مستحق للإلهية لا محالة .
 لأن استحقاقه الإلهية إنما يكون إذا كان منبثقاً بأصول
 الهم . ولرب هو المالك . ومن كانت مالكة للشيء ، فله
 التصرف فيه . ومن ملك الشيء . كان مستحقاً لإعطائه وله
 من أصول النعم وفروعها ، فهذا قال « ان ربكم الله » ولم يقل .
 إن الله ربكم ملاحظة لما ذكرناه ، ويشير بهذا النظام
 والتأليف إلى نكتة لطيفة . وهي أن الإلهية أعم من
 الربوبية ، والربوبية أخص منها ، جرياً على قانون القياس في
 العربية ، من أن خبر المبتدأ لابد من أن يكون أعم
 منه . ولهذا حاز أن يقال لا إنسان حيوان . ولا يقال
 الحيوان إنسان . فالإلهية أعم من الربوبية . فالربوبية

على الحقيقة لا يستحقها إلا هو، لأن معناها لا يصلح إلا
فيه، وأما الإلهية وهي استحقاق العبادة، فقد شاركت فيها
غيره، زعمنا أن غيره يستحق العبادة، فأما الربوبية وهي
الملكوت لا يخص على الحقيقة إلا له، لكونه مالك
المكونات دون غيره، ومن عجيب ما تضمنه هذا التنبيه
أنه جمع الوصفين منبها على عظم القهر ولاستيلاء. فهذا كان
مأكلا، وعلى كونه مختص بصفات لخال، فهذا كان إلهها

(التنبيه الثاني)

في قوله تعالى « الذي خلق السموات والأرض وما
بينهما في ستة أيام »، لما خاطبهم بالخطاب الدال على نهاية
ملاطفة لهم حيث أضاف نفسه إلى نفوسهم بقوله « ركم
لله »، لما لهم من الاختصاص به حيث كان ملكا لأموالهم
ومدبراً لأحوالهم، ولما له من الاختصاص بهم، حيث كان
سما بالخلق، والايجاد، والتكوين، والرحمة، والطف،
وهذا حصلت لإضافة منبها على هذا المعنى، ودالة عليه،
ثم عقب ذلك بقوله « الذي خلق السموات والأرض » وإنما
خص السموات والأرض، لما فيهما من بهر القدرة، وعظم

ملكوت . ولقد قال تعالى « خلق السموت والأرض
أكبر من خلق الناس » وقد سم السموت لأنها من أعظم
المخوقات . ألا ترى الى قوله أو لم ينظروا في ملكوت
السموت . وقوله « وكذلك ترى براهيم ملكوت السموت »
ولما كانت محتصة به من الإحكام البديع والانتظام البهر
ولما كانت مكاناً لأشرف المخوقات وهم الملائكة . ولما تمتزت
به من كونها موضعاً للعبادة ، والتقديس ، ولتمجيد . وأنواع
العبادات كلها . وأكوتها محطاً للرحمة . ونفوذ لأوامر والأفضيه .
والديارات ثم عقبها بذكر الأرض مشيراً الى عظم منافعها
وكونها منصرفاً للحاق . وبساطاً مهيئاً للتصرفات .
واسصلاح الأبواب من الرروع والثمار ، والموالك وأنواع
المعادن . وغير ذلك ثم قال « وما بينهما » يشير به الى مهاب
الريح . وأصاريها . من أحد إصلاح الرروع . وتحركات
السفن . وجرى السحاب لإرسال الأمصار . وطلوع الشمس
والقمر . من أجل الإضاءة والإضاءة للعالمين ، والنجوم
للاهداء في ظلمات البر والبحر ، ثم إرادته عقب قوله « إن
ربكم الله » على جهة التعليل لاستحقاقه للربوبية والإلهية
فكانه قال : وإنا كان رباً لكم ، وإلهاً ومستحقاً لهاتين

«صفتين من أجل أنه خالق السموات والأرض وما بينهما .
 فإن من هذه حالة فإنه مستحق لا محالة لأن يكون ربه
 وإلهاً ، فالتكوين في هذه الأمور الثلاثة فيه دلالة على أنه
 لا بد من موجد وفادر . ومكون . لأن من محال في
 العقول أن حصول الشيء بعد أن لا يمكن لا بد له من فادر .
 وموجد . فطلق الإيجاد والتكوين . دالان على الصادية .
 وخلق وهو التقدير فيه دلالة . هرة على لإقت . وهي
 حكمة ثم قوله . « إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض
 فيه ستة على الوحدة . لأن من هذه حالة في التكوين
 والإيجاد لا كون إلا مختص . لإلهيه والربوبية دون غيره .
 « قد تقرر يبرهان العقل استحالة مكون لهذه الاشياء
 موه فكأنه قال . إن ربكم الله الذي من شأنه خلق هذه
 مكونات الباهرة لأرب ولا إله لكم غيره . ثم ما كانت
 دله على التدورية . والعالمية . كما شربنا إليه وهي دالة على
 وجوده بالأولية . لأنه لو كان معدوماً لاستحال منه الإيجاد
 هذه المكونات . لأنه لا فرق في مسالك العقول بين إسنادها
 إلى العدم وبين إسنادها إلى مؤثر هو عدم . وأنه لا أولية
 بوجوده . إذ لو كان له أول لا جناح إلى مؤثر فيما أن

يفتقر كل واحد منهما الى صاحبه ، وهو الدور ، أو يحتاج الى مؤثر ومؤثره الى مؤثر . الى غير غاية ، وهو التسلسل ، وكلاهما محال في العقل لأمر قررناها في الكتب العقلية ثم قال « في ستة أيام » فليس الغرض ذكر دنى العدد ، فأفاده ساعة واحدة ، ولا الغرض للإشارة الى أكثر الأعداد فهي بلا نهاية . وبين هذين وسائط من مراتب الأعداد كثيرة ومن عرف بآهر القدرة علم قطعاً أن خلق هذه المكنونات ممكن في لحظة واحدة . ولكن الغرض بالتقدير إشارة الى قوله سر ومصلحة استأثر الله بعلمها ومصداق ، قلناه قوله تعالى : إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون »

(التنبيه الثالث)

قوله « ثم اسوى على العرش » طاهر الآية دال على أن الاستواء إنما كان بعد خلق السموات والأرض وإكمال أحوالها ، فأما خلق العرش فليس في ظاهر الآية ما يدل على تعيين وقت خلقه وبقي الأمر به على الاحتمال حتى يدل دليل شرعي على ذلك ، والعرش والكرسي من أعظم المخلوقات ، لما خصهما الله تعالى من عظم خلق ، ولما اشتملا عليه من

لأسرار الإلهية ، والحكم المصلحية التي لا يحيط بعلمها إلا
 الله تعالى ،

والاستواء فيه وجهان ، أحدهما أن يكون بمعنى الاستيلاء
 يقال . فلان الملك قد استوى على ملكه . أى استولى عليه
 وأحاط به فلا يشد عنه منه شيء . وثانيهما أن يكون الاستواء
 على حاله من غير تأويل من قوله . لا ميز استوى على سرير
 مملكته أى تمكن فيه . وتحقيقه . فقد عليه فعود المتمكن
 المستقر . لا فعود انطبق المزعج ، وكلاهما حاصل في حق الله
 تعالى ، فعلى المعنى الأول أن الله استولى على العرش وملكه
 وأحاط به عدماً واقتداراً ، وعلى الوجه الثانى يكون على جهة
 التخييل كقوله تعالى « يدُ الله فوق أيديهم » وتقرير التخييل .
 أن الحالة الحاصلة للملك فى الاستقرار والتمكن على تخت
 مملكته وسريره . هى حاصلة لله تعالى على عرشه . كما فى قوله
 تعالى « بل يدها مبسوطتان » كما سنقرره فى التخييل ونوضح
 أمثلته بمعونة الله تعالى ،

وأتى بهم . دون الفاء ليدل بها على التراخي . ولأن نظام
 الآلية معها يكون أسلس وأسهل والسبب بها أتم وأعجب ،

وهذا بدوفا من جاد ذوفا وسلم طبعه عن عجرة الكلام ،
وزل عن العنجهانية في القول ،

(التنبيه الرابع)

قوله « يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا » ظاهر الآية
هنا دل على أن الغشى هو الليل لقوله تعالى « وليل إذا
يغشى » فليل إذا عايش للنهار يطلبه ، فهذا هو الظاهر من
الآية ونحمل أن يكون الغشى هو النهار ، وأن الفشاش
مضاف إليه دون الليل . وأن الليل لا يغشى النهار ، بخلاف
التكوير في قوله تعالى « يكور الليل على النهار ويكور
النهار على الليل » وبخلاف الإيلاج في قوله تعالى « يُولج
الليل في النهار ويُولج النهار في الليل » فإن التكوير والإيلاج
يصلح أن يكون في كل واحد منهما كما في ظاهر هاتين
الآيتين ، والسر في ذلك هو أن الكوير هو جمع ، يقال .
كوير الليل . إذا جمعه ومنه كارة^(١) القصار . والإيلاج هو
لإدخال يقال . ولج في بيته . يد دخل فيه . وهذا المعنى
يصلحان في كل واحد من الليل والنهار ، لأن الليل يجمع على
(١) الكارة نوب جمع فيه القصار نيات واشده ثم يجمعه على طهره .

نهار كما يجمع النهار على الليل ، وهكذا الإيلاج ، فإن الليل
 يدخل في النهار ، كما يدخل النهار في الليل بخلاف الفسيان .
 فإنه مخصوص بالنهار ، والسر في ذلك هو أن النور أمر وجودي
 محقق ، والظلمة أمر عديم . وحققته آتلة إلى أنها عدم
 نور . فهكذا تقول : الليل حقيقة آتلة إلى عدم الإضاءة .
 ونور ، حقيقة آتلة إلى حصول الإضاءة والإضاءة ، وإذا
 كان الأمر كما قلناه من ذلك صح وصف النهار بالفسيان
 لظلمة الليل لأنه يطلع بالإضاءة فيغشى الليل بإذهابه .
 ووصف النهار بكونه غاشياً استعارة حسنة ، إذا الغشاء هو
 مظاء فنزلة أعنى النهار في إذهابه إطلاء ليل . منزلة من
 غطى الشيء بالغشاوة ويستره ، لأنه يذهب طمته ويريد
 صوعه ، ويمحوها بإنارته .

ويحوز أن يكون من باب التشبيه ، ولهذا فإنك
 ظهرت أداة التشبيه حسن ذلك فصول . النهار يذهب
 صفة ليل عند غشيانها كالثوب يغشى جسد لسان ويشتمل
 عليه عند ارتدائه به ، وتوجيهه على جهة الاستعارة أظف
 معناه ، وأرق لألفاظه من التشبيه لأن الاستعارة فيه أظهر .
 لأن المستعار منه مذكور الذكر . فلهذا حسن موقعها وأنت

إذا أظهرت أداة التشبيه تكاد تنقص من بلاغته ، وتقصُّ
 من موقع فصاحته وإنما قال : « يغشى الليل النهار » ولم يقل
 يلبس ولا يخاط الليل بالنهار ، لأن لفظة التغشية ، أبلغ في
 الإحاطة والشمول من لفظة الإلباس واختلاط . مع ما فيها
 من الرقة واللطف ، والخفة والسلاسة ، وهي مؤذنة أيضاً
 بشدة الاتصال والالتحام بين الفشاود . والمعشى ومصدق
 ما قلناه قوله تعالى : وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم
 مظلمون ، فشبّه انفصال الليل من النهار بسلخ الأديم عن
 الشاة . وهذا يدل على عظم اتصال الليل بالنهار وشدة اتحاده
 به ، ولهذا فإنك ترى الفجر عند طلوعه ، نوراً في غاية
 الامتزاج والاختلاط بظلام الليل . فلا يزال النهار في قوة ،
 وعلبة . وظهر . حتى يستولى عليه بالآخرة فيمحوه ويربده ،
 فالسلخ مؤذن بشدة الالتحام ، كالجلد ، والغشيان مؤذن
 بمظم الاستيلاء والاشتغال . وكلاهما مشعر بالاتصال البالغ
 (يغشى الليل) جملة فعلية خبرية حال من الضمير في
 خلق . ولهذا جاءت من غير و ، دالة على اندراجها تحت
 ما تقدم (يطلبة) جملة أيضاً خبرية حال من النهار ، وتجيئها من

غير واد. تنبيه على أنها موصحة للغشيان ومفسرة له. لأنه لما
 جعل النهار غاشياً لظمة الليل بالإزالة جعل النهار كالطاب
 لظلام الليل بالسرعة في الإزالة والمحو. فكأنه قال. أعشيت
 ليل النهار. وجعلت النهار طلياً بالسرعة والإحداث.
 ويحتمل أن يكون (يطلبه) حالاً من الليل. أي جعلت
 الليل طلياً للنهار يستدعيه لإزالة ظمته وكشف سواده
 بالإزالة والضوء. ولأول أعجب. لأجل تقدم قوله (يغشى)
 (الليل النهار) وما كان النهار غاشياً لظلام الليل.
 كان هو الطالب لإزالة ظلامه. وانتصاب « حيثما » إما
 على الحال من النهار. أي مسرعاً عجلاً. وإما على الصفة
 المصدر محذوف. أي طلياً حيثما. وكلا المعنيين لا غبار على
 وجهه، وإنما جاء قوله (خالق) على صيغة الماضي. وقوله
 (يغشى) و (يطلبه) على صيغة المضارع. تنبيهاً على استقرار
 الخلق وتحققه وثبوته بالماضي. ولما كانت الغشيان والطيب
 تتحددان بحسب الأوقات. جاءت المضارعة للإشعار بالتجدد
 والحدوث وإنما قال (الذي خلق السموات والأرض) و
 قل الخالق للسموات والأرض. لأن الفعل الماضي أدل
 على تحقق الخلق وثبوته واستمراره من اسم الفاعل

(التبيين الخامس)

قوله تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره)
 انتصابها على العصف . أى وخلق هذه الكواكب العظيمة
 لمحتصة بلا تقان العجيب . والإحكام الباهر ، ولما شملت
 عنه من المصالح العامة للخلق . فاشمس للضوء ، ولا تارة ،
 والدؤى . وإصلاح جميع الناميات ، والقمر للنور الساطع ،
 وتقدير لأوقات . والنجوم للاهتداء فى ظلمات البر والبحر .
 وغير ذلك من المنافع والمصالح (مسخرت) انتصابه على الحال
 من جميع ما تقدم . أى مداخلات هذه المنافع . على قانون
 الحكمة . وعلى وفق ما قدر فيها من المصالح « بأمره » فيه
 وجهان . أحدهما أن يكون الباء فيه للإلصاق . ومعناه أن
 التسخير والإذلال متصمان بالأمر . كما تقول . كتبت بالقلم .
 وثانيهما أن يكون الباء للحال . وعلى هذا يكون معناه
 مقتضيات بلا مرفى كل لا حوال لا يخرج عن ساعة واحدة .
 ولا يمان عن الانقياد صرمة عين . وإنما قال . (بأمره) ولم
 يقل . بقدرته . مع تحقق الحاجة الى القدرة أكثر من الحاجة
 الى الأمر . لأنه لما ذكر التسخير وفيه معنى الطاعة والانقياد ،

عقبه بذكر الأمر، لما كانت الطاعة من لوازم الأمر وأحكامه
(سؤال)

لم يخص معاقبة الليل والنهار، والشمس والقمر والنجوم،
من بين سائر المكنونات بل ذكر مع اختصاصها بحكمة
والإتقان العجيب

وجوابه هو أنه لما صرح بلفظ السماء والأرض، وأنهم
الأمر في خلق ما وراءهم، بقوله (وما بينهما) أريد إيضاحه
وبما أنه، نخص هذه أعني تعاقب الليل والنهار وهذه
الكواكب بل ذكر، إيضاحاً لما أتبعه من قبل في ذلك

(التنبيه السادس)

قوله تعالى (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) أمّا ذكر هذه
المخلوقات العظيمة، وعدد هذه المكنونات البهية، عقبها
بحرف التنبيه، لإيقاظ وحث على النظر، وإعلاماً أنهم، منك
له، يتصرف فيها كيف شاء، من الخلق والعقد، والزيادة
والنقصان، وغير ذلك من سائر التصرفات والتغيرات، وقوله
(أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) فيه وجهان أحدهما أن تكون اللام
فيهما للمهديّة، فالخلق إشارة إلى ما سبق من أنواع المخلوقات

كلها، والأمر. إشارة إلى قوله (سخرات بأمره) فكانه
قال: يملك جميع ما سبق من هذه الأشياء كلها
(وثانيهما) أن تكون اللام فيهما للجنسية، وعلى هذا يكون
المعنى أنه يملك جميع المخلوقات والأوامر كلها، فكانه قال:
يملك القول والفعل ويجرى ذلك مجرى المثل، كما يقال فلان
يملك الأمر والنهي. والحق والعقد، والقول والرد، والإبرام
والنقض، يريد أنه لا تصرف لأحد سواه، ولا حكم
لغيره بحال. فمت عدد أصناف المخلوقات كلها وأنها جارية
على امت التذليل ومنهاج التسخير لمطابقين لقانون لمصاحبة،
ومقتضى الحكمة. عقبها بخطاب دل على الإشادة
ولاشتهار، بأن من هذه حاله فهو مستحق لأن يكون
له الحق والأمر مبالغاً في الأمر وتأكيده فيه

(التنبيه السابع)

قوله تعالى (تبارك الله رب العالمين) ختم هذه الآية
بما يدل على الإعظام والمدح بعظم الآلاء، وتراكم النعم على
الخلق، والبركة هي النماء والريادة، و(تبارك الله) بمعنى بارك
الله، والبركة في حق تعالى تكون من وجهين،

(أحدهما) بالإضافة إلى ذاته تعالى بكثرة أوصاف
الجلال ونعوت الكمال . إما إلى نهاية . وإما إلى غير نهاية .
على حسب الخلاف بين العلماء في أوصافه تعالى

(وثانيهما) بالإضافة إلى أفعاله تعالى من أنواع
الإحسانات وضروب التفضيلات على خلق من أصول
العدم ووروعها ، فالبركة ههنا تفسر على الوجهين اللذين أشرنا
إليهما كما ترى . وقد صدر لله تعالى هذه الآية بذكر
ربوبيه . ثم ختمها بذكرها إعظماً لهذه الصفة وإهتماماً
بأمرها . فذكرها في أولها على جهة الخصوص بقوله (ربكم)
يعني الثقلين وذكرها في آخرها على جهة العموم بقوله (الله)
رب العالمين يريد جميع العموم كلها من صامت . وناطق .
وحجود . وحيون .

فيتدرك الناظر المتأمل ، اشتغلت عليه هذه الآية
من الإشارة إلى خلق المكنونات كلها . واشتمالها على بدائع
الحكمة . وعجيب الصنعة على أعجب نظام وأرشقه . وأحسن
سياق وأعجبه . وقد أشرنا فيها إلى بعض ما تحتمله من اللطائف
والأسرار وما أغفلناه من معانيها أكثر وأعز مما ذكرناه

(الآية الثانية) قوله تعالى في سورة الحج « يَا أَيُّهَا
النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّن مِّمَّا خُلِقْنَاكُمْ مِنْ تَرَابٍ
ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ
لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ . وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ
مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ
مَّن يَمُوتُ وَمِنْكُمْ مَّن يَؤُودُ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْلَا
يَعْلَمَ مَن بَعْدَ عِلْمٍ شَيْءٌ وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا
أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأُثْبِتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ
بِهَيْجٍ . ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ الْمَوْتَى وَأَنَّهُ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ
اللَّهَ يَمُوتُ مِنْ فِي الْقُبُورِ »

فليوفظ الناظر فهمه، وليتأمل ما أودع في هذه الآية من
الحسن الرائقة والمعاني الفاتقة مع اختصاصها بالترتيب الفائق
وتنزيدها على النظام المعجب الرقيق لدى يسحر الأبواب رقة
ولطافة ويذهش الأفهام عدوبة وسلاسة، فصدر
لاية بالبداء . والتنبيه . من أجل الإيقاظ . وجاء بصيغة
الشرط على جهة الملاحظة في خطاب، وحقق عترض الرّيب

والشك في الأفتدة ليدفعه بالبرهان الواضح الجلي وصحتها
برهانيين

(البرهان الأول) منها عجيب خلفه الإنسان وتلقاها
في هذه لأطوار السبعة . تراد . ثم نقطة في الرحم . ثم
علقة . ثم مضغة . ثم الطفولة . ثم الكهولة . ثم الشيخوخة
والهرم . فقد أشار بهذا التدرج الى عجيب القدرة . والى
دقيق الحكمة على اختلاف هذه الأطوار . وتبين هذه
المراتب في الخلقة ،

ودلائها ، من وجهين ، أحدهما أن كل من قدر على
إحداث هذه الأمور ويبدعها من غير شيء فهو قادر
للمحالة على إعادتها . لأن لإعادة مثل الإيجاد . ومن قدر
على الشيء قدر على مثله لا محالة ،

وثانيهما ، أن الابتداء بإيجاد من غير احتذاء على مثال
سابق ، والإعادة بإيجاد مع سبق لا احتذاء . فمن هو قادر
على الابتداء كان أولى أن يكون قادراً على الإعادة لصريق
الأحق . ولهد قال تعالى منها على ذلك بقوله (وهو أهور
عليه) يشير الى ما قلناه

(البرهان الثاني) حال الأرض بكونها جُرُزاً ثم بالترال

الماء عليها ، ثم يحصل هذه الأزواج النباتية المختلفة ،
وأهتزأزأها بالأزهار الفضة والأكمام المنفتحة ، بحيث
لا يمكن حصرها ولا يتناهى عددها ، فهذا برهانات قد
شتتلا على ما عده الله تعالى فيهما من عجائب القدرة ،
وإتقانات الحكمة ، وساقها على هذا النظام البديع ، والاختصار
المعجز البليغ الذى يفهم كل ناطق ، ويرى كل سامع ،
ثم إنه عز سبطائه ، لما فرغ من نظم هذه البراهين الباهرة
وترتيب هذه الأدلة القاهرة ، عقبها بذكر ثمرها ، وتقرير
مدلولها ، وإنتاج هئتها فقال « ذلك » يشير به الى ما سبق
من تقرير الأدلة وتنظامها « بأن الله هو الحق » يعنى الموجود
الثابت . يشير به الى أنه موجد المكنونات كلها المحصل
حقائقها وصفاتها نحو خفة الإنسان وأحوال الأرض ،
« وأنه يحيى الموتى » يشير به إما الى إحياء النفوس بعد أن
كانت تراباً ونطقاً ، وعلقاً ومضغاً ، فى هذه الاطوار وإما الى
إحياء الأرض بعد أن كانت جُرْزاً هامدة ، يطير ترابها ،
فصارت نخضرة مؤنقة « وأنه على كل شىء قدير » على جميع
الممكنات . فلا يشك عن قدرته شىء من كلياتها ، ولا شىء
من جزئياتها . وأن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث

من في القبور » يشير به الى أحوال البعث ، والحشر ، والنشر ،
وأموال القيامة ، فقد اشتملت هذه الآية على المعاني الجمّة .
والنكّات الغزيرة ، ولو ذهبنا نستقصى ما تضمنته من الأسرار
الإلهية ولدقائق المصاحية ، لسردنا أوراقا ، وم نخرز منة
أطرافا ، ومن عجيب سيافها وحلاوة طعمها ومذاقها ، اشتمالها
على المجازات المفردة ، والمركبة ،

فأما المجازات المركبة فهي مواضع أربعة . هي لأرض
ثلاثة في قوله « اهتزت وربت وأنبتت فساد هذه الافعال
لى الأرض إنما كان على جهة المحار . والفاعل لها هو الله
تعالى . وفي وصف الساعة مجاز واحد في قوله تعالى « وأن
الساعة آتية » لأن الآتى بها هو الله تعالى .

وأما مجازات المفردة فأكثر سياق الآية مشتمل عليه
كقوله تعالى « فإننا خلقناكم » فالقاء للسببية وليست سببا في
ثبوت البعث . وإنما هو ورد على جهة مجاز . وقوله تعالى
« خلقناكم من تراب » فإنه ليس على حقيقة العموم فإن المحروق
من تراب . إنما هو (آدم) لا غير . وقوله « ثم من نطفة »
ليس على عموم . فميسى عليه السلام « وحواء » ليسا مخنوقين
من نطفة ، وهكذا سائر ألفاظ الآية . فإنها غير خالية عن

استعمال المجازات ، ومن أجل هذا رق مشربها ، وساغ
مستعديها

لآية الثالثة ، قوله تعالى « ومن آياته الجوارى في البحر
كالأعلام إن يشأ يسكن الريح فيظلمن روكد على ظهره
إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يوقهن بما
كسبن ويغف عن كثير »

فنظر الى هذا الأسلوب ، ما أطف مجزاه ، وما أحسن
بلاغته ، وأدق مغزه ، فذهب الخبر في قوله (ومن آياته)
ولو أخره ذهب تلك الحلاوة ، وبطل ما فيه من الروق
وانظر الى طرح الموصوف في قوله (الجوارى) ولم يقل
الملك الجوارى وجمعه على فواعل ، ولم يجمع على جاريات ،
ولو فعل شيئاً من ذلك لتقصت بلاغته ، وزلت فصاحته ،
وقل (في البحر) ولم يقل في القباب ، ولا في الباحة ، ولا في
الصمصاء ، وهي من أسماء البحر ، لما في لفظة البحر ، من الرقة
وللطافة وقوله (كالأعلام) من باب تشبيه المحسوس بالمحسوس
كقوله « كأنهن بيض مكنون » وقوله تعالى « كأنهن
النافوت والمرجان » والأعلام جمع علم ، والعلم يطلق على
الجبل ، وعلى الزاوية ، وكل واحد منهما صالح للتشبيه ههنا ،

لأن المقصود هو الظهور والبيان . ومن بديع التشبيه ورفيقه
ما أنشده بعض الأذكياء

(وَكَأَنَّ أَجْرَمَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا دُرٌّ تُرْنُ عَنِ بَسَاطِ أَزْرَقِ)

وقول بشار

(كَأَنَّ مِثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤْسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوِي كَوَاكِبَهُ)

« إِنْ يَشَاءُ يَسْكُنُ الرِّيحُ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ (إِنْ)

لأن الفرض اتصال هذه الجملة بما قبلها كأنهما أفرا في قالب
واحد وسببهما ، ولو جاءت الفاء لأبطلت هذا السك .

وحصلت المعايير بينهما . وزيدت الفاء في (فظلمن) دلالة

على حصول الترتيب عقوب الإسكان ، ولو حذف زال هذا

المعنى . وبطل . وهو مقصود . وجاء إن في قوله (إِنْ) في

ذلك (آيات) من غير ذكر الفاء دالا على اتصال هذه الجملة

بما قبلها مندرجة تحتها لا تباين بينهما . ومجيء الفاء دليل

لانفصال فيبطه ونظيره قوله تعالى « تَقُو رَبَّنَا إِنْ »

زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ » وقوله « إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ » وغير ذلك وإذا

أريد التقاطع بين الجملتين . جاءت المء كفوله تعالى « وَأَصْبِرْ »

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وقوله تعالى « وَأَصْبِرْ »

لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » الى غير ذلك ، وجاء بأو في

قوله « أَوْ يَوْقِينِ » دلالة على التخيير ، لأن معنى إن نشأ
 نبئلي المسافرين بأحد بلتين ، إما رُكُودُ السفن على ظهر
 الماء لأجل سكون الريح ، وإما باشتداد العصف في الريح ،
 فيحصل الإهلاك لمن ، وجاء بلواو في (ويعف) دون . أو .
 دلالة على سعة الرحمة بالعفو عن كثير من الذنوب

فانظر ما أحسن موقع . أو . هناك وما أعجب موقع .
 الواو هنا ، ولتقتصر على ما ذكرناه من الآي القرآنية .
 فإني لا مطمع لأحد في حصر عجائب القرآن ولطائف
 أسرارها ، فإن في بحر غرق عقول العقلاء ، وتضاللت دون
 الإحاطة بمعانيه أفكار الحكماء

﴿ الضرب الثاني ﴾

الأخبار النبوية ، فإن كلامه صلى الله عليه وسلم وإن
 كان نازلاً عن فصاحة القرآن ، وبلاغته ، في الطبقة العليا
 بحيث لا يدانيه كلام ، ولا يقاربه وإن انتظم أي انتظام ،
 وأنورد من كلامه أمثلة ثلاثة

(المثال الأول في المواعظ والخطب)

قال صلى الله عليه وسلم لا تكونوا ممن اختدعته العاحلة .

وغرته الأمنية ، واستهوته الخدعة . فركن إلى دار سرية
الروال ، وشبكة الانقار . إنه لم يبق من دنياكم هذه في
جنب ما مضى إلا كإناخة راكب . أو صرّ حالب ، فعلاه
تفرحون . وماذا تنتظرون . فكأنكم بما قد أصبحت فيه
من الدنيا لم يكن . وبما تصيرون إليه من الآخرة لم يران .
نخذوا الأهبة لأزوف النقلة . وأعدوا الراد لقرب الرحلة .
واعلموا أن كل مرئ على ما قدم قدمه ، وعلى ما خلف نادم .
فليعمل الناظر نظره في همد الكلام . فما أسلس
الفاطمة على الألسنة . وما أوقع ممانته في الأفتدة . وما
احتوى عليه من التنبيه البالغ . ولوعظ الراجر . والنصيحة
النافعة . فصدّره بالتحذير أولاً عما يعرض من مصائب الدنيا
من الانخداع والغرور . ولاستهواء . وعقبة ثانياً بالتحذير عن
الركون إلى الدنيا . ونبهه بألفاظ عبارة وأوحى لها على زوالها
ونقطعها . وأردفه ثالثاً بالحث على عمل الآخرة وأخذ
الأهبة للزاد . ونبهه على سرعة زوالها ونقطعها . وختمه
بتحقيق الحال في الإقدام على ما فعله من خير وشر . وأنه نادم
لإحالة على ما خلفه من دنيا . وأنه غير نافع ولا مجتد . ومن

عجيب أمره أنه مع إعرافه في البلاغة فإنه قد اشتمل على أنواع
أربعة من علم البديع : أولها « السجع » في قوله عليه السلام
العاجلة ، ولأمنية ، واخذعة ، والزوال ، والانتقال ، (وثانيها)
التجنيس في قوله عليه السلام كإناخة راك ، أو صرحالب ،
(وثالثها) الاشتقاق ، في قوله . كل امرئ على ما قدم
قدمه ، ومنه قوله تعالى « فأقيم وجهك للدين القيم فطرة الله
التي فطر الناس عليها »

(ورابعها) الائتلاف وهو أن تكون الألفاظ لا ثقة
بالمقصود . بحيث كان المعنى فخماً ، فاللفظ يكون جزلاً
كقوله « لا تكونوا كن اخذعته العاجلة ، وغرته الامنية ،
وسهوته الخدعة .

وإن كان المعنى رشيقاً ، كان اللفظ رفيقاً سهلاً كقوله
عليه السلام « فكأنكم بما قد أصبحتم فيه من الدنيا لم يكن .
وبما تصيرون اليه من الآخرة لم يزل . وسنورد في فن البيان
ما يتعلق بعلم البديع بمعونة الله تعالى

(المثال الثاني فيما يتعلق بالحكم والآداب)

كقوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ

رَبِّهِ « وقال : « ما هيك امرؤ عرف قذره » وقال : « رب
 حامل فقه غير فقيه ، ورب مبلغ أذعى من سامع ورب
 حامل فقه إلى من هو أفقه منه » . وقوله « الممددة بيت
 الداء » والحمية رأس الدواء ، وعودوا كل جسم ما اعتاد
 وقال : « الطمع فقر ، واليأس عناء » وقوله « إنه من خاف
 البيات أدلج ، ومن أدلج في المسير وصل » وقوله « كرم
 الكتاب ختمه » وقوله : « رأس العقل بعد الإيمان بالله
 مدارة الناس » وقوله « من سمادة المرء أن يكون له
 وزير صالح » وقوله « من سود علينا فقد أشرك في
 دمائنا » وقوله « المؤمن أخو المؤمن يسفهما الماء والشجر ،
 ويتماونان على الفتان ^(١) » وقوله عليه السلام « الجار قبل
 الدار ، والرفيق قبل الطريق »

فلينظر المتأمل ما اشتملت عليه هذه الكلم القصيرة
 من المعاني الجمّة ، والشكك العديدة ، مع نهاية البلاغة ،
 ووقوعه في الفصاحة أحسن موقع

(١) الفتان . هو الشيطان الذي يفتن الناس بخداعه وغروره . فإذا
 به الرجل أخاه عن اتباعه فقد أعانه عليه

(المثل الثالث في الأدعية والتضرعات)

كقوله عليه السلام « اللهم باعد بيني وبين الخطايا
كما باعدت ما بين المشرق والمغرب . وتقيني من
الدُّنُوب كما يَتَقَيُّ الثوب الأبيض من الدَّس » وقوله عليه
السلام « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، وأعوذ
بك من العجز والسكس . وأعوذ بك من الجبن والبخل .
وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرِّجل . ومن فتنة المحيا
والموات . ومن فتنة المسيح » وقوله عليه السلام « اللهم
إليك أشكو صمم قوتي وقمة حيلتي وهواني على الناس .
يا أرحم الراحمين أنت رب المستضعفين . وأنت ربي ،
إلى من تكلني . إلى بعيد يتجهنني ، أو إلى عدو
متكئة أمري فإن لم يكن بك علي غضب فلا أبالي » إلى
غير ذلك من أنواع التَّحْمِيد . والتَّقْدِيس . والجَوَّار والتَّضَرُّع
بالكلام البالغ . واللفظ القصيح

﴿ الضرب الثالث ﴾

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فإنه البحرُ

الذى قد زخر عبابه والمُتَعَجِّرُ الذى لا يتقشع ربابه ، فمن
معنى كلامه ارتوى كلُّ مصقع خطيب . وعلى منوله نسج
كلُّ واعظٍ بليغ ، إذ كان عليه السلام مشرع المصاحبة
وموردها ، ومحط البلاغة ومولدها . وهيدب مزمها السناكب .
ومتفجر ودقها الهاطل .

وعن هذا قال أمير المؤمنين فى بعض كلامه : نحن أمراء
الكلام . وفيما تشبَّثت عزوفه . وعينا مهدلت أغصانه .
وانورد من كلامه مثله ثلاثة على مثال ما أوردناه من
السنة النبوية . والقرآن الكريم . لأن كلامه عليه منحة
وطلاوة من الكلام الإلهي . وفيه عبقة ونفحة من
الكلام النبوي

(المثال الأول فى الخطب والمواعظ)

ولقد أتى فى توحيد الله وتثنيهِ عن مشابهة الممكنات .
وبُعده عن مماثلة المكوّنات . بكلام مناسبة اليه سابق . ولا
أنى بما يدانيه من تأخر بعده من تابع ولا لاحق . فمن ذلك
كلامه فى ابتداء الخلق بعد ثنائه على الله بما هو أهله قال فيها
مطر الخلائق بقدرته . ودبرها بحكمته . ونشر الرياح

برحمته ووثقه بالصخور مبدان أرضه . ثم قل : أول الدين
معرفة . وكان معرفته توحيده . وكان توحيده التصديق به .
وكان التصديق به الإخلاص له . وكان الإخلاص له
نفي الصفات عنه . (نريد الصفات التي لا تليق بذاته) فمن
وصف الله تعالى فقد قرئه . ومن قرئه فقد ثناه . ومن ثناه
فقد جزأه . ومن جزأه فقد جهسه . ومن أشار إليه فقد
حدّه . ومن حدّه فقد عدّه . ومن قال (فيم) فقد ضمّته .
ومن قال (علام) فقد أخفى عنه . كأن لا عن حدث . موجود
لا عن عدم . الى غير ذلك في أثناء هذه الخطبة من التوحيد
البالغ . والتثنية الكامل . وقد أشرنا الى هذه الأسرار في
التوحيد في شرحنا لكلامه في نهج البلاغة . وأظهرنا مراداته
في هذه الاشارات الالهية والرموز المعنوية . فمن أرادها
فليطالعها منه . وهذه الخطبة من جلال خطبه . لا شملت
عليه من بالغ التوحيد . وذكر أحوال المخلوقات من خلق السماء
والارض والملائكة . وخلق آدم . وما كان من إبليس في
حقه . ومن عرف كلام الفصحاء في منظومهم . ومنشورهم .
ونقائص البلاء في خطبهم ومواعظهم بمدّه عليه السلام الى
يومنا هذا غير كلام الله وكلام رسوله . علم قطعاً لا شك فيه

أنهم قد أسفوا^(١) في البلاغة وحلق، وقصروا في الفصاحة
وسبق، والعجب من علماء البيان واجتهادهم من حذاق المعاني
حيث عولوا في أودية البلاغة، وأحكام الفصاحة، بعد كلام
الله تعالى وكلام رسوله، على دواوين العرب، وكلماتهم في
خطبهم، وأمثالهم، وأعرضوا عن كلامه، مع علمهم بأنه الغاية
التي لا رتبة فوقها، ومتهى كل مطلب، وعاية كل مقصد في
جميع ما يطلبونه من الاستعارة، والتمثيل والكناية، وغير ذلك
من المجازات الرشيقة، والمعاني الدقيقة اللطيفة، واقتدأ عن
فارس البلاغة وأميرها أبي عثمان الجاحظ أنه قال: ما فرع
مسامي كلام بعد كلام الله، وكلام رسوله، إلا عارسته إلا
كلمات لأمر المؤمنين كرم الله وجهه فقدرت على معارضتها،
وهي قوله عليه السلام ما هلك أمرء عرف قدره، وقوله: من
عرف نفسه عرف ربه، وقوله: المرء عدو ما حبه، ومثل
قوله: استغن عن شئت، تكن نظيره، وأحسن إلى من
شئت تكن أميره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره،
فانظر إلى إصاف الجاحظ فيما قاله، وما ذك إلا أنه

(١) من قولهم أسف الطائر، دنا من الأرض

خرق قرطاس سمعه ببلاغته ، وحير فهمه لما اشتمل عليه من
إعجازه وفصاحته . فإذا كان هذا حال الجاحظ وله في البلاغة
اليد البيضاء فكيف حال غيره

(المثال الثاني في الحكم والآداب)

وله عليه السلام في الكلمات القصيرة في الحكم النافعة ،
وآداب النفوس ، ما لم يبلغ أحد شأوه ، ولا تحوم حوله
كقوله « قيمة كل امرئ ما يحسن » فهذه اللفظة لا يوازيها
حكمة ، ولا تقوم لها حكمة ، وقوله « المرء مخبوء تحت لسانه »
وقوله « السعيد من وعط بغيره » والمغبوط من سلم له دينه »
وقوله « من أرحى عنان أمه » عثر بأجله » وقوله « من فكر
في العواقب لم يشجع » وقوله : « مصارع العقول تحت برقوق
الأطماع » وقوله « باهر يستبد الحر » وقال عليه السلام
« الطمع رق مؤبد » وقوله (التفريط ثمرة الندامة ، وثمره
الحزم السلامة) وقوله (آلة الرئاسة سعة الصدر) وقوله (من
استقبل وجوه الآراء ، عرف وجوه الخطأ) وقوله (من أحد
سنان الغضب لله ، قوى على قتل أسد الباطل) وقال (إذا
هبت أمراً فقم فيه ، فإن وقوعك فيه أهون من توقيه) وقال

(كم من عقل استتر تحت هوى أمير) وقال (كل وعاء يضيق بما جعل فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع) وقال (أول عوض الحليم من حمة أن الناس أنصاره على الجاهل) وقال (من كان الحياء ثوبه لم ير الناس عيبه) وقال (بلا فضل تعظم الأقدار ، وباحتمال المؤمن يحجب السؤدد ، الى غير ذلك من قصير الكلام الذي قصر في الفاظه ، وطال في معناه ، وأوجر في عباراته ، وكثر مغزاه

(المثال الثالث في كتبه)

الى أمرائه وعماله وجبانه خراج يأمرهم فيها بأوامر الله تعالى ، ويؤدبهم فيها بالآداب الشرعية ، والرواجر الوعظية . ويشير الى محاسن الشيم . ويتما فيه قوم لأمر السياسة وأحكام الإيالة ، فمنها كتابه الى كميل بن زياد ، وهو عامله على هبت

أما بعد فإن تصييع المرء مواتي ، وتكلفه ما كفى . لعجز حاضر ، ورأى متبر ، وإن تعاطيك العارة على أهل قريسياء وتعطيك مسالحك التي وأباك ليس لها من يمنعها ، ولا يزد الجيش عنها ، لرأى شعاع ، فقد صرت جسراً لمن أراد

الغارة من أعدائك على أوليائك غير شديد المنكب ولا
مهيّب الجانب . ولا سادّ ثعره . ولا كاسر لعدوّ شوكة . ولا
مُغن عن أهل مصره ، ولا يُجز عن أميره ،

فاظر الى ما تضمنه هذا الكتاب من المناجاة . والاهتداء
الى المصالح الدنيوية . وما اشتمل عليه من المرشد الدنيوية .
وإصلاح أمر لدولة . وتعمّد أحول الإيالة والسياسة ،
ومنها كناية الى لأسود بن قُطبة . صاحب حلوان

أما بعد فان الوالى إذا اختلف هواه منعه ذلك كثيراً
من العدل . فليكن أمر الناس عندك فى الحق سواء ، فإنه
ليس فى الجور عوض من العدل . فاجتنب ما تنكر أمثاله
وأبدل نفسك فيما اقترض الله عليك ، راجياً لثوابه ، ومتخوفاً
من عقابه . واعلم أن لدار دار بليّة . بفرغ صاحبها قط فيها
ساعة الا كانت فرعة عليه حسرة يوم القيامة . فإنه لن
يغنيك عن الحق شيء أبداً . ومن الحق عليك حفظ نفسك .
والاحتساب على لرعية يجهدك . فإن الذى يصل اليك من
ذلك أفضل من الذى يصل بك والسلام

ومنها كتاب له أوصى فيه شريح بن هانئ لما جعله على
على مقدمته الى الشام

اتق الله في كل صباح ومساء وخف على نفسك الدنيا
الغرور ، ولا تأمنها على حال ، واعلم أنك إن تردع نفسك
عن كثير مما تحب مخافة مكرهه ، سميت بك لاهوت ؛ إلى كثير
من الضرر ، فكن نفسك مائعا ردها ، ولتروك عند
الحفيظة واققامها ، وهذه كتب من أحاط بتكنون
البلاغة ملكه ، واستولى على أسرار المصاحفة ملكه .
وأقول : إن كلامه عليه السلام ، إذ أضمن فيه الطرب للفكر
وبحث عن أسرره وغرائبه ألعمى تحرير تحقيق يقينا وعرف
قطعا ، أنه كلام من ستولى على علم البلاغة بأسره وأحرزه
بجذائره ، وأنه ظهر من مشكاة قدمت فيها مصابيح
الحكمة فانار على الخليقة سواؤها وجادها وبها وهطت
عليهم سواؤها ، وانفنصر من كلامه على هذا القدر فإنه البحر
لدى لا يسكن زخارؤه ، والموج الذي لا يزال تراكبه تارؤه .
وبتمامه تم الكلام على ما أوردناه من النبيه على الشواهد
المنشورة والحمد لله رب العالمين

﴿ القسم الثاني ﴾

(في بيان الشواهد المنطوقة)

ونورد من ذلك ما يتعلق بالاستعارة والكناية والتمثيل .
ففيه معظم أودية البحار وهي خروب ثلاثة نذكر شواهدا
بعمونة الله

(الصرب لأول) ما يتعلق بالاستعارة ، فمن ذلك
قول بن المعتز

أثمرت أغصان رحنه « جذاة الحسن عثابا

ومن مליح الاستعارة قول من قال

(وأقبلت يوم جد البين في حال

سود تمص بنان النادم الحصر)

(فلاح ليل على صبح أفقهما

غصن وضرست البأور بالدرر)

وأعجب من هدم ما دله بعضهم

(سألتها حين زارت تصو برؤمها الـ

قمانى وإيدع تمني أطيب الخبر)

(فزَحَزَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا قَر)
وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر)
ومن غرائب الاستعارة ما أنشدته الواوَاء الدمشقي
(فَأَمْطَرَتْ لَوْلُوءًا مِنْ نَرْجِسٍ فَسَمَتْ
وَرَدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ)

ومنه قول بعضهم
(نَفْسِي الْفِدَاءُ لثَغْرِ رَاقٍ مَبْسَمُهُ)
وزانه شَبَّ نَاهِيكَ مِنْ شَبِّ (شَبِّ)
(يَفْتَرُّ عَنْ لَوْلُوءٍ رَطْبٍ وَعَنْ بَرْدِ)
وعن أقاحٍ وعن طلعٍ وعن حَبِّ)
ومن أعرب ما قيل في الاستعارة ما قاله بعضهم
(طَلَمَنْ بَدُورًا وَانْتَقَبْنَ أَهْلَةً)
ومَنْ غَصَبْنَا وَالْمَنْ حَادِرًا)

وقول أبي الطيب المتنبي
بدت قمرًا ومأت خطوط من
وفاحت عنبراً ورنت غزالا

ومن رقيق الاستعارة قول أبي تمام

(إذا سَفَرَتْ أَصَابَتْ شمس دجن

ومآلت في التعطُّفِ غُصْنُ بَانِ)

وأحسن من هذا ما قاله ديك الجن عبد السلام

(لما نظرت إلى عن حدق المها

وبسّمت عن مُتَفَتِّحِ النّوّارِ)

(وعقدت بين قضيب بَانِ أهيف

وكثيب رمل عُقْدَةِ الزّنّارِ)

(عفرت خدي في الثرى لك طائفا

وعزّمتُ فيك على دخول النارِ)

فهذه الأبيات لديك الجن قلما يوجد لها مماثل في

الاستعارة ومنه قوله

(لا ومكان الصليب في النحر من

كك ومجرى الزّهر في الخصرِ)

(وانخال في الوجه إذ أشبهه

وردة مسك على ثرى تبرِ)

(وحاجب قد خطه قلم الـ

حسن بحبر البهاء لا الحبرِ)

(وَأَفْجَوَاتٍ بِفَيْكِ مُنْتَظِمٍ)

على شبيه الغدير من سحر (
 ما أصبر الشوق بي فأصبرنا)

من حسنت فيه قلة الصبر)

(الضرب الثاني) ما يتعلق بالتشبيه من ذلك قول بعضهم

(كَأَنَّ الثَّرِيَّاءَ وَالصَّبَاحَ كِلَاهُمَا)

فَنَادِيْلُ رُهْبَانٍ دَنَتْ لِحْمُودُ)

ومن رقيق التشبيه ما قاله بعضهم

(وَالصَّبْحُ يَتَلَوُّ الْمَشْتَرَى فَكَأَنَّهُ)

عَرَبِيٌّ يَتَشَى فِي الدُّجَى بِسَرَّاجِ)

ومن أغرب ما قيل في التشبيه قول بعضهم

(كَأَنَّمَا الْمَرِيحُ وَالْمَشْتَرَى)

قَدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرَّفْعَةِ)

(مُنْصَرَفٌ بِاللَّيْلِ عَنْ دَعْوَةٍ)

قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ)

ومن لطيف التشبيه ما قاله المهلب الوزير

(الشَّمْسُ مِنْ مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَتْ)

مُشْرِقَةً لَيْسَ لَهَا حَاجِبٌ)

(كَأَنَّهَا بُودَقَةٌ أُحْمِتْ
يُحْوَلُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبٌ)
وَأَغْرَبَ مِنْ هَذَا مَا قَالَهُ امْرَأُ الْقَيْسِ فِي صِفَةِ الْعُقَابِ
(كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْمُنْبُ وَلِحْشُ الْبَالِي
وَمِنْ مَلَبَحِ التَّشْبِيهِ وَعَرِيهِ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ
(وَالْبَدْرُ فِي الْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ مُسْقٍ
وَالْقَيْمُ يَكْسُوهُ جَلْبَابًا وَيَسْلُبُهُ)
(كَوْجَهُ مَحْبُوبَةٍ يَبْدُو لِعَاشِقِهَا
فَإِنْ بَدَأَ لَهَا وَاشْ تَنْقُتُ)
وَمِنْ أَعْجَبَ مَا يَنْشُدُ فِي التَّشْبِيهِ قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ
(دَانَ عَلَى أَيْدِ الْعَفَاةِ وَشَاسِعُ
عَنْ كُلِّ نَيْدٍ فِي النَّدَى وَضَرِيبٍ)
(كَالْبَدْرِ أَقْرَطُ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْءُهُ
لِلْعَصْبَةِ السَّارِينَ جَدًّا قَرِيبٌ)
وَأَغْرَبَ مِنْ هَذَا وَأَعْجَبَ قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ أَيْضًا
(دَنُوتٌ تَوَاضَعًا وَعُلُوتٌ قَدْرًا
فَشَبَّانَاكَ انْحِدَارٌ وَارْتِفَاعٌ)

(كَذَلِكَ الشَّمْسُ تَبْعْدَانِ تُسَامَى

وَيَدْتَوِي الضُّوْءُ مِنْهَا وَالشُّعَاعُ)

وَمِنْ رَفِيقِ التَّشْبِيهِ وَأَعْرَبَهُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُعْتَزِّ فِي الْهَلَالِ

(وَلَا حِضْوُهُ هَلَالٌ كَادَ يَفْضَحُنَا

مِثْلَ الْهَلَامَةِ قَدْ قَدَّتْ مِنَ الظَّفَرِ)

وَأَرْقَ مِنْهُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُعْتَزِّ أَيْضًا فِي الْحَصْرَةِ مَعَ السَّوَادِ

(حَتَّى إِذَا حَرَّ آبُ جَاشٍ مَرَجَلُهُ

بِفَاثِرٍ مِنْ هَجِيرِ الشَّمْسِ مَسْنَعٍ)

(ظَلَّتْ عَنَاقِيدُهُ يَخْرُجْنَ مِنْ وَرَقِ

كَأَنَّ الْحَشْبَى الدَّيْخَ فِي خُضْرٍ مِنَ الْأُزْرِ)

وَمِنْ جَيْدِ التَّشْبِيهِ وَغَرِيبِهِ مَا قَالَهُ الْعَبَّاسُ بْنُ الْأَحْنَفِ

(أَحْرَمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ

نَالَ بِهِ الْعَاشِقُونَ مَنْ عَشَقُوا)

(هَرَّتْ كَأَنِّي ذُبَالَةٌ نُصِبْتُ

أَضَى لِلنَّاسِ وَهِيَ تَحْتَرِقُ)

(الْفَرْبُ الثَّلَاثُ) فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْكُنْيَةِ ، مِنْ ذَلِكَ

قَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ

(أو ما رأيت المجد ألقى رحلته
 في آل طلحة ثم لم يتحول)
 ومن أرق ما قيل في الكناية ، قول حسان
 بنى المجد بيتا فاستقرت عمادته
 علينا فأعني الناس أن يتحوّلا
 ومن بديعها قول زياد الأعجم
 (إن السماحة والمرؤة والندی
 في قبة ضربت على ابن الحشرج)
 ومثله ما قاله بعضهم
 (وما يك في من عيب فإني
 جبان الكلب مهزول الفصيل)
 ومن جيد الكناية ما قاله نصيب
 (لعبد العزيز على قومه * وغيره من ظاهره)
 (فبأبك أسهل أبوابهم * ودارك مأهولة عامره)
 (وكلبك آس بالثرن * من الأم بالإبنة الزائره)
 ومن أرقها والطفها ما قاله أبو نواس
 (فما جازه جود ولا حلّ دونه
 ولكن يسير الجود حيث يسير)

ومن غريبها قول أبي تمام

(أَيْنَ مَا تَرْدُنَ سَوَى كَرِيمِ)

وحسبك أن يَرُدَّنَ أبا سعيد (

ومن هذا قول بعضهم

(مَتَى تَخْلُو تَحِيْمَ مِنْ كَرِيمِ)

ومسمة بن عمر ومن تحيم (

ومن بديعها ما قاله بعضهم

(وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ)

بهن قلول من قراع الكتاب

ومن هذا قول بعض الشعراء

(يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا)

يكلمه من جبه وهو أعجم (

ولنقتصر على هذا القدر في إيراد الأمثلة والشواهد

ففيه كفاية لمقصدنا، وستكون لنا عودة بأكثر من هذا

عند الكلام في فن المقاصد، وذكر تفاصيل الاستعارة

والتشبيه والكناية وأحكامها، فأما الآن فليس مقصدنا

إلا المثال لاغير، وبتمامه يتم الكلام على المقدمة الرابعة

وبالله التوفيق

المقدمة الخامسة

(في حصر مواقع الغلط في اللفظ المفرد والمركب)

اعلم أنه قد أسلفنا فيما سبق أن موضوع علم البيان ، إنما هو الفصاحة والبلاغة وفرز أن الفصاحة من عوارض الألفاظ وأن البلاغة من عوارض المعاني ، وأكثر علماء البيان على أن الفصاحة والبلاغة لا فرق بينهما ، وأنهما من الألفاظ المترادفة . وإلى هذا يشير كلام الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وقد أوضحنا المختار فيه فلا وجه لتكريره ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فاعلم أن من الخطأ في هذا العلم ، إنما يكون بإحراز ما يحتاج إليه من العلوم الأدبية مفرداتها ومركبها وهو بالإضافة إلى أمن الخطأ وارتفاع الغلط على مراتب أربعة

(المرتبة الأولى)

علم اللغة ، وهو العلم بمفردات الألفاظ يحتز به عن الخطأ في مفردات الألفاظ اللغوية ، فمن أعرض عن الأوصاف اللغوية ، ولم يحكم دلالتها على معانيها المفردة ، فقد أخل بالمقصود منها ، وعلى قدر إخلاله يتطرق إليه الغلط ،

ويستولى عليه الخطأ في اختلاف أوصاعها وتباين معانيها خاصة فيما يعرض من الترادف ، ولاشتراك ، والعهدية ، والجنسية في الاسماء وبما يعرض في لأفعال من تجدد لأزمة وتصرفها في وحوه ، الانشاء من الأمر والنهي وغير ذلك . وما يعرض من خصائص الحروف ولطائفها في لايجاب والسلب وغير ذلك من الخصائص وللطائف اللغوية فلا بد من إحرازها ليأمن الخطاء في ذلك

(المرتبة الثانية)

علم التصريف وهو علم بتصحيح أبنية الألفاظ المفردة في البدل ، والحذف ، والقلب ، وغير ذلك من أوجه التصريف ويجب إحرازه ليأمن الخطأ في أبنية الكلم المفردة ويأمن الخطأ في تحريفها وتبديلها ، ويجيء بها على الأبنية اللغوية ولأوصاع الأصلية في ذلك ، وهو فن دقيق يحتاج الى فضل ذكاء وجودة فريضة ، ولهذا فإنه لا يختص به إلا الآحاد ولا يستولى على دقائقه وإحراز غوامضه إلا الأفراد

(المرتبة الثالثة)

علم العربية ليحترز به عن الخطأ والغلط في المركبات
ليحصل المعنى على صحته واستقامة أحواله ، لأن الإعراب إنما
يمكن حصوله إذا كان الكلام مركباً من ألفاظ مخصوصة ،
فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى ،
وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة
التركيب ليأمن اللفظ في تأدية المعاني وتحصيلها ويحصل به
الوقوف على أسرار لطيفة

(المرتبة الرابعة)

تحقق علم الفصاحة والبلاغة ، وهو نظر خاص يأمن به
الخطأ في نظم الكلام وجزلة لفظه وحسن بلاغته ، فتمت أحرز
لنفسه هذه العلوم الأدبية ، من من الغلط فيما يخوض فيه من علم
المعاني . فهذا العلم أعنى علم الإعراب وعلم البلاغة
والفصاحة إنما يختصان بمركبات الألفاظ ، وما يحصل عند
التركيب من المعاني الرقيقة ، والنكت النفيسة ، وهما يتفاوتان
فيما يؤديه كل واحد منهما من الفائدة ، فعلم الإعراب يؤدي

مطلق المعنى لا غير . وعلم البيان يؤدي فائدة أخرى . وهو ما يحصل من بلاغة في ذلك المعنى وحسن نظم وترتيب له . فهو كالكيفية العارضة

والعلمان الأولان أعني علم اللغة وعلم التصريف . إنما يختصان بمفردات الألفاظ . وفائدتهما تصحيح مطلق اللفظ من غير التفات إلى تركيب كما لحصناؤه من قبل . فكل واحد من هذه العلوم الأدبية على خطأ من إحراز الفرض ولأن من من الخطأ والغلط كما ترى . لكن أرسخها أصلاً وأنقها فرعاً . وأثورها مراجعاً وأكرمها نتائجاً . وأقواها قاعدة . وأجزلها فائدة . علم البيان . فإنه هو المصنع على حقائق الإعجاز وهو من العلوم بمنزلة الشئمة والضراز . وقد نبجز غرضنا من هذه المقدمات وبتمامه يتم الكلام في الفن الأول وهو فن السوابق

الفن الثاني من علوم هذا الكتاب

(وهو فن المقاضد الثلاثة)

إعلم أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعاني . وهذه الإفادة على وجهين . لفظية . ومعنوية . فأما الإفادة اللفظية فهي دلالة المطابقة . وما هذا حاله فإنه يستحيل

تطرق الزيادة والنقصان إليها ، وبيانها هو أن السامع لشيء
من الألفاظ الوصية لا يخبو حاله إما أن يكون عالماً
بكونه موضوعاً لمسام ، أو لا يكون عالماً ، فإن لم يكن
عالماً به فإنه لا يعرف فيه شيئاً أصلاً ، وإن كان عالماً به فإنه
يعرفه بتمامه وجماله ، فخيّل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن
الألفاظ في دلالاتها الوصية إما أن تكون مفيدة إفادة
نافعة ، وإما أن لا تكون مفيدة أصلاً ، وهذان القسمان باطلان
تماماً . فإذا بطلا تعين القسم الثالث ، وهو أن إفادتهما لمساها
على الكمال والتمام وهو مطلوب ، وتقرير ذلك عما نذكره من
المثال ، وهو أنك إذا أردت تشبيه زيد بالأُسْد في الشجاعة ،
فإنك إذا قصدت إفادة هذا المعنى بدلالة الوصية فإنك
تقول زيد يشبه الأُسْد في شجاعته ، فقد أفدت مقصودك
من ذلك بالفاظ دالة عليه دلالة وصية ، وهذه الافادة
يستحيل تطرق الزيادة والنقصان إليها ، لأنك إن نقصت
منها تطرق الخرم على قدر ما نقص منها ، وإن زدت على هذه
الألفاظ كان ذلك مستغنى عنه ولا فائدة فيه ، وإن أقمت
كل لفظة مقام ما يرادفها امتنع تطرق الزيادة والنقصان
في المعنى من أجل ذلك ، وعن هذا قال المحققون من أهل

هذه الصناعة إن الإيجاز ، والاختصار ، والتطويل ،
والإطناب ، والحذف ، والإضمام ، والوحدة ، والتكرار ،
وغير ذلك من أودية البلاغة يستحيل تطرقها إلى الدلالات
الوصفية ، لما كانت تدلّ نجهة لمطابقة

وأما الإفادة المعنوية فهي تكون من جهة للوازم ، ثم
تلك اللوازم كثيرة فتارة تكون مربية ، وتارة تكون بعيدة .
فلاجل هذا صحّ تأدية المعنى بطرق كثيرة وجاز في تلك
الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض ، فلا جرم جاز تطرق
الريادة والنقصان والكمال إليها ، ثم قد يكون حصول ذلك
من جهة الدلائل الإفرادية وهو ما يتعلق بالبلاغة من جهة
المفردات ، وقد يكون حصوله من جهة الدلائل المركبة ، وهو
ما يتعلق بالبلاغة من جهة الكلام المركبة ، وتقدير ذلك بما ذكره
من المثال ، وهو أنك إذا قصدت وصف زيد باشجاعة من
جهة اللوزم بحيث يجوز تطرق الريادة والنقصان والكمال إليه ،
فإن أردت طريق الاستعارة قلت رأيت اسداً ، وإن أردت
طريقة التشبيه فإنت تقول زيد كالأسد ، وإن حئت بطريق
الكناية قلت فلان يكفل الأبطال برئحه ، وإن أردت
أن تصفه بالسكرم ، قلت رأيت بحراً على جهة الاستعارة ،

وهو كالبحر لطريق الشبيه . أو فلان تراكب أمواجه ، يجعله
كناية عن جوده وسخائه

× نبيه ×

إياك أن يعتريك الوهم . أو يستولى على قلبك غفلة .
فطن أنا ما فساد في الألفاظ دنة على المعاني فتعتقد من
أجل ذلك أن المعاني تابعة للألفاظ . وأنها مؤسسة عليها .
وهذا وأمثاله خيال بطل وتوه فاسد في الألفاظ في أنفسها
هي التابعة للمعاني . وأن المعاني هي السابقة بالتقرير والثبوت .
ولألفاظ تابعة لها . ونصرب لما ذكرناه مثلاً بصدق ما قلنا
في المفردة منها والمركبة فنقول

أما المفردة فلأنك إذا رأيت سواداً على بعد فظننته
حجراً فيك سمته حجراً . وإن دنوت منه قليلاً وسبق إلى
فهمت أنه شجر فيك سميه شجراً . فإذا دنوت منه وتحققت
حاله رجلاً فيك سميه رجلاً . باختلاف هذه الأسماء يدل
على اختلاف تلك الحقيقة وما يفهم منها من الصور المدركة .

وأما المركبة فلأنك إذا رأيت رجلاً من بعيد ولا تدري
حاله أهو فئمة أم فعد أم مضطجع . فيك إذا دنوت إليه فعلى

حسب ما يسبق الى فهمك من حالته افسفه بتلك حاة . ولا
يزال الوصف يتغير حتى يستقر الوصف على واحد منها . وهذا
يدل على أن الألفاظ تابعة للمعاني المفردة والمركبة كما أثر
اليه ، ولهذا فإنك تطلق العبارات على وفق ما تقع في نفسك
من الحقائق والمعاني من غير مخالفة

﴿ دقيقه ﴾

اعلم أن المعاني بلا صفة الى كيفية حصولها من أهل
البلاغة والفصحاء على ثلاث مراتب

(المرتبة الاولى)

أن يكون مقتضيا على جهة الابتداء من نفسه من غير
أن يكون مقتدبا بمن قبله ، ويكون ذلك على ما يعرض من
مشاهدة الحال ، وما يعرض من الأمور الحادثة

ولنورد من ذلك شواهد على ما قلناه ، من ذلك
ما أغرب فيه أبو نواس وأبدع حين رأى كأسا من الذهب
فيها تصاوير وأمثال ، فقال حاك لها

(تدار علينا الراح في عسجدية

حبها بأنواع التصاوير فارس)

(قراراتها كسرى وفي جنباتها
مها تدرىها بالقسى الفوارس)

(فلأراح ما زرت عليه جيوها
ولماء ما دارت عليه القلائس)

فهذا من المعاني البديعة فإنه أراد أنها مزجت بقليل من
الماء حتى صار لقلته بقدر القلائس على رؤس الكاسات
قال ابن الأثير وما أعرف ما أقول في هذا سوى أني
أقول قد تجاوز أبو نواس حد الإكثار ، ومن ذلك ما قاله
ابن أبي الشمقمق حين قد رحل ولاية على الموصل فانكسر
لونه فتطير بذلك فقال ما قل يقرر خاطره ويؤسسه لما وقع في
نفسه من ذلك وقع عظيم لأجل التطير

(ما كان مندق اللواء بطيره

نحس ولا سوء يكون معجلا)

(لكن هذا العود أضعف منه

صغر الولاية فاستقل الموصل)

فلقد أجاد فيما ذكره كل الإجادة وأحسن كل
الاحسان ، ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة في وصف الخمر
فأبدع فيه

(ثَقُلْتُ زُجَاجَاتِ أَيْنَا وَرُعَاً)

حتى إذا ملئت بصرف الرّاحِ)

(خَفَّتْ فَكَادَتْ أَنْ تَطِيرَ بِمَا حَوَتْ)

وكذا الجُؤْمُ تَخَفُّ بِالْأَرْوَاحِ)

فهذا معنى بدیع عجيب يفعل بالعقول في الإعجاب كما

فعل الحرف في الإسكار ، فهذا قاله على ما شاهد من حالها .

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي وقد صرعت الخيمة

بسيف لدولة ووقعت فظير بذلك ومال فيها قصيدة يذكر

ذلك ويقرر نفسه عن الظيرة فمنها قوله

وإن لها شرفاً باذخاً * وإن الخيام بها تخجل

فلا تنكرن لها صرعة * فمن فرح النفس ما يقتل

(وكيف تقوم على راحة * كأن البحار لها أنمل)

(فما أعتدنا الله تفويضها * ولكن أشار بما تفعل)

فانظر الى هذه المعاني البديعة ، وكفى بالمتنبي فضلا

إتيانه بها ، وإنه لصاحب كل غريبة ومتع كل أطروبة في

المعاني الشعرية ، ومن ذلك ما قاله في وصف حاله عند ورود

الحمى عليه

(وزائرتي كأن بها حياة * فليس تزور الآ في الظلام)
(بذات لها لمطارف والنشأ * فعافها وباتت في عظامي)
(كأن الصبح يطرد دهفتجري * مدامعها بأربعة سجام)
(أراقب وقتها من غير شوق * مراقبة المشوق المستهام)
فانظر الى ما قاله ، ما أشد موافقته لما حكى من حاله ،
وهذا أكثر ما يجرى على ألسنة أهل البلاغة عند مشاهدة
ما يشاهدونه من أحوال الحوادث وفيه كفاية لغرضنا

(المرتبة الثانية)

ما وردونه من غير مشاهدة حال فيجري عليها ولكن
يقتضبونه اقتضابا ويخترعونه اختراعا ، فمن ذلك قول علي بن
جبلة يمدح رجلا بالكرم والجود

(تكفل ساكني لدنيا حميد

فقد أضحت له الدنيا عيالا)

(كأن أباه آدم كان أوصى

إليه أن يقولهم فعالا)

قال ابن الأثير وقد حاء الشعراء حول هذا المعنى ، وفاز

عني بن جبلة بالإفصاح به ، ومن ذلك قول أبي تمام

(يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ النَّاسِيُّ بِرُؤُوسِهِ
 . وَجُودُهُ لِمُرَايِ جُودِهِ كُتِبَ)
 (لَيْسَ الْحِجَابُ بِمَقْصِدٍ عَنْكَ لِي أَمَلَا
 إِنَّ السَّمَاءَ تَرْجَى حِينَ تَحْتَجِبُ)
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ

(رَأَيْنَا الْجُودَ فَيْكَ وَمَا عَرْضْنَا
 لِسَجَلٍ مِنْهُ بَعْدُ وَلَا ذَنْوَبٍ)
 (وَلَكِنْ دَارَةُ الْقَمَرِ اسْتَمْتَتْ
 فَدَلَّتْنَا عَلَى مَطَرٍ قَرِيبٍ)
 وَمِنْ بَلِيغِ كَلَامِهِ قَوْلُهُ

(وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ
 طَوَّيْتُ أَمَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ)
 (لَوْلَا اشْتِمَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ
 مَا كَانَ يُعْرَفُ طَيْبُ عَرَفِ الْعُودِ)
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي مَدِيحِهِ

(لَا تَتَكَبَّرُوا ضَرْبِي لَهُ مِنْ ذُنُوبِهِ
 مَثَلًا شَرُّودًا فِي النَّدَى وَالْيَاسِ)

فأله قد ضرب الأقل لنوره
مثلاً من المشكاة والنبراس

ومن ذلك ما قاله ابن الرومي
لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد
وإلا فبكاءه منها وإنه
لأوسع مما كان فيه وأرغد
وإذا أبصر الدنيا استهل كأنه
بما هو لاق من أذاها يهدد

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
أجزني إذا أنشدت مدحاً فإنما
بشعرى أنك المادحون مردداً

ودع كل صوت بعد صوتي فإنني
أنا الصائم المحكي والآخر الصدى
ونظر إلى ما أودعه في هدين اليتيم من المديح ما أرقه ،
ومن المعنى ما أدقه ، ومن ذلك ما قاله ابن الرومي أيضاً
عدوك من صديقك مستفاد * فلا تستكثر من الصجاب
فإن له أكثر ما تراه * يكون من الطعام أو الشرب

ومن دقيق ما يورد فيما نحن بصدده قول بعض الشعراء
(بأبي غزال غارلته مثلتي

يس الغوير وبس شطي «رق»
(عاطيته والليل يسحب ذيله

صبياء كالمسك الفتيق عاشق)
(وصمته ضم الكمي اسفه

وذؤابتاه حائل في عاق)
(حتى اذا مالت به سنة الكرى

رحزته شيا وكان معاق)
(أبعدته عن أضلع تشافه

كيلا ينام على وساد خافق)
ومن الفائق الرائق ماقالة أبو الطيب يمدح سيف الدولة

(صدمتهم بخميس أنت غرة
وسميرته في وجهه ممم)

(فكان أثبت ما فيهم جسومهم
يسفون حولك والأرواح نهزم)

هذا وأمثلة من بدائع أبي الطيب وعجائبه في معانيه
التي فاق بها على نظرائه، وامتاز فيها على أمثاله من الشعراء.

ومن جيد ما يقال في هذا المعنى ماقاله بعض المغاربة

(غدرت به رزق الأُسنة بعدما

قد كنّ طوع يمنه وشاله)

(فليحذر البدر المنير نجومة

إذ بان غدرُ مثلها بمثاله)

فهذا وأمثاله من سحريات الشعر وعجائبه ، ولنقتصر منه

على هذا القدر

(المربة اشاعة)

، يكون وارداً على جهة الاحتذاء على مثال سابق ،

ومنول متقدّم ، وهذا كالبحل فانه ورد عنهم فيه أشياء

كثيرة كلها دالّة على مقصود واحد في الهجاء به وهذا

كقول أبي نواس يصف بخيلاً

(شرايتك في السراب إذا عطشتم

وخيرك عند منقطع التراب

(فما رويحتنا لتدب عما

ولكن خفت مرزئة الذباب)

ومن ذلك ما قاله بعض المغاربة يهجو إسماعيل

داره يقال له ابن طليل

(أنظر الى الأيام كيف تسوقنا
طوعاً الى الأقدار بالأقدار)
(ما أوقد ابن طليل قط بداره
ناراً وكانت هلاكها بالنار)

وكما قال بعض الشعراء في ذم اللؤم والبخل
(زد رفعة إن قيل أغضى • ثم انخفض إن قيل أثرى)
(كالغصن يدنو ما اكتسى • ثمرأ وينأى ما تمرى)
ومما ولع به الشعراء وتهالكوا في التعبير عن أحوال
الطلول والرسوم وأحوال الديار . ول أبو الطيب المهدي
(لك يامنازل في القلوب منازل)

أفقرت أنت وهن منك أواهى)
(١) فأخذ هذا المعنى أبو تمام وأجاد فيه كل الإجادة فص
(عفت الرسوم وما عفت أحشاؤه
من عهد شوق ما يحول فيذهب)
فأخذهُ البحترى ونسج على منواله بقوله

(١) كأنه لم يدرك أن أبا تمام أتبع من أبي الطيب فقال ما قال .
وهو خطأ

(وصف وأحشائي منازل الأسي)

ه وهو قصر قد نفق منارته)

وقال مرو القس

(عوجو على الصل احسن لعن)

بيكي لدير كما بيكي بن حدام)

هـ بن حرام هـ هو أول من بيكي لدير فلهذا حدوا

على حدوه . ووصفوا الدير بأوصاف مختلفة كلها مفقودة في

مقصود واحد . ونقصنا على هذا القدر من تمهيد قاعدة هـ

أمن . ونشرع الآن في شرح مقاصده فنذكر ما يتعلق بذلك

علوم البيان من موقع مجاز في بلاغته . ثم نردفه بما يتعلق

بمعاني الإفرادية وهو المعبر عنه بعلم المعاني . ثم نذكر على ما نرد

ما هو منه وهو ما يتعلق بترعاد حول التأليف وهو المعبر

عنه بعلوم المعاني أيضا . ثم نذكر خاتمة الفن فيما يتعلق

بمجموع الإفراد والتركيب . وهو المعبر عنه بعم البديع ويده

أبواب أربعة

باب الاول

(في كيفية سماع العرب ذكر ما يقع في اللغة)

اعلم أن جميع ما استفاض في سماع العرب هو كلام في بيان ماهيته وذكر أقسامه وأحكامه. وسيذكر في الآتي ما هو كلام من وراء ذلك مما له معنى في البلاغة وذكر ما يقع له جيبه وتكراره في لغة وله قواعد أربع

(التي عده الأولى في ذكر الاستعارة)

عند أن توسع. ثم يقع على جميع الأنواع من كلامه كلها. وشفاقة من لغة وهو غير صحيح. والضمير في صغر الكلام على حقيقة من غير خروج عنها. والتوسع في شمل لما ذكرناه من أنواع المحار. في خلاف توسع على. مندرج تحت من أنواع سماع العرب في اللغة على. مندرج تحتها من أنواع المحار. لا. من. والآخر. وهكذا اسم المحار. في شمل لأنواعه من الاستعارة. والكناية. والتمثيل. فيما سبق كما ترى في هذه. فالحق من هذه الأنواع، وليست مختصين بنوع من سماع دون نوع. في تمهيد هذه القاعدة قلند كرمها في الاستعارة وتعرفه. فالحق

وبين التشبيه ، ثم نذكر أمثلتها ، ثم نردفه بذكر أقسامها وبذكر
أحكامها خاصة وهذه مباحث أربعة نفصلها بمعونة الله تعالى

﴿ البحث الاول ﴾

(في بيان ماهية الاستعارة وبيان تفرقة بينهما وبين التشبيه)

اعلم أن الاستعارة التجارية مأخوذة من الاستعارة
الحقيقية . وإنما لقب هذا النوع من المحار بالاستعارة أخذاً
لها مما ذكرنا . لأن الواحد من يستعير من غيره رداء لبدنه ،
ومثل هذا لا يقع إلا من شخص بينهما معرفة ومعاملة
فتقتضى تلك المعرفة سمعة أحدهما من الآخر فإذا لم يكن
بينهما معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر
من أجل الانقطاع ، وهذا الحكم جار في الاستعارة التجارية ،
فإنك لا تستعير أحد اللفظين للآخر إلا بواسطة التعارف
المعنوي كما أن أحد الشخصين لا يستعير من الآخر إلا
بواسطة المعرفة بينهما . فإما معناها في مصطلح علماء البيان
فقد ذكر في تعريف مذهبها أمور خمسة

(التعريف الاول)

ذكره الزماني وحاصل ما قاله في الاستعارة أنها استعمال

العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة ، هذا ملخص كلامه .
وهو فاسد من أوجه ثلاثة . أما أولاً فلأن هذا ينزعم منه أن
يكون كل مجاز من باب الاستعارة وهو خطأ ، فإن كل
واحد من الأودية المجازية له حد يخالف حد الآخر
وحقيقته ، فلا وجه لخلطها . وأما ثانياً فلأن هذا يرمي عليه أن
تكون الأعلام المسمولة يدخل تحتها ونحوها من نوع
الاستعارة وهو باطل ، فإن التماثل لا يدخلها فضلاً عن
الاستعارة ، وأما ثالثاً فلأن ما قاله يرمي منه ، لو وضعنا اسم
السماء على الأرض . أن تكون محذرة . وهذا أصل لا حول
به أحد

(التعريف الثاني)

حكاه بن الأثير حسر بن عبد الكريم في كتابه المش
السائر عن بعض علماء البيان ، فقال هو نقل المعنى من لفظ
إلى لفظ لمشاركة بينهما بسبب ، وهذا فاسد لأمرين . أما
أولاً فلأن ما ذكره يدخل فيه التشبيه كقولنا يريد كالأسد .
وزيد كأنه الأسد . فإن هذا نقل معنى من لفظ إلى لفظ
بسبب مشاركة بينهما . لأننا نقلنا حقيقة الأسد إلى زيد .

فصار مجاز لمشاركة التي كانت بين زيد وبين الأسد في
وصف الشجاعة . وأما شئنا فلأن مثل هذا يدخل فيه ماهية
شجار مصف . فإن اشجار من حيث إنه شجار نقل المعنى من
لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما . ونحو المطلق معار للاستعارة
فلا يدخل أحدهما في الآخر

(التعريف الثالث)

اختره بن الأثير في كتابه فقه في حديثها هو نقل
المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما مع طريق ذكر المنقول
إليه . فقولنا نقل المعنى من لفظ إلى لفظ عام للاستعارة
والتشبيه . وقولنا مع طريق ذكر المنقول إليه يخرج به التشبيه عن
لاستعارة . وهذا يسد أيضاً من بعض أنواع الاستعارة
لا يقدّر هناك مدوًى فيها . ولا نوهب صفة وإن ذكر
لمطوى خرج بإظهاره الكلام عن ربه البلاغة . وهذا كقوله
تعالى « وخفض لهم جناح الذي من رحمته » وقوله تعالى
« فاذا قمها الله ليس جوع وخوف » فأنت لو أبرزت ههنا
ذكر المستعار له قلت وخفض لها حنيت لدى تشبه
اجتاح . لا خرجت الكلام عن دياجنة الفصاحة . فظهر مما

ذكرناه أن اعتبار المطوى يخرج بعض الاستعارة عن كونها
استعارة ، فبطل جعله قيداً من قيود حد الاستعارة

(التعريف الرابع)

ذكره ابن الخطيب الررى . وحاصل ما قاله أنها ذكر
الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في
التشبيه . فقولنا ذكر الشيء باسم غيره . احتراز عما إذا صرح
بذكر المشبه . كقولنا ريد أسد . فإنك ما ذكرت زيدا باسم
الأسد . بل ذكرته باسمه الخاص له . فلا جرم ليس ذلك من
الاستعارة وقولنا وإثبات ما لغيره له . ذكرناه ليدخل فيه
الاستعارة التخيلية . وقولنا لأجل المبالغة في التشبيه . ذكرناه
لتمييز به عن المجاز . وهذا ملخص كلامه في تفسير ما ذكره
من الحد . وهو فاسد لأمرين . أما أنه فلائنه ذكر التشبيه
فيدأى الحد . وبذكره يخرج عن حد الاستعارة . لأنها
مخالفة للتشبيه في ماهيتها وحكمها . فلا يدخل أحدهما في
الآخر . وأما ثانياً فلائنه أورد فيه لفظ التعليل . وهو قوله
لأجل المبالغة . والحد إنما يرد لتصور الماهية مطلقة من غير
تعليل فبطل ما قاله

(التعريف الخامس)

وهو المختار ، أن يقال تصيرك الشيء الشيء وليس به .
وجعلك الشيء للشيء وليس له بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه
صورة ولا حكماً ، ولنفس هذه القيود ، فقولنا « تصيرك الشيء ،
الشيء ، وليس به وجعلك الشيء للشيء وليس له » شامل لنوعى
لاستعارة . فالأول كقولك لقيت أسداً ، وأتيت بحراً ،
والثاني كقولك رأيت رجلاً ظفاره وفرة ، وقصدت رجلاً
تتقاذف أمواج بحره ، وفلان بيده زمام الأمر ، وقولنا
« بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة » كقولك زيد
كالأسد ومثل البحر ، فإن ما هذا حاله ليس من باب
الاستعارة في شيء لما يظهر فيه من صورة التشبيه ، وأحد
الباين مغاير الآخر فلا يمزج أحدهما بصاحبه ، وقولنا « ولا
حكماً » يحترز به عن صورة واحدة ، وهى قولنا زيد أسد ،
وعمر وحر . فهل يمدد من باب الاستعارة ، أو يكون
معدوداً في التشبيه ، فأكثر علماء البيان على عدة من باب
التشبيه ، وإدخاله في حيزه ، ومنهم من زعم أنه معدود في
الاستعارة لتجرده من آلة التشبيه . فصار الأمر في الاستعارة

والتشبيه جارياً على ثلاثة أوجه ، أولها أن يكون استعارة
باتفاق ، وهذا كقولك رأيت قرأ نوراً على الناس ، وثمناً
صياوة على الخلق ، وثانيها تشبيه بلا خلاف ، وهو ما ظهرت
فيه أداة التشبيه كقولك زيد مثل البحر ، ومثل الأسد ،
وثالثها وقع فيه خلاف ، هل يُمدُّ من الاستعارة أو يكون
معدوداً من التشبيه ، وهو ما كان مضمراً الأداة ، وهذا
كقولك زيد أسد ، وعمر و بحر ، وغير ذلك وسيأتي لهذا مزيد
تقرير في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه . فهذا ما أردنا ذكره
في ماهية الاستعارة ومفهومها

وأما التفرقة بين الاستعارة والتشبيه فاعلم أن كل ما كان
من صريح الاستعارة إما تصيير الشيء الشيء ، وليس به كما
قال بعض الشعراء

(لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زراً أزره على القمر)

وكما قال بعضهم

(قامت تظلمتي من الشمس نفس أعز على من نفسي)

(قامت تظلمتي ومن عجب * شمس تظلمني من الشمس)

وأما جعل الشيء للشيء ، وليس له فكما قال أبيد

(وغداة ربح قد كشفت وفرة)

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها)

أرد السحبة كما قالو شئت أظفار المنية بفلان ، فهذا
لا خفاء بكونه مستعاراً كما ترى ، وما كان من صريح التشبيه
فلا مقال فيه ، وهو ما كان فيه أداة التشبيه ظاهرة
كقول بشار

(كأن مثار القمع فوق رؤسنا

وسياقنا ليل تهوى كواكبها)

ومثل قولهم فلان كابد ، وفلان كالأسد ، الى غير
ذلك من التشبيهات ، فهذا لا خفاء به في كونه تشبيهاً محضاً ،
وإنما يقع النظر والتردد في التشبيه المضمحل الأداة كقولك
زيد الأسد شجاعة ، وعمر والبحر في لجود والكرم ، وكقول
أبي الطيب المتنبي

(بدت قرأ ومالت خوط بان

وفاحت عنبراً ورنّت غزالا)

فهل يعدُّ من باب التشبيه ، أو من باب الاستعارة ،

فيه مذهبان

﴿ المذهب الأول ﴾

انه ليس من باب الاستعارة وهذا هو الذى مال اليه
ابن الخطيب لرزى وأبو المكارم صاحب التبيين . وهو رأى
أكثر علماء البيان ، وأنه من باب التشبيه المضمر لأداة .
ولهم على ذلك حجتان

الحجة الأولى ، قولهم إن الاسماء فى دلالاتها على
مدلولاتها نازلة منزلة الهيئات فى دلالاتها على ما تدل عليه من
الأحوال ، فكما أنك لو أخذت رجلاً من السوقة معلوماً
حاله بكونه سوقياً ، ثم ألبسته تاج الملك ، وأعرته إياه ،
وأفعدته على تخت المملكة بحيث إن كل من رآه توه أنه هو
الملك ، لكنك قد أعرته الملك ، لأن المقصود من هيئة الملك
حصول المهابة فى النفوس والجلالة فى الأعين . ولكن ذلك
غير حاصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقياً . فكذلك ما نحن
فيه إذا قلت زيد أسد ، فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس
بأسد ، لأن الداتين لا يكونان ذاتاً واحدة . فلا جرم
لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون
الإعارة حاصلة

الحجة الثانية ، إن المقصود من الاستعارة هو أن
يُحصل المستعير من المنافع مثل ما كان حاصلًا للمعير منها ،
كالشوب مثلاً فإن المستعير يلبسه كما يلبسه المعير سوء . فإذا
قلت زيد أسد . فالمقصود من هذا الإخبار عن الشخص
المعلوم بكونه أسداً لا غير . بخلاف قولك : لقيت الأسد ،
فإنك تفيد به أنه هو الحيوان المعلوم في الشجاعة ، فقد صار
الاسم متفعلاً بالشجاعة مثل انتفاع الأسد بها ، بخلاف قولك
زيد الأسد . فلم يقع ذلك الموقع ، فهذا لم يكن متفعلاً بها .
فلا جرم قضينا بكونه غير مستعار لما ذكرناه

﴿ المذهب الثاني ﴾

أنه بحقيقة الاستعارة أشبه ، وقد قال به أبو هلال
العسكري . والفارسي . وأبو الحسن الآمدي ، وأبو محمد
الخفاجي ، وغيرهم من علماء البيان ولهم حجتان
حجة الأولى ، فوالهم الاستعارة ليس لها آلة ، والتشبيه
له الآلة ، فما كانت فيه آلة التشبيه ظاهرة فهو تشبيه ، وما لم
تكن فيه ظاهرة فهو استعارة ، فقوله زيد الأسد لا آلة فيه
فوجب كونه من الاستعارة

الحجة الثانية ، هو أن المفهوم من قولنا زيد الأسد ،
 مثل المفهوم من قولنا لقيت الأسد ، وأتاني أسد ، فإذا كان
 مفهومهما واحداً في المبالغة في المجاز ، فإذا قضينا بكون
 أحدهما استعارة وجب أن يكون الآخر كذلك من غير
 تفرقة بينهما ، وهذا معنى كلام الفريقين مع فضل تهذيب منا
 له لم يذكره ، وقد نخصناه ، والمختار عندنا تفصيل رمز إلى
 مبادئه ، وحاصله أنا نقول : ما كان من قبل التشبيه المضر
 لأداة كقولنا : زيد الأسد ، وزيد أسد ، فليس يخلو حالة
 من قسمين

فالقسم الأول أن يكون الكلام مسوقاً على جهة
 الاستعارة ، فلو قدرنا ظهور آلة التشبيه لنزل قدره وخرج
 عن دياجها بلاغته ، فما هـد حاله يكون من باب الاستعارة ،
 ويفسد جملة من التشبيه ، ومثاله قوله تعالى : واخفض لهما
 جناح الذل من الرحمة « وفوله تعالى » فأذقها الله لباس
 الجوع والخوف « فالخفض ولدوق استعارتين بليغتان فـ
 ذهب بحمله تشبيهاً قائلاً ، اخفض لهما حانك الذي هو
 كالجناح ، وأذاقها الله الجوع والخوف اللذين هما كاللباس .
 كان من الركة بمكان ، وهكذا لو قلت في نحو قول الشاعر

فأمطرت لؤلؤاً من نرجس وسقت

ورداً وعضت على العناب بالبرد

فما هذا حاله من رقيق الاستعارة وعجيبها فلو أظهرت

التشبيه فيه وقلت فأمطرت دمعاً كاللؤلؤ من عين كالنرجس ،

وسقت خذاً كالورد ، وعضت أنامل مخضوبة كالعناب بأسنان

كالبرد ، لكان غثاً من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً

القسم الثاني أن يكون الكلام متسقاً مع ظهور أداة

التشبيه وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإنك لو قلت كالأسد

كان الكلام سديداً وكقول البحري

إذ سمرت أصوات شمس دجن

ومالت في التعطف غصن بان

فإنك لو قلت سمرت مثل ضوء الشمس ومالت في

التعطف مثل غصن ابان ، لم يخرج الكلام عن بلاغته ،

وعن هذا قيل إن قولنا زيد أسد ، لأحق أن يكون من

باب الاستعارة ، وأن يكون قولنا زيد الأسد ، أن يكون

من باب التشبيه ، لأن الكاف يحسن إظهارها في المعرف

باللام دون المنكر ، والفرقة بينهما أن اللام في الأسد

للجنس ، فكأنك قلت زيد يشبه هذه الحقيقة المخصوصة

من الحيوان ، بخلاف المنكر ، فإنها دالة على واحد من هذه الحقيقة ، فإذا قلت زيد يشبه واحداً من هذه الحقيقة ، ولا مبالغة فيه فافترقا ، وقد قرر الزمخشري في تفسيره أن قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة » يمكن جعله من باب الاستعارة . ويمكن جعله من باب التشبيه ، مشيراً الى ما ذكرنا من التلخيص في ظهور آلة التشبيه وإضماره ، كما مر . والله أعلم . فينحل من مجموع كلامنا أن الاستعارة لا تقتصر الى أداة التشبيه وأن التشبيه لا يذوقه من ذكر الأداة ، وهي الكاف وكأن ، ومثل ، ونحو . وما شاكلها . فكما ازداد التشبيه خفاءً ازدادت الاستعارة حسناً ورساقاً ، وكلما ظهر معنى التشبيه تفتت آثار الاستعارة ، وانحلت سومتها وأعلامها ، وانضح أمر لمشابهة كما تشهد له الأمثلة التي ذكرناها من قبل ويشهد له ما نذكره الآن بمعمونة الله تعالى

﴿ دفيقة ﴾

اعلم أنك إذا حققت النظر في الاستعارة في مثل قولك لقيت الأسد ، وجاءني البحر ، علمت قطعاً أن التجوز إنما

كان في جهة المعنى دون اللفظ من حيث اعتقدت أن ذات
زيد ذات الأسد ، من غير مخالفة ، ومن أجل هذا قال
أهل التحقيق من علماء المعاني : إن استعمال المحازات يكون
أبلغ في تأدية المعاني من استعمال الحقائق ، ولهذا فإنه يقال
عند ذلك جمعة أسداً وبحراً كما يقال جمعة أميراً ،

فإن زعم راعم أن المراد بالجمل ههنا التسمية كقوله
تعالى « وجعلوا الملائكة الدين هم عبد الرحمن إنا » أي
سموا ، ومفعول الثاني من فعل سمى أبداً يكون المراد به
للفظ دون المعنى ، كقولك سميت ولدي عبد الله ، إذا
وصفت عليه هذا الاسم .

جوابه أن لا نسيم أنهم أوردوا التسمية ، بل اعتقدوا
للملائكة صفة الأنوثة ، وأثبتوها لهم ، ومن أجل هذا
الاعتقاد صدر من جهتهم إطلاق اسم البنات في قوله تعالى
« أم له البنات ولكن البنون » ولم يكن ذمهم من أجل
إطلاق لفظ البنات والأنوثة على الملائكة من غير اعتقاد لمعنى
الأنوثة ، بل كان الإنكار عليهم من أجل اعتقادهم لها فيهم ،
ومصدق ذلك قوله تعالى « أشهدوا خلقهم » فهذا ما أردنا
تقريره في ماهية الاستعارة والحمد لله

﴿ البحث الثاني ﴾

(في إيراد الأمثلة فيها)

اعلم أن الأمثلة هي تلك الماهيات في تقرير الحقائق
وبيانها . فلاجل هذا أوردناها على إثر كلامنا في الماهية
ليتضح لامر فيها ريدة من ذلك . ووجه ما نورد من أمثلة
الاستعارة أنواع خمسة

(النوع الأول الاستعارات القرآنية)

اعلم أن من حق الاستعارة وحكمها الخاص أن يكون
المستعار له مطرئ الذكر ، وكل ازداد خفاء ازدادت
الاستعارة حسنا ، فإن أدخلت على الاستعارة حرف التشبيه
فقلت في فؤلك رأيت أسدا . رأيت رجلا كالأسد .
فقد وضعت تاجها ، وسلبتها ديباجها ،

فمن ذلك قوله تعالى « ضرب الله مثلا فرية كانت
آمنة مطمئنة يأتها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت
أنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف » فانظر إلى
ما اشتملت عليه هذه الآية من مجازات البليغة والاستعارات
الرشيقة ، فقد تضمنت استعارات أربعة . لأولى منها القرية

للأهل ، والثانية استعارة الدوق في اللباس ، والثالثة استعارة اللباس في الجوع ، والرابعة استعارة اللباس في الخوف ، فهذه الاستعارات كلها متلازمة ، وفيها من التناسب ما لا يخفاء به ، فما ذكر الأمن ، والرغد ، من الرزق أردفه بما يلائمه من الجوع ، والخوف ، والإذاقة ، لما في ذلك من البلاغة ، وهذا النوع يسمى الاستعارة المرشحة ، وهو أن يأتي بالاستعارة عقيب الاستعارة لها بالاولى علاقة ومناسبة ، وهذا كقوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » فما استعار الشراء عقبه بذكر الربح لما كان مناسباً له في غاية الملائمة لما سبق ، وقد زعم عبد الله بن سيار الخفاجي إنكار الاستعارة المرشحة ، وقال إن الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعد الاستعارات ، وأنكر عليه الآمدى هذه المقالة ، وما قاله الآمدى هو المعول عليه ، فإن هذه الاستعارة المرشحة من أعجب الاستعارات وأغربها ، واستظرفها كل محصل من علماء البيان وسنوضحها في التقاسيم ، ونورد الشاهد عليها بمعونة الله تعالى

ومن ذلك قوله تعالى « الر . كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور » فذكر الظلمات والنور إنما كان على جهة الاستعارة للكفر والإيمان ، والضلالة

والهدى كأنه قال لتخرج الناس من الكفر والضلال اللذين هما كالظلمة الى الإيمان والهدى اللذين هما كالنور، والمستعار له مطوى الذكر، فإذا أُطهر كان من قبيل صريح التشبيه كما مثلناه ومن هذا قوله تعالى « وقد مكروا مكراً وعنده الله مكراًهم وإن كان مكراًهم لتزول منه الجبال » وإنما يكون استعارة في قراءة من قرأ لتزول بالصّب على تقدير . إن . بمعنى . ما . والمعنى وما كان مكراًهم لتزول منه الجبال، واستعار الجبال لما أتى به الرسول صلى الله عليه وآله . من المعجزات الباهرة والأعلام الواضحة النيرة على نبوته . والمعنى وما كان خدعهم وتكذيبهم لتزول منه هذه الأمور المستقرّة الشبهة التي هي كالجبال في الرسوخ والاستقرار ، فأما على قراءة من قرأ « لتزول منه » بالرفع في . تزول . فلا وجه للاستعارة فيه للجبال بل تكون باقية على حقيقتها . هذا ما قلناه ابن لاثير . وهو جيد لا غبار عليه ، لكنه يمكن دحول الخاز فيها من وجه آخر ، وهو أن الله تعالى أخبر عما كانوا عليه من الإغراق في الرد والتكذيب والمبالغة في الإنكار لما جاء به الرسول بأن الجبال الرواسي تزول من شنع هذه المقالة وتفاخس هذه الجهالة كما قال تعالى « تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق

الأرض وتخرّ جبال هذا أن دعوا للرحمن ولداً « فهكذا
هذا . ومن هذا قوله تعالى « والشمراء يتبعهم الغاوون
أما أنهم في كل وادٍ يهيمون » فاستعار الأودية
للمغزى ولمقاصد الشعرية التي يختصونها بأفئدتهم ويصوعونها
بأفكارهم . وخص الاستعارة بالأودية دون الطرق
ولمسالك . لأن المعاني الشعرية تستخرج بالفكرة والرؤية .
وفيها خفاء وغموض . فلهذا كانت الأودية أليق بالاستعارة .
وفي القرآن استعارات كثيرة

(النوع الثاني الاستعارة في الأخبار النبوية)

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « أكثروا من ذكر
هادم الذات فإن ذكركم في صيق وسعة عليكم »
فاستعار هادم الذات لهوت . وهو مطوى لذكر . ولو ظهر
لم يكن هناك استعارة ، وفي هذه الاستعارة من الرقة
واللطافة ما لا يخفى حاله على من ضرب في هذه الصناعة بحظ
وافر وكان له فيها القدح القامر

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « لاتستضيئوا بنار
المشركين » فاستعار ذكر النار للرأي والمشورة . والمعنى

لا تهتدوا بآراء المشركين ، ولا تتكلموا على أقوالهم . لما فيها من
 الخديعة والمكر والفرر . ومن ذلك قوله عليه السلام : « إِنَّ
 الغضب ليوقد في قواد ابن آدم النار ألا تراه » إذ غضب
 كيف تحمر عيناه وتنفخ أوداحه « فاستعار الوقود
 لاشتداد الغضب وتراكمه . ومنه قوله عليه السلام « ما ذئبان
 ضاريان في زريبة أحدكم بأسرع من الحسد في حسات
 المؤمن » فاستعار الذئبين في إفساد الغنم بضرأوتهما لما يحصل
 من عقوبة الحسد في إحباط الحسنات المسحقة على الأعمال
 الصالحة ، يريد أن الإسراع في الإحباط بمنزلة يسرع هذين
 الذئبين في إهلاك الغنم وقتها . ومن بدیع الاستعارة وغريبها
 قوله صلى الله عليه وآله « ما جرع عبد قط جرعتين عظمت
 عند الله من جرعة غيظ يلقاها بحد أو جرعة مضية يلقاها
 بصبر جميل » فاستعار الجرعة لما يكبد الإنسان عند ملابسة
 الغيظ ومقاساة الأحران ، وخص الجرعة لأن هذه الأمور كلها
 تخص القلب وتقع عليه كما تقع الجرعة عليه عند شربه . وهي
 استعارة لطيفة يعقلها أهل الكياسة ، وينظر لها الأذكياء ،
 ومن ذلك قوله عليه السلام « المؤمن والكافر لا تترى »

نيرانهما » فاستعار ذلك إعلاماً لما بينهما من البعد والانقطاع
في جميع الأحوال لانهما اذا تباعدا في الدس ، فثا وراء ذلك
يكون أبعد وأعظم في الانقطاع ، وفي هذا إشارة الى ان
الايمان أعظم الوصل فيما بين المسلمين ، وأن الاقتراق فيه
لا وُصلة بعده ، ولهذا استعار له النار لانها تُرى من
الأمكنة البعيدة ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله « قِيدُوا
الْقُرْآنَ بِالْدَّرَسِ فَإِنَّ لَهُ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ » فاستعار ذكر
الأوابد وهي حيوانات الوحشية لما فيها من النفار وشدة
الشُرود لدهاب هذه المحفوظات عن القلب اذا لم تكن
راسخة فيه بشدة ندرس لها . ومجازات الأخبار النبوية
واسعةُ خطو وفد وقعت على المجازات النبوية للسيد الشريف
علي بن ناصر . ولقد أتى فيها بالمعجب العُجاب ولُبَاب
الألْبَاب . وفي كلامه دلالة على ما اختصَّ به من الفضل
والإحاطة بالبلاغة وتبحُّره في علومها

(النوع الثالث)

في الاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله
وجهه . فمن بلغها وأغربها قوله عليه السلام « وَأَتِمُّوا اللَّهَ

لأَقْوَدَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَةٍ (١) ، حتى أُورِدَهُ مَنَهْلَ الْحَقِّ وَإِنْ
كَانَ كَارِهًا ، فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ النِّكْتَةِ مِنْ كَلَامِهِ مَا أَعْظَمَ
مَوْقِعَهَا فِي الدِّينِ ، وَأَرْصَاهَا لِلَّهِ وَأَشْجَاهَا فِي خَلْقِ الْظَالِمَةِ ،
وَأَرْسَخَ قَدَمَهَا فِي الْبَلَاغَةِ ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى اسْتِعَارَاتٍ ثَلَاثَ ،
الْخِزَامَةِ ، وَالْإِتْقِيَادِ ، وَالْمَنَهْلِ ، وَمَا أَعْجَبَ تَوْشُّحَهَا فِي قَالِبِ
نَظْمِهَا وَحُسْنِ سِيَاقِهَا ، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْإِتْقِيَادَ عَقِبَهُ بِمَا يَلَاغِيهِ
مِنَ الْخِزَامَةِ ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْوُرُودَ عَقِبَهُ بِمَا يَنَاسُهُ مِنَ الْمَنَهْلِ ، وَهَذَا
هُوَ سِرُّ التَّوْشِيحِ ، وَحَقِيقَةُ جَوْهَرِهِ ، وَمِنْ أَرْقِ اسْتِعَارَةِ
وَالطَّفِيفِ مَا قَالَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : يُشِيرُ بِهِ إِلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ مِنْ
بَعْدِهِ « نَحْنُ الشُّعَارُ وَالْخَزَنَةُ وَالْأَبْوَابُ ، لَا تُؤْتَى الْبُيُوتُ إِلَّا
مِنْ أَبْوَابِهَا ، فَمَنْ أَتَاهَا مِنْ غَيْرِ بَابِهَا سَتِيَ سَارِقًا »

فَتَفَكَّرْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْقَصِيرَةِ وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ
لِمَعَانِي وَانْطَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْرَارِ وَلِرُمُوزِ فِي فَضْلِ أَهْلِ
الْبَيْتِ وَعَلَوْ دَرَجَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَكَانَتِهِمْ مِنَ الشَّرَفِ
بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَرَبِ مَكَانِهِمْ مِنْهُ ، وَتَحْتَوَى عَلَى
اسْتِعَارَاتٍ حَمْسَةٍ ، فَاسْتِعَارَ الشُّعَارَ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ
(١) الْخِزَامَةِ ، حَلْقَةً مِنْ شَعْرِ تَجْعَلُ فِي وَرَةِ آهَبِ الْبَعِيرِ يَشُدُّ بِهَا الزَّيْمَامَ

بالرسول ، والملاصقة له في حسيه ، واستعار الخزنة ليدل به
على أنهم الحافظون لعلوم الشريعة والمهيمنون عليها ، واستعار
الأبواب ليدل به على أنه لا توجد الفضائل في العلوم إلا
من جهتهم ، وأنهم بمنزلة الأبواب لها ، واستعار قوله لا تؤقي
البوت إلا من أبوابها . دالاً به على أن أخذها من جهة
غيره خلاف العادة المألوفة وعكس للأمر وإبطال لحقيقته ،
واستعار قوله فمن أتاها من غير بابها كان سارقاً ، ليدل به على
أن كل من أخذها من غيره فقد ظلم وتمدّى وأساء كالسارق .
لأنه أخذ ما لا يحكمه فاستعار هذه الألفاظ لما ذكرناه من
تلك المعاني ، ومن ذلك ما قاله في معرض التهكم والتوبيخ
لبنى أمية إن بني أمية يُفوّقوني بمال الله ، والله لئن عشتُ
لهم لأفضنهم نفض اللحام الوذام التربة ، وفي كلام آخر
« الترب لو ذمة » فاستعار التفويق للأكل قليلاً قليلاً ،
أخذاً من فواق النافقة ، وهو الحلبة بعد الحلبة ، وقوله
لأفضنهم نفض اللحام . استعارة لتفريق شملهم والتشكيل
بهم ، واللحام . هو العصب . والوذام هي القطع من الكرش .
واحدثها وذمة . والتربة . التي تقع على الأرض فإذا نفضها
اللحم تنثر التراب منها أسرع ما يكون وأقصاه عنها . فأما قوله

عليه السلام ، التراب الودمة ، فهو من القلب الذي قد رقي في
عائتي الفصاحة والبلاغة ، وهدد الاستعارة دلة على أنه مبالغ
في قطع الدابر منهم ، وسنصل الشفة بالتصريق لجموعهم ،
والإهانة لقدرهم ، والله در أمير المؤمنين ما أصلب مائة في
الدين ، وأشد غضبة في الله ، وأعظم عدوة لأعدته

ومن ذلك كتابة الى ابن عباس وهو عامله بالبصرة **ع**
أن البصرة مهيطة إبليس ومفرس القن شاذت هب
بالإحسان اليهم ، وحال عقدة الخوف عن قلوبهم وقد
بلغني تنورك على بني تميم وعظمتك عليهم ، وإن بني تميم لم
يغب منهم نجم إلا طلع لهم آخر فلهبط ، والمفرس استعدتان
بليغتان لموضع البدع والشرور ومخاضه أمر الله تعالى - وبشارة
القن ، ومعصية إمام الحق ، وقوله شاذت أهلبا بالإحسان
اليهم ، استعارة ، وقوله واحلل عقدة الخوف عن قلوبهم -
استعارة أخرى للأنس لهم وتقرير خواطهم وقوله وقد بلغني
تنورك على بني تميم ، استعارة للوحشة وشراسة الأخلاق وقوله
وعظمتك عليهم ، استعارة أيضا للإعرص وصيق النفس
عليهم ، وقوله وإن بني تميم لم يغب منهم نجم إلا طلع لهم

آخر، استعارة لبقاء الرئاسة فيهم، وأنه لا يرل فيهم من في حياته نفع للإسلام وعز وكهف

وأكثر كلامه عليه السلام في أعلا طقات الفصاحة،
 وأسمى مراتب البلاغة، فأما قوله عليه السلام عند لقاء عدوه
 «اللهم قد صرح بمكنون الشنان، وجاشت مراجل
 الأصقان» فهاتان استعارتان لشدة البغضاء وتمكن العداوة
 وتأكدها في الأئمة، فهما على ما اختصا به من النظم
 والاتساق، وقصر اللفظ وبلاغة المعاني، لا يقدران بقيمة
 ولا يوزنان بأنفس الأثمان كما ترى

ومن كلام له عليه السلام يخاطب به معاوية ويذكر
 فيه توجعته على بني هاشم، فأراد قومنا قتل نبينا واجتياح
 أصلنا، وهموا بنا المموم، وفعلوا بنا الأفاعيل، ومنعونا
 العذب، وأحسونا الخوف، وأصصرونا إلى جبل وعز،
 وأوقدوا لنا نار الحرب، فعزم الله لنا على لذب عن حورته،
 والرمي من وراء حرمة، مؤمننا ينفى بذلك الأجر، وكافرنا
 يحامي عن الأصل، ومن أسلم من قريش خلوا مما نحن
 فيه بخلف يمنة أو عشرة تقوم ذنوبه، فهو من القتل بمكان

أمن . وكان رسول الله إذا احمر البس ، وأحجم الناس قدم
 أهل بيته ، فوق بهم أصحابه حر السيوف ولا سنة
 فعلى الناظر أعمال فكرته الصافية ، وشجذ عزيمته الماحية ،
 فإذا فعل ذلك وعزل عن نفسه سلطان احمية ، وحمى جانب
 عن التمسك بأهدب العصبية عنه قطعاً لا ريب فيه ، ويقت
 لا رد له أنه كلام من أحاط بالمعاني متسكة ، ونظم عقود
 البلاغة ولا لها سلكة ، وما قصدت بنقل طرف من كلام
 أمير المؤمنين إلا لغرضين

(الغرض الأول)

التنبيه على عظم قدره ، ولإعلام بأن أحداً من البلاء
 وأهل المصاحبة لا يبلغ وإن عظم خطره شؤ كلامه ، ولا
 يستولى على أغواره ، ويقصر عن الإبان بمثاله وما ذلك إلا
 لأنه قد سبق وقصروا ، وتقدم وتأخروا

(الغرض الثاني)

الإعلام بأن أهل البلاغة أذهب الناس حشاً ،
 وأعطشهم أكباداً ، إلى الوقوف على أسرارها ، وإحراز
 لأغوالها ، وأغورها ، ومع ذلك تراهم قد أعرضوا عن كلامه

صَفْحًا . وَطَوَوْا عَنْهُ كَشْحًا . مَعَ ذُلُوعِهِمْ مِنَ الْكَلَامِ بِمَا لَا يَدَانِيهِ وَيَقْصُرُ عَنْ بُلُوغِ أَقْصَرِ مَعَانِيهِ . وَلَسْتُ أَدْرِي عَلَى مِ أَسْجَلِ إِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ . فَإِنْ كَانَ جَهْلًا بِأَمْرِهِ . فَقَدْ رُفِعَ أَعْلَاهُ مِنْ أَنْ يَجْهَدُوا مِثْلَ ذَلِكَ . وَهُوَ الْفَوَاصِلُ عَلَى جَوَاهِرِ الْبَلَاغَةِ . وَالْمُتَبَحَّرُونَ فِي عُلُومِهَا . وَإِنْ كَانَ سِتْفَنَاءَ عَنْهُ بِغَيْرِهِ فِهِيَّاتُ . هِيَّاتُ . أَيْنَ الْغَرْبِ مِنَ التَّبَعِ . وَالْحَصَا مِنْ الْعَقِيَّانِ . وَعُقُودُ الْيَاقُوتِ مِنْ خَرَزِ الْمَرْجَانِ . وَشَتَا مَا يَبِينُ ظُهُورُ الشَّهَاءِ وَنُورُ الْفَرْقَدِ . وَمَتَى ظَهَرَ نُورُ الشَّمْسِ اسْلَخَ الظَّلَامُ وَرَالِ الْلَيْسُ

(النوع الرابع)

(فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ رَدِّهِ عَنِ الْكَلَامِ وَاهْلِ الْفَصَاحَةِ)

أَعْلَمُ أَنَا نَذْكُرُ هَهُنَا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَسْتِعَارَاتِ الْفَائِقَةِ عَنْ نَوْصِفِ الْبَلَاغَةِ . وَنَذْكُرُ . يَوْزَنُهُ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، لِيَتَحَقَّقَ النَّاضِرُ تَفَاوُتَ مَا بَيْنَ الْكَلَامِيِّينَ ، وَلِيَعْرِفَ مُصَدِّاقُ مَا أَدْعَيْنَاهُ فِي حَقِّهِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ صَارَ أَسْمًا لِبَجْدَتِهَا وَنَا لِعُدَّتِهَا

مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ حُجَّاجٍ عِنْدَ مَدُومَةِ الْعِرَاقِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ شَلَّ كِنَانَتَهُ وَعَجَمَهَا عَوْدًا عَوْدًا ، فَرَأَى أَصْلَهَا نِجَارًا ، وَأَبْعَدَهَا نَصْلًا ،

فقوله . نثل كُناتهُ وعجمها عوداً عوداً . يريد أنه عرض
رجالهُ واحداً واحداً ، واختبرهم رجلاً رجلاً ، فرآني أشدهم
وأمنهم ، فهذا من الاستعارات الفاتكة .

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما هو أرق وألطف في
الاستعارة من هذا ، وهـد نحو قوله يحاطب به معاوية .
فكيف أنت إذا اكشف عنك جلايب ما أنت فيه من
دنيا قد تبهجت بزيتها ، وخذعت بذتها ، دعنت فأجبتها ،
وقادتك فاتبعتها ، وأمرتك فأطعها ، وإته يوشك أن يفتك
واقف على ما لا ينجيك منه منح . ففس عن هـد
الأمر ، وخذ أهبة الحساب . وشمّر لما قد نزل بك ، فإنك
مترّف قد أخذ الشيطان منك مأخذه . وبلغ فيك أمله ،
وجرى منك مجرى الروح والدم

فليتمن الناظر نظره فيما بين الكلامين من التفاوت في
لطيف الاستعارة منهما ، فإنه يجد بينهما لونا بعيداً ، وغاية
غير مدركة بالحصر

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف ولدين لرجل
كان مغرماً بحبهما قال : وقد هويت بدرين على غصين ، ولا
طاقة لقلب بهوى واحد ، فكيف إذا حمل هوى اثنين .

ومما شجاني أنهما يتلوتان في أصياع الشيب ، كما يتلوتان في
فنون التجرّم والعتاب . وكان أحدهما قد لبس قباءً أحمر ،
والآخر لبس قباءً أسود . فقال : واصفّ لهما ، وقد استجدا
الآن زياً لا مزيد على حسنهما في حسنه ، فهذا يخرج في
ثوب من حبرة خده ، وهذا في ثوب من سواد جفنه

ولنذكر من كلام أمير المؤمنين ما يقوق عليه ويزيد في
الاستعارة الرائقة . والمقاصد انفاقة ، من ذلك قوله في صفة
خائفة الطاووس ول فيه : إذا نشر جناحه من طيه وسما به مطلا
على رأسه قلت ^(١) قلع درى عنجه ^(٢) نونية ، تخلص قصبة
مدارى من فضة وما أنبت عليه من عجيب داراته وشموسه
خالص العقيان وفلز ^(٣) لبرجد فين شبهته بما أنبت
لأرض قلت جنى جنى من زهرة كل ربيع ، وإن شاكلته
بالخلي فهو فصوص ذات ثوان . قد نطق باللجين المكمل ،
وإن صاهيته بسلايس قلت موثى لخل ، أو مونق عصب
اليمين . وإذا تصفحت شعرة من شعرات قصبه ، أرتك حمرة
ورديّة . وبرة خضرة زبرجدية ، وأحيان صفرة عسجدية

(١) قلع شراع السبحة . ومدارى . الملاح (٢) عنجه . بفتح التون .
جذبه فرسه (٣) الفلز . الجواهر . من الذهب والفضة وغيرهما

فانظر أيها الواقف مقدار ما بين الكلامين من التفاوت
في مأخذهما في الاستعارة ، وميز ما اشتمل عليه من الرقة
واللطافة والرونق والرشاقة ، فليس العلم كالحسان . ولا يكون
الخبر كالبيان

ومن ذلك ما قاله بعض الفصحاء في وصف المطر ،
أقبلَ عارض مُسَفٍّ ، متر كم غير شِفٍّ ، كالتقاصد الى
الرقاق ، والمخصل للأثفاق ، فارخى الغمام عزاليه ، وانسجَرَ
بصوب ما فيه ، فالتقى الماء على أمرٍ قد قدر ، وتعقد منه الثرى
وودأت منه العدر ، وتهدمت القرى ، وقال أمير المؤمنين كرم
الله وجهه عند الاستسقاء ، وأشر علينا رحمتك بالحاب
المتبعي ، والريبع المندقي ، والنات المونق سَحًا وبلا ، ونحي
به ما قد مات وتردُّ به ما قد فات ، وأنزل علينا سماءً مَحْصَلة
مدراراً هاطلة يُدافعُ الودقُ منها الودق ، ويحفزُ القطرُ منها
القطر ، غير خيب برقيها ولا جهام عارضها . ولا قزع ربابها ،
ولا شفن ذهابها ، نعش بها الضعيف من عبادك ، ونحي
بها الميت من بلادك . فهذا معنى واحد قد افقاعى وصفه
فانظر ما بين الوصفين وتأمل ما بين الكلامين ، كيف بالعم
فأحسن ، واستعار فأجاد ، ولتقتصر على هذا القدر ففيه

كفاية في الاعتراف له بالتقدم والسبق ممن لم يتضع
برذائل الحسد، ولا يبيض فيه عرق الغيبة، حيث خصه
الله بالخصال الشريفة والفضائل الجميلة

(النوع الخامس)

الاستعارات الشعرية، من ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي
فما تركن بها خلدًا له نصر * تحت التراب ولا بازًا له قدم
ولا هزيرًا له من درعه لبنة * ولا مهاة لها من شبهها حشم
وهذا من بديع الاستعارة وغريبها واستعار الخلد لمن
كان مختفياً تحت التراب خائفاً، والباز، استعاره لمن طار
هارباً، والهزبر، والمهاة استعارتان للرجال المقاتلة، وللنساء من
السبايا، وهذه مبالغة في شدة الوقعة والهزيمة، ومن ذلك ما
ورد عن بعض الشعراء في صفة السيف فقال
حملت حمائله القديمة نقلة * من عهد عاد غضة لم تذبل

وقال المتنبي أيضاً

في الخدّ إن عزم الخليط رحيلاً

مطر تزيّد به الخدود نحولاً

فالبقرة ، استعارة للسيف ، والمطر جعله استعارة للدمع ،
ومن ذلك ما قاله الشريف الرضى
إذا أنت أفنيت العرائن والذرى

رمتك الليالى من يد الخامل الذكر
وهبك اتقيت السهم من حيث ينقى

من ليد ترميك من حيث لا تدرى

فالعرائن والذرى ، استعارة لعضء الناس وأشرافيهم ،
ومن ذلك ما ورد عن امرئ القيس فى صفة الليل الطويل
فقلت له لما تغطى بصلبه « وأردف عجزاً ونا ، بكل كل
فلما جعل الليل وسطاً ممتداً ، استعار له اسم الصنب ،
وجعله منمطياً ، استعارة لطوله ، واستعار لأعجاز الثقله
وبطائه ، واستعار الكلكل ، لمعظم الليل ووسطه ، أخذاً له
من كلكل البعير ، وهو ما يعتمد عليه إذ برك ، فصور الليل
على صورة البعير ، حيث جعل له صلباً يغطى به أولاً ،
وثى بذكر العجز ، وثالث بالكلكل حتى تكاد أن يخيل أنه
كصورة البعير ، وهو من يبلغ الاستعارة ومحاسنها ومن ذلك
ما قاله بعضهم

نبيل حباها من رؤس بانه
 ريشا ومن حبل المداد أنصولا
 فقرت شو كل كل أمر مشكل
 وردذن كل مفضل مفضولا
 وترى الصحيفة حلبة وجيادها
 أقلامه وصري رهن صهيلا

فهذا أيضاً من جيد الاستعارة ومليحها فاستعار اسم
 النبيل للأقلام . والريش للأنايل . والنصول . لسواد المداد
 واستعار اسم الحلبة للقرطاس . والجياد للأقلام وجعل الصرير
 كالصهيل ، في الخيل ، وهذا من التوشيح للاستعارة البالغة
 ومن ذلك ما قاله بعض الشعراء

العيش نوم ومنية يقضة
 والمرء بينهما خيل سارى
 فافضوا ما ربكم سراعاً إنما
 أعمازكم سفر من الأسفار
 وتراكنوا خيل الشباب وبادرُوا
 أن تسترد فأنهن عوارى

(١) ومن غريب الاستعارة ما قاله بعضهم يرثى ولدًا له
 وهلال أيام مضي لم يستدر
 بذراؤه ولم يمهل لوقت سرار
 جعل الكسوف عليه قبل وانه
 فحاذ قبل مضية الإيدار
 وأستل من أثرابه ولداته
 كالقطة استلت من الأشفار
 ولنكتف بهذا القدر في امثلة الاستعارات ففيه غنية

﴿ البحث الثالث ﴾

(في أقسام الاستعارة)

اعلم أن الاستعارة منقسمة باعتبار دتها إلى حقيقية ،
 وخيالية ، وباعتبار لازمها إلى مجردة ، وموشحة ، وباعتبار
 حكمها إلى حسنة ، وقبيحة ، وباعتبار كيفية استعمالها إلى
 استعارة محسوس لمحسوس ، أو معقول لمعقول ، إلى غير ذلك
 من أنواع التقاسيم ، وهذه تقسيمات أربعة ، نذكر ما يتعلق
 بكل واحد منها وأمثله بمعونة الله تعالى

(١) الصواب حذفه . من الأبيات كلها لشاعر واحد . وهو أبو
 الحسن علي التهمي

﴿ التقسيم الأول ﴾

(باعتبار ذاتها الى حقيقة وخيالية)

فأما الحقيقيه فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً
كقولك : رأيت أسداً واصباطها أن يكون المستعار له
أمراً محققاً ، سواء جرد عن حكم المستعار له ، أو لم يجرد بأن
يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر المستعار له
ويوضح حاله ، وهذا مثاله قولك : رأيت أسداً على سرير
ملكه ، وبدر على فرس أبلق ، وبحراً على باب الوفاء ، وبحر
عم لا يحف في قضائه وحكمه ، وبدر تم يتكلم بجميع
الحقائق ، فيأتي بهذه الأمور عقيب ذكر الاستعارة من أجل
تأكيد أمرها ، وإيضاح حالها لانك إذا قلت رأيت أسداً ،
فقد حصل مطلق الاستعارة اختصاصاً بالشجاعة التي هي
خاصة للأسد ، وهذه استعارة مطلقة ، ثم لما قلت على سرير
ملكه ، فصلته عن حكم الأسد ، إذ ليس الخوس على السرر
من شأنها ، وإنما جئ بذلك من أجل تأكيد المستعار له ،
وهذه نسبي مجردة ، وهكذا إذا قلت رأيت قرأً على فرس ،
وبدر تم يتكلم ، فقد أثبت له صوة الاقمار وتمايم البدور ، ثم

فصلته عما لا يليق بالأقمار والدور بقولك على فرس ، وبقولك
يتكلم ، لأنه ليس الكون على الخيل والكلام من صفة
الأقمار والدور بحال ، ولكن الفرض هو ما ذكرناه من
توكيد أمر المستعار له وتوضيح حاله ، ومن النمط العالي في
الاستعارة ما قاله بعض الشعراء

وصاعقة في كفه ينكفي بها

على أرواس الأعداء خمس سحائب

فلما استعار الصاعقة لنصل السيف عقبة بقوله ينكفي
بها ، أي يتصل ويلابس رؤس الأعداء خمس سحائب ، أراد
بها الأصابع ، إيضاحاً لأمر الصاعقة وبيانا أن ما ذكره
من حكم المستعار له ، وجعل قريته داله على ما أراده من
وصف هذا الممدوح ، ومن فائق الاستعارة ورائعها قول بعضهم
تري الشباب من الكتان يلمحها

نور من البدر أحيانا فيباها

فكيف تنكر أن تبنى معاجرها

والبدر في كل وقت طالع فيها

فلما استعار ذكر القمر ، عقبة بذكر المعاجر وأنه يلبها

يُطَوِّعُ فِيهَا كُلَّ وَقْتٍ . وَذَكَرَهُ مِنْ أَجْلِ إِضْاحِ أَمْرِ الْمُسْتَعَارِ
لَهُ . وَبَيَّانِ حَقِيقَتِهِ

وَأَمَّا الِاسْتِعَارَةُ الْخَيَالِيَّةُ لَوْهِيَّةٌ . لَهَا أَنْ تَسْتَعِيرَ لَفْظًا
دَالًّا عَلَى حَقِيقَةِ خَيَالِيَّةٍ تُقَدَّرُهَا فِي لَوْهٍ ، ثُمَّ تُرَدُّ فِيهَا بِذِكْرِ
الْمُسْتَعَارِ لَهُ . إِضْاحًا لَهَا وَتَمَرُّفًا لِحَالِهَا كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ

وَإِذِ الْمَنِيَّةُ نُسِبَتْ أَظْفَارُهَا

أَلْفَبِتَ كُلَّ ثَمِيَّةٍ لَا تَنْفَعُ

وَقَدْ يَجْتَمِعُ التَّجْرِيدُ وَالتَّوْشِيحُ فِي الِاسْتِعَارَةِ كَمَا قَالَ زَهِيرٌ

لَدَى أَسَدٍ شَاكِيَ السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ

لَهُ لِبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْدَمْ

فَلَمَّا صَوَّرَهُ بِصُورَةِ الْأَسَدِ جَرَّدَ الِاسْتِعَارَةَ بِأَنْ عَقِبَهُ

كَوْنُهُ حَدِيدُ الشُّوْكَةِ فِي سِلَاحِهِ ، تَقْرِيرًا لِحَالِ الِاسْتِعَارَةِ .

وَتَوْكِيدًا لِأَمْرِهَا ، ثُمَّ وَشَّحَهَا بِقَوْلِهِ : « لَهُ لِبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْدَمْ »

وَكَمَا لَوْ قَالَ فِي هَذَا « رَأَيْتُ أَسَدًا دَامِيَ الْأَنْيَابِ وَافِرَ الْبَرَاثِنِ »

لَكَانَ مِنْ بَابِ الِاسْتِعَارَةِ الْمَوْشَحَةِ ، وَمِنْ الْخَيَالِيَّةِ قَوْلُهُمْ « فَلَانِ

أَنْسَبَتْ لِمَنِيَّةٍ فِيهِ مَخَالِبُهَا » كَانَ تَخْيِيلًا لِلِاسْتِعَارَةِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا

شَبَّهَ الْمَنِيَّةَ بِالسَّبْعِ فِي عُدْوَانِهَا وَتَضَرُّعِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ ، جَعَلَ لَهَا

مَخَالِبَ . لِيَزْدَادَ أَمْرُ التَّخْيِيلِ وَيَكْثُرَ ، وَمِنْ الِاسْتِعَارَةِ

التخيلية ، الآيات الدالة على التشبيه كقوله تعالى « بِيَدَايْ
مَبْسُوطَتَيْنِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » وقوله تعالى « خَلَقْتُ يَدَيَّ »
وقوله تعالى « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ » ومن أجل ذلك زل
كثير من الفرق في اعتقادها جواز الأعضاء على الله تعالى
وحول المكان ، والجهة ، وغير ذلك من الظواهر الثابتة التي
يشعر ظواهرها بذلك ، فإنهم لما فهموا هذه الاستعارة
وجعلوها حالها ، وقعوا في أودية التهويس من اعتقاد التشبيه
وتوهم كل صلالة في ذاته تعالى ، فمن هنا كان السبب في
صلال المشبهة ، فأما المنزلة عليهم فيها ، أويلات ركيكة بعيدة ،
والذي حملهم على ذلك تقرير القواعد العقلية . فلا حرم اغتصروا
بمذها حذراً من المناقضة للقضايا في البراهين ، ولو تفتنوا
لهذه الاستعارة لكانوا في غنية عن أكثر هذه التأويلات
الركيكة ، فأما التفرقة بين الاستعارة الحقيقية والاستعارة
الخيالية ، فسندكرها في أحكام الاستعارة بمعونة الله تعالى
وقد يجتمع التحقيق والتخييل في الاستعارة كما في
بيت زهير

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَفْضَرَ بَاطِلُهُ
وَعَرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

فيمكن جعله من باب التخيل ، وتقريره هو أنه لما
تحقق من حاله أنه أمسك عما كان عليه في عنقوان الشباب
وغضارته من سلوك جانب الغنى وركوب مراكب الهوى ،
استعار له قوله « عرّى أفراس الصبا ورواحله » على جهة
التخيل وطريقه ، كأنه شبه الصبا في حال قوة دواعيه وميلانه
الى اللهو والطرب . بلا سائر لدى بقدر على تصريفك على ما
تريد . ثم بالغ في الاستعارة حتى صورته بصورة لا إنسان
واحتراع ما له من آلات ولأدوات . وأطلق اسمها عليه
تحقيقا لحال الاستعارة المتخيلة . ويمكن جعله من باب
التحقيق . وتقريره أنه استعار الأفراس والرواحل لما يحصل
من دواعي النفوس والقوى الإنسانية عند الصبا وميل القلوب
الى الهوى فلهذا قل عرّى عن هذه الأشياء بعد مفارقة
الصبا . ومما يمكن تزييله على هذين الوجهين في الخيال ،
والتحقيق ، قوله تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة »
فاذا جعلته من باب التخيل ، فتقريره هو أن الله تعالى أمر
الولد بأن يلبس لهما جانبية . ويتواضع لهما ، فاستعار لفظ
الجناح . منبه به على التخيل في الاستعارة بطريق المبالغة
في طلب أن يكون الولد لأبويه ، كالطائر لفرخه في فرط

حنوة عليه وتعطفه على محبته ، فجعل الدال طائراً على طريق
لاستعارة ، ثم أخذ الوهم في تصوير ما للمستعار من
الآلات والجوارح . ثم أضاف سم الجناح الى الدال ، رعايه
لمزيد البيان ، وإفراط في تحصيل البلاغة . واذ جملة من
باب التحقيق فتقريره أنه لما أورد المبالغة في لين الخاب
للأبوين من جهة الولد ، استعار لفظ الجناح للدلال والتوضع ،
ونزله منزلة الجناح في التصافه بالتراب وإسبانه في التغطية
للفرخ ، مبالغة في لين المريكة ، وحسن الدال للوالدين .

ومن الطف ، نوحته على هذين النوحين قوله تعالى
« فأذاها الله لباس الجوع والخوف » والظاهر من هذه
الاستعارة هو التخيل ، لأن الله تعالى لما ابتلاه لكفره
بانصال هاتين البليتين ، ولما استعار اللباس ههنا مبالغة في
الاشتمال عليهم أخذ الوهم في تصوير ما للمستعار منه من
التغطية والستر والاسترسال ، رعايه لمزيد البيان في ذلك ،
وإن جملة من باب التحقيق للاستعارة . فتقريره هو أن ما
يرى على الإنسان عند شدة الخوف والجوع من الضعف
والهزال ، وانتفاع اللون ، وعلو الصخرة ، ورثاة الهيئة ،

وركة الحال . وحصول الفلق والفشل ، يضاهي الملابس في
اختلاف أحوالها وألوانها

✽ القسم الثاني

(عشر الآراء لها في محردة وموشحة)

إذا استعير لفظ لمعنى آخر ، فليس يخلو الحال ، إما أن
يذكر معه لازم المستعار له ، أو يذكر لازم المستعار نفسه ،
فإن كان الأول فهو التجريد ، وإن كان الثاني فهو التوشيح ،
فأم الاستعارة المجردة فإنما انفتت بهذا النقب ، لأنك إذا
قلت : « رأيت أسداً يجادل لأبصال بئضه » ويشك
الفرسان برأيه « فقد حررت قولك . أسداً ، عن لوازم
الآساد وخصائصها . إذ ليس من شأنها تجديل الأبصال
ولا شكّ الفرسان بأرماع والنصال ، ومن التجريد قوله تعالى
« فأذاقها الله لباس الجوع » ولو قال : كساها الله لباس الجوع
ونخوف ، لكان توشيحاً فبالغ في شدة ما أصابهم بقوله
« فأذاقها » لأنّ لدوق أبلغ في الإحساس وأدخل في
الإيلام ، من قوله كساها

لا يقال فأراه لما قال « اذاقها » فلم لم يقل طعم الجوع

والخوف ، ليلائمه قوله « فاذافها » ولم قل لباس الجوع وبين
اللباس والطعام تنافر ، لأننا نقول إن الطعم وإن كان ملائماً
للإذافة ، لكنه لو ذكره لما كان مقوياً لبيان اشتغال
الجوع والخوف لهم ، وعموم أثرهما على جميع البدن ، كما تعم
الملابس وتغطي جميع البدن ، فلا جرم حصل من لفظ
الإذافة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بآلة
الذوق ، وحصل من لفظ اللباس المبالغة في العموم والاشتغال ،
فلاجل هذا كان الأولى ذكر اللبس ليحصل المعنيان جميعاً ،
فإن الاستعارة الموشحة ، فإنما سميت بهذا الاسم ، لأنك
إذا قلت « رأيت أسداً وافر الأظفار مكر الزئير دأى
الأنياب » فقد ذكرت لآله اللفظ المستعار وذكرت
خصائصة فوشحت هذه الاستعارة ، وزيتها بما ذكرته من
لوازمها وأحكامها الخاصة ، أخذنا لها من التوشيح ، وهو ترصيع
الجلد بالجواهر والآلى تحمة المرأة من عاتقها إلى كشحها ،
وهذا هو الوشاح ، واشتقاق التوشيح الاستعارة منه ، ومثالها
قوله تعالى « اشترُوا الضلالة بالهدى » ثم قال على إثره
« فما ربحت تجارتهم » فلما استعار لفظ الشراء عقبه بذكر
لازمه وحكمه ، وهو الربح توشيحاً للاستعارة ، ولو قال فهلكوا

أو عموأوصموا عوضَ قوله « فما رجحت » لكان تجريداً ، وم
يكن توشيحاً ، ولو قل تعالى فكساها الله لباس الجوع ،
لكان توشيحاً ، أو قال فاذقها الله طعم الجوع والخوف لكان
توشيحاً أيضاً ، ومن التوشيح قول كثير عزة
« رمى بسهم ريشة الكحل لم يضر »

ومن قوله

نقى الرياح رياض الحزن مزهرة
إذا سرى النوم في لأجفان أيقاظا
فذكر السهم مع اريش ، وارياض مع الأزهار ،
يكون توشيحاً

ومن مليح لاسعدده بجرده ما قاله أمير المؤمنين كرم
الله وجهه ، في حق الله تعالى « فلو وهب ما صحت عنه
أصدف البحار من سائت العقيان وولز للجين » ومن
الاستعارة الموشحة قوله عليه السلام « فدفت إليه السموات
والأرضون مقاليدها ، وانقادت له الدنيا والآخرة بأزمته »
فلما ذكر الانقياد عقبه بما يلائمه من الزمام توشيحاً لها

﴿ القسم الثالث ﴾

١ باعتبار حكمها الى حسنة وفيحة

اعلم ان الاستعارة إنما يظهر حسنها إذا عرّيت عن أداة التشبيه ، وكما ارداد التشبيه خصه ازدادت حسن ورشاقة ، وكانت متضمنة للبلاغة مع الإيجاز ، وجودة النظم وحسن السياق . والقبیح منها ، حالف ما ذكرناه من هذه الاعتبارات

وأما الاستعارة الرثقة فكقوله تعالى « ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواج منهن زهرة الحياة الدنيا » فأنظر الى سعة مد العين لإحراز محاسن الدنيا والشعف بحبها ، والتهالك في جمع خصامها ، والشح بما صفر به منها وبين المد للعين ، وهذه لأشياء ، من الملائمة ، والتناسب ، لا يخفى على أهل الكياسة ، وهكذا قوله تعالى « زهرة الحياة الدنيا » فاستعار الزهرة لما يظهر من زينة الدنيا ورونقها ، وإدراك لذاتها كالزهر اذا فتح وأنجبت غصارة وحسن بهجته ، ومن أعظمها إعجاباً قوله صلى الله عليه في وصف القرآن « من جعله أمانة قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلفه

ساقه الى النار « فاستعار الأمام ، والخلف ، للعمل بأحكامه
والإعراض عنها ، ثم جعل الانقياد الى الأمور المحبوبة وصير
السوق الى الأمور المكروهة ، ومما يشير الى هذا المعنى قول
أمير المؤمنين « تخففوا تلحقوا » وقوله « فَإِنَّ السَّبْقَةَ الْجَنَّةُ ،
وَإِنَّ الْغَايَةَ النَّارُ » فقوله تخففوا تلحقوا ، من الكلام الذي
لا تنال له غاية ، ولا يدرك له حد ولا نهاية ، ثم إنه جعل
السبقة ، لما يراد ويحب ، وجعل العاية لما يكره ويفرض عنه .
ومن جيدها قوله

ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالأر كان من هو مسح

أخذنا بأطراف الأحاديث يننا

وسالت بأعناق المطي الأباطح

والعرض بهذا هو أن الإبل سارت سيراً شديداً في

سرعة مع اختصاصه بلين وسلاسة ، حتى كأنها سيول وقعت

في الأباطح فجرت

ومن غريبها ما قاله بعض الشعراء

قوة إذا لبسوا الدروع حسبته

سحباً مزررة على أقمار

لو أشرعوا أيمانهم من طوطها
 طعنوا بها عوض القنا الخطار
 ودحوا فوق الأرض أرضاً من دم
 ثم اثثنوا فبنوا سماء غبار
 فهذا وما شاكلة من أحسن الاستعارات وأرقها .
 وقال بعضهم يرقى ولداً له

إن تحترق صفراً قرب مفعه
 يندو صليل الشخص للنظار

إن الكواكب في علو مكانها

أثرى صفاراً وهي غير صفار

فهكذا يكون حال الاستعارة الحسنة فأما الاستعارة
 القبيحة ، فهي كل ما كان لا مناسبة بينها وبين المستعار له
 فيقبح لأجل ذلك ، وهذا كقول أبي نواس

بَحْ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا مَنِكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

فهذا وأمثلة من الاستعارة الركيكة النازلة القدر في
 البلاغة ، ومرادُه من هذا هو أن المال يتظلم من إهانتِه له

بالتزيق بلاعطا فلمعنى جيد . والعبارة فيجدة لا تنوح فيها
مخايل البلاغة بحال . ومنه قوله أيضا

ما لرجل المال أضحت • تشكى منها الكلالا
فهذا أيضا أرك من الأول وأنزل قدرأ وأسخف . وما
أعجب ما قاله مسلم بن الوليد في هذا المعنى
تظلم المال والاعداء من يده

لا زال للمال ولاعداء ظلأما
فالمقصود من هذالة ولأبي نواس واحد ، ولكنه فاق
عليه بخودة الانتظام وحسن السبك ، فكان بليغا فصيحاً .
ومن ضعيف الاستعارة قول أبي تمام
بأونالك أما كعب عرضك في العلي

فعال وأما خذ مالك أسفل
فراذه من هذ أن عرضك مصون ومالك مبتذل .
الكنة أخرجه أفصح مخرج . وسافه سيافا مستكرها ، فاعظر
الى قوله كعب عرضك ، وخذ مالك ، ما أبعد عن طرق
البلاغة وأسخف قدره فيها . ومما نزل قدره قول بعضهم
(أيا من رمى قلبي بسهم فأولجا)

فقوله فأولجا من الاستعارات النازلة وهكدا لو قال

فادخلنا ، ولو قال بدله فأقصدا أو فاقصدا . لكان له موقع حسن في الاستعارة فهذه الامور « إذن » تعرف بالذهن الصافي ، ويحكم فيها الذوق المعتدل . وفي ما ذكرناه كناية في التنبية على ما أردنا من ذلك على غيره

﴿ التقسيم الرابع ﴾

(باعتبار كيفية الاستعمال للاستعارات)

اعلم ان الاستعارة تجري في استعمالها على وجه أربعة
نذكرها

(الوجه الاول)

استعارة المحسوس للمحسوس وهذا كقوله تعالى
« كأنهن الياقوت والمرجان » شبه الخور العين بالمرجان
والياقوت في شدة الحمرة والرقّة وهكدا فوله تعالى « كأنهن
بعض مكنون » شبهن بالبيض في بياض ورقته ولطافته .
فهذه استعارة مقدرة بتقدير طرح أدلة التشبيه فتكون
استعارة محققة ، كما أن كل ما كان من الاستعارة يطوى فيه
ذكر المشبه فهو من التشبيه المقدر كقولك : رأيت اسداً ،
ولقيني أسداً ، كما مرّ بيانه . ومثل الاستعارة المحققة في

المحسوسين قوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » فالمستعار النار،
 والمستعار له هو الشيب ، بواسطة الانبساط ومنه قوله تعالى
 « وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » فالموجان ، حركة
 الماء في الأصل ، فاستعير للقلق والفشل والاضطراب في
 الأمر . ومن هذا قوله تعالى « إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ »
 فالمستعار منه المرأة التي لا تلد ولداً ، والمستعار له الريح ، لأنها
 لا تُصلح شيئاً ولا ينمو بها نبات . وقوله تعالى « نَسْفَخُ مِنْهُ
 النَّهَارَ » فالمستعار له خروج النهار من ظلمة الليل ، والمستعار
 منه ظهور المسلوخ من جلده . فمما كانت النهار من شدة
 الاتصال بالليل كاتصال الجلد بالمسوخ منه . لا جرم حسنت
 الاستعارة . وهو باب واسع في كتاب الله تعالى والسنة
 الشريفة

(الوجه الثاني)

ستمارة المعقول للمعقول وهذا كقوله تعالى « مَنْ نَعْتَنَّا
 مِنْ مَرْقَدِنَا » فاستعار لرقاد الصوت ، وكلاهما أمرٌ معقول .
 وقوله تعالى « وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ » فالسكوت
 عبارة عن زوال الغضب وارتفاعه : وهما أمران عقليان . ومنه
 قوله تعالى « وَقَدَّمْتُ إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ » استعير من قدوم

المسافر بعد مدة والمستعار له ، هو الجراء ، بعد الامهال . وقوله تعالى « تكادُ تميزُ من الغيظِ » والغيطُ أمر معقول مستعار للحالة المتوهمة للنار . أجاز الله منها . لإرادة الانتقام بإسان الحال من العصاة

(لوجه الثالث)

استعارة المحسوس للمعقول وهذا كقوله تعالى « بلْ نَقْدِفْ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ » فالمدف . والدماغ . أمرن معقولان مستعاران من صفات الأجسام ، والمستعار لـ الحق . والباطل ، والجامع هو الإعدام والإذهاب ومنه قوله تعالى « وزُلْزِلُوا » فأصل الزلزلة التحريك بالعنف والشدة ، ثم يستعار لشدة ما نالهم من العذاب . ومنه قوله تعالى « قاصِّدِعْ بِمَا تَوَمَّرُ » الأصل في الصدع هو الانشقاق للفارورده وغيرها . ومنه قوله تعالى « فَيَبْذُودُ وَرَاءَ ظُهُورِهِ » فالنبذ في الأصل يستعمل في إلقاء شيء عن اليد . ثم استعير في الأمر المعقول عنه امتناع حاله ، والجامع بينهما اشتراكهما في الزوال عن التحفظ والإيقاظ

(الوجه الرابع)

استعارة العقول المحسوس وهذا كقوله تعالى « إنا
 لما طغى الماء » المستعار منه التكبر وعلو والمستعار له هو
 ظهور الماء ، والجامع بينهما خروج الحد في الاستعلاء
 المضر . ومنه قوله تعالى « برمج صرصر عاتية » فالقنوت مستعار
 من التكبر والشموخ ، والمستعار له هو الريح ، والجامع بينهما
 هو الإضرار البالغ . ومنه قوله تعالى « تكاد تميز من الغيظ »
 فالتميز من الغيظ استعارة ، استعير للنار والجامع بينهما شدة
 التلتهب والاضطراب كما قال تعالى « سمعوا لها تغيظاً ورفيراً »
 ومنه قوله تعالى « حتى يضع الحرب أوزارها » فالوضع
 والوزر . معيار معقولان . استعير للحرب وهي محسوسة

* نبيه *

اعلم أن في الاستعارة ما يكون معدوداً في التهم .
 وحاصل الاستعارة التهمة . أن تسعمل الألفاظ الدالة على
 المدح في قنصها من الذم ولاهانة تهما بالمخاطب ، وإزالة
 لقدره ، وخطأ منه وهذا كقوله تعالى « إنك لأنت الخليم
 الرشيد » مكاب نقضيهما من السفه الغوى وقوله تعالى

« فبشّرهم بعذاب اليم » بدل قوله أنذرهم ، لأن البشارة إنما تستعمل في الأمور الحمودة ، والمراد ههنا العذب والويل ومنه قوله تعالى « فهدوهم إلى صراط الجحيم » والتهكم في اللغة عبارة عن شدة الغضب على المتهم به ، لما فيه من إسقاط أمره وحط منزلته وحاله واشتقاقه من تهكمت البئر ، إذا سقط طيها . وهو كثير التذور في كتاب الله تعالى خاصة عند عروض ذكر الكفار وأهل الشرك والنفاق كقوله تعالى « فلما أسفونا انتقمنا منهم » وغير ذلك من الآيات الوعيدية ، والخطابات الجزية الدالة على مراد الغضب وبأنه الانتقام . اللهم أجرنا من التعرض لسخطك . وعظيم غضبك ، يا حير مسجاري به ، وأكرم من يلاذ برحمته

✽ البحث الرابع ✽

(في أحكام الاستعارة)

اعلم أنا قد ذكرنا ما يتعلق بمحقق الاستعارة ، ولذي بق علينا هودكر أحكامها الخاصة غير ما استفناه من قبل ، وجملتها سبعة

(الحكم الاول)

هل المستعار هو اللفظ ، أو المعنى ، زعم زاعمون أن
المستعار هو اللفظ ، والذي عليه هل التحقيق أن الاستعارة
إنما تكون منطبعة بالمعنى ، وهذا هو المختار ، ويدل على ذلك
أوجه ثلاثة . أما أولها فلأن الإجماع منعقد من جهة علماء
الادب وأرباب هذه الصناعة على أن الاستعارة أبلغ من
الحقيقة وأن قولنا : زيد أسد ، في المبالغة في وصف الشجاعة
أعظم من قولنا : زيد يشبه الأسد ، في شجاعته ، فلو لم تكن
هناك استعارة لفظ الأسد ونقله ، لم تكن هناك مبالغة لأنه
لا مبالغة في نقل العبارة حالية من معناها وعربية عنه ، وأما ثانيا
فلأن القائل إذا قال : رأيت أسداً ، ولقيت أسداً ، فالسابق
من هذا الكلام هو أنه صورة بحقيقة الأسد مبالغة في شجاعته ،
وزيادة في جرائبه . وليس ذلك إلا لأجل ما كان من المقصود
من إثبات حقيقة الشجاعة ومعقولها ، ولو كان ذلك من أجل
استعارة اللفظ لم يكن هذا الإطلاق ، لأنه لا يقال لمن سمي
إنساناً باسم الأسد ، أنه صيره أسداً ، وجعله بحقيقة الآساد ،
وأما ثالثاً فلقوله تعالى « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

إنَّنا « فظاهر الآيه مشعر بأنهم أثبتوا للملائكة صفة الأنوثة .
 فلاجل هذا الاعتقاد سموهم بـ اسم الإناث . وليس الغرض
 إطلاق اسم البنات عليهم من غير اعتقاد معنى لأنوثة . ولهذا
 قال تعالى « أشهدوا خلفهم » فهو يعتقدوا الأنوثة لكان
 لا وجه للمبالغة في التنكير عليهم في ذلك . وظهر بما خصناه
 أن المبالغة في الاستعارة بإثبات المعنى أولاً ثم تنويع اللفظ
 في الاستعارة كما حققناه

(الحكم الثاني)

(في المحاز بالاستعارة هل يكون غفياً أو لغوياً)

أعلم أن المحاز في الاستعارة يرد على نوعين ، النوع الأول
 منها مركب وهذا كقوله أحياني أكنعني بطاعتك . وقوله
 أشاب الصغير وأفنى الكبير . كثر الفداة ومر العشي
 في سناد لإشابة وإفنا إلى العكس والمر إنما كان على
 جهة التجوز بالاستعارة ، ولحقيقة فيه هو لإضافة إلى الله
 تعالى لأنه في الحقيقة هو الفاعل لذلك فإسناده إلى قدرة الله
 تعالى هو حكم ذاتي ، لا من جهة وضع واصع . وهذا أسندناه إلى
 غيره . فقد نقلناه عما كان مستحقاً له لذه في الأصل . وعلى

هذا يكون التصرف عقلياً . فهذا هو مراد عماء البيان بكون
 المجاز المركب عقلياً . فما هذا حاله من الاستعارة لا يختلفون
 في تسميته مجازاً عقلياً على التقرير لدى لخصناه ، هذا تقرير
 كلام النظار من أهل هذه الصناعة ، والمختار أن المجاز
 لا مدخل له في الأحكام العقلية ، ولا وجه لتسمية المجاز بكونه
 عقلياً . لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون
 الأحكام العقلية ، وإذا كان الأمر كما حققناه من تعذر المجاز
 في العقل فنقول . إن صيغة « أشاب وأفنى » موضوعات
 الإسناد إلى الفاعل المختار القادر ، فإذا وجدناهما على الإسناد
 إلى غيره نحو « كثر الغداة وصر العشي » عرفنا بذلك أنهما قد
 استعملتا في غير موضوعيهما الأصلي للغوى ، وعلى هذا التقرير
 يكون المجاز المركب لغوياً حيث وقع من غير حاجة إلى
 كونه عقلياً

(النوع الثاني) مفرد وهذا كقولنا : لقيت أسداً ،
 وجاءني أسد . فما هذا حاله من الاستعارات قد وقع فيه
 خلاف . وتردد فيه نظر الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وله فيه
 اختياران ،

(الاختيار الأول) نصرته في استمرار البلاغة ، وهو أن

ما هذا حالة من المجاز يكون مجازاً لغوياً ، وحجته على ذلك هو أننا إذا أحرينا اسم الأسد ، على الرجل الشجاع فيمناجره بطريق التأويل ، فلاجل هذا كان ما ذكرناه استعمالاً للأسد في غير موضوعه ، ويؤيد ما ذكرناه وزيادة وصوحا هو أننا إذا أطلقنا على الرجل اسم الأسد وإنما كان ذلك الإطلاق من أجل اختصاصه بالشجاعة ، ولا ندعى للرجل صورة الأسد وشكله وهيئته وتأليفه ، واسم الأسد ليس موضوعا على معنى الشجاعة وحدها ، بل هو موضوع على تمام هذه الهيئة وكلها ، فإذا أحرينا عليه اسم الأسد تبعاً لثبوت صفة الشجاعة ، فقد سلينا عن الصيغة بعض ما كان مدرجاً تحتها في أصل وضعها من الشكل والهيئة ونزير الوجه . وعرض المقادير ، ودقة المآخير فيكون نقلاً لها عما وصفت له في الأصل

(الاختيار الثاني) نصره في دلائل لا محار . وتقرير كلامه : أنه قد كثر كلام الناس في أن الاستعارة لفظية منقولة عن موضوعها الأصلي ، وهو خطأ ، وبيانه أنك لا تطلق لفظ الأسد على الرجل إلا بعد أن تعتقد أنه بصفة الأسد وشكله وهيئته ، ونصوره بجميع صفاته .

ومما كان لأمر كما قلنا فأنتم م سقل لفظة الأسد عما
 كانت موضوعه له في الأصل . لأنك إنما تكون ناقلاً
 لها إذا قصد معناها الأصلي . فأمّا إذا كنت قاصداً له
 فلا وجه لكونها منقولة . فلاجل هد مضينا بكون هد
 المجاز عقلياً . فهذا تقرير كلامه ههنا ، وإلى كون هذا المجاز
 عقلياً ذهب ابن خطيب الرازي . واختار . فرره عبد القاهر
 في دلائل الإعجاز ، والمختار عندنا ما نصره في أسرار البلاغة
 من كونه لغوياً . ومضمدنا في ذلك أمرن . أحدهما أن
 القائل ذا قل لقيني الأسد ، وجاءني أسد ، فالسابق إلى
 الفهم من هذا هو أنه جاءه رجل بالغ في الشجاعة كل مبلغ
 ليس فوقها رتبة لأنه شاكل الأسد في شجاعته لا غير ،
 وليس الغرض حصوله على هيئة الأسد ، في تدوير الهمامة .
 وحدة الأنياب . وطول البرائن ، إلى غير ذلك من الصفات ،
 وإنما الغرض إحراز وصف الشجاعة دون غير من الصفات
 وثانيهما أنه لو كان الغرض من إطلاق لفظ الأسد
 أنه لا بد من إحراز جميع أوصافه ومعانيه . لكان إذا
 جردنا الاستعارة فقلاً جاءني أسد يضحك . ورأيت أسداً
 له عقل وافر . ونجراً قد برز عني لأقران في فضله . أن

يكون ماقضا ، لأن قولنا يضحك . وله عقل وافر . وفضل
باهر . يتأى هذه الاستعارات . لأن الأسد لا يوصف
بالضحك ولا بالعقل ولا يوصف البحر بالفضل . وفي هذا
دلالة على أن المجاز يجب كونه لغويا ، لاستعارة . كما أشرنا إليه

✽ إشارة ✽

اعلم أن هذه الاستعارة في المفرد والمركب كما ذكرناه .
فأما الخلاف في كونها مجازا . هل يكون عقليا . أو لغويا
ولأمر فيه قريب . وليس وراء النزاع كبير فائدة . فيذ فهم
المراد من كونه لغويا أو عقليا ، فلا عليك في إطلاق العبارة
بعد إحراز المعاني والوقوف على حقائقها

(الحكم الثالث)

(في بيان محل الاستعارة ومكانها)

أعلم أن أعظم ما تدخل فيه الاستعارة هو أسماء
الأجناس . وهذا كقوله تعالى : وخفض لها جناح الدال
من الرحمة « وقوله تعالى « وبركهم في طلعت لا يبصرون ضمه
بكم عني فيه لا يرجعون « وقوله تعالى : وجعلنا من بين
أيديهم سدا ومن خلفهم سدا . وجعلنا على قلوبهم أكمة أن

يفقهوه » فأما أسماء الأعلام فقد قررنا فيما سبق استحالة دخول مجاز فيها فضلاً عن الاستعارة ، فلا وجه لتكريره ، وقد تدخل الاستعارة في أسماء الإشارة كقوله تعالى « هذا وإن للطاغين اشرّ مآب » فقوله « هذا » استعارة لأنه إنما يستعمل حقيقة فيما كان قريباً مشاراً اليه ، فالمجاز في الإشارة داخلٌ ههنا فيما يعرض من أحواله في القرب والبعد ، فلا يكون مناقضاً لما أسلفناه من أن أسماء الإشارة لا يدخلها مجاز ، وإنما تعدر ايجاز فيها من حيث الإطلاق ، وقد تدخل الاستعارة في الأفعال كقولك . بصقت خال بكدا ، لأن الحال غير ناطقة ، وإنما يكون انطق حقيقة من الإنسان وغيره . فهذه الاستعارة في الأفعال من جهة فاعلها ، وقد نحصل الاستعارة فيها من جهة مفعولاتها كما يقال : فلان أظهر العلوم بعد خفائها ، ورفع المجد بعد اخفائه . قال ابن المعتز

جمع خلق لنا في إمام

قل البخل وأحي السماحا

وكقول الحريري

وأقر المسامع إمام نطقته بيانا يقود لحرور الشموسا

(الحكم الرابع)

(في بيان موقع الاستعارة)

أعلم أنهم ربما بالعوا في الاستعارة حتى ينزلوها منزلة الحقيقة ، وبيان ذلك أنهم قد يستعمرون لوصف الشيء المعقول ويجعلون تأنيبه لذلك الشيء على جهة الحقيقة وكأن خلافها محال وكان الاستعارة غير موجودة . ويسكرون خلاف ذلك ويتعجبون منه ، وهذا كقول أبي تمام

ويصفد حتى يظن الجهول

بأن له حاجة في السماء
فقرر صعوده في الخصال العالية . والمراتب الشريفة ، على وجه لا يمكن جحد ولا يسوع إكراهه . وأحسن من هذا وأوضح لما نحن فيه قول بعض الشعراء

ومن عجب أن الصوارم والقنا
تحيض بأيدي القوم وهي ذكور
وأعجب من ذا أنها في أكفهم
تأجج نارا والأكف بحور

فلولا أن هذه الاستعارة قد نزلت منزلة الحقائق لما

كان للتعجب وجه . ومن ههنا ما قاله بعض الأدباء

لا تعجبوا من بلى غلاته

قد زرّ أزراره على القمر

فالقمر من طبعه إبلاء الأثواب وتقطيعها فغناء

لا تعجبوا من تقطيع الغلالة فإنها مشتملة على القمر ، فانظر الى

تحقيقه للاستعارة وتقريرها . ومن ههنا قوله

قامت تظلّني من الشمس * نفس أعزّ على من نفسي

قامت تظللّني ومن عجب شمس تظلّني من الشمس

فلولا أنها قد نزلت عنده منزلة الشمس على الحقيقة لما

كان للتعجب وجه

(الحكم الخامس)

(في التفرقة بين الاستعارة والتشبيه)

المحققون من علماء البيان على حصول التفرقة بينهما .

وصار صائرون الى أنه لا فرق بينهما فنقول . أما ما كان من

التشبيه مظهر الأداة بالكاف . وكأن . فلا تخفى التفرقة بينه

وبين الاستعارة تفرقة لفظية . وأما ما كان من التشبيه مضمّر

الأداة . فقد يكاد يلبس بالاستعارة . وهل يكون لاحقاً

بالتشبيه . أو بالاستعارة في نحو قولك جاءني الأسد ، ومررت
بالأسد . وقد قدما ذكر خلاف فيه وذكر المختار فيه فأعني
عن الإعادة ، وعلى الجملة فلا بد من إدراك التفرقة بينهما ،
وحاصله أن التشبيه حكم إضافي لا يوجد إلا بين شئين مشبه
ومشبه به بخلاف الاستعارة . فإنها لا تقتصر إلى شئ من
ذلك ، بل تنهض مطلقه من غير إشارة إلى آخر وراء
الاستعارة ، ولهذا فإنك تجد فرقاً بين قولنا : زيد الأسد ،
وبين قولك جاءني الأسد ، في كون الأول سجدب إلى
التشبيه لأنه يشير إليه ، والثاني استعارة مع أنها في جميعاً في
إضمار أداة التشبيه ، فهذا هو الذي يفتقر إلى التفرقة بينه
وبين الاستعارة ، فأما ما كان من الاستعارة لا يفهم منه
التشبيه فلا يحتاج إلى التفرقة بحال كقوله تعالى « وذرهم
في خوضهم يلعبون » وقوله تعالى « إنا لما طغى الماء »
« وذرهم في طغيانهم يعمهون »

(الحكم السادس)

(في التفرقة بين الاستعارة المحرّدة ، والموشحة)
أعلم أنا نريد بتجريد الاستعارة هو أن نذكر اللفظ
المستعار ونقرن به ما يلائم المستعار له كقولك . رأيت أسداً

يتكلم . ولقيت بحراً يضحك . وهذا يخالف الاستعارة
الموشحة ، فإنك تذكر اللفظ المستعار وتقرن به ما يلائم
المستعار نفسه فتقول : رأيت أسداً دأى الأنياب ، طويل
البرائن . خالص الفرفة بينهما أن كل ما كان ملائماً للمستعار
له فهو التجريد . وما كان ملائفاً للمستعار نفسه من الأحكام
فهو التوشيح . فيما ذكرناه تدرك التفرقة بينهما

(حكى السانع)

(في مرقه بين الاستعارة المحمودة . من الخيالية)

اعلم أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى
التشبيه لا على قرب ولا بعد كقوله

أثمرت أغصان راحته • لجناح الحسن عُنابا

فما هذا حاله من الاستعارات محقق لا يفهم منه معنى
التشبيه بحال ، ولو ذهبت تقدّر التشبيه أخرجته عن حقيقة
البلاغة . وسدبت عنه ثوب جمالها ، فأما ما كان من الاستعارات
يفهم منه معنى التشبيه الذي لا يدرك في الوجود ويكون
متصوراً في الخيال ، فهذه هي الاستعارة الخيالية ، وهذا
كقوله تعالى « بل يدها مبسوطتان » وجميع آيات التشبيه

كله من باب الاستعارات الخيالية ، فحاصل التفرقة أن إلى
أن كل ما كان من الاستعارات لا يفهم منه معنى التشبيه فهي
لاستعارة المحققة ، وما كان منها يدرك فيه التشبيه على جهة
التقدير فهي الخيالية . وما كان يدرك فيه التشبيه على جهة
التحقيق ، فهو لاستعارة المشبهة . وقد قررنا هذه الأمثلة
فلا مطمع في الإعادة لها ، وفيما ذكرناه كفاية في أحكام
لاستعارة ، وانضم هذه القاعدة بالكلام في ذكر لاستعارة
الأصلية ، والتبعية ، وجملة الأمر أن كل ما كانت الاستعارة
فيه باعتبار أمره في نفسه فهو المعتبر عنه بالأصلية . وما كانت
الاستعارة فيه باعتبار حال غيره ، فهو المعتبر عنه بالتبعية .
فالأول هو ما كان من لاستعارة متعلق أسماء لأخناس وهو
بالإصالة ، وأكثر ما ورد فيه كما أوضحنا أمثلة في الاستعارات
وكل ما كان وارداً في الأفعال ، والحروف . فهو من
الاستعارات التبعية ، لأنها إنما وردت في الأفعال باعتبار
مصادرها ، وإنما وردت في الحروف باعتبار متعلقها ، فمثل
لأفعال : قولك : تُخَبِّرُنِي حَالُكَ بِأَنَّكَ عَائِبٌ عَلَيَّ . وحالكَ
ينطق لي بِأَنَّكَ مفارقي . ومثل الحروف قوله تعالى
« لَمَلِكُمْ تَفْجَحُونَ » فوضوعها للترجي ، وليس ههنا ترج

وقوله تعالى « لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَشْنَا » فاللام للتعليل .
 وليس ههنا تعليل ولكنها ترد على جهة الاستعارة لمعان
 آخر . والاستعارة فيها إنما وردت باعتبار غيرها كما أوضحناه .
 وهكذا الأمر في سائر الأفعال . وحروف . فإنها إنما
 ترد فيها الاستعارة إذا جاءت مخالفة لموضوعاتها الأصلية .
 فإنها على جهة الاستعارة من غيرها والله أعلم بالصواب

القاعدة الثانية

(من قواعد المحار في ذكر تشبيه وحقيقة)

هذه قاعدة واسعة النطاق ممتدة الحواشي . مسيحة
 الخطو . ولكنها غامضة المذكر . مؤجرة المسك . دقيقة
 المجري عزرة الجدوى . وإنما قدمنا عليها الكلام في
 الاستعارة . لاتفاق علماء البيان على عدها قاعدة من قواعد
 مجاز . ولا خلاف بين علماء البيان في أن التشبيه من أودية
 البلاغة . وإنما وقع النزاع هل يمد من أودية المجاز أم لا .
 فالذي عليه الظاهر من علماء البلاغة وأهل التحقيق من علماء
 البيان أنه غير معدود في المحار . وهو رأي الشيخ ناصر بن أبي
 المكارم المطردي في شرحه للحرييات . وعن ابن الأثير أنه

معدود من جملة المجاز ، ويمكن لا تنصار له على المطرزي
 بأمرين . أما أولاً فلأنه عد الكناية من أودية مجاز .
 والتشبيه أقرب منها إليه ، وأما ثانياً فلأن مصدر الأداة من
 التشبيه معدود في الاستعارة ، وقد اعترف بها ، فإذن لا وجه
 لإنكار التشبيه أن يكون معدوداً من أودية المجاز ، والعجب
 منه في قبول الكناية وعدّها من المحذرات . وإنكار ما
 ذكرناه من التشبيه ، مع أن الكناية دالة على موضوعها الأصلي
 في اللغة ، كما سنقرره عند الكلام فيها بمشيئة الله تعالى
 وأعلم أنا قبل الخوض في أسرار التشبيه وذكر حقائقه .
 تقدّم التنبيه على أمور أربعة تكون كاتمهيد والنوطه لما نريد
 ذكره من ذلك

﴿ التنبيه الأول ﴾

(في بيان ماهية تنبيه)

أما لفظة فهو مصدر من قولهم شبهته بكذا . إذ جمعت
 بينهما بوصف جامع ، وأما في مصطلح علماء البيان فتذكر
 له تعريفات ثلاثة وفيها كفاية

(التعريف الأول)

ذكره لمطرزي . وحاصل كلامه في ماهيته هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه . هذه الفاطة . وهذا فاسد لأمرين . أما أولاً . فلأنه إن أراد بالدلالة حقيقة ، فاشيء لا يدل على نفسه ، ومن حق الدليل أن يكون مغايراً المدلول . وإن أراد بلفظ الدلالة أن من عرف الحد عرف لامحالة المحدود ، فهذا جيد ، لكن لفظ الدلالة يؤم خطأ من جهة المغيرة . فيجب أطراحها . وأما ثانياً فلأنه لم يفصل بين التشبيه لورد على جهة الاستعارة كقولك جاني الأسد . ورأت بحراً . وبين التشبيه الصريح كقولنا : زيد كالأسد ، وعمرو كالسيف . وغير ذلك وكلاهما معدود من باب التشبيه . والعرض ههنا هو المظهر الأدب فكان من حقه فصله عما ذكرناه بذكر الأدلة ، لأنه هو المقصود بذكر هذه القاعدة

(التعريف الثاني)

ذكره الشيخ عبد الكريم السامري . وحاصل مقالته أنه ركن من أركان البلاغة . لإخراج الخلق إلى الجلي

وإدناؤه البعيد من القريب . هدا ما ذكره في كتابه التبيان .
وهو فاسد أيضا لأمرين . أما أولاً فلأن ما قلناه إنما هو
إشارة إلى فائدته ومقصوده . وليس فيه بيان ماهيته في ذاته ،
كمن يقول في ماهية الأسد . هو اخور لى تخاف
سطونه وله هبة في القوس ، فكما أن هدا غير موصل إلى
ماهية الأسد . فكذا ما قلناه . ولأنه لا فصل بين مضمحل
لأداة . ومظهر لأداة . وحقيقة أحدهما مخالفة لحقيقة
الآخر ولأن ذكر الأداة حر من مفهوم هذه القاعدة التي
تصدتنا لكشفها وبيانها . فلا بد من ذكر لأداة . وظهر مما
حققناه ضعف ما قلناه

(التعرف الثالث)

وهو المختار أن يقال هو اجمع بين الشئين ، أو الأشياء
بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها . فقولنا (هو الجمع بين
الشئين) يدخل فيه التشبيه المفرد كقولك : زيد كالأسد .
(أو الأشياء) يدخل فيه التشبيه المركب على أوصاف ومراتبه
كما سنقرره واصف حالة ونمثله . وقولك (بمعنى ما) عام لجميع
الأوصاف كلها العقلية والحسية ، المفردة والمركبة وقولنا

(بواسطة الكاف) يُخرج العطف لأنه جمع بين الشيئين ،
أو الأشياء ، لكن بغير الكاف ، ويُخرج عنه مضمرة لأداة
كقولك : زيد أسد . فإنه ليس من التشبيه الذي أردناه في
هذه القاعدة . وإنما هو معدود في الاستعارة كما قررناه من
قبل . فكذا يكون تعريفه بما ذكرناه ، ولقد حاشم من
أسلفنا ذكره في تعريف حقيقة التشبيه حول ما قررناه ، فما
وقع . وصاحبا (١) فما ففتح ، ومن حق من أراد تعريف ماهية
من الماهيات أن يورد في حده أخص أوصافها وأن يصونها
عن النقوض

﴿ دويقة ﴾

أعلم أنا قد جعلنا هذه القاعدة للتشبيه فصد رناها ببقية ،
وحكينا عن المطرزي سكار كونه معدوداً من المحازات وإن
عد من أنواع البلاغة ، وفي هذا ذهب الشيخ عبد الكريم
صاحب البيان . وعالب الظن بل نعم قطعاً أن كل ما كان
من التشبيه مضمرة لأداة كقولنا . زيد الأسد ، ولقيني

(١) هذا من قولهم صُحَّ حُرُو . إذا غمس النظر قبل أن يفتح
عيبه . وصح . شديداً أعاف . دافع عيبه . وصر ذلك مثلاً لمن
طلب شيئاً ولم يبله

الأسد، وعمرو الشمس في صيائه، والقمر في نوره، والبحر في كرمه، إلى غير ذلك من التشبيهات المضمرة فإنيهما لا يخالفان في كون ما هذا حالة معدوداً في المحار، وإن كان من التشبيه، لأن طاهره الاستعارة وإن كان المشبه به في طيه. فلهذا وجب عدّه في المحار. وإتّما يتوجه خلافهما فيما كان من التشبيهات مظهر الأداة. كقولنا: هو كالبحر كرمًا. وكالقمر نورًا. وكالبدر تمام. وكالآل. فما كان بهذه الصورة ففيه مذهبان (المذهب الأول) أنه معدود من جملة المحارات. وهذا الذي يشير إليه كلام ابن الأثير، وحجته على ذلك أن قولنا: زيد أسد إذا كان معدوداً في المجاز يتفق بين عمه، السين، فيجب في قولنا: زيد كالأسد شجاعه. أن يمد في المجاز أيضاً، إذ لا تفرقة بينهما إلا من جهة ظهور الأداة. وظهورها إن لم يزد قوة ودخولاً في المجاز. لكن نخرجاً له عن المجاز، ولأن التمثيل إذا كان معدوداً في المجاز في نحو قولنا فلان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، يقال للمتخير في أمره فكذلك حال التشبيه أيضاً.

(المذهب الثاني) إنكار كونه معدوداً في المجاز، كما حكيناه عن المطردي وعبد الكريم، وغيرهما. وحجبتهم

على ما قالوا : أن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه
الأصلي وقولنا . زيد كالأسد ، مستعمل في موضوعه في
الأصل . فلهذا لم يكن معدوداً في المجاز . فهذا تقرير الكلام
في المذهبين جميعاً ، والمختار عندنا كونه معدوداً في علوم
البلاغة . لما فيه من الدقة واللطافة . وما يكتسب به اللفظ
من الرونق والرشاقة . ولاشماله على إخراج الخفى إلى الجلى .
وإدناؤه البعيد من القريب . فاما كونه معدوداً في المجاز أو
غير معدود . فلا مر فيه قريب بعد كونه من أبلغ قواعد
البلاغة . وليس يتعلق به كبير فائدة ، وربما كان لخلاف في
ذلك لفظياً فعدلتنا عنه

✽ التنبيه الثاني ✽

(في وزن أخته حرمته بن أشبه وأخيه به)

علم أن كل من أراد تشبيه شيء بغيره ، فلا بد من
اجتماعهما في وصف يكون دالاً على الاجتماع وعلماً دالاً
على المبالغة . ولا بد من أن يكون المشبه به أعلا حالاً من
المشبه ، لتحصل المبالغة هناك ، وتختلف تلك الأوصاف
الجامعة ويحصرها أقسام ستة

(القسم الاول)

(الأوصاف الخمسة)

وهي بالإضافة الى الحواس التي هي طريق الإدراك
خمس ، نفصلها بمعونة الله تعالى

(المدرك الاول)

الاشتراك في الصفة المبصرة . ومثاله قوله تعالى
« وعندهم قاصرات الطرف عين كأنهن بيض مكنون »
والجامع هو البياض . وقوله تعالى « كأنهن الياقوت والمرجان »
والجامع الحمرة . ونحو شبه الحد بالورد في البياض المشرب
بالحمرة . والشعر بالليل في سوده . وكقول بعضهم
وكان أجرام السماء لوامعاً * دُررٌ نثرن على بساط أزرق
فشبه أديم السماء في صمها زرقته . وبياض الجيوم .
بدُررٍ منثور على بساط أزرق . وكقول بعضهم في وصف ما
يجمع من لأزهار في الرقة والبياض والخمرة
ولا زورديّة ترهب بزرقها * بين الرّياض على حمر اليوافيت
كأنها فوق قامت صقن بها

أوئل الناري أطرف كبريت

ولأمر المؤمنين في هذا اليد البيضاء حيث قال في خلقه
الطاووس (١) ومخرج عنقه كالإبريق . ومغرزها إلى حيث
بطنه كصنع الوسمة لثمانية . والوسمة (بكسر السين) نبت
أسود يقال لها العظم . وكحريرة ملبسة مرآة ذات صقال .
وكأنه متلفع بمنجر أسحب . ومع فتق أذنه خط كاستدق
القلم . (٢) فهو كالأزاهير المشوثة . وقال . في جناحه إذا شره
من طيه وسما به مطلا على رأسه كأنه قلم دارى عنقه نونية
(والنونى هو الملاح) فإن ضاهيته بالملايس فهو كوشى الخيل .
وإن شاكلته بخيل فهو كفصوص ذات ألون . فأنظر إلى
هذه التشبيهات المدركة بالبصر . ما أدقها وما أوقعها في التشبيه
وأرقها . كاد لدقتها تسحر الأبواب . ويعجز عن حصر
معانيها في البلاغة منطق الخطاب

(١) قبل هذا وقد في موضع آخر قريعه حصراء موشة .
فصير معررها . ثم تد إلى المعرعة

(٢) أسقط من كلامه . لا بد من ذكره وهو : كاستدق إلى في
لون لأفجوان أبيض نقي . فهو ساصه في سواد ما كان أبيض .
وقل صنع إلا وقد أخذ منه قسط . وعلاه كآثرة صمده وربقه واصبص
دياحه وروقه . فهو كالأزاهير الخ

(المدرك الثاني)

في الاشتراك في الكيفية المسموعة . وهذا نحو تشبيه
صوت الخنخال . بصوت الصنح كما قال (كأن صوت الصنح في
مُصلصلة) وتشبيه أواخر الميس بأصوات الفرارج قال
كأن أصوات من إيفالهن بنا
أواخر الميس إنقاض الفرارج
ونحو تشبيه الأسلحة في وقعها بالصواعق وتشبيه
الأصوات الطيبة في قراءة القرآن بالزمير

(المدرك الثالث)

في الاشتراك في الكيفية المدونة . وهذا نحو تشبيه
الفواكه الحلوة بالعمل ، والريق بالحرق قال
كأن المدام وصوب الغمام * وريح الخزامى وذوب العسل
يعمل به رذا أنيابها * إذا النعم وسط السماء اعتدل

(المدرك الرابع)

في الاشتراك في الكيفية المشمومة . وهذا نحو تشبيه
التكهة بالعنبر ، وتشبيه شمع الریحان بالكافور والمسك .

ومثل تشبيه لرياحين المحتمة في الريح ، بالغالية ، لكونها
مجموعة من أنواع طيبة ونحو تشبيه لأخلاق الكريمة بالعطير

(المدرك الخامس)

في الاشتراك في الكيفية المموسة ، وهذا نحو تشبيه
الجسم بالحرير ، وحسن الثمائل بالدياج قال
لها بشرٌ مثل الحرير ومنطق
رخيم لحواشي لا هزاء ولا نزر

﴿ القسم الثاني ﴾

١ في 'الوصف لتاعة للمحسوسات ، وذلك أمور ثلاثة (
أولها لا شكل ، وليس يخلو حالها ، إما أن تكون على
جهة لاستقامة ، وهذا نحو تشبيه حسن القامة بالرماح في
الطول ، ونحو طابان ، في حسن التكسر والتثنى ، وإن كان
على جهة لاستدارة ، مثل تشبيه القطعة من العجين بالكرة ،
ونحو تشبيه الأمر المعجل بالحلقة المبهمة ، في أنه لا يهتدى
لصوابه ، وثانيها الاشتراك في المقادير ، وهذا نحو تشبيه عظيم
الخلق بأجل ، والفيل ، ونحو تشبيه من يسند إليه معظم

الأمور بالجبل ، وتشبيه من يستقيم في أمره بالقذح . والميل ،
وثباتها الاشتراك في الرخاوة ، والصلابة . واللين . كتشبيه
الشيء الصلب بالحديد ، ولا حجار . ونحو تشبيه الشيء الرخو
بالحرير . والقطن . الى غير ذلك وإنما أحققنا هذه الأمور
بالحسيات . لأنها مختصة بها . وأكثر ما تكون في الأجسام
كما مثلناه

﴿ القسم الثالث ﴾

(في الاوصاف العقلية)

وهذا نحو تشبيههم للمرض الشديد بالموت ، ونحو
تشبيههم العافية بالملك ، والقناعة بالمال ، وفقير بالكفر .
والسفر بالعذاب ، والسؤال للخلق بموت في أكثر الحوائج
والضلال عن الحق . بالعمى . والاهتداء الى الخير بلا بصار ،
وكما شبهوا الجود بالمطر ، والوابل . ومثوا الأمل بأشياء
من الغيث ، ومثلوا العدو الشديد بالطيران . وكقوله تعالى
« وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا سَخَّرَ مِنْ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ »
أو تهوى به الرّيح في مكان سحيق « مثل حال من تلبس
بالشرك واعتقده وشرح به صدره . بمنزلة من سقط من السماء
فقطعت الطير . أو أبعدته الرّيح في أبعد ما يكون وأقصاه .

شبه الشرك في بعده ، وتلاشيهِ ، وبطلانه ، وزواله ، بهده
الأمور التي هي النهاية في البعد والبطلان

﴿ القسم الرابع ﴾

(في الأوصاف الوجودية من النفس)

وهذا نحو تشبيههم العلم بالحياة ، والجهل بالموت ، ومنه
قوله تعالى . في الاستعارة على جهة التشبيه « أومن كان ميتاً
فأحييناه وحملناه له نوره » في الناس كمن مثله في
الظلمات . فيجوز فيما هذا حاله ، أن يراد به العلم ، والجهل
في الحياة . والموت . ونحو تشبيههم الجوع بالنار ، والعطش
باللهب وتسعر النار . وتشبيه الأشواق . والغيط . والأسف
والغضب . بالمار في تطهيرها وتلخيصها الى غير ذلك من الأمور
الموجودة من جهة النفس

﴿ القسم الخامس ﴾

(في الأمور الحسية)

وهذا نحو أن يتخيل شعباً من بعيد ، فيطنه إنساناً ،
فاذا تخيله ضئيلاً ، شبهه بالقلم ، وإن تخيله جسيماً ، شبهه
بالفيل والجل ، وهكذا إذا رأى حيواناً ، فاذا تخيله أسداً ،

شبهه بالبرق لسرعة جريه ، وإذا نخلت شاة . شتيها بالكرة
لعظمها ونخامة جسمها . وهكذا القول في سائر الأمور
الخيالية . فإن التشبيه على قدر ما رى عن الخيال

﴿ القسم السادس ﴾

(في الأمور الوهمية)

وهذا نحو أن يتوهم الواحد ما فرق ما بألفه ويشبهه
بتقطيع الجسم ووخز الشفار ونحو أن يتوهم انقطاع إحسان
واصل اليه من جهة الغير بزوال الروح . وانقطاع الأبهـر .
الى غير ذلك من الأمور الوهمية . والتفرقة بين الأمور
الخيالية والأمور الموهومة هو أن الخيال أكثر ما يكون في
الأمور المحسوسة . فأما الأمور الوهمية وإنما تكون في
المحسوس وغير المحسوس مما يكون حاصلًا في النوم ودخلًا فيه

﴿ التنبيه الثالث ﴾

(في بيان نمرة التشبيه ومداها)

اعلم أنك إذا أردت تشبيه الشيء بغيره وإنما تقصد به
تقرير المشبه في النفس ، بصورة المشبه به ، أو بمعناه .
فيستفاد من ذلك البلاغة فيما قصد به من التشبيه على جميع

وجوهه من مدح ، أو ذم ، أو ترغيب ، أو ترهيب ، أو كبر ،
أو صغر ، أو غير ذلك من الوجوه التي يقصد بها التشبيه وتراد
للايجاز أيضاً والاختصار في اللفظ من تعديد الأوصاف
الشبيهة ، وتراد للبيان والإيضاح أيضاً ، فهذه مقاصد ثلاثة
نفصلها بمعونة الله تعالى

(المقصد الأول)

في إفادته للبلاغة . وهد كقوله تعالى « وله لجوارى
المنشآت في البحر كالأعلام » فشبّه السفن الجارية على ظهر
البحر بالجبال . في كبرها ونخامة أمرها على جهة المبالغة في ذلك ،
وهكذا القول في جميع تصرفات التشبيه ، فإنه لا ينفك عن
إفادة البلاغة . وإلا . لكان تشبيهاً ، لأن إفادته للبلاغة هو
مقصده الأعظم . وبإية الأوسع . ولهذا فإنك لا تكاد تجد
تشبيهاً خالياً عن مقصود البلاغة على حال ، وكلما كان الإغراق
في التشبيه والإيحاء فيه وكونه مدرك الوقوع والحصول ،
كان أدخل في البلاغة . وأوقع فيها ، وهد نحو تشبيه نور الله
تعالى بنور الصباح في المشكاة . سواء قلنا : إن المشبه هو نور
الله تعالى كما هو الظاهر من الآية . أو هو نور الرسول صلى

الله عليه وسلم ، فمقصود هو البلاغة في ذلك . وكما قال بعضهم في وصف الحجر

وكأنها وكأن حامل كآس

إذا قام يخلوها على الندماء

شمس الضحى رفعت وقط وحدها

بذر الدجى كواكب الجور ،

فاظر الى ما ألدغة في المبالغة بهد التشبيه . حيث شبه

الساقى بالبدر ، وشبه الحجر بالشمس . وشبه حبيها بالكواكب

اعراقا في ذلك . ومبالغة منه . وكما قال بعض الشعراء في وصف

الشقائق على أعوادها إذا حركتها الريح فتارة نستقيم . وتارة

تعوج قال

وكان نَحْمَرُ الشقي في إذا تصوب أو تصعد

أعلامُ ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

وكما ورد في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه

قال . « المؤمن كالسبلة ، تعوج حيناً . وقوم أخرى » أراد

بذلك أنه لا يخلو في نصرته عن أن يكون مستقيماً على الدين

فذلك حال الاستقامة . أو يكون مفارقاً للدين ، فذلك حالة

الاعوجاج وقوله صلى الله عليه وسلم . « المؤمن كحامة الرزع »

أراد أنه عاين عن أكثر المداخل . مشغول بما هو فيه من
أمر ندين عن التفطن للأمور كالرعة بين الررع الكثيف .
فإنه إذ عطا عليها سكن بارزة للريح والشمس فتحصل لها
الصلاية . فتراد في جميع مجاريه لا بد من إفادته للبلاغة
ومرعاتها فيه

(المقصد الثاني)

في إفادته الإيجاز وهذا ظاهر . فإنك إذا قلت زيد
كالأسد . فإن الغرض تشبيهه بالأسد في شهامة النفس ،
وقوة البطش . وجرة لإفادته . والقدر على الافتراض .
وغير ذلك من الصفات الفاخرة . فقد سئغيت بذكر لفظ
لأسد عن أن تقول . زيد شبه شجاع قوى البطش جرى
الجان قدر على الاعداء . وهذا هو الذي زوده بالإيجاز .
ومن لاختصار العجيب والإيجاز البدع في التشبيه قوله تعالى
« إِنَّمَا مِثْلُ حَيَاتِهِ الدُّنْيَا كَمَا أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ
الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ارْيَاحٌ » فانظر إلى ما اشتملت
عليه هذه الآية من أنواع التشبيهات . أشياء بأشياء في
معان وأوصاف بحيث لو فصلت لاحتاجت إلى شرح كبير .

مع اختصاصها بجزلة اللفظ . وبراعة النظم . وبلاغة المعاني
وحسن السياق ، ومن الإيجاز قول البحترى

تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى

كأرعد والبرق تحت العارض البرد

فما هذا حالة من جيد التشبيه وغريبه الموجز عية في

الإيجاز ، وكما قال أبو نواس في صفة الخمر

وإذا علاها الماء ألبسها * حبيب شبيه خلاص الحزن

حتى إذا سكبت جوارحها * كسبت بمثل أكارع النمل

وكقول أبي نواس في تشبيه الحبيب أيضا

فاذا ما اعترضته العبد * ن من حيث استدرا

خانة في حنيت الـ * ككأس واوات صفارا

فهذه التشبيهات كلها في غاية الإيجاز والاختصار كما ترى

(المقصد الثالث)

في مدح من لا يحج

وهذه أيضا هي هذه التشبيه الكبري . فإنه يخرج

المبهم الى الإيضاح والمتبس الى البين ، وبكسوة حنة

الظهور بعد خفائه ، والبروز بعد استدره وهذا كقوله تعالى

« مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب
الله بنورهم » الآية . وقوله تعالى « أو كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق كذا أضاء لهم » الآية فهاتان الآيتان
واردتان مثلاً وتشبيهاً بحال أهل النفاق ، وإيضاحاً وبياناً
لأمرهم فيما صهر لهم من النور التامة بإرسول صلى الله عليه ،
وإعراضهم عنه ، فشبه حالهم في ذلك بالمستوقد للنار ،
وبالصيب الذي فيه الرعد والبرق ، كشف حالهم في النفاق ،
وإظهاراً لأمرهم فيه ، فنظام هذه الآية وسياقها دال على
نهاية الإيضاح بالتشبيه وإظهار حالهم به ، وهكذا ذاقت
زيد يفيض فيض البحر ، ويقدم إقداماً كالأسد ، فإنك
بذكر هذا التشبيه قد أوضحت أمره في الكرم والشجاعة ،
وكشفت ذلك بالإيضاح كشفاً لا غاية له ولا مزيد عليه ،
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « كن في الدنيا كأنك غريب أو
عابر سبيل » يعني في قطع الملائق ، وخفة الحال ، فإن
الغريب لا علفة له في بلاد الغربة ، وابن السبيل لا لبث له
إلا مقدار العبور وقطع المسافة ، فهذا المعنى قد أظهره التشبيه
بهاية الظهور وأوضح حاله كما تراه ، ومنه قول أمير المؤمنين كرم

الله وجهه « كن في الفتنة كابن اللبون ، لا طهر فيركب ولا
 ضرع فيجلب » أراد أن الفتن اذا تلبس الإنسان بها ووقع
 في غمرتها ، كان أدعى للهلاك وأقرب إلى تورط النفوس .
 وإذا كان لا علقه له بها ، فربما كان ذلك أدعى للسلامة
 وأقرب إلى الخلاص عنها ، وهذه المعاني قد أشعر بها التشبيه
 ودل عليها ، ومن واضح التشبيه قول أبي نواس في ذم الدنيا
 وتقيحها

ذا امتحن الدنيا ليب يكشف

له عن عذو في ثياب صديق

فهذا من التشبيه الواضح المضمحل لأداة فهد أوردناه هنا .
 ومن أعجب ما يورد مثالا في وضح التشبيه قول البحري
 يمشون في زحف كأن متونها

في كل معركة متونها

بيض يسيل على الكماة فضولها

سيل السراب بقررة ينداء

فاذا الأسنه خالطتها حذنها

فيها خيال كواكب في ماء

وقوله أيضا

وتراه في ظلم الوغى فتخاله

مراً نكر على الرجال بكوكب

فقد ظهر بما أوردناه من هذه الأمثلة وصوح ما ادعينا

من كون التشبيه مختص بالايضاح والبيان لما قصد به

التنبيه الرابع

أما في مراتب التسميات في الصهور والحفوف والقرب والبعدها

والنقص وغير ذلك من حواشي التي تعرض لها

علم أن الشيء المشبه به كلما كان أبعد عن الوقوع كان

التشبيه المستخرج منه أغرب ، وكون في المبالغة دخل

والمعجب ، مثال اقرب تشبيه السيوف بالأموج ، وتشبيه

أطراف الأسمنة بالكواكب ، وتشبيه الرجل بالأسود ومن

قريب التشبيه وأحسنه ما قاله علي بن جبلة

إذا ما تردى لأمة الحرب أرعدت

حشا الأرض واستدعى^(١) الرماح الشوارع

وأسفر تحت النقع حتى كأنه

صباح مشى في ظلمة الليل ساطع

(١) من قولهم استدعى الرجل : طأطأ رأسه يقطر منه الدم

ومنه قول أبي تمام

خلط الشجاعة بالحياء فأصبحا

كالْحُسْنِ شَيْبَ لَمُغْرَمٍ بِدَلَالِ

ومثال التشبيه البعيد تشبيه الفحم إذا كان فيه جَمَرٌ

يبحر من المسك موجةً ذَهَبٌ، ونحو تشبيه الشقائق بأعلام

من ياقوت على رماح من زَرْجَدٍ، ونحو تسبيه الدماء بنهر من

ياقوت أحمر، فهذا وأمثاله من المعداد في البعيد. لكونه غير

متوهم الوقوع بحال. فإن البحر من المسك لا يوجد ولكنه

متصور وهكذا، فإن أعلام الياقوت على رماح لربرجد غير

موجودة، ولهذا فإنه لما كان غير موجود كان أدخل في التشبيه

وَأَعْجَبَ لَكُونِهِ غَيْرَ وَاقِعٍ وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُ مَنْ قُلَ

وَكَاَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ لَوَامِعًا

ذُرُرٌ نَثْرَنَ عَلَى بَسَاطٍ أَرْزَقَ

أدخل في الإعجاب وأغرب من قول ذي الرمة في شعره

(كأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ) لَمَّا كَانَ لِأَوَّلِ غَيْرِ وَاقِعٍ.

لأن البساط الأزرق عليه ذُرُرٌ مَنثورَةٌ لا يكاد يوجد.

بخلاف الفضة المموهة بالذهب، فإنها توجد كثيرا، فأما

التشبيهات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، فإنها

كلها قريبة . وما ذك إلا لأنها أدخل في التحقيق ، وأقرب
إلى التيقن مما لا يكاد يقع . فلهذا كانت مختصة بهما كقوله
تعالى « أو كظلمات في بحر أُجَيٍّ » وقوله تعالى « كمثل الحمار »
« فثله كمثل الكلب » إلى غير ذلك عن الأمور الممكنة
الوقوع . ومثال الوصح من التشبيه ما قاله علي بن جبلة في
وصف الحمر

ترى فوقها نمشاً لمراج تقارب لا تتصن اتصالاً
كوجه العروس إذا خاططت على كل ناحية منه خالاً
ومن أوضحه قول مسلم بن الوليد يصف رجلاً بالشجاعة
يلقى المنية في أمثال عُدَّتْها
كالسيل يقذف جُلُوداً بجلود

فهذا وأمثاله من الأمور الواضحة في المقصود منها في
التشبيه . وهكذا جميع التشبيهات في القرآن العظيم ، فإنها
واضحة جلية ، ومثال التشبيهات الخفية ، ونريد بخفائها أن
الأمور المحسوسة الظاهرة مستمدة من الأمور الخفية في
المعاني وهذا كقول بعض الشعراء

وكان النجوم بين دُجَاهَا * سنن لاح يئهن ابتداع

فشيبة النجوم في ظلمة الظلام مع نورها ، بالسنة الواضحة التي هي كالأنوار توسطاً بينها بدع ، كسواد الليل في ظلمتها ، فالسنة في هذا كالنور ، والبدعة في جهلها بمنزلة الظلمة ، ومن هذا قول بعضهم

كأن النضياء البدر من تحت عينه

نجاه من البأساء بعد وقوع

فشيبة المحسوس بالمعقول ، ومثل البدر الذي ينحسر عنه الظلام ، بالمتخلص من البأساء بعد وقوعها عليه ، وما ذك إلا لأن هذه المعاني وضحت وضوحاً وقربت من النفوس قرباً فالحقت بالأشياء المحسوسة في وضوحها وتحققها ، ومن أمثلة ما حكاه الله تعالى عن مسجلى الرّبا حيث قالوا « إنما البيع مثل الرّبا » وكان القياس في قولهم : إنما الرّبا مثل البيع ، في تحليله إغراقاً منهم في المبالغة ، وذهاباً إلى أن الرّبا في باب الحلّ أدخل من البيع وأقوى حالاً ، وهذا من أنواع التشبيه يلقب بالمعكوس ، ولهذا يقال : صبح كغرة الفرس ، ويقال في عكسه أيضاً غرة كالصبح ، وسيأتي تقريره بمعونة الله تعالى

﴿ التنبيه الخامس ﴾

(في اكتساب وجه شبه)

أَعْلِمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ رَادَ تَشْبِيهِ شَيْءٍ بِغَيْرِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِوَصْفٍ مَا كَمَا فَرَرْنَا مِنْ قَبْلُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُسَمَّى
فِي طَلَبِ لَوْجِهِ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ طَلَبَ أَنْ يُمَثِّلَ حَرَكَةً أَوْ
هَيْئَةً بِغَيْرِهِمْ . فَعَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ أَمْرًا يَتَّفَقَانِ فِيهِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ
بَنُ لَمَعَزٍ فِي قَوْلِهِ

وَكَاَنَّ الْبَرْقَ مُدَحَفَ قَدَرٍ * فَطَبَاقَ مَرَّةٍ وَانْفِصَا
فَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى جَمِيعِ أَوْصَافِ الْبَرْقِ كُلِّهَا وَمَعَانِيهِ ، وَلَكِنَّهُ
أَرَادَ تَشْبِيْهَ هَيْئَةِ الْبَرْقِ وَحَرَكَةِ لَمَعَانِهِ بِالصَّحْفِ ، يَفْتَحُهُ الْقَارِي
مَرَّةً وَيُطْبِقُهُ أُخْرَى . فَيَكُونُ جَامِعًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ
مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْجَامِعِ

﴿ دقيقة ﴾

وَمِمَّا يَكُونُ مُنَاسِبًا لِمَا أوردناه في كونه جَامِعًا بَيْنِ
الْمُخْتَلَفَاتِ هُوَ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ سَبَبًا لِمُضَادِّهِ كَمَا يُقَالُ أَحْسَنَ إِلَى
مَنْ حَيْثُ قَصْدُ الْإِسَاءَةِ . وَنَعْمَى مَنْ حَيْثُ أَرَادَ الْإِضْرَارَ .

وكانت نجاتي من حيث قصد إهلاكى . ومن هذا قول
بعض الشعراء

أَعْتَقَنِي سُوءُ مَا صَنَعْتَ مِنَ الرَّ

قِّ فَيَبْرُدْهُ عَلَى كَبِدِي

فصرت حرًا بالسوء منك وما

أَحْسَنَ سُوءًا قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ

وما ذاك إلا من أجل تخيل الجامع في الأمور المختلفة
المتضادة . كما قررناه فهذا ما أردنا ذكره من ذكر التزيينات
في صدر هذه القاعدة لتكون توطئة وتمهيداً لما نريد ذكره من
أسرار التشبيه وحقايقه ، فإذا تمهد ذلك فليذكر أقسام التشبيه .
ثم نردفه بذكر الأمثلة . ثم نذكر كيفية التشبيه . ثم نذكر
أحكامه فهذه مطالب أربعة نفصلها عمونة لله تعالى

المطلب الاول

(في بيان أقسام التشبيه)

اعلم أن التشبيه له طرق كثيرة ، وتنقسم الى أنحاء
منتشرة باعتبارات مختلفة . ولكننا نقصر من ذلك على تقسيمات
أربعة هي وافية بالمطلوب ومندرج تحتها شعب كثيرة

(التقسيم الأول)

باعتبار ذاته الى مفرد ومركب، ونعني بالمفرد ما كان التشبيه فيه مقصوراً على تشبيه صورة بصورة من غير زيادة، أو صورة بمعنى، ونعني بالمركب ما كان التشبيه فيه تشبيهاً لأمرين أو بأكثر من ذلك كما نوردته، أو تشبيهاً لأمرين أو بأكثر كما ستراه موضحاً في الامثلة بمعونة الله تعالى، فإذاً هذا التقسيم مشتمل على ضربين أربعة الضرب الأول منها تشبيه المفرد بالمفرد وهذا كقوله تعالى « فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان » شبيهها بالدهان لخمرةا . وهو لحد لأحمر وكقوله تعالى « تهنئوا كأنها بجان » وقوله تعالى « كمصف ما كؤل » الى غير ذلك من التشبيهات المفردة الواردة في القرآن وقوله صلى الله عليه وسلم « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن ، كمثل الأترجة ، طعمها طيب وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن ، كمثل التمرة ، طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنظرة ، طعمها مر ولا ريح لها ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن ، كمثل الزنحانة ، ريحها طيب ولا

طعمَ لها ، ومنه قولهم زيد كالأسد ، وعمر كالبحر ، وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في الشَّقَشَقِيَّة ، فصاحبها ككراكب
الصقبة . إن أشق لها خرم ، وإن أسلس لها تقحّم . وقوله
في مخاطبة طاحه والزبير . والله لا أكون كالضئع ، تنم على
طول اللدّم حتى يصل إليها طالِبُها

ومن التشبيه الفائق قول امرئ القيس

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَانَتِنَا
وَأَرْحَامِنَا أَجْرَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبْ

وقول زهير

بَكَرَرِ بَسْكَوْرًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ

فَهِنَّ بَوَادِي الرَّمْسِ كَالْيَدِ لِلْقَمِّ

ولقد أجاد زهير في هذا التشبيه وأبدع فيه ، ومنه قول

ذِي الرُّمَّةِ

قِفِ الْعَيْسِ فِي أَطْلَالِ مَيَّةٍ فَاسْأَلِ

رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسَلَّسِ

ومثله قول أبي تمام

خَرَفَاءُ تَلْعَبُ بِالْعُقُولِ مَزَاجُهَا * كَتَلْعَبُ الْأَفْعَالُ بِالْأَسْمَاءِ

وكقول ابن المعتز في وصف الغنم
حتى اذ حرَّ أب جاش مرَّجله
بفائر من هجير الشمس مستعر
ظلت عنقيدته يخرجن من ورق
كما حشبي الرنيج في خضر من الأزر
وكما قال بعض الشعراء
هكان الثريا والصباح يكدها
مصاييح رهبان دنت لخمود
وكما قال بعض الأذكياء
والصبح يتلو المشتري وكأنه
عريان يمشي خالفا بسراج
ومن ذلك قول بشار
كان الناس حين تغيب عنهم
نبات الأرض أخطأه القطار
ومن بديع التشبيه قول امرئ القيس
وكشح لطيف كاجديل نخصر
وساق كأنبوب السقي المدلل

وَتَعْمَلُوا بِرَخْصٍ غَيْرِ شَيْءٍ كَأَنَّهُ

أَسَارِيْعُ طَبِيٍّ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحَاجٍ

مُهَفَّفَةٌ بَيْضَاءُ غَيْرُ مُقَاصَّةٍ

تَرَاتِبُهَا مَصْقُولَةٌ كَالسَّجْجِ

فَانْظُرْ إِلَى مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأُيَاتُ مِنْ بَدِيعِ
التَّشْبِيهِ وَغَرِيبِهِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي تَشْبِيهِ الْفَحْمِ وَالْحَرِّ
كَأَنَّمَا النَّارُ فِي تَلْهَيْهَا * وَالْفَحْمُ مِنْ فَوْقِهَا يُعْطِئُهَا
زَنْجِيَّةٌ قَبِضَتْ أَنْامِلُهَا * مِنْ فَوْقِ نَارِجَةٍ لِتُخَفِّئَهَا
وَمِنْ جَيْدِ التَّشْبِيهِ وَرَاتِقِهِ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْأَدْيَاءِ
وَهُوَ الْبَحْتَرِيُّ

دَنَوْتُ تَوَاضَعًا وَعَلَوْتُ قَدْرًا

فَشَانَاكَ انْخِفَاضُ وَارْتِفَاعُ

كَذَلِكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أَنْ تُسَامِيَ

وَيَذْنُو الضَّوْءُ مِنْهَا وَالشُّعَاعُ

وَلَنُكْتَفِ بِهَذَا الْقَدْرِ فِي الْمَفْرَدَاتِ

الضَّرْبِ الثَّانِي فِي تَشْبِيهِ الْمَرْكَبِ بِالْمَرْكَبِ ، وَمَا هَذَا حَالُهُ
يَرُدُّ عَلَى أَوَجِهِ أَرْبَعَةً ، أَوَّلُهَا تَشْبِيهُ شَيْئَيْنِ بِشَيْئَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى

« ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة » فقد مثل الكلمة الخبيثة
 بالشجرة الخبيثة ، وقد قررنا من قبل أن نريد بالتشبيه المركب
 ذلك ، ونحو قوله تعالى « مثل الدين حمأو التوراة ثم لم يحملوها
 كمثل الحمأر يحمل أسفاراً » وقوله تعالى « ومثل الذين كفروا
 كمثل الذي ينفق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً » فمثل
 الكفار في إغراضهم عن الحق والهدى وعدم الإصغاء الى
 ما جاء به الرسول برجل يتكلم بما لا يفهم منزلة نعيم البهائم .
 ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « مثل الرجل الذي لا يتم
 صلاته كمثل الحامل حملت حتى إذا دنا نفاسها ، أملت
 فلا ذات حمل ولا ذات ولد » ومن هذا قوله صلى الله عليه
 وسلم في مثال المؤمن حامل القرآن ، كمثال الأترجة ، ومثل
 المنافق الذي لا يحمل القرآن كمثال الحنظلة ، وسائر تلك
 الأحاديث التي أسلفناها تمثيلاً للمفرد بالمفرد وهي ههنا صالحة
 للتمثيل المركب بالمركب في شيئين بشيئين ، فإن كان
 بالإضافة الى الموصوف فقط ، فهو من باب المفرد بالمفرد ،
 وإن كان بالإضافة الى الموصوف مع صفته ، فهو من باب
 المركب بالمركب . والامر فيه قريب . ومن اشعر قول امرئ
 القيس

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا
لَدَى وَكْرِهِ الْعَنَابِ وَالْحُشْفِ الْبَالِي

وَقَوْلُ بَشَارِ

كَأَنَّ مِثَارَ النِّعَمِ فَوْقَ رُؤُسِنَا
وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

وَنَائِيهَا تَشْبِيهِ ثَلَاثَةً بِثَلَاثَةٍ وَهَذَا كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ

لَيْلٌ وَبَذْرٌ وَغَضَنٌ شَعْرٌ وَوَجْهٌ وَقَدْ

خَمَرٌ وَذَرٌّ وَوَرْدٌ رَيْقٌ وَشَعْرٌ وَخَدٌّ

فَبِهِدْ عِدَدَاتَاهُ مِنَ التَّشْبِيهِ . وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ الْأُدَّةُ ،

لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَدَاتُهُ مُضْمَرَةً ، لِأَنَّ

ظُهُورَهَا يَكُونُ مُقَدَّرًا

وَنَائِيهَا تَشْبِيهِ أَرْبَعَةٍ بِأَرْبَعَةٍ وَهَذَا كَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ

لَهُ أَيْطَلًا ظَلِيٌّ وَسَاقًا لَعَامَةً

وَأَرْخَاءُ سَرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٌ تَنْقُلُ

وَكَقَوْلِ أَبِي نُوْسٍ

تَبْكِي فَتُدْرِي لَدَّرَ مَنْ نَزَجَسَ

وَتَمْشِيحُ الْوَرْدِ بَعَثَابِ

فَتَشْبِيهِ الدَّمْعِ بِالْدَّرِّ ، لِيَبَاصِهِ ، وَالْعَيْنِ بِالرَّجَسِ ، لَمَّا فِيهِ مِنْ

اجتماع السواد والبياض . وشبه الوجه بالورد . وشبه الأنامل
بالعناب ، فهذه تشبيهات أربعة كما أشرنا إليه وكما قال بعضهم
فَرَحَزَحَتْ شَفَقًا غَشَى سَنَا فَمَر

وَسَاقَطَتْ لَوْلُؤًا مِنْ خَاتَمِ عَطَرٍ
فشبه الحمار بالشفق ، لحرته ، وشبه لوجه بالقمر ، وشبه
ثناياها باللؤلؤ ، وشبه فيها بالخاتم

ورابعها تشبيه خمسة بخمسة وهد كقول الواواء الدمشقي
فَامْطَرَتْ لَوْلُؤًا مِنْ نَوْحَسٍ وَسَقَتْ

وَرَدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ
فجميع ما أوردناه في هذا الضرب ، إنما هو في تشبيه
المركب بالمركب

(الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركب)

ولنضرب له مثالين يدلان عليه ،

(المثال الأول في المظهر الأداة)

وهذا كقوله تعالى « اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . مِثْلُ
نُورِهِ كَمِثْلِ نُجُومٍ مُضِيٍّ فِي زَجَاجَةٍ الزُّجَاجَةِ
كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ

ولا غريبة « فهذه الأمور المودودة كلها أشباه لنور الله ،
إمّا على أن المراد به ذات الله تعالى ، أو يراد به الرسول صلى
الله عليه وآله ، وكقوله تعالى : « مثل الذين كرموا برّبهم
أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف » وكقول
أبي تمام يمدح قصيدة له

خذها مثقفة القوافي ربها * سويغ النماء غير كنود
كالدرّ والمرجان ألف نظمها * كالشدر في عنق الفتاة لرود

وكما قال البحترى في وصف السيف

وكأنما سنود النمل وخمرها

دبت بأيدي في قرأه وأرجل

فشبه فرند السيف ، بديب النمل ، خمرها وسودها ،

وهذا مما يشهد له فيه بالإجادة والإتقان في البلاغة والريادة

(المثال الثاني في مضمرة الاداة)

وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم : العزل هو الوأذ

الخفي « وهذا من التشبيه الذي فوق في رشاقته ، وراق في

جودة نظمه وبلاغته ، والوَأَذ هو ما كانت العرب تفعله من

دفن البنات وهن أحياء ، خوف من العار بركوب الفاحشة ،

فجعل الغزل كالوَاد. وعبر عنه بهذه العبارة التي تغضُّ لها العيون
 طرفها. ولا ينتهي الوصف إليها، فيكون تركُّ وصفها
 كوصفها، ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف العترة،
 عليهم السلام «فردوهم ورد الهيم العطاش» فهذا من
 الكلام لا يدرك في البلاغة منتهاه. ولا يحرز بعبارة غوره وأذناه
 ومن غريب ما وجدته في هذا الضرب كلام لابن الأثير
 في وصف القلم، «جدع أُنْمُه فصار في اليد قصيراً» يشير
 بذلك إلى ما كان من حديث قصير، مع الرِّبَاء وفنكه بها،
 وكيده العظيم لها «وأرهم صدره فصار في المضاء غضباً
 شهراً» أراد كالسيف في مضائه «وقمّص لباس السواد،
 وهو شعار الخطباء فنطق بفصل الخطب، ونكّس رأسه وهو
 صورة الازدلال، فختل في مشيه من الإعجاب» فأقول لقد
 نطق بفصل خطاب ابن الأثير، وصار على بلبغ التشبيه
 والاستعارة كالأمير، وهذا الضرب أعنى تشبيه المفرد بالمركب
 كثير الدُّور، واسع الجُرى. وما ذاك إلا من أجل المبالغة
 في المشبه نفسه فأتسعوا فيه بتشبيهات كثيرة

(الضرب الرابع في تشبيه المركب بالمفرد)

وما هذا حالة فهو على التدور والقلّة، وإنما كان الأمر فيه
كما قلناه من القلّة، لأنه لا مبالغة في تشبيه لأشياء المتعددة
بشيء واحد، فلا جرم كان قليل الاستعمال، ثم هو في قلّة
جريه على وجهين، الوجه الأول تشبيه شيئين مشتركين
في أمر معنوي بشيء واحد، ومثاله ما قاله أبو تمام في
وصف الربيع

يا صاحبيّ تقصّياً نظريكما

تريا وجود لأرض كيف تصور

تريا نهاراً مشمساً قد شابه

زهر الرّيا فكأنما هو مقمر

فشبه النهار المشمس مع الزهر الأبيض وقد اشتركا في

البياض والحسن، بضوء القمر، وهو تشبيه بالغ يقضى منه

العجب، ويأمل في نظمه وصفائه إكسیر الذهب

الوجه الثاني تشبيه شيئين ليس بينهما جامع ولا رابطة

تشمّلهما وهذا كقول أبي الطيب المتنبي

تشرق أغراضهم وأوجهم * كأنها في نفوسهم شيم

فشبه إشراق الأعراض والوجوه بإشراق الشيم ، وهي
اخلايق الطيبة ، فأشراق الوجوه يبياضها ، وإشراق
الأعراض يشرفها وطيبها ، وليس بينهما جامع كما ترى

(التقسيم الثاني)

(ماعدا حكمة الى قببح وحسن)

أعلم أن من التشبيه ما يروق منظره ويحمد أثره ، وهذا
هو الأكثر في التشبيهات ، فإنها جارية على الرشاقة في
معظم مجاريها . فلهذا تكون محمودة حسنة . وربما لم يكن
بين المشبه والمشبه به وجه ، أو حصل هناك جامع بينهما ،
لكنه يبعد ، فلهذا كانت قبيحة مذمومة ، فهذان ضربان
الضرب الأول فيما يكون بمبدأ ، فيذم ويستقبح ،
وإنما قدمنا الكلام على ما يكون مذموماً ، لأجل قلته
ونُدوره ، وأكثرها جار على اللطافة والرفقة

ثم هو على وجهين في قببحه ، الوجه الأول منهما ما كان
مظهر الأداة ، فمن ذلك قول أبي نواس في وصفه الخمر

كَأَنَّ يَوَافِتًا رَوَّأَكِدُ حَوْهَا

وزرق سنابير تدير عيونها

فما هذا حاله من التشبيه مع ما فيه من البعد والركوة ،
فقد اشتمل على نوع غثاثة وسخف في لفضة وبشاعة ، ومن
العجب أنه في هذه القصيدة قد قرنه بالفائق الرائق ، والبديع
النادر ، الذي أجاد فيه وأحسن وهو قوله
كأننا حلُولٌ بين أكناف روضة

إذا ما سلبناها مع الليل طينها
يعنى إذا فضوا ختام الدنان الحمرية عن أفوها ،
فكانهم في روضة من الرياض لما يحصل في نفوسهم عند داك
من الارتياح والطرب ، فانظر كيف قرر بين خرزه . وذرة ،
لا بل بين بعره وعبره . ومما أساء فيه من التشبيه قوله
وإذا ما الماء واقمها أظهرت شكلاً من الغزل
لؤلؤات ينحدرون بها كأنحدار الدّر من جبل
فتبّه حبيب الحمر في انحداره بنمل صغار ينحدرون من
جبل ، فأين هذا من قوله في صفة الحمر
كأن صغرى وكبرى من فواقمها

حصباء دُرّ على أرض من الذهب
ولقد أكثر من الحمرات حتى أتى فيها بما يُخجل

الأذهان ، وبما ينزل قدره في الإيمان ، ومن بعيد التشبيه
ما قاله الفرزوق

يمشون في حلق الحديد كما مشت

جربُ الجمال بها الكحلُ المشعل

فشبه الرجال في ذروع الررد ، بالجمال الجرب ، وهذا
من التشبيه البعيد لأنه إن أراد السواد فلا مقارنة بينهما في
اللون ، فإن لون الحديد أبيض ، ومع ما فيه من البعد ، ففيه
أيضا سخف وغشاة ، ومن بعيد التشبيه ما أثر عن أبي
الطيب المتنى

وجرى على الورق النجم الماني

فكأته التارنج في الأغصان

فهذا حاله من التشبيه ، قد أكره أهل هذه الصناعة ،
ووسموه بالنزول والشاعة ، ومن ردئ التشبيه ما قاله في
بعض القصائد السبقية

شرف ينطخ النجوم بروقي ٤ وعز يُثقل الأجبالا

فذكر الروق ليس جيدا في المديح ، وكذا لفظ المناطحة

ليس فصيحاً ولا دالاً على البلاغة ، ومن العجب أنه قال في مطلع

هذه القصيدة ما يروق النظر ، ويشوق القلب والمخاطر

ذِي الْمَعَالِي فَلْيَعْلَمُونَ مَنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا

فالتفاوت ما بين الشئيين يدركه كل من له ذوق سليم ،
وطبع في الفصاحة مستقيم ، فلقد جمع في هـد بين ورادة .
وسعدانة ، لا بل بين بعده ومرجانة ، ومن البشع المستنكر
في التشبيه ما قاله بعض الشعراء
ملا حاحيثك الشيب حتى كأنه

طبا جري منها سائح وبارح

وهكذا ورد قول آخر في صفة السهام

كساها رطيب الرصيف فاعندلت له

قداح كاعناق الأطباء القوارق

فما هذا حاله لا ملائمة بين المشبه والمشبه به ، وهما في

غاية البعد

الوجه الثاني ما كانت مصدر لأداة فمن ذلك ما قاله

أبو تمام يندح رجلاً

(١) الرصف مصدر رصف السهم . شد على مدخل

سبخ النصل في القدح بالرصف . وهو وتر من عصب

وتقسم الناس السخاء مجزأ

فذهبت أنت برأسه وسنانه

وتركت للناس الإهاب وما بقي

من فروجه وعروقه وعظامه

فأما البيت الأول فهو فيه وليس وراءه كبير معنى

ولا بليغة ، فإن حاصله أنك ذهبت بالأعلام من السخاء وتركت

للناس الأدنى . والبيت الثاني أرك وأنزل في البلاغة ، ومن

ذلك ما قاله أيضاً في غير هذا الموضع

لا تسقني ماء العلام فإنني « صب قد استعذبت من بكائي

فما هذا حاله ليس فاحشاً ولا بليغاً ، وإنما هو متوسط

كما قال ابن الأثير ، وهو كما قال ، فإنه وإن نزل فيما أورده من

التشبيه فليس خالياً عن بلاغة في معناه وجزالة في لفظه

ويحكي أن رجلاً لما سمع هذا البيت لأبي تمام بعث إليه

بقارورة . وقال هب لي شيئاً من ماء الملام فقال له أبو تمام أبعث

لي بريشة من جناح دال . حتى أبعث لك ماء الملام ، ليس

مراد أبي تمام المائلة بينه وبين التشبيه في قوله تعالى « وخفض

لها جناح لدال من الرحمة ، فإن بينهما يونا لا تدرك عايشته ،

وبعداً لا تقطع مسافته ، وإنما أراد أن لا استعارة جارية في الماء

كجريها في الجناح ، وهذا مقصد جيد لا غبار على أبي تمام فيه
الضرب الثاني ، حسن في الصورة من التشبيه ، وهذا
بب عظيم ، قد أوسع فيه كلام البلغاء وأتوا فيه بكل حسن
بديع ، وتهالكو في دقة المعاني ، ولطائف التشبيه ، فمن ذلك
ما قال امرؤ القيس في صفة الفرس

على الدليل حياش كأن اهتزامه

إذ جاش فيه حمية غلى مرجل

وقوله

درير كخدر زوف الوليد امرأة

سابع كحمية يخيظ موصل

ومن ذلك ما قاله ابن دريد في صفة الفرس أيضا

كأنما الجوزاء في أرساغه والنجم في جبهته إذا بدا

وقال في صفة ماء خال

كأنما الریش على أرجائه

زرق نصال أرهفت لامتها

ومن ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي في سيف الدولة وإياه

أما ترى ما أراه أيتها الملك

كأن في سماء ملها حيث

الفرقدُ ابنك والمصباحُ صاحبه
وأنت بدْرُ الدجى والمجلسُ للفلكُ

وقال بمدح سيف الدولة
أرى كلَّ ذى ملكٍ إليك مصيره
كانك بحرٌ والملوكُ جدَّ أولُ

وقال فيه أيضا
ولا ملكَ إلا أنتَ والملكُ فضلةُ
كانك نصلٌ فيه وهو قرابُ
ومن رقيق التشبيه وبديعه ما قاله الصابي في صفة الخمر
كأنَّ المبر لها باليمين

إذ طاف بالكأس أو باليسار
أدرع ثوبا من الياسمين

له فردُكم من الجنار

فشبه حُمْرة كميّه عند حمله للكأس من لونها . بلايس
قيصا من الياسمين إحدى كميّه من الجنار . وهذا تشبيه حسنٌ
بالغنى . ومن أبياته التي يشبه فيها مجلس اللهو بالمعركة قال

كَأَنَّ الْمَجَامِرَ خَيْلٌ جَرَّتْ (١)

وقد نَارَ لِلنَّدَا فِيهَا غِبَارُ
(٢) دِبَادِبَةٍ مِنْ طَوَالِ الْقِيَانِ

وَالنَّائِي بَوَاقٍ لَهُ مُسْتَعَارُ
وَمَجَاسِنَا حَوْمَةٌ أُرْهَجَتْ

لَزَحَفِ النَّدَايِ إِلَيْهَا بَدَارُ
ولنقتصر على هذا القدر من محاسن التشبيه ففيه غنية
وكفاية لمقدار غرضنا . وستكوبك فيه عودة عند ذكر
الأمثلة بمعونة الله تعالى

(التقسيم الثالث)

(سائر صورته وتسميته في الطرد والعكس)

أعلم أن أرباب علوم البلاغة متفقون على أن المجاز
أبلغ من الحقيقة في تأدية المعنى . وعلى أن الاستعارة أقوى
من التصريح . وأن الكناية أدخل في إعادة المعاني من تلك
الصرائح الموصوعة . وذلك لأن دلالة هذه الأمور على ما تدلّ

(١) هذا البيت بعد هذين البيتين أربعة أبيات (٢) قبله وهو اسطلع
لألقى همومي في جحفل لها من مقامي فيه قرار

عليه . إنما كان دلالة باللازم والتابع ، ولا شك أن الدلالة
على الشيء ، بلازمه أكشف لحاله . وأبين لظهوره . وأقوى
تمكك في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة ، فأما التشبيه ،
فإنما يكون وزوده على جهة المبالغة فيما تعلق به ، وهذا هو
المطرّد في جريه . وقد يردّ على خلاف ذلك ، فيذهب له
مرتبتان نوصحهما بمشيئة الله تعالى

﴿ المرتبة الأولى ﴾

(في بيان التشبيه المطرّد)

علم أن المبالغة في التشبيه لا يمكن حصولها إلا إذا كان
المشبه به أدخل في المعنى الجامع بينهما . إما بالكبر كقوله
تعالى « وله الخواري المنشآت في البحر كالاعلام » فمثلها
بجبال لما كانت الجبال أكبر من السفن ، وهكذا القول
في السواد . والبياض . والحمد . والدم . والإيضاح والبيان ،
إلى غير ذلك من الأوصاف الحارية في التشبيه . وآية ذلك
وعلامته أنه لا بدّ من أن تكون لفظة (أفعل التفضيل)
جارية في تشبيه وهذا يدلّ على ما قلناه من اعتبار زيادة
المشبه به على المشبه في تلك الصفة الجامعة بينهما ، فإن لم يكن

الأمر على ما قلناه من الريادة كان الشبيه نافصاً وكان معيباً، ولم يكن دالاً على المبالغة. وهكذا الحال إذا كانا حاصلين على جهة الاستواء فلا مبالغة في ذلك. وهذا لا بد من اعتبار الريادة كما أشرنا إليه، وهو في ذلك على أربعة أوجه (أولها) تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى «كالفرش المبثوث» شبه الناس يوم القيامة في الضعف والهوان بالفرش. لمافيه من الدقة. وضعف الحال. وقوله تعالى «وكون الجبال كالعهن المنفوش» شبه الجبال مع خنصاتها بالصلابة والقوة. بأضعف ما يكون ورخا. وهو الصوف لأنه ألين ما يكون عند نفسه. وما ذاك إلا لإظهار باهر القدرة. مبالغة في الرد على من أنكر المعاد الأخروي. وكديا لمن حاك في صدره استبعاد ذلك. (وثانيها) تشبيه معنى بمعنى كقولك: زيد كالأسد في شجاعته. وكالاحف في حمله. وكاليأس في ذكائه، وكالحاتم في جوده، وكمنثرة في شجاعته. إلى غير ذلك من التشبيهات المعنوية (وثالثها) تشبيه معنى بصورة. وهذا كقوله تعالى «ولذين كفروا أعمالهم كرماد اشتدت به الريح» وقوله تعالى «والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» مثلها في تلاشيها وبطلانها بأمرين أسرع

ما يكون في لزوال . وأعظم شيء في البطلان ، وهما الرماد
مع شدة العصف ، والتراب في الصحارى ، فإنهما عن قريب
وكأنهما ما كانا ، وما هذا حاله من التشبيه كثير الدور
والجري ، ويختص بالبلاغة . لما فيه من إلحاق غير المحسوس
بالمحسوس ، وإجرائه مجرأة (ورابعها) تشبيه صورة بمعنى
وهذا كقول أبي تمام

وقتكت بالمال الجزيل وبالعدا

فتت الصبابة بالمحب المفرم

فتت فكاه بالمال . وبالعدا . وذلك من الصورة المريئة ،
فتت الصبابة ، وذلك أمر معنوي ليس محسوساً ، وهذا من
لطيف التشبيهات ورقها وأدخلها في البلاغة ، وأدقها ، ووجه
البلاغة فيه . هو إلحاق المعاني بالأمور المحسوسة المدركة في
الظهور والجلأ . فيصير في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس
بمحسوس ، وفي هذا نهاية المبالغة ومنه قول بعض المفرمين
ولقد ذكرتك والظلام كأنه

يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

وكقول بعضهم

كَأَنَّ ابْيَاضَ الْبَذْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ
نَجَاةٌ مِنَ الْبَاسِ بَعْدَ وَقُوعِ
وَكَقُولِ بَعْضِ الْأَدَبِ،

فَانْهَضَ بِنَارِ إِلَى خَمٍّ كَأَنَّهَا
فِي الْعَيْنِ صَمٌّ وَإِصَافٌ قَدْ اتَّفَقَا
وَكَمَا قَالَ بَعْضُ الطَّلَّابِ

رَبِّ لَيْلٍ كَأَنَّهُ أَمْلَى فِيكَ وَقَدْ رَحْتَ عَيْكَ بِالْحَرَمِ
وَأَشَدُّ ابْنِ الْخَطِيبِ قَوْلَ الصَّاحِبِ الْكَافِي حِينَ أَهْدَى
عِطْرًا إِلَى الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ
أَيُّهَا الْقَاضِي الَّذِي تَفْسِي لَهُ

فِي رَبِّ عَهْدٍ لِقَائِهِ مُشْتَدَّةٌ
أَهْدَيْتَ عِطْرًا مِثْلَ طِيبِ ثِيَابِهِ
وَكَأَنِّي أَهْدَى لَهُ أَخْلَافَهُ

وَقَدْ يُقَالُ: إِسْلَامٌ كَنُورِ الشَّمْسِ، وَجَهْلٌ كظَمَةِ
الَّيْلِ، وَحُجَّةٌ كَضَوْءِ الْقَمَرِ، وَكُلُّ مَا أوردناه عَلَى اتِّسَاعِهِ،
وَوُصُوحُ أَمْرِهِ جَارٍ عَلَى الْأَصْرَادِ فِي تَشْبِيهِهِ لِأَدْنَى بِالْأَعْلَى،
وَلِأَقْلَى بِالْأَكْثَرِ، وَالْفَاصِلُ بِالْأَفْضَلِ، وَالْحَقِيرُ بِالْأَحْقَرِ،
كَمَا قَرَنَاهُ وَمَنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ فِي صِفَةِ الْفَرَسِ

كأن سرائة لدى البيت قائم
 مذاك عروس أو صلاية حنظل
 وقال ابن دريد في صفة السيف
 كأن بين عيه وغربه
 مفنا دأ تأكلت فيه الجذا
 وقول عمرو بن كثوم يصف امرأة
 ونديا مثل حق الفاج رخص
 حصان من أكف اللامسين
 ونحرا مثل صوء البدر والفي
 بأسفده أناسا مذجينا
 وقوله في صفة خمر
 مشمشة كأن الخمر فيها
 يد الماء خاطبا سخينا
 ولخص، لورس، لأنها إذا مزجت بالماء رقت بصفرة
 وقعة

(المرتبة الثانية)

في باب التشبيه المعكوس

اعلم أن هذا النوع من التشبيه ، يرد على المعكوس
والندور ، وبأبه الواسع هو الاطراد كما أشرف إليه ، وإنما لقب
بالمعكوس ، إما كان جرياً على خلاف العادة ولا يف في مجازي
لتشبيهه ، وقد يقال له علة الفروع على الأصول ، وكل هذه
الألقاب دالة على خروجه عن القياس المطرد ، ولمنع
المستمر ، وله موقع عظيم في إمداد البلاغة ، وقد ذكره ابن
الأثير في كتابه المثل السائر وقرره بن حن في كتب
الخصائص ، والشرط في استعماله أن لا يرد إلا فيما كان
متعارفاً ، حتى تظهر فيه صورة الانعكاس ، كما سنقرره في
أمثله ، لانه لو ورد في غير المعارف كان مبيحاً ، لأن مطرد
العادة في البلاغة على تشبيه الأدنى بالأعلى ، هذا جاء على
خلاف ذلك فهو معكوس ، ومن الأمثلة الواردة فيه قول
ذي الرمة

ورمل كأرداف العذارى قطمته

إذا لبسته المظلمات الحنادس

ونظر الى ما فعله ذو الرمة ، كيف جعل الأصل فرعاً ،
والمرع أصلاً ، وذلك أن العادة جارية بتشبيه أعجاز النساء ،
بكُثبان الأتقاء ، فعكس ذو الرمة القضية ، فشبه كُثبان
الأتقاء بأعجاز النساء . وإنما قصد بذلك المبالغة في أن
هذا المعنى قد صار ثابتاً للنساء بحيث لا يَتَمَارَى فيه أحدٌ ،
فلا جرم كان أصلاً في التقرير ، وغيره فرعاً له ، وقد تابعه
البُحْتَرى على هذا في قوله

في طلعةِ البدر شئ من محاسنها

وللمصيب نصيب من تثنيتها

والعادة جارية على جهة لا طراد في تشبيه الوحوه الحسنة
بالبدور ، فعكس البُحْتَرى هذه القضية ، وشبه البدر بها .
مسالفة في الأمر . ونعطيها لسانها . ومن هذا الصيغ ما قاله
عبدُ اللهِ بن المعتز في قصيدته المشهورة التي مطلعها . (سقى
الحزيرة ذات الظل والشجر) فقال منها
ولاح صوت هلال كاد يفضحنا

مثل القلامة إذ قصت من الظفر

فجاري في الاطراد ، هو تشبيه القلامة من الظفر
بالهلال في نحوه ، وتقويتها . واعوجاجها . فعكس ابن المعتز

ذلك . وشبه الهلال بالقلامة ، مبالغة ودخولاً وإغراقاً من
جهته في التشبيه كما هو دأبه وهجته ، وعادة المؤلف في
الحجريات وغيرها ، فحاصل الأمر فيما ذكرناه من تشبيه
العكس . أن جريه إما يكون فيما قد ألف وعرف حاله .
فلماذا لم يلتبس حاله . فإما ما لا يعرف حاله ولا يؤول فلا
يجرى فيه . فإن جرى فعلى القلة والندور . ويكون من التشبيه
المهجور انتهى قد بعد عن البلاغة . ونأى بعض النأي عن
استعمال الفصحاء

(التقسيم الرابع)

باعتبار أداته إلى ما تكون أداة التشبيه ظاهرة . وهي
الكاف . وكأن وإلى ما تكون مضمرة فيه . وكل واحد منهما
معدود من التشبيه . فهذان ضربان نذكر ما يتوجه في كل
ضرب منهما

(الضرب الأول ما تكون الأداة فيه مضمرة)

أعلم أنا قد أسلفنا فيما مر أن كل ما كان من التشبيه
مضمراً لأداة ، فهل يعد من الاستعارة ، أو يكون معدوداً
من أنواع التشبيه ، وذكرنا خلاف عماء البيان فيه . وحققنا

أن المختار فيه أن كل ما كان تقدير التشبيه يُخرجهُ عن حدّ
البلاغة وجب عدّه من باب الاستعارة ، وكلّ ما كان تقديرُ
التشبيه لا يُخرجهُ عن حدّ البلاغة . فهو من التشبيه ، فلا وجه
لتكريره . ونحن الآن نذكر كل صورة من صور التشبيه
المضمرة الأداة . وردّها تشّاهها من المفرد . والمركب ، ونطبّق
أحدهما على الآخر . فيحصل الأمرن جميع في كلّ صورة
من صورهِ المذكورة بمَعونة الله تعالى

(الصورة الأولى)

ما يقع موقع المبتدأ والخبر المفردين كقولك : زيد
الأسد . والأسد زيد . ويريد الأسد . وقد يأتي على جهة
الفاعل كقولك : جاءني الأسد . وكلّني الأسد . وقد يأتي على
جهة المفعول كقولك . رأيت لأسد : ولقيت البحر . فما
هذا حالة من الاستعارة التي لا يظهر فيها أداة التشبيه يعرف
بيديهِ النظر على قُرْب من غير حاجة إلى تأمل ونظر ، ولهذا
تقول فيه زيد كالأسد ، وكالأسد زيد ، ولا تحتاج إلى
تكلف وإضمار

(الصورة الثانية)

أن يقع موقع المبتدأ ويكون الخبر مضافاً ، ومضافاً
إليه ، ومثاله قوله عليه السلام « الكمأة جذرى الأرض »
وكقولك : إقذمه إقدام الأسد ، وفضضه بجوده فيض البحر ،
والكمأة صرّب من النبات ، إذ أخرج في الأرض ، أفسدها ،
وتقصّ زرعها ، وهذا هو مراد الرسول بقوله « جذرى
الأرض » أراد أنها مفسدة للأرض ، كما يفسد الجدرى
البدن ، وهى بنت يؤكل ، وهو بارد مولد للبلغم ، ويقال
أكمأت لأرض ، إذا أنبت الكمأة ، وكمأت إذا
أكلت الكمأة

(الصورة الثالثة)

أن يقع موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبهما جميعاً
فتركب المبتدأ بالإضافة وتركب الخبر مثل ذلك ، فتركيب
الإضافة حاصل فيهما جميعاً ، بخلاف الصورة الثانية ، فإن
التركيب إنما وقع بالإضافة في الخبر لا غير ، ومثال هذا
الحديث الوارد عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن

عمر رضى الله عنه حين قال له معاذ بن جبل «أَتَوَأْخِذُ بِمَا
تَكَلِّمُ» فقال : وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار
ألا حصائدُ ألسنتهم «فالتقديرُ على هذا يكون : كلامُ الألسنة
كحصائدِ المسجل ، وحصدُ المسجل جرؤه ، والمسجلُ حديدة حادة
يُمْلَأُ بِهَا الْبَيْطَارُ حَافِرَ الْفَرَسِ ، فَعَلَى هَذَا حَصِيدَةُ اللِّسَانِ
طَرَفُهُ

(الصورة الرابعة)

ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى
« وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » والتقدير على هذا في ظهور
التشبيه . أن يقال : إنهم في الحقيقة لما تمكَّنوا في الإيمان
واطمأننوا أقيده به . كأنهم في التقدير أخذوه مباداة
ومسكب . كما يتخذ الإنسان داره وبيته الذي يسكن
فيه ويكاد في هذه الاستعارة يضعف تقدير أداة التشبيه كما
سنقرر مراتب التشبيه في الظهور والإخفاء بمعونة الله تعالى

(الصورة الخامسة)

أن يكون واقعاً موقع المثل المضروب ، وهذا كقول
الفرزدق يهجو جريراً

ما صرَّ تغلب وائل أهجوتها

أم بنت حيث تناطح البحران

فشبه هجا، جرير، تغلب وائل، بيوله في مجتمع البحرين،
فما عسى أن يؤثر فيهما شيئاً، فكذلك هجاؤك هؤلاء القوم
لا يؤثر أصلاً، فيكاد التشبيه في ما هذا حاله لا يظهر إلا
بتقدير وتلطّف واحتيال في إبرازة، فإذا تمهدت هذه القاعدة
فلنذكر مراتب التشبيه في هذه الصورة، ثم رُدِّفه بموقعها في
المفرد والمركب فهذا طرفون نحقق ما فيهما بمعونة الله تعالى

(الطرف الأول)

(في مراتب التشبيه في هذه الصورة)

أعلم أن التشبيه المضمّر الأداة أبلغ وأوجز من
التشبيه الذي ظهرت أداته، أمّا كونه أبلغ فلأنك إذا
قلت: زيد الأسد، فقد جعلته نفس هذه الحقيقة من غير
واسطة، بخلاف قولك زيد كالأسد، فليس يفيد إلا مطلق
المشابهة لا غير، وأمّا كونه أوجز، فلأن أداة التشبيه
محدوفة منه، فلماذا كان أخصر من جهة لفظه، وعن هذا
قال المحققون من أهل هذه الصناعة: إن الاستعارة أبلغ من

عمر رضى الله عنه حين قال له معاذ بن جبل «أَتَوَأْخِذُ بِمَا
تَسْكَلُهُمْ» فقال : وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار
إلا حصائدُ ألسنتهم «فالتقدير على هذا يكون كلامُ الألسنة
كحصائد المناجل . وحصد المنجل جزؤه . والمنجل حديدة حادة
يُقَالُ بِهَا الْبَيْطَارُ حافر الفرس . فعلى هذا حصيدة اللسان
طَرَفُهُ

(الصورة الرابعة)

ما يرد على جهة الفعل والفاعل ، ومثاله قوله تعالى
« وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » والتقدير على هذا في ظهور
التشبيه . أن يقال : إنهم في الحقيقة لما تمكنوا في الإيمان
واطمأننوا أوثدة به ، كأنهم في التقدير اتخذوه مبدءة
ومسكنة . كما يتخذ الإنسان داره وبيته الذي يسكن
فيه ويكاد في هذه الاستعارة يضعف تقدير داة التشبيه كما
سنقرر مراتب التشبيه في الظهور والإخفاء بمعونة الله تعالى

(الصورة الخامسة)

أن يكون واقعاً موقع المثل المضروب ، وهذا كقول
الفرزدق يهجو جريراً

قلوبكم ، وبصر عمى أفتدكم ، وفل في الإسلام « هوينايم »
غزرت عينونها ، ومصاييح شبت نيرانها ، ومنار اقتدى به
سفاره ، ومناهل روى بها وادها ، وفل في القرآن « هو
نور لا تطفأ مصايحه ، وشفاع لا يخبو توقذه ، وبحر
لا يدرك قعره » فهذه الاستعارات كلها من التشبيه المضم
الأداة تظهر فيها أداة التشبيه على أسهل حال ، وأقرب منال .
كما مثلناه في الصورة الأولى

الدرجة الثانية في غاية البعد من الأولى وهي الصورة
الرابعة والخامسة وهي أدق الصور في تقدير التشبيه فيها ،
فلا يتفطن للتشبيه فيهما إلا باستخراج وتأمل وفكر بالغ ،
يدرك بنوع من التطف والاحتيال كما سنوضحه ، وما ذاك إلا
لأجل توغها في حسن الاستعارة وإغرها فيها ، وهذا يدل
على مصداق ما قاله أهل البراعة من أهل هذه الصناعة ، من
أن التشبيه كل ارداد خفاء ازدادت الاستعارة حسا
ورشافة ، يشيرون به الى ما ذكرناه ، ومثاله قوله تعالى
« الَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » فهذه الاستعارة من أعجب
الاستعارات وأدقها ، ووجه دخولها في الحسن ، هو أنهم
لتمكسهم في الإيمان وإشرب قلوبهم محبته ، والنصافه

التشبيه لما ذكرناه ، ولا خلاف في عدم الاستعارة من باب
اجاز بخلاف التشبيه . فإنه مختلف في عدمه كما أسلفناه ، ولأن
الاستعارات في القرآن أكثر من التشبيهات ، ومن أجل هذا
عظمت بلاغته ، وارتفعت فصاحته ، فنقول : التشبيه المضر
الأداة هو في ظاهره يعد من باب الاستعارة ، لكن التشبيه
مضر فيه ، ويتفاوت درجة في ظهور الأداة وإضرارها ،
وفي حصول المشبه به وعدم حصوله . فمنها ما هو طاهر متيسر
تقديره على سهولة ، ومنها ما يتعذر تقدير المشبه به ، وإنما
يتلطف في تقديره بنوع من الاحتيال والباطف ، ومنها ما هو
متوسط بين لدرجتين . فهذه درج ثلاث بالإضافة إلى
تقدير المشبه في الإضرار والإظهار فصلها بمعونة الله ولطفه
الدرجة الأولى ما يكون المشبه به طاهر التقدير
لا يحتاج في تقديره إلى تكلف ، بل يتيسر تقديره على قرب ،
وهذا كقولنا : زيد الأسد ، فإن التقدير فيه زيد كالأسد
على سهولة من غير إضرار ولا خروج عن قاعدة ، وهكذا
قوله صلى الله عليه وسلم « البدعة شرك الشرك » لأن التقدير
البدعة كالشرك للشرك . يريد مصايد له وأحبولات ، ومنه
قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة التقوى « هي دواء داء »

شبه ما يأتيه من الشتاء والأذيا بهذه الفوارص التي
تؤدي الجسم من البعوض، والنمل، والبق، فتقدير التشبيه
فيما هذا حاله يدق كما ذكرناه في غيره ومنه قول البحري
أيضاً في التعزية بولد

تَعَزَّى فَإِنْ السِّيفَ يَمْضِي وَإِنْ وَهَتْ

حَمَالُهُ عَنْهُ وَخَلَاةُ قَمْعُهُ

فما هذه صورته فهو من فن الاستعارة، وإنما يقدر
التشبيه فيه بلطف واحتيال، فهاتان الصورتان لأحق بهما
أنهما من باب الاستعارة كليهما، ولا حاجة بنا إلى جعلهما من
باب التشبيه، فمن صيرهما منه وإنما هو مكلف فيما جاء به
الدرجة الثالثة للصورة الثانية والثالثة، فإنها متوسطة بين
الدرجتين، فلا هي تقرب من التشبيه كالصورة الأولى، ولا هي
بعيدة من التشبيه كالرابعة والخامسة، والمثال فيها قوله صلى
الله عليه وسلم «الكفاة جذري لأرض» وقول أمير
المؤمنين كرم الله وجهه في صفة الدين «لا سلام» فهو عند
الله وثيق الأركان، رفيع البنیان، أمير البرهان، مشرق المار،
عزيز السلطان» فأنت إذ أردت إظهار التشبيه فيما هذا
حاله قلت في الخبر النبوي الكفاة للأرض كالجذري، وهكذا

تقول في كلام أمير المؤمنين أركانه كأوثق ما يكون من
الأركان ، وبنيانه كأرفع ما يكون من الأبنية ، وبرهانه
كأثور ما يكون ، الى غير ذلك من التقدير ، ومن هذا قول
البحثري

نمامٌ سحاب لا يقبُّ له حياءُ

وميسرٌ حرب لا يضيع له وترٌ

فإذا قدرت في هذا أداة التشبيه فأنك تقول : سباح
كالنمام ، وحرب هولها كالميسر ، وهو موقد النار ، وكقول
أبي تمام

أى مرعى عيش ووادى نسيب

لحبتة الأيام فى ملحوب

ومراد أبي تمام أن يصف هذا الموضع بأنه كان حسناً
فاذلت الأيام حسنه وأنه كان ينسب به فى الاشعار لطيبه ،
فإذا قدرت أداة التشبيه فإنا نقول : مكان كأنه مرعى للعب ،
وكأنه كان للنسيب منزلاً ومألفاً ، فهكذا يُصنع بما هذا حاله ،
فينحل من مجموع ما ذكرناه ههنا أن كل ما كان من التشبيه
المضمر الأداة ، فإن تقدير أداة التشبيه إما أن يكون فى
عاية القوة كدرجة الأولى ، وإما أن يكون فى نهاية الصعوبة

والضعف كالدرجة اربعة والخامسة . وإما أن يكون متوسطاً
كالدرجة الثانية والثالثة . ولا مزيد على ما وردناه من هذا
التقرير ، وعلى الناظر إعمال نظره في كل صورة ترد عليه فيما
يتعذر من ظهور أداة التشبيه ، وما لا يتعذر والله اعلم

(الطرف الثاني)

(في بيان مواقع الأثر والتركيب)

أعلم أنا قد أسلفنا أن التشبيه المضمّر الأداة لا ينفك
عن تلك الصور الخمس ، وهي منطبقه على المفرد والتركيب ،
ونحن الآن نورد كيفية انطباقها على المفرد والمركب فنقول :
أما الصورة الأولى فهي واردة في تشبيه المفرد بالمفرد ومثاله
قولنا : زيد الأسد ، وزيد البحر ، ومن هذا قوله تعالى
« وجعلنا الليل لباس » وقوله تعالى « هن لباس لكم وأنتم
لباس لهن » وقوله تعالى « نسأوكم حرث لكم » فقوله في
ذكر اللباس من الاستعارات التي استبد بها القرآن ولم تأت
في غيره في كلام منظوم ولا منثور . وهي من عجائب الاستعارة
ودقيقها ، وقوله « نسأوكم حرث » من الاستعارات القديمة
أيضاً ، ومنه قوله تعالى « نسأخ منه النهار » شبه تقطع الليل

من النهار بمنزلة سائح الأديم عن المسوخ ، لشدة التحامه
وصعوبة خروجه ، وانقطاعه بالكلية ، كما مثناه وهذا التشبيه
في غاية المناسبة والملائمة لما هو له ، ومن ذلك ما قاله أبو
الطيب المتنبي

وإذا اهتز للندى كان بحراً
ود اهتز للوعى كان نصلاً
وإذا الأرض أظمت كان شمساً
وإذا الأرض اتحمت كان وبلاً

ومنه قوله أيضاً في هذا المثل
خرجن من النقع في عارض
ومن عرق الركض في وابل
فما تشفن لقين الشياط
بمثل صفاء البلد الماحل

وأما الصورة الثانية في إنما ترد في التشبيه المفرد بالركب ،
ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم : « الكماة جذرى الأرض »
ومنه قول البحتري (عماد سحاب) وقول أبي تمام (أى مرعى
عين) وقد أسلفناه ، وهكذا ما حكيناه عن أمير المؤمنين ،
فإنه من باب تشبيه المفرد بالركب ، وهو كثير الدور ، وأما

الصورة الثالثة فشاها قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ
(وهل يكبُّ الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم)
كأنه قال كلامُ الدس كحصائد المناجل ، ومن علامة هذه
الصورة التي هي تشبيه المفرد بمركب ، أنه لا يكون المشبه
به مذكوراً ، بل المذكور صفة ، وهو الحصد . فيكون
تقديره ، الألسنة في كلامها كالمناجل المخصصة فيكون على
هذا تشبيه مفرد بمركب ، وأما الصورة الرابعة والخامسة فيتما
يردان في تشبيه المركب بمركب ، فأما الرابعة فشاها بقوله
تعالى (ولدين نبوؤا الدار ولايمان) كأنه قال المؤمنون فيما
تلبسوا به من الإيمان وتمكسوا فيه كمن اتخذ داراً ونبوؤاً
مسكناً ، فقد طهر لك بما ذكرناه صورة التركيب فيها جميعاً ،
ومن هذا قول أبي تمام

نطقت مقلة الفتى اسهوف

فتشكت بفيض دمع دروف

وإذا أردنا إظهار تركيبه قلنا : دمع العين الباكية في
حالتها ، كاللسان النطق ، وأما الخامسة فشاها بقول
الفرزدق (ما ضرّ تعلب وئال) البيت وبقول البحتري (تعزّ
فإن السيف) البيت وبقول الفرزدق أيضاً (قوارص

تأثني) ومتى أردت إظهار التركيب في هذا فأنك تقول :
هجاؤك في حق هذه القبيلة ، بمنزلة بولة مجتمعة في ملتقى
البحرين ، وهكذا فوله في القوارص ، كأنه قال : القوارص
المجتمعة في تأثيرها في الآء والأذبة ، مشبهة بالقطر القليل
الذي يجتمع فيملاً الآء ، ونحو قوله (تعز) فإن تقدير ظهور
التركيب فيه أنت يقال : أنت فيما أصابك من فقد من
فقدته ، بمنزلة السيف الماضي وإن انقطعت حمائله وخلاه
فأثمه ، فقد ظهر بما حققناه ههنا انطباق الصور الخمس على
أقسام المفرد والمركب ، وأن كل صورة منطبقة على قسم من
لمفرد والمركب من غير مخالفة في ذلك وبالله التوفيق

« الضرب الثاني ما تكون الاداة فيه ظاهرة »

أعم أن ما هذا حاله ، فمضطرب البلاغة فيه واسع ،
ومبدأها لديه وسيح ، ومما أغرق في الإعجاب والبداعة
وأذهش الألباب من أهل هذه الصناعة قوله تعالى « ومن
يُشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى
به الريح في مكان سحيق » وقوله تعالى « أو من كان ميتاً
فأحييناه وجعلناه نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في

الظلمات ليس بخارج منها « وقوله تعالى « مثل ما ينفقون
 في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح يهب فيها صر أصابت حرث قوم
 ظلموا أنفسهم فاهلكته » فهذا وأمثاله من التشبيهات المركبة
 الفائقة التي أغرقت في الفصاحة ، ورسخت أصولها في البلاغة
 ومن هذا قول أمير المؤمنين في وصف العين « أقبلت الفتن
 كالليل المظلم ، والبحر الملتطم ، لا تقوم لها فئة ولا ترد
 لها رية » فشبهها بالليل لما تكون فيها من ظلم الجهل ،
 وشبهها بالبحر لما فيها من شدة اضطراب الآراء واختلاف
 الأهواء وقوله في تحريض أصحابه على القتال « ولعد شفى
 وحاح صدرى أن وأيتكم بأخرة تحوزونهم كما حازوكم
 وزالونهم عن مواقعهم كما أزالوكم حشاً بالنبال ، وشجراً
 بالرماح ، تركب أولاهم أخراهم ، كالإبل المطرودة ، ترى
 عن حياصها ، وتزداد عن موردها وكبر له من التشبيهات
 التي فاق فيها على المناء ، ولم يراحمه أحد من مصافح الخطباء ،
 ومن جيد التشبيه ما قاله البحتري

خلق منهم تردد فيهم
 وليته عصابة عن عصابة

كالْحُسامِ الجُرَّارِ يَتَّقَى عَلَى الدَّهْرِ

رَ وَيُفْنِي فِي كُلِّ حِينٍ قَرَابَهُ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

زَاهِمٌ يَنْظُرُونَ إِلَى الْمَعَالِي

كَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى الشَّيْبِ الْمَلَّاحِ

يُحْدِثُونَ الْعُيُوبَ إِلَى شِزْرَا

كَأَنِّي فِي عَمِيونِهِمُ السَّمَاحِ

وَكَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ يَهْجُو إِسْمَاعِيلَ

كَنِعْمَةٍ لَّهِ كَانَتْ عِنْدَهُ * فَكَأَنَّهَا فِي غُرْبَةٍ وَإِسَارِ

كَسَيْتُ سَبَابَ لُؤْمِهِ فَتَضَاءَلَتْ

كَتَصَاوُلٍ حَسَنَاءَ فِي الْأَطْمَارِ

فَهَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي تَقْيِيمِ التَّشْبِيهِ وَبَيَانِ ضَرْوِيهِ وَأَنْوَاعِهِ

المطلب الثاني

(في بيان أمثلة الواردة في التشبيه)

أَعْلَمُ أَنَّ التَّشْبِيهَ هُوَ بَحْرُ الْبَلَاغَةِ وَأَبُو عَذْرَتِهَا ، وَسِرُّهَا

وَلِبَائِهَا ، وَإِنْسَانٌ مَقْلَتُهَا ، وَنُورٌ مِنْ أَمْثَلِهِ أَنْوَاعًا خَمْسَةٌ

(النوع الأول)

من الآي القرآنية وهذا كقوله تعالى في حيوانات
 « كمثل العنكبوت اتحدت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت
 العنكبوت » وقوله تعالى « كمثل السحار يحمل أسفارا » وقوله
 تعالى « كمثل السككب إن تحمل عينه لمهث » الآية وقوله تعالى
 « إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها »
 وفي غير الحيوانات كقوله تعالى « كمثل صفور عليه رب » وقوله
 تعالى « كمثل ريح فيها صر » وقوله تعالى « أو كصيب من
 السماء » وقوله تعالى « أو كضباب في بحر لجي » وقوله تعالى
 « كما أنزلناه من السماء » وقوله تعالى « كرمدا اشتدت به
 لريح » وقوله تعالى « كسراب بقية » وفي العقلاء كقوله
 تعالى « واضرب لهم مثلاً رجلين » وقوله تعالى « ضرب الله
 مثلاً عبداً مملوك » وقوله تعالى « واضرب لهم مثلاً أصحاب
 القرية » وقوله تعالى « ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء
 متشاكسون » فهذا وأمثاله إنما ورد في التشبيهات لمفردة وأما
 المركبة فقد مثلناها في التقسيم فأغنى عن إيرادها ، ومن هذا
 قوله تعالى « مثل الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله كمثل

حَبَّةُ أُبْتُتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَبْلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٌ « وقوله تعالى
 « مَثَلُ مَا يُنْفَقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ
 أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ضَمُّوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ « فجميع ما
 أوردناه هنا من الأمثلة لمفردة والمركبة. وفي القرآن الكريم
 أمثال كثيرة . وهي غير خارجة عما ذكرناه في الأفراد
 والتركيب في مظهر الأداة. وما كان من التشبيهات الرائقة
 مما أصمر فيه أداة التشبيه فهو كثير الدور والاستعمال في
 التنزيل . وما ذاك إلا لرشاقته وحسن موقعه ولطافته ، وهذا
 كقوله تعالى « واشتعل الرأس شيباً » ونحو قوله تعالى
 « وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا « وقوله تعالى « نِسَاؤُكُمْ
 حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ « وقوله تعالى
 « وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسِيرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ
 سَرَابًا « وقوله تعالى « وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ
 يَفْقَهُوهُ « وقوله تعالى « وَلَا تَعَزَّزُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ
 الْكِتَابُ أَجَلَهُ « وقوله تعالى « وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا
 وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا « ومن هذا النوع آيات التشبيه كلها كقوله
 تعالى « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ « وقوله تعالى « تَجْرَى بِأَعْيُنِنَا «
 وقوله « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ « وقوله تعالى « وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

بيمينه » وما كان من ذلك دالاً بظاهره على الجهة كقوله تعالى « وجاء ربك » وقوله « استوى على العرش » وقوله تعالى « وهو الله في السموات وفي الارض » ولهذا فإن المشبهة لما صاقت حواصلهم عن إساعة هذه الأسرار ، وأغشى أبصارهم نور هذه اللطائف ، وقصرت أعناقهم عن التطلع الى محاسنها ، وقعوا في متاهات عظيمة ، وارتبكوا في محارات وخيمة ، وأوقعوا نفوسهم في مهاو ومهالك ، لأجل اعتقادهم لظواهرها ، فمن ثم انسلخوا عن الدين وهم لا يشعرون فتعوذ بالله من الخذلان ، وجهل يؤدى الى خسران ، ولو لم يكن لهذا العلم من الشرف إلا أن كل من عرف حقائقه واستولى على معانيه ، وأحرز دونه ، فإنه يسلم لاحالة من اقتحام ورط التشبيه ، والتضمخ بدائله ، لكان هذا من أعظم المناقب ، وأعلى المراتب ، وأسنى الرغائب ، مع ما حاز من شريف الخصال ، ورفيع القدر والمنال ، ولهذا فإنك ترى الشيخ العالم التحرير محمود بن عمر الرمخسرى ، مافق في تفسيره على كل تفسير إلا لتقرير أساسه عليه ، واستناده فيما أتى من الحقائق والغوامض اليه

(النوع الثاني)

١ من لاجل سبوة

فأما التشبيهات المفردة فهي كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم . كأن الموت فيها عني غير ما كتب . وكأن الحق فيها عني غير ما وجب . وكأن الذي نسيته من الأموات سفر . مما قيل في النار راحعون وقوله . كأننا مخلدون بعدهم . وقوله صلى الله عليه وسلم . لا ينفق منه صاحبه كالكنز الذي لا ينفق منه وقوله عليه السلام . مثل أهل بيتي كسفينة نوح . من ركبها نجا . ومن تخلف عنها غرق وهو صلى الله عليه وسلم . أصحبي كالنجوم . بأيهم اقتديتم اهتديتم وقوله صلى الله عليه وسلم . المؤمنون كاللبن يشد بعضها بعضاً وقوله عليه السلام . مؤمنون كخمس الواحد إذا اشتكى عضو منه تدعى سائر أعضائه . يسرر وحمى وقوله . الحياء من الإيمان . كالرأس من الخسد وقوله صلى الله عليه وسلم . الناس كأسنان المشط في لاسنوه وقوله صلى الله عليه وسلم . مثل المنافق كالشاة العائرة من الغنم وقوله . مثل هذه الصناعات الخمس كمثل نهر جار عني باب أحدكم ينقص فيه كل يوم

خمس مرات ، ما عسى أن يبقى عليه من الذر من وقوله صلى الله عليه وسلم : أمي كالمطر . لا يذرى أوله خير أم آخره . وقوله عليه السلام : التائب من الذنب كمن لا ذنب له . وفي الحديث : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أسبى فكأن وجهه قطعة قمر . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا دخل رمضان كان أجود من ريح المعص . وفي حديث آخر : كالريح المعص . وقوله عليه السلام : فكأنكم بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل . وأما التشبيهات المركة فهي كثيرة في كلامه عليه السلام كقوله : إنه لم يبق من الدنيا إلا كإناخة راكب أو صرّ حالب ، لأن التقدير فيها هذا : حاله إلا كراكب إناخة راحلة أو صرّ حالب . والصرّ : وضع الخيط على ثدي الناقة لئلا يرمص ولدها . والمراد : يبق من الدنيا في الفلة إلا مقدار صره . لأنه عن قريب ينقضه للحلب . وكقوله عليه السلام : فكأن قد كشف الصاع . وارتفع الارتياح . وتقرير وجه التشبيه أنه شبه وصوح الأمر في الآخرة وتحقيق الحال فيها ، بشئ كان مغصاً فكشف فناعه ، فظهر حاله . وبأن أمره . وضحت حقيقته . وأكثر ما ذكره في أحاديث التشبيهات المفردة يمكن برادها في

المركبة وهذا كقوله . مثل الصلاة كمثل نهر جارٍ ، فإن هذا
يمكن أن يكون من المركبة ، لأن التركيب قد قررناه من
قبل أن كل ما كان من وصفين أو أكثر من ذلك ، فهو
مركب ، فأنت اد تصفحت ماورد من الأحاديث ، وجدت
أكثرها مركباً ، وأما التشبيهات التي أضمرفيها أداة التشبيه
فهي واسعة أيضاً وهذا كقوله عليه السلام : إن من في
الدنيا ضيف وما في يده عارية ، والضيف مرتحل ، والعارية
مردودة ، فالإضمار لأداة التشبيه في هذا سهل متيسر من
غير تكلف كأنه قال . الناس كالضيف في الدنيا لسرعة
انتقالهم ، وما في أيديهم من الأموال عارية . وعن قريب
ترد العارية ، ويأخذها مالكيها ، ولا يكاد يخفى التشبيه على
من له أدنى ذوق وفطنة وكقوله عليه السلام . الدنيا دار
النواء ، لا دار انتواء ، ومنزل ترح ، لا منزل فرح ، فأداة
التشبيه يمكن إظهارها من غير تكلف ، ولا تعسر كما ترى ،
وقد يخفى تقدير أداة التشبيه بعض خفاء فيحتاج إلى مزيد
تفطن ومزيد خبرة ودقة نظر ، ومن هذا قوله عليه الصلاة
والسلام . ما سكن حب الدنيا قلب عبد إلا التناط منها بثلاث ،
شغل لا ينفك عناؤه ، وفقر لا يذرك غناه ، وأمل لا ينال

منتهاه ، فانظر الى ما اشتمل عليه هذا الكلام من بالغ الحكمة
وعظيم الزجر ونافع الوعط ، وتطفّل على تقرير التشبيه فيه
بنوع احتيال وتلفّ ، كأنه قال . إذا تمكن حبّ الدنيا من
قلب العبد فكأنه كالحال الساكن فيه . ثم إذا كان ساكناً
فيه فهذه الخصال الثلاث كالملتبطة المختلطة لعظم شغفهم بها
وتمكنها من سويدها قلوبهم وقوله . مادام رسنه مرّخي .
وحيلة على عاربه منقّ . فهذا وأمثاله مما يدقّ تقرير الأداة فيه
الا بنوع تقدير كما أسلفنا تقريره

(النوع الثالث)

من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه . فن التشبيهات
الظاهرة التي أخذت من البلاغة بحطّ وافر ، وخصّت بالقذح
القامر قوله في أثناء لوعط « وصع فخرك ، وأحطط كبرك .
واذكّر قبرك ، فإنّ عليه ممرك . وكما تدين ندان . وكما
تزرع تحصد ، وما قدّمته اليوم تقدّم عليه غداً فمهداً لقدمك .
وقدّم ليومك »

فتأمل أيّها الناظر موقع قوله . كما تدين ندان وكما تزرع
تحصد ، ما أغرقه في معاني التشبيه ، وما أكثر رسوخه في

موقع التنبيه ، وكقوله في خفة الحفاش واشتمالها على
العجائب من الحكمة ، وجعل لها أجنحة من لحمها تمرّج بها
عند الحاجة الى الطيرن . كأنها شطاب الآدان ، غير ذوات
ريش ولا فصب . ألا أنت ترى موضع العروق بينةً أعلاما ،
لها جناحان اما يرقا فيشق ، ولما يعضا فينقل . وكما قال
في صفة الفتنة : تمتد في مدارج خفية ، وتوول الى فظاعة
جبية . شبيهها كشباب العلام ، وآثارها كآثار السلام ،
يهرب منها لا كيس . ويذيرها الأرجاس وكقوله في
وصف الجاهل : إن دعى الى حرث الدنيا عمل . وإن دعى
الى حرث الآخرة كسل . كأن ما عمل له وجب عليه .
وكان ما وثق فيه سقط عنه . وقوله عليه السلام « سيأتي على
الناس زمان يُكفأ فيه الإسلام ، كما يُكفأ الإثاء » فما
أنع موقع هذه الكلمة مع اشتمالها على نظام عجيب ، وتأليف
بديع ، ومعناه أنه ينقلب ظهراً لبطن في انعكاس حاله
وانقلاب أمره .

فإن التشبيهات المركبة فهي كثيرة في كلامه كقوله عليه
السلام في وصف الأولياء : عضو الخالق في أنفسهم . فصغر
ما دونه في أعينهم . فهم والجنة كمن قد رآها . فهم فيها

منعمون . وهم والنار كمن قد رآها . فهم فيها معذبون .
 وقوله في وصف المنية . وعلموا أن ملاحظ المنية خوفاً رانية .
 وكأنكم بمخالبها وقد تشبت فيكم . وقد دهمتمكم فيها
 مفطعات الأمور ، ومضامات الحذور . فقطعوا علائق الدنيا .
 واستظهروا بآراء التقوى

وأقول « إن هذا الكلام ليأخذ بحامع الصواب لي
 رفض الدنيا لو كان له قبول . أو صادقة آذر . أو وعية
 عقول » وقوله عليه السلام في خصب معاوية يوبخة فيه
 فيأجبا للدهر إذ صررت قرن في من لم يسع بقدمي وم
 يكن له كسابقتي لتي لا بد لي بها أحد مثي . ولا أن
 مدعي مدع مالا أعرفه . ولا ظن أن لله عرفة . وحمد
 لله على كل حال ، وقال في مخاطبة أهل البصرة « والله إن
 الحائتموني إلى المسير إليكم . لأوفعن بكم وقع لا يكون يوم
 الحمل إليها إلا كعمقة لافق » وقال في خصب آخر معاوية
 فكانني بك وقد رثيتك صبح من الحرب إذا عصتك
 صبح الحمل بالأثقال . وكانني يجماعتك مدعوني جزعاً من
 الضرب المتتابع ، والقضاء الواقع . ومصارع بعد مصارع ،
 إلى كتاب الله وهي كافرة جاحدة . أو منبئة حائدة »

فأما التشبيهات التي أضمرت فيها أداة التشبيه فهي في كلامه أوسع مما ظهرت فيه الأداة، وقد ذكرنا من قبل أن التشبيه مهما خفي أمره فهو أدخل في حسن الاستعارة، فن ذلك قوله عليه السلام « رحم الله امرأة ألجمت نفسها بلجامها، وزمها بزمامها، فأمسكها بلجامها عن معاصي الله وفادها بزمامها لي طاعة الله »

فالتشبيه في مثل هذا يمكن تقديره، لأنك إذا أظهرت أداة التشبيه لم يخرج الكلام عن فصاحته، ومما تظهر فيه أداة التشبيه على قرب وسهولة، قوله في صفة الأرض « جعلها خلقه مهدا، وبسطها لهم فراشا، فوق بحر أجبي راكد لا يجري » كأنه قال كالمهاد، والفراش، ومما يصعب فيه تقدير أداة التشبيه فيكون استعارة محضة قوله عليه السلام في التقوى أيقظوا بها نوبكم، واقطعوا بها يومكم، وأشعروا بها قلوبكم، وارحسوا بها ذنوبكم، وداؤوا بها الأسقام... وبادروا بها الحمام، ألا وصونوها، ونصونوا بها » فهذه استعارات حسنة، ومعان دقيقة، إذا قدرت فيها أداة التشبيه، خرج الكلام عن رونقه، وتبدل عن دباحته، وقال في أهل البدع هم أساس الفسوق، وأحلاس العقوق،

أَتَّخَذَهُمْ إِبْلِيسُ مَطْيَا ضَالًّا . وَرَاجِعَةً يَنْطِقُ عَلَى أَسْنَانِهِمْ .
 جَعَلَهُمْ مَرْمَى نَبَالِهِ ، وَمَوْطِئَ قَدَمِهِ . وَمَا خَذَ يَدَهُ . وَقَالَ فِي صَفَةِ
 الدُّنْيَا ، « حَالُهَا انْتِقَالٌ ، وَوُطْأُهَا زَلْزَالٌ ، وَغَرُّهَا ذُلٌّ . وَجَدُّهَا
 هَزَلٌ . وَعُلُوُّهَا سُفْلٌ ، دَارُ حَرْبٍ وَسَلْبٌ . وَنَهَبٌ وَعَطْبٌ .
 أَهْلُهَا عَلَى سَاقٍ وَسِيَّاقٍ . وَاحْدَقٌ وَفِرَاقٌ » وَقَالَ فِي كَلَامٍ آخَرَ
 « فَاطْفِقُوا مَا كَمَنَّ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصْبِيَّةِ ، وَاحْفَظُوا أَرْوَاحَ
 الْجَاهِلِيَّةِ ، وَاعْتَمِدُوا وَصْعَ التَّدَلِّيِّ عَلَى رُءُوسِكُمْ . وَإِثْمُ الْعَزْزِ
 تَحْتَ أَقْدَامِكُمْ ، وَخَلْعُ التَّكَبُّرِ عَنْ أَعْنَاقِكُمْ . وَتَعَدُّوا التَّوَاصِعَ
 مَسْلَحَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّكُمْ ، إِبْلِيسُ وَجُنُودُهُ . فَبَيْنَ لَهُ مِنْ
 كُلِّ أُمَّةٍ جُنُودٌ وَأَعْوَانٌ ، وَرِجَالٌ وَفَرَسَانَا »

وَمِنْ خَبَرِ كَلَامِهِ وَمَارِسِ أَسْنَانِهِ وَنَظْمِهِ . تَحَقُّقُ لَا مَحَالَةَ
 أَنَّهُ قَمَرُ الْبَلَاغَةِ الْمُتَوَسِّطِي هَاتِمَاهَا ، وَالطَّرَارُ الْبَاهِي فِي أَكْثَرِ غَلَالَتِهَا

(النوع الرابع)

(فما ورد من النسب في كلامه لسد)

فَمِنْ ذَلِكَ كَلَامُ قَبِيصَةَ بْنِ نَعِيمٍ ، لَمَّا قَدِمَ عَلَى امْرِئِ
 الْقَيْسِ فِي أَشْيَاخٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، يَسْأَلُونَهُ الْعَفْوَ عَنْ دَمِ أَبِيهِ
 حَجْرٍ ، فَقَالَ لَهُ قَبِيصَةُ : إِنَّكَ فِي الْمَحَلِّ وَالْقَدْرِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ

بتصريف الدهر . وما نحدثه أئامه ، وتثقل به أحواله
 بحيث لا تحتاج الى تذكر من واعظ ، ولا تبصير من
 مجرب ، ولك من سوّد د منصبك . وشرف أعرافك ، وكرم
 أصلك في العرب ، محتمل محتمل ما حمل من إقالة العثرة ،
 ورجوع عن الهفوة ، ولا تتجاوز المهمة الى غاية إلا رجعت
 اليك ، فوجدت عندك من فضيلة الرأي ، وبصيرة الفهم ،
 وكرم الصفح ، ما يطول رغباتها ويستغرق طلباتها . وقد
 كان الذي كان من خطب الجليل لدى عمت رزيقة نزاراً
 واليمن ، ولم يخص بذلك كندة دونها ، للشرف البارع كان
 الحجز . ولو كان يفدى هالك بالأفئدة الباقية بعده ، لما خلد
 كرامتها على مثله ، ولكنه مضى به سبيل لا ترجع أخراه
 على أولاده ، ولا يلحق أقصاه أدناه ، فأحمد لحالات أن
 تعرف الواجب عليك في إحدى خلال ثلاث . إما أن
 خفرت من بني أسد أشرف بيتنا ، وأعلامها في بناء
 المكرمات صوتاً ، فقد تاه إليك بنفسه ، ذهب مع
 شفرات حسامك قصره ، فنقول . رجل أمتحن بهلك عزيز ،
 فلم تستل سخيمته إلا بتمكينه من الانتقام . أو فداء بما
 يروح على بني أسد من نعمها ، فهي ألوف تجاوز الحسبة

فكان ذلك فداء رجعت به القضب الى أجفانها ، وإما أن
توادعنا الى أن نضع الحوامل فنسدل الأزر ، ونمقد الخمر
فوق الرايات . قال فبكي امرؤ القيس ساعة ، ثم رفع رأسه
فقال : لقد علمت العرب أنه لا كفء لحجر في دم ، وإني
لن أعتاض به جملاً ولا ناقة . فاكسب بذلك سبة
الأبد . وقت العصد ، ومنا النظرة فقد أوجبته للأجنة في
بطون أمهاتها ، وإن أكون لمعطها سبباً ، وستعرفون طلائع
كندة بعد ذلك . تحمل في الصوب حنق ، وفوق الأستة علقاً
إذا جالت الحرب في مازق

تصافح فيها المنايا النفوسا
أقيمون . أم نصرفون . قالوا بل تنصرف بأسوء
الاختيار وأبني لاجترار لمكروه وأذبه ، وحرب وبلية . ثم
نهضوا عنه ، وبيضة سمثل

لعلك أن تستوخم الورد إن غدت
كتائبنا في مازق الحرب تنظر
فقال امرؤ القيس . لا والله . بل أستعذبه ، فزويداً
تنفريج لك ذجاها عن فرسان كندة ، وكتائب حمير ، ولقد

كان ذكر غير هداي أولى إذ كنت نارلاً برنعي ولكنك
قلت فأجبت ، فقال له فيضة ما تتوقع أكثر من
المعاقبة والإعتاب

فعليك إعمال فكرك في هذا الكلام ، ما أوقعه في
إصابة المعاني وأسلس الفاظه ، ومن ذلك ما قاله ابن الأثير
فيه أبدع في نظم المنشور ، وأحسن في تأليف العقود من
الذرر والشذور ، ومن عجيب كلامه أنه يكاد يقول في نظم
كلامه على كتاب الله تعالى فيجعله كالأساس للبناء ، قال في
وصف القيم وقد أوحى الله إلى قلمه ما أوحى ، وإلى النحل ،
غير أنها بأوى إلى المكان لوعر ، وهو بأوى إلى البيان
السبل ، ومن شأنه أن يجنى من ثمرات ذات أرواح لا ذات
أكمام ، ويخرج من ثقله شرب مختلف طعمه فيه شفاء
الأفهام ، وأن ما بينه كثرة الخشب ، مما تبينه لطافة
المعنى ، ولا تستوى نضارة هذا الثمر ، وهذا لمر ، ولا طيب
هذا المجنى ، وهذا المجنى ، وقد أرخص ما يكثر وجوده ،
فيذهب في لهوات الأفواه ، وأغلى ما يعز وجوده ، فيبقى
خالداً على لسه الرواة

فانظر كيف جعل الآية أصلاً وقاعدةً لمعزاه . ومهاداً
 في لفظه ومعناه . وقال في وصف كاتب وهو إذ دجا ليل قده .
 وطلعت فيه نجوم كليمه . ثم يقعد لها شيطان بلاغة مقمداً .
 الآ وجد له شهاباً مرصداً . فأسر زها مصونة عن كل
 خاطف . مطوية عن كل فائف . فقرر ما ذكره على ما ذكره في
 سورة الجن ، ثم قال (١) له بذت فكر ما تمخضت بمعنى الآ لئحت
 من غير ما تهمله ، ثم أتت به قومها تحمله ، ولم ترض على ملا
 من البلغاء الآ ألقوا أقلامهم أيهم يسعيره لا أيهم يكفله .
 فشيء ما ذكره على هاتين الآيتين . الأولى في سورة جن .
 والثانية في سورة مريم ، ومن ثم كان ارتفاع قدره . واستنماة
 نور بדרه . ومن ذلك ما ذكره الشيخ العابد يحيى بن بناته في
 خطبة له . وهو قرأ يشار إليه بالألف في البلاء . وله في
 أساليبها اليد لبيضاء . هل أولئك الذين أفلوا فنجس .
 ورحلوا فأقتنم . وأبادهم الموت كما عمت . وأتم الطامعون في
 البقاء بعدهم كما زعمت . كلاً ولله ما أشخصوا انقروا . ولا
 نغصوا لتسروا ولا بد أن تمرؤوا حيث مرو . فلا تمتوا بخدع
 (١) عبارة عن الاثير . ومن ذلك ما ذكرته في وصف كاتب كيف
 نقلت له بنت فكر

الدنيا ولا تفتروا . يبيها الناس ، أسمعوا القلوب في رياض
حكم . وأدعوا البحث عن ايضاض اللمم ، واطيلوا
الاعتبار بانقاص النعم . وأجبلوا الأفكار في انقراض الأمم
فنظر الى موقع قوله تعالى « أولئك الذين » وقوله « يابها
الناس » من كلامه لما كانا من آي القرآن ، كيف تميزا تميز
الإبريز . عن انقزدير . وصارامع غيرهما من الكلام كالرصاص
بالإضافة الى لاكسير ، وقد ساق ابن الجوزي على هذا
المساق لدى حكيناذ عن ابن الأثير في جمل الآيات طرراً
في كلامه ، فل في خطبة : ^(١) يا معذوداً مع أهل البصر وهو
العميان ، يا محسوبا مع أهل المشيب وهو في الصبيان ، يا سافر
بلهوى . ولا نزل إلا بحار من خان خل لهوى . فان لهوى
هو ان . أم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله .
أم يأن . سار الصالحون وتوقفت ، وجد الثابون وسوقت .
، بقعدك عن الطريق وقد عرفت . هيهات . لقد استحکم
هذا النسيان . أم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ،
أم يأن . وكه له على هذا لأسلوب من النثر المعجب ،
والإغراق في النظم البديع ، ولقد رأيت له مائة فصل على

(١) لينه حذف هذا

مائة آية من كتاب الله على هذا الأسلوب . وقال في
الحريريات : أيها السادر في غلوائه ، السادل ثوب خيلائه .
الجامح في جهالاته ، الجانح إلى خرعبلاته ، يلام يستمر
على غيئك ، وتستمرى مرعى بعيك . وحمام تندهى في
زهوك ، ولا تنتهى عن لهوك . تمارز بمعصيتك ، مالك
ناصيتك ، وتجرى بفسح سيرتك . على عالم سريرك ،
وتتوارى عن قريبك ، وأنت بمرآى رقيبك . وتستحفى
عن مملوكك . ولا تخفى خافية على مليكك . أتظن أن
سنتفعك حالك ، إذا آن رتخالك . ويعنى عنك مالك ، حين
توبقك أعمالك ، أو يعنى عنك ندمك ، إذ زانت قدمك .
ثم قال طالم ، أيفظك الدهر فتاعست . وجدبك الوعد
فتعاست . وحصخص لك الحق فتماريت ، وأذكرك الموت
فتناسيت ، وأمكنك أن تؤاوى فآسيت ، تأمر بالعرف
وتنتهك حماء ، ونهى عن المنكر ولا تتحاماه ، وبرحزح
عن الظلم ثم تغشاه ، وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه
ولقد ختم كلامه بأحسن ختام ، حيث جعل الآية
منتهى له ، فتم أى تمام ، وفيما ذكرناه كفاية في مقدار

عرضنا من التنبية على مواقع البلاغة في كلام الفصحاء مثل
واصل ، والجاحظ ، وغيرهما ، ممن له فيها الحظّ الوافر ، ويحكي
عن « واصل » وكان من المفلقين في طلاقة اللسان ودلاّقته ،
أن رجلاً قال له : يمتحنه بالفصاحة وقد عرف أن في لسانه
لثغته في مخرج الزاء قل : رجل ركب فرسه وجر رُمحه ،
فقال له : غلام اعتلى جواده ، وسحب ذابله ، ثم أجاب به
أفصح وأسلس مما أمتحن . بنطقه ، وم ذلك إلا لأجل
الطلاقة في اللسان . والبراعة في جودة لدكاء والفتنة

(النوع الخامس)

فيما ورد من التشبيه من المنظوم فن ذلك ما قاله امرؤ

القيس

كأن ثبيراً في عرائين وبله

كبير أنس في بجاد مزمل

وقال

كأن ذرى رأس المجير غدوة

من السبل والنشاء فلكة مغزل

وقال عمرو بن كلثوم

وما منع الضفائن مثل ضرب * رى منه السواعد كالقلين
والقنة . خشبة صغيرة قدر ذراع ، يضرب بها وقال
إذا ما رُحْن يمشين الهويى * كما صطربت متون الشاريننا

وقال لبيد

ولها هباب في الرمام كأنها

صبياء راح مع الجنوب جهامها

وقال ذو الرمة

كحلاء في برج صفر ، في دعيج

كأنها فضة قدمها ذهب

والبرج . النماء والزيادة (١) ، وقيل إن هذه اللفظة

نبطية ، وليست فصيحة ، وقال آخر

سود ذوائبها بيض صرائبها

مخص صرائبها صيفت من الكرم

وقال البحتري

ذات حسن لو استزادت من الحن

ن اليه لما أصابت مزيدا

(١) هذا خطأ فاحش . وإنما البرج . سعة يابض العين

فهي كالشمس بهجة والقضيب الـ
لذت قدا والرغم طرفاً وجيداً

وقال آخر

تردد في خلقي سؤدد
سماحاً مرجئاً وبأساً مهيأ
فكالسيف إن جثته صارخا
وكالبحر إن جثته مستثياً

وكقول أبي تمام

جئمت لنا فرق الأمانى منكم
بأبر من روح الحياة وأوصل
فصنعة في يومها وصنعة
قد أحولت وصنعة لم تحول
كالمزق من ماء الرباب فقبل
مستظراً ونحيماً مستهلاً (١)

ومن جيد التشبيه قول إبراهيم بن العباس
لنا إبل كوم يضيق بها الفضاء
ويغبر عنها أرضها وسماؤها

(١) هذا يقواه من حرز أ. ر. مع

فَمِنْ دُونِهَا أَنْ تُسْتَبَاحَ دِمَاؤُنَا
وَمِنْ دُونِنَا أَنْ يَسْتَبَاحَ دِمَاؤُهَا
حَتَّى وَفَرَى فَلَمُوتُ دُونَ مَرَّاسِهَا
وَأَيْسَرُ خَطْبِ يَوْمِ حَقِّ فَنَاقُهَا
وَقَالَ أَبُو تَمَامٍ

وَمَا هُوَ إِلَّا الْوَحْيُ أَوْ حَدٌّ مَرْهَفٌ
يُقِيمُ طِبَاءَهُ أَخَذَعَى كُلِّ مَائِلٍ
فَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ عَالَمٍ
وَهَذَا دَوَاءُ الدَّاءِ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ
وَهَكَذَا وَرَدَ قَوْلُهُ

وَكَانَ لَهُمْ غَيْشًا وَعِلْمًا مُعْدَمٌ
فِيَسْأَلُهُ أَوْ يَبْحَثُ فِيَسْأَلُهُ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي نُوَّاسٍ
تَرْجُو وَتَخْشَى حَالَتِكَ الْوَرَى كَأَنَّكَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ
وَلَيْسَ كُنْ هَذَا الْقَدْرُ كَافِيًا فِي إِيرَادِ الْأَمْثَلَةِ فَضِيهِ كِفَايَةُ
لِمَقْدَارِ غَرَضِنَا فِي التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرِ الْأَدَةِ ، وَالْمَظْهَرِ الْأَدَةِ كَمَا
فَصَلَّنَاهُ مِنْ قَبْلِ

المطلب الثالث

(في كيفية التشبيه)

اعلم أن التشبيه لكثرة وقوعه في الكلام ، وتوسع أهل
البلاغة في طرقه يكاد أن تكون كيفية وقوعه غير منحصرة لما
ذكرناه من الاتساع ، ولكننا نشير من ذلك إلى كيفيات
خمس بمعونة الله تعالى

(الكيفية الأولى)

هو أن الغرض بالتشبيه ومقصوده ، إنما هو الإبانة
والإيضاح ، ثم إما أن يكون بياناً لحكم مجهول ، أو يكون
بياناً لمقداره ، فهذا وجهان ، الوجه الأول أن يكون بياناً
لحكم مجهول ، وهذا نحو أن يكون المدعى يدعى ما
لا يتصور ثبوته ولا يعقل إمكانه ، فيأتي بالتشبيه لبيان
إمكانه وهذا كفول بعضهم

فإن نفق الأنعام وأنت منهم

فإن المسك بعض دم الغزال

فإن الشاعر أراد أن يقول : إن الممدوح فاق الأنعام بحيث

لم يبق بينه وبينهم مشابهة ومقاربة ، بل صار جنساً برأسه
وأصلاً في نفسه ، وهذا في الظاهر كالمتنع ، فإنه يبعد في
العقل أن تتناهى بعض آحاد النوع أو شيء من مفرداته في
الفضائل الخاصة والمناقب العالية إلى حد يصير كأنه ليس من
ذلك النوع ، فلما أطلق ذلك عقبه بقوله (فإن المسك بعض دم
الغزال) محتجاً به على تصحيح دعواه ، وعلى إمكان ما دله ،
وعلى أنه ليس محالاً ، وبيان أنه هو أن المسك قد خرج لاحالة
عن صفة الدم وحقيقته ، حتى لا يقال هو منه . ولا يعد من
جنسه ، ولا يوجد فيه شيء من الصفات الشرفية التي للمسك ،
ولأجل هذا سيق التشبيه من أجل هذه الفائدة

الوجه الثاني أن يكون بياناً لمقداره ، وهذا نحو أن
يحاول نفى الفائدة عن فعل بعض الناس ، وأن يدعى فيه أنه
لا يحصل منه شيء طائل فيقول فيه : فلان كالتعويض على
الماء ، ويخط في الهواء ، فالتشبيه فيما هذا حاله لم يكن
مسوقاً لبيان الإمكان ، بل إنما سيق لمعرفة المقدار ، لأن
الفعل في نفسه بالإضافة إلى ما يفيد على مراتب مختلفة في
الافراط ، والتفريط ، والتوسيط ، فإذا مثل ما ذكرناه من
المحسوس عرف قدره ، ولهذا قد يقال : حجة واضحة

كالشمس . وجهه أطم من الليل ، ومداد كحدقة الغراب ،
الى مثل ذلك مما ذكرناه

(الكيفية الثانية)

هو أن المتشابهين من الاشياء متى كانت المباشرة بينهما
أتمه ، كان التشبيه أعجب ، والسبب في ذلك هو أن المباشرة متى
كانت أدخل بينهما كان التشبيه أشد إعجاباً في النفوس ،
وأقوى تمكناً فيها . لأن أكثر مبنى الطباع على أن الشيء
إذا تصوّر ظهوره من مكان يبعد ظهوره منه ، ازداد
شفف النفس به ، وكثر تعلقها به ، فما يتمدّد وجوده أعجب
مما يتسهّل وجوده ، ولهذا فإن تشبيه الشقائق في حمرة
وخصرة أعوادها . بأعلام الياقوت المنصوبة على رماح من
زبرجد ، في غاية الحسن ، لما كان لا يكاد يوجد ، وهكذا
قوله (مدهن دُرّ حشوهن عقيق) وكذا تشبيه الكواكب
في سماها . بساط أزرق فوقه دُرّ منشورة . ودونه في الرتبة
شبيه الثرى بعنقود الكرم . وللجاء المفصّل والوشاح
لمفصل كما قال امرؤ القيس

إذا ما التُّرَيَّا في السماء تعرَّضَتْ
تعرَّضَ اثْنَاءَ الوشاحِ المُفَصَّلِ

ودونه في التشبيه مشابهة العين بالترجس في قوله
(فأمطرت لؤلؤاً من ترجس)

فرايب التشبيه متفاوتة كما أشرنا إليه . وكما ازداد
البعدُ ازداد التشبيه رقةً وصفاءً

(الكيفية الثالثة)

ان المعاني العقلية وإن كانت ثابتة مقطوعاً بها متيقنة .
خلا أن التمسك بالمحسوسات والتعويل عليها في المشابهة أولى
وأحق ، لكونها تفيد زيادة قوة ومريد إيضاح . وإنما كان
الأمر كما قلنا لأوجه ثلاثة

أما أولاً فما يحصل بها من الوثقة وطمئنان النفس
اليها . وانسراح الصدر بها . وقد أشار الله لي ما قلناه بقوله
تعالى « قال بلى ولكن ليطمئن قلبي » وأما ثانياً فلأنك
إذا كنت بجانب نهر وأنت تريد أن تخبر بأن فعل صاحبك
لا ثمرة له ولا يحصل منه على فائدة ، فوصفت كفك في الماء
ورفعتُها ، وقلت : انظر لي كفى . هل حصل فيه شيء من الماء ،

فهكذا أنت فيما فعله وتعالجه ، كان في ذلك ضربٌ من التأثير
والقوة والتأكيد أكثر مما في النطق والقول ، وما ذاك
الآ من أجل تعقّبه بالإدراك ، وأما ثلثاً فلائك لو أردت
ضرب مثال في تبين الشئيين وتناقيهما ، فأشرت الى الماء والنار
فقلت : هل هذان يجتمعان ، فإنك تجد في نفسك لتمثلك من
التأثير ما لا تجده اذ أخبرت عن ذلك بالقول . فقلت هل
يجتمع الماء والنار كما قال بعضهم

وَمُكَلِّفُ الْأَيَّامِ ضِدَّ طَبَاعِهَا

متطلبٌ في الماء جَذْوَةُ نَارٍ

ومصدق ما ذكرناه ههنا هو أنك تجد في قوله

ويوم كَظَلَّ الرَّميحُ فصرَّ طوله

دم الرّقِّ عنا واصطفاقُ المَـزاهرِ

ما لا تجده في نحو قوله

في ليل صول تناهى العَرَضُ والطولُ

كأنما ليْلُهُ بالليل موصولُ

من مزيد القوة والتأكيد ، وما ذاك إلا لأن الأول
مبنى على الإدراك دون الآخر مع أن الأول في المبالغة

دون الثاني ، فإن ظل ارمح منناه واتصال بيل صول بالليل
لانهاية له ، ولكن الوجه في قوته ما ذكرناه فيه

(الكيفية الرابعة)

هو أن العادة جارية والأساليب مطردة في تشبيه
الأدنى بالأعلى والأقل بالأكثر . والمأصل بالأفضل ،
وقد يقصد البليغ في نظمه ونثره على جهة الخيال أن يؤم
في الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه ، وعند هذا ينعكس
الأمر فيجعل الأصل فرعاً ، وبشبه رائد بالناقص ويجعل
الفرع لأجل المبالغة أعلا شأننا من الأصل ، فيرفعه إلى رتبة
الأصل كما قال بعض الشعراء

وبدا الصباح كأن عرته * وجه الخليفة حين يمتدح
فهذا على أنه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم
وأكمل في النور والضيء من الصباح . فما اعتقد هذا وعزم
عليه ساع له جعل الصباح فرعاً ووجه الخليفة أصلاً وكما قال
ابن المعتز

وكانما الشمس المنيرة دين * رجليه حدائد الصراب

فهذا وأمثاله وإن عظم اتفاوت فيه لكن لذى حسن
منه هو أنه لم يقصد قصر التشبيه على مجرد الإنارة، وإنما
أراد تشبيه مستدير يتلألاً ويلمع، ثم خصوص حسن اللون
الموجود في الديار المنخلص من حنى السبك، فأما مقدار
النور والشعاع العظيم فكأنه لم يتعرض له بحال

(الكيفية الخامسة)

اعلم أن التشبيه كما يقع في المفرد فهو واقع في المركب،
فإذا قصدت إيقاع التشبيه بالمفرد، فإنما تقصد الى نفس تلك
الحقيقة المجردة مع قطع النظر الى غيرها، وإذا قصدت
التشبيه بالمركب، فإنما يؤول الأمر فيه الى تشبيه مفردات
بمفردات، فلا جرم حصل التركيب لا محالة، فأما تشبيه
المفرد بالمفرد، فمثاله في الحركة، فإذا أوقعت التشبيه فأنت
تجردها من كل وصف يقارنها، مما يخالف حقيقتها كما قال
ابن المعتز في صفة البرق

وكأن البرق مصحف قار * فانطباقاً مرة وانفتاحاً

فلم يقع التشبيه في جميع أوصاف البرق ومعانيه، ولكن
نظر الى مجرد الحركة في الانبساط والانقباض، وقد قصر

تشبيهه على نفس الحركة ، ثم إنه قدّر في نفسه لينظر أيّ
أوصاف الحركة أخصّ فوجد ذلك في فعل القارئ بأوراق
المصحف من فتحها مرة ، وإطباقها أخرى . فأما تشبيه
الركب بالركب . فإنه يجمع أوصافاً مختلفة . كالشكل واللون
والإضاءة والحركة ، ومثاله ما قاله بعضهم

(والشمس كالمرآة في كفة الأشل)

فإن هذا التشبيه يريك مع الاستدارة والإشراق
الحركة التي تراها للشمس إذا تأملتّها ، وذلك أن الشمس لها
حركة متلاثلة دائمة ، وانورها بسبب ذلك تموج واضطراب
ولا يحصل هذا التشبيه إلا بمرآة في كفة أشل ، لأن
حركتها تدوم وتصل ويكون لها سرعة وتموج ، وتلك حالة
الشمس فإنك ترى شعاعها كأنه يهيم أن ينسط ، وأجود من
هذا التشبيه في اجتماع هذه الأمور قول المهلب الوزير
الشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كأنها بوقعة أحييت • يجول فيها ذهب ذائب
ولنقتصر على هذا القدر من الكيفيات فيه كفاية
فيما نريده بعمونة الله تعالى

المطلب الرابع

(في ذكر حكم التشبيه وهي كثيرة ، وكورد

من أحسن إليه)

(الحكم الأول)

هو أنه لا بد من رعاية جهة التشبيه ، ويجب أن لا
 يتمدى في التشبيه عن الجهة المقصودة . ولا وقع الخطأ لا
 بحالة . ومثاله قوله صلى الله عليه « الكمأة جذرى لأرض »
 فالغرض من كلامه عليه السلام في تشبيه الكمأة بالجدرى .
 هو أنها مفسدة لها كما أن الجدرى يفسد الوجه والبدن ،
 وليس المقصود من التشبيه هو الاتصال ، فإن مثل هذا لا
 فائدة فيه ولا ثمرة حته . فإن الاتصال غرض حقير لا يقصد
 التشبيه لأجله . كما يقال . النحو في الكلام كالمخ في الطعام
 فإن المقصود من هذا التشبيه هو أن الكلام لا يجدى ولا
 يكون فيه نفع إلا بتراعده لأحكام النحوية . كما أن الطعام
 لا ينفع ما يصالح بالمخ . وليس المقصود ما طمأن بعضهم من
 أن وجه التشبيه هو أن القليل من النحو مضم . والكثير
 مفسد . كما أن القليل من الملح مصلح للطعام ، وكثيره

مفسد له فهذا باطل ، لأن الزيادة والنقصان في مجرى
الأحكام النحوية في الكلام باطل . وبيانه هو أن إذا قلنا :
إن زيدا قائم ، وكان زيدا قائما فلا بد من رفع أحد لاسمين
وانصبه ، فهذا إذا وجد فقد حصل القانون للنحوي . وتمتنع
الزيادة عليه . وإن لم يحصل فقد زال قانون النحو . ولا فائدة
فيه لأنه خارج . فإذن لا وجه لدخول الزيادة والنقصان في
النحو كما خصناه . وعلى هذا يكون تشبيه النحو بالمع ليس كما
اعتقده ، وإنما هو من جهة الإصلاح كما أثرنا إليه . فتقرر
بما حققناه أن التشبيه قد يكون من جهة واضحة أنه من
جهة أخرى . وعند هذا يقع غلط . وهكذا حصل في قوله
عليه السلام « المؤمن كالسبينة . يعوخ أحياء ويقوم أخرى »
فجهة التشبيه هو أنه أراد أن المؤمن يوافي الدب فتوب
منه ، ويسترجع مرة بعد أخرى ، والكافر كالأرزقة ،^(١) يعني
أنه إذا هفأ في الذنب لم يتذكر ولم يسترجع . وهو كالأرزقة .
إذا انجمفت . ثم أبدا . ونحتمل أن يكون مراده أنه لا
توب إلا عند الموت بحيث لا تقوم ، ولا تنفعه التوبة

١١ سكن الراء . سحرة معروفة حتى عدد الصور . من

(كألارزة) اذا نجعت لا يرجى لها استقامة بحال فما
خالف هذه الجهات في التشبيه يكون خطأ بلا مرية

(الحكم الثاني)

هو أن الأمر الذي يقع به التشبيه منقسم إلى ما يمكن
إفراد أحد أجزائه بالذكر ، وإلى ما يتعذر ذلك فيه ، فمثال
الأول قوله تعالى « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل أسفارا » فإن شئت جعلت التشبيه
مطلق الحمار في الغباوة والجهل والبلادة وسقوط النفوس عن
كريم الخصال ، وشريف الفعال ، وهذه حالة اليهود ، وإن
شئت جعلته مركباً ، وهو أنه ليس الغرض إفراد الحمار بالتشبيه ،
ولكن الغرض تشبيه حالهم في كونهم حملوا التوراة ثم لم
يحملوها حمل مثلها في امتثال أو رها ونواهيها ، كمثل الحمار في
حمه للأسفار . فمثّلوا في السخف بحال الحمار الحامل فوق
طهره . جعل مثلاً لما كلفوه من الأحكام الشرعية و (أسفارا)
جعل مثلاً لنفاسة المحمول ، وعدم انتفاع الحامل به ، فصار
حاصل الأمر أنهم مشبهون بالحمار الحامل فوق طهره كُتِبَ
لا يدري حالها ، ولا ينتفع بها ، ومن هذا قول بشار

وكان أجرام السماء لوامعاً * ذرر نثرن على بساط أزرق
 فإن شئت جعلته من المفرد فقلت . كأن النجوم في
 صوبها درر . وكان السماء في زرقها بساط أزرق . فهذا
 مقول على انفراده . وإن شئت جعلته من باب المركب
 فقلت : لم يكن التشبيه بمطلق الدرر . ولا بمطلق البساط ،
 وإنما الغرض الجوم في صوبها وتلاثها إلى زرقة أديم
 السماء ، كبساط أرق نثرت عليه ذرر صافية ، ونظير هذا
 القسم ، عقد من درر وياقوت ، فهو إذا فصل واحدة واحدة ،
 فهو على حظ من الإعجاب ، وهو إذا نظم في سنك واحد ،
 فهو على حظ وافر من الزينة والحسن والنضارة ، ومثال الثاني
 وهو ما يتعذر فيه الإفراد ، قوله تعالى « ومثل صكده
 خبيثة كجرة خبيثة » فإن المقصود تشبيه كلمة موصوفة
 بالخبث بشجرة موصوفة بالخبث أيضا ، فلو سلبت الكلمة
 صفة الخبث قائلاً . ومثل كله كشجرة خبيثة . أبطلت
 بلاغة الآية . وأزلت عنها رونق الفصاحة . ومن هذا قوله
 كأنما المريخ والمشتري قدأما في شامخ الرقعة
 منصور بالليل عن دعوة قدأسرجت قدأما شمعة
 فالغرض أن التشبيه لم يكن للمريخ على انفراده .

ولكن إنما حصل له من جهة الحالة الحاصلة له من كون
المشتري قدّامه . ولهذا كانت الواو في قوله والمشتري قدّامه .
واو حال . فهي كالصفة في كونها تابعة لا يمكن إفرادها
بالذكر . بل تذكر في ضمن الأول على طريق التبعية . فلو
أنطت التركيب وثلاً . كأنما المريح منصرف عن دعوة . كان
خفف من الكلام فضلاً عن أن يكون بليغاً . ونظير هذا
القسم . خاتم من فضة . وسوار من ذهب . فإنه لا يفيد
حسن والإعجاب إلا إذا كان مركباً منظماً . فإن زال تركيبه
وطامه . خرج عن إعجابه وحسنه وبطل

(الحكم الثالث)

أعلم أن من التشبيه ما يحضر في الذهن ويسهل
إدراكه . ويسمى القريب . ومنه ما يحتاج إلى نوع فكرة
وأمل . ويسمى الغريب . ولتذكر الأمرين جميعاً بالأمثلة .
مثل الأول وهو القريب . وذلك متى أخطرت بياضك
استدارة قرص الشمس وتنورها وتموج ضوئها . فإن المرأة
مجلوة مع في قلبك وتعرف من أول وهلة كونها مشبهة
للمشمس . وهكذا إذا انضرت إلى السيف المصقول عند سلكه .

فإنك تذكر لمعان البرق ، فلهذا تشبّه به ، وإذا رأيت الشياح
الموشاة من الحرير في رقتها وصفائها ، وإحكام ألوانها ، فإنك
تشبّنها بالروض الممطور ، المفتر عن أزهاره ، المبتسم عن
أنواره ، فهذه الأمور وما شابهها تعدّ من التشبيه القريب كما
ذكرناه ، ومثال الثاني وهو الغريب فهو الذي يحتاج في إدراكه
إلى دفقة نظر وقوة فكر ، وهذا نحو تشبيه الشمس بالمرآة
في كفا الأشلّ ، ومثل تشبيهها في التّوجّج وإنارة بالبوتقة
من الذهب ، ونحو تشبيه الخمر في الكأس في لونه ، بخدها من دُرّ
حشوها من عقيق ، ومثل تشبيه حمرة الشقائق مع خضرة
أعوادها ، بأعلام ياقوت منصوبة على رماح من زبرجد ، إلى
غير ذلك مما يحتاج إلى مزيد فكرة ونظر

(الحكم الرابع)

كل تشبيه على جميع أنواعه ، فلا بدّ فيه من اشتماله على
أركان أربعة ، المشبه ، والمشبّه به ، والوصف الجامع بينهما ،
وكيفية التشبيه في قرابه وبعده ، وكونه مفرداً ومركباً ، ونادراً
وماً لوفاً ، إلى غير ذلك ، فتى كثرت الأوصاف ، كان أدخل
في الغرابة وأعجب في مقاصد البلاغة ، وأقرب مثال له في اجتماع

أوصاف التشبيه قوله تعالى « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلْنَاهُ
مِنَ السَّمَاءِ » الى قوله تعالى « كَأَنَّ الْمَاءَ تَفَنُّ بِالْأَمْسِ » فَلَا يَتَّ
فِي نَظْمِهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى عَشْرِ جُمَلٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى حِفْظٍ
مِنَ التَّشْبِيهِ ، ثُمَّ يَكُونُ التَّشْبِيهِ أَيْضًا حَاصِلًا مِنْ مَجْمُوعِهَا مِنْ
غَيْرِ أَنْ يُمْكِنَ فَصْلُ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، فَإِنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ
مِنْهَا جُمْلَةً وَاحِدَةً ، تَطَرَّقَ الْخَرْمُ إِلَيْهَا عَلَى قَدَرِ الْمَحْذُوفِ ،
وَكَانَ نَحْلًا يَمْغِزِي التَّشْبِيهِ الَّذِي قُصِدَ فِيهَا ، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي
الْإِفْرَادِ فِي التَّشْبِيهِ ، وَالتَّرْكِيبِ ، وَلَا يَرَادُ نَحْوُ تَشْبِيهِكَ الْكَلَامَ
بِالْعَسَلِ ، فِي أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ لِلنَّفْسِ لَذَّةً وَحَالَةً
مَحْمُودَةً ، وَالْمَرْكَبُ كَقَوْلِكَ « عَطَى الْقَوْسَ بِرِيحِهَا » فَإِنَّهُ لَيْسَ
الْفَرَضُ إِعْطَاءً مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ إِعْطَاءُ مَنْ هُوَ أَهْلُ
لِلرَّمِيَّةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ « الرَّأْيُ بِغَيْرِ وَرٍ » وَالسَّاعِي إِلَى الْمُهَيِّجِ
بِغَيْرِ سِلَاحٍ ، فَالتَّشْبِيهِ فِيمَا هَذَا حَالُهُ مَرْكَبٌ كَمَا تَرَى

(الْحُكْمُ الْخَامِسُ)

أَعْلَمُ أَنَّ مِنْ جُمَلِ التَّشْبِيهَاتِ الْمَرْكَبَةِ مَا يُظَنُّ لِكَثْرَةِ
اتِّصَالِهِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ فَصْلُ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ
كَذَلِكَ ، وَهَذَا كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرِهِ الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

فليس يحصل من أجل ضم الرطب من القلوب الى
اليابس ، هيئة تجب مراعاتها ، ونعني بملازمتها ، ولا لاجتماع
الحشف البالي ، مع العناب غرض تجب فيه المضامة
والملاصقة ، ولو فرقت هذه التشبيهات لم يكن هناك إخلال
بالمعنى المقصود ، فلو قلت : كَانَ الرُّطْبُ مِنَ الْقُلُوبِ عُنَابًا ،
وَكَانَ الْيَابِسُ حَشَفًا مِنَ الطَّيْرِ فِي وَكْرِ الْعُنَابِ ، لم يكن أحد
التشبيهين موقوف في إفادته لما يفيد على الآخر ، ونظيره
قول أبي الطيب المتنبي

بَدَتْ قَرَأً وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عُنْبَرًا وَرَنْتَ غَزَالًا

فهذا من التشبيه المضمّر الأداة ، وكل واحد منهما
مستقل بنفسه ، وفيما ذكرناه غنية عما عده ، وبتمامه يتم
الكلام على أسرار التشبيه ، فأما كونه معدوداً من المجاز أم لا ،
فقد أوضحنا حاله ، وقد نجز غرضنا من القاعدة الثانية المرسومة
للتشبيه ، والحمد لله

﴿ القاعدة الثالثة ﴾

(من قواعد المحرز في ذكر حقائق الكناية)

أعلم أن الكناية ود من أودية البلاغة ، وركن من
أركان المجاز ، وتختص بدقة وعموض ، ومن أجل ذلك حصل
الزلل لكثير من الفرق ، لسبب التأويلات ، كما عرض
للباطنية فيما أتوا به من قبح التأويل وشذبه ، واطوائف من
أهل البدع والضلالات ، وما ذاك إلا من جهلهم بمجاريها ،
وما يجوز استعماله منها ، وما لا يجوز ، فلا جرم كانت مختصة
بمزيد الاعتناء ، لما يحصل فيها من الفوائد العديدة ،
والشكك الغزيرة ، ولتذكر ماهية الكناية ، ثم نردفها
بالمفرق بين الكناية ، والمغريض ، ثم تذكر أقسامها وأمثلةها ،
فهذه فصول أربعة تفصلها بمعونة الله تعالى

— الفصل الأول —

(في تفسير لفظ الكناية وبيان معناها)

ولكثر دورها في الكلام استعملت في اللغة ، والعرف ،

والاصطلاح ، فهذه مجاز ثلاثة

﴿ المجرى الأول ﴾

(في لسان من اللغة)

الكنية مصدر كنى يكنى وكنيته تكية حسنة ،
ولامها واو وياء ، يقال . كنه كنيه ، ويكنوه . والكنية
بالأب . أو بالأُم . وفلان يكنى بأبي عبد الله . وفلانة
تكنى بأم فلان . ولا يقال . يكنى بعبد الله . ولا ربيب
يكنى بهند . وإنما هو مفسور على لأب . ولأم . وفلان
كنى فلان . أى مكى بكنيته . كما يقال سمية . أى مسمى
باسمها ، وكنى الرؤيا . هى الأمثال التى تكون عند الرؤيا
يكنى بها عن أعيان الأمور . وفى الحديث « إن للرؤيا كنى .
ولها أسماء فكنوها بكنائها » واعتبروا بأسمائها .

﴿ المجرى الثانى ﴾

(في لسان من اللغة)

الكنية مقولة على ما يتكلم به لسان . ويريد به
غيره . وأنشد الجوهري لأبى زيد
وإني لأكنو عن قدور بغيرها
وأعرب أحيان بها وأصارح

والكنية بالضم . والكسر في فائها . واحدة الكنى ،
واشتقاقها من الستر . يقال . كنىت الشيء ، إذا سترته ،
وإنما أُجرى هذا الاسم على هذا النوع من الكلام ، لأنه
يستر معنى ويظهر غيره . فلا جرم سُميت كناية ، فالعرف
متناول للمباراة كما ترى

﴿ المجرى الثالث ﴾

(في مصطلح النظر من علماء البيان)

وقد ذكروا في بيان معناها تعريفات كثيرة ، ونحن
نورد الأقوى منها بمشيئة الله تعالى

(التعريف الأول)

ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وحاصل كلامه هي
أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ
الموصوع له في اللغة ، ويأتي بتاليه وجوداً ، فيسمى به إليه ،
ويجمله دليلاً عليه . ومثاله قولنا . فلان كثير رمد القدر ،
طويل نجاد السيف ، فسكنى بالأول عن جوده ، وبالثاني
عن طول قامته ، هذا ملخص كلامه . وهذا فاسد لأمر ثلاثة ،
أما أولاً فلأن قوله (ويأتي بتاليه) إما أن يريد بتاليه مثله ،

فهو خطأ ، فإن الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي
 ترك بالكناية ، لأن كثرة ارماده ، ليس ممثلاً لكونه كريماً ،
 وإما أن يريد معنى آخر ، فيجب ذكره حتى ننظر فيه ، إما
 بصحة ، وإما بفساد ، وإما ثانياً فلأن قوله (فيومي به)
 ليس بخبر الإيماء ، إما أن يكون على جهة الحقيقة ، أو على
 جهة المجاز ، فلفظة الإيماء محتملة لما ذكرناه ، وليس في
 الإيماء إشارة إلى أحد الوجهين ، فلا بد من بيان أحدهما ،
 وإلا كان كلاماً مجملاً لا يفيد وثدة ، وهو بجانب لصناعة
 الحدود ، وإما ثالثاً فلأن ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة في
 نحو قولك : رأيت الأسد ، ولقيت بحراً ، فإنك فيه قد تركت
 اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأيت بتاليهما ، وأومات
 بهما إليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحد ، كان باطلاً ،
 لأنه لم يفد خصوصية الكناية على أفرادها ، وقد مر
 الشيخان أبو المكارم صاحب التبيين ، والمطرزي على ما قاله
 الشيخ عبد القاهر ، أنه يعرضه بما ذكرناه من لإفساد

(التعريف الثاني)

ذكره ابن سراج المالكى في كتابه المصباح ، وتقرير
 ما قاله في ماهية الكناية ، هو ترك التصريح بالشئ الى

مساويه في اللزوم ، لينتقل منه الى الملزوم ، فقله (ترك
التصريح بالشئ) عام في جميع الأنواع المجازية ، فإنه متفقة
في ترك التصريح بحقائقها الموصوعة من أجلها ، وقوله « الى
مساويه في اللزوم لينتقل منه الى الملزوم » يحترز به عن الاستعارة
في مثل قولك . رأيت أسداً ، فإنك انتقلت في الكناية عن
لفظ الى ما يساويه في مقصود دلالة ، فإن الوصف كما يلزم
قولنا فلان كريم ، فإنه يدرم مساويه أيضا وهو قولنا فلان
كثير رمد القدر ، بخلاف قولك . أسد ، فإنه ليس مماثلاً
لعولنا فلان شجاع في مقصود دلالة ، بل يخالفه في نفس
دلالة ، فإنه دال على خلاف ما دل عليه قولنا فلان شجاع ،
وإنما شاركه في بعض معانيه ، وهو الشجاعة فافتراقاً ، وقوله
(لينتقل منه الى الملزوم) يعني أن فائدة المساواة في الدلالة ،
هو المساواة في الملزوم ، فهذا ملخص ما ذكره ابن سراج المالكي
في كتاب المصباح مع فضل بيان من لقيود في الحد أغفلها فيه

(التعريف الثاني)

حكاه ابن الأثير عن بعض علماء البيان ، وحاصل ما
قاله في تفسير الكناية ، هي اللفظ الدال على الشئ بغير

الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ، وزعم أن مثال ما قاله هو ، الشمس ، والجمع ، فإن الجمع اسم موضوع حقيقى لمعناه ، والشمس كناية عنه ، وبينهما الوصف الجامع ، لأن الجمع شمس وزيادة ، فكان دالاً عليه بالوضع المجازى ، هذه زيادة كلامه ، وهذته ، وهو فسد لأمر ثلاثة ، أمّا أولاً فلأن هذا يبطل بالشبهة ، فإنه اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي فى وصف من الأوصاف ، كقولنا ، كان زيداً الأسد ، فأدخل فيه ما ليس به ، وثم ثانياً فلأن الكناية لا تقتصر إلى ذكر جامع ، فإننا إذا قلنا فلان كثير رماد القدر ، وجعلنا هذا دلالة على كونه كريماً ، فهو غير محتاج إلى ذكر (جامع) باعتبار ذكر الجامع فى الكناية بخروجها عن حقيقة وضعها ، ويبطل فائدتها ، وثم ثالثاً فلأنه ذكر الكناية والمكنى فى حد الكناية ، وهذا فيه تفسير الشئ بنفسه ، وإحالة بأحد الجهولين على الآخر ، فلا جرم كان باطلاً ،

(إشارة) اعلم أن ما ذكر ابن سراج الدال على تعريف الكناية ، وإن كان سامياً مما حكاه ابن الأثير ، وأدخل فى التحقيق ، لكنه لا يخفى عن نظر من وجهين ،

مَا أَوْلَا فُلَانٌ مَا ذَكَرَهُ حَاصِلٌ فِي الِاسْتِعَارَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ .
رَأَيْتَ الْأَسَدَ ، وَلَقِيتَ الْبَحْرَ ، فَإِنَّكَ تَرَكْتَ التَّصْرِيحَ بِقَوْلِكَ
أَعْبَى الشَّجَاعِ إِلَى لَفْظِ الْأَسَدِ ، وَالصَّكْرِ إِلَى لَفْظِ الْبَحْرِ ،
وَالْكُنْيَةِ مَخَافَةَ الِاسْتِعَارَةِ فِي مَاهِيَّتِهَا ، فَلَا يَخْطُ أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ ، وَأَمَّا ثَبَاتُ قَوْلِهِ (إِلَى مَسَاوِيهِ فِي الْإِزْمِ لِيَنْتَقِلَ
مِنْهُ إِلَى الْمَزْمُومِ) إِنْ رَادَ بِالْمَزْمُومِ ، الْمَدْلُولُ ، فَذَكَرَ الْمَدْلُولُ
أَوْضَحَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَدُولِ عَنْهُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى آخَرَ
غَيْرَ الْمَدْلُولِ فَهُوَ خَطَأٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا مِشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا إِلَّا
فِي مَدْلُولِهِمَا لَا غَيْرَ ، وَهَذَا كَانَ كُنْيَةً عَنْهُ ، نَعَمْ إِنَّمَا جَمَعَهُ عَلَى
هَذَا هَوَانُهُ كَانَ مُؤَالِمًا بِمَآرِسَةِ الْمُنْطِقِ وَمُحَاطَتِهِ ، فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ
عِبَارَتُهُ ، (وَمَا كُلُّ آذَانٍ دَمَعَ الْقِيلَ) فَإِنَّ مَوْضِعَ عِلْمِ الْبَيَانِ
هُوَ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ وَمَعْرِفَةُ أَسَالِيهِمَا ، وَهِيَ بِمَعْزَلٍ عَنْ عِلْمِ
الْمُنْطِقِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَمْرُجَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ لِاخْتِلَافِ
حَقَائِقِهِمَا

التعريف الرابع (

حَكَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ وَلَمْ أَعْرِفْ قَائِلَهُ
وَهُوَ مُصَدِّقٌ فِيمَا نَقَاهُ ، قَالَ : فِي حَدِّ الْكُنْيَةِ ، إِنَّهَا اللَّفْظُ

الذي يحتمل الدلالة على المعنى ، وعلى خلافه . وهذا فاسد
لامرين . أمّا أولاً فلا ن ، قاله يبطل باللفظ المشترك في نحو
قولك : قره ، وشفق ، فإن كل واحد منهما دالّ على معنى ،
وعلى خلافه ، وأمّا ثانياً فلا ن ، ذكره يبطل بالحقيقة والمجاز ،
فإن قولنا : أسد ، وبحر ، كما يدل على ما وضع له بالحقيقة فهو
دالّ على ما استعمل فيه من المجاز ، فيلزم أن يكون ما
ذكرناه من الكناية ، وهو باطل ، وأمّا ابن الخطيب الرازي
فما زاد في حد الكناية في كتابه نهاية الإيجاز على أن قال .
هي للمطالعة على معنى مقصود مع ملاحظة معناه لأصلي .
هذا ما يخص كلامه ، ولم يورده على جهة التحديد . وهذا
فاسد بالاستعارة فإنها دالة على معنى مقصود مع ملاحظة
معناها لأصلي ، فيلزم على ما قاله دخولها في الكناية ، ويبطل
أيضاً بالحقيقة مع محازها ، فإنه ما من محاز يدل على معنى لأ
وهو دالّ على حقيقة ، وفي هذا دخول أنواع المجاز في الكناية .
وهذا باطل ، والعجب من إطلاقه هذا الإطلاق مع إدراكه
لصناعة الحدود ، وتصونه عن النقوض . وتبحره في عم الكلام

(التعريف الخامس)

ماقاله ابن الأثير عن نفسه وهو كل لفظ دلّ على معنى
يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جمع بين الحقيقة
والمجاز . وهذا نحو قوله تعالى « ساؤلكم حرثاكم » فن
لفظ الحرث دال على معناه بالحقيقة . لكنه استعمل في مجازه
ههنا وهو الجمع في أماني للخصوص الصالح للزرع . فلما كان
دالاً على حقيقته ومجازه لا جرم كان كناية . فهذا ملخص
كلامه مع حذف كثير من فضلاته وهو فاسد لأوجه ثلاثة .
أما أولاً فلأن صاهر كلامه (معنى) يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز . يدل على أن المصوب معنى واحد على جهة الحقيقة
والمجاز . وهذا خطأ فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون
حقيقة ومجازاً لا اجتماع النفي والاثبات فيه . لأنه يصير حقيقة .
ليس حقيقة وهو باطل . بل الحق في الكناية أنهما معنيان ،
أحدهما حقيقة . والآخر مجاز ، وظاهر كلامه أنه معنى واحد ،
لأن قولنا فلان كثير رماد القدر ، هو بأصله دال على كثرة
الرماد . وبمجازه على كرم الموصوف لكثرة ضيفانه ، فقد أساء
في هذا لإطلاق . وأما ثانياً فلأن ماد كره يطل بالاستعارة

في مثل قولنا فلان أسدٌ وبحرٌ ، فإن قولنا : أسدٌ كما يدلُّ
بحقيقته على السبع ، فهو دالٌّ بمجازه على الشجاعة . فيجب
دخوله في حدِّ الكناية ، وأمّا ثالثاً فلأنَّ قوله (بوصف
جامع بين الحقيقة والمجاز) يدخل فيه التشبيه . فإنه لا بدَّ
من اعتبار أمر جامع ، بخلاف الكناية ، فإنها لا تقتصر إلى
ذكر الجامع ، فاعتبار قيد الوصف بجامع ، يدخلها في
التشبيه ويخرجها عن حقيقتها . فهذا ما يرد على حدِّ ابن
الأيثير في الكناية ، ولقد طوّل فيه نفسه ، وزعم أن
أحدًا لم يسبقه إلى هذه المقالة ، ومن العجب أنه قد غاب
على من ذكر في حدِّ الكناية ذكر الجامع كما حكاه عن
بعض علماء البيان ، وأبطله بالتشبيه . ومع ذلك فإنه قد
اعتبره في حدِّه ، وهذه مناقضة على القرب ، وهو يذرُّ أن العلم
بصناعة الحدود بمنزلة عن عم الكتابة ، فهو (ممن حفظ شيئاً
وغابت عنه أشياء) فإذا عرفت فساد هذه الحدود بما خلصناه .
فالختار عندنا في بيان مهية الكناية . أن نقول : هي اللفظ
لدلٌّ على معنيين مختلفين ، حقيقة ومجاز من غير وسطة ،
لا على جهة التصريح . وأنفسر مرادنا بهذه القيود ، فقولنا .
اللفظُ الدالُّ يُحترز به عن التعريض ، فإنه ليس مدلولاً

عليه بلفظ ، وإنما هو مفهوم من جهة الإشارة والفحوى كما
 سقّر ماهيته من بعدها بمعونة الله تعالى ، والتفرقة بينه وبين
 الكناية وقولنا على معنيين ، يُحترز به عما يدل على معنى واحد ،
 فإنه ليس كناية ، ويدخل فيه اللفظ المتواطىء ، كرجل ،
 وفرس ، واللفظ المشترك كقولنا قرء ، وشفق ، فإنهما دالان
 على معنيين ، وقولنا مختلفين ، يخرج عنه المتواطىء ، فإن دلالة
 على أمور متماثلة ، وقولنا حقيقة ومجاز ، يُحترز به عن اللفظ
 المشترك ، فإن دلالة على ما يدل عليه من المعاني على جهة
 الحقيقة لا غير ، وقولنا من غير واسطة ، يُحترز به عن التشبيه ،
 فإنه لا بد فيه من أداة التشبيه ، إما طاهرة كقولك زيد
 كالأسد ، وإما مضمرة ، كقولك زيد البحر ، وقولنا على جهة
 التصريح ، يُحترز به عن الاستعارة ، فإن دلالتها على ما تدل
 عليه من جهة صريحها ، إما من غير قرينة ، كدلالة الأسد
 على الحيوان ، وإما مع قرينة كدلالة الأسد على الشجاع ،
 فكلاهما مفهوم من جهة التصريح ، بخلاف الكناية فإن
 الجماع ليس صريحاً من قوله تعالى « فأتوا حرثكم » وإنما
 هو مفهوم على جهة التبع كما دلت عليه بحقيقتها فهذا هو الحد
 الصالح لتقرير ماهية الكناية

﴿ تقييده ﴾

أعلم أن أكثر علماء البيان على عد الكناية من
أنواع المجاز - خلافاً لابن الخطيب الرازي - فإنه أنكر كونها
مجازاً ، وزعم أن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد
بمعناها معنى ثانياً هو المقصود ، فإذا كنت تفيد المقصود
بمعنى اللفظ ، وجب أن يكون مناه معتبراً فيما نقلت اللفظة
إليه عن موضوعها . فلا يكون مجازاً ، ومثاله على زعمه أنك إذا
قلت فلان كثير رماد القدر ، فانك تريد أن تجعل حقيقة
كثرة الرماد دليلاً على كونه جواداً . فأنت قد استعملت
هذه اللفظة في الأصل وغرصت في إفادة كونه كثير الرماد
معنى يلزم الأول . وهو الكرم . فإذا وجب في الكناية
اعتبار معناها الأصلي . يكن مجازاً أصلاً هذا ملخص كلامه
في كتابه نهاية الإيجاز ، وهو فاسد لأمرين . أما أولاً فلأن
حقيقة المجاز ، ما دل على معنى . خلاف ما دل عليه بأصل
وصعه . في قوله تعالى « أولاً مستم النساء » فإن الحقيقة في
الملازمة هي مماسّة الجسد للجسد . ودلالة المماسّة على اجتماع
ليس بأصل الوصف ، وهذه هي فائدة المجاز ، وأما ثانياً فلأن

الكناية ودلت على معناها اللعوى الذى وضعت من أجله ،
فبعد ذلك لا يخلو حالها . إما أن تدل على معنى يخالف لما
دلت عليه بالوضع ثم لا . فإن تدل فلا معنى للكناية ،
وإن دلت عليه وحب القول بكوه مجازاً ، لما كان مخالفاً لما
دلت عليه بالوضع . والعجب من بن الخطيب حيث أنكر
كون الكناية مجازاً . . . واعترف بكون الاستعارة مجازاً ،
وهما سيان في أن كل واحد منهما دال على معنى يخالف
ما دل عليه بأصل وضعه

« دقيقة »

أعم أن التفرقة بين الكناية والاستعارة ظاهرة ،
وذلك أنك إذا قلت جاعنى الأسد ، ورأيت أسداً فهذا
وما شاكله يجوز بالاستعارة فأنت إذا أطلقته فالمراد
به حقيقة وهو السبع ولا تحتاج فيه الى قرينة . وإذا أردت
به الشجاع فأنت تحتاج فيه الى قرينة . فهما بالحقيقة وضمان ،
أحدهما مجاز . ولا آخر حقيقة . فمضى أفاد الحقيقة فإنه لا يفيد
المجاز . ومضى أفاد المجاز فإنه لا يفيد الحقيقة ، بخلاف الكناية ،
فإنها إذا أطلقت فالمعنيان أعنى الحقيقة والمجاز مفهومان معاً

عند إطلاقها ، ومثالها قولنا ، فلان كثير رَمَادٍ القدر ، فإنك قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، وعرضت في إفادة كونه كثير رَمَادٍ بقدر إفادته معنى آخر يلزمه ، وهو الكرم ، وهكذا في قوله تعالى «أُولَئِكَ هُمُ الرُّسُلُ» فإنه قد أفدت به موضوعه للفقوى بالأصل ، لكنه قصد به معنى آخر وهو اجتماع ، فهما مذهبومان عند الإطلاق لكن أحدهما حقيقة والآخر مجاز كما مررنا . فقد وصح الفرق بينهما ، أشارنا إليه ، ثم هد هو الذي عز ابن الخطيب حتى أبطل كون الكناية مجاز ، فإنه لما كان معناها للفقوى مفهوما عند استعمال كونها مجازاً في غيره ، أبطل مجازها . وظن أن كون معناها للفقوى مفهوما عند استعمالها في مجازها يزيل كونها مستعملة في مجاز ، وليس لأمر مجازها ، بل هما مذهبومان معا ، فأمّا ابن الأثير ، فهو وإن قل إن الكناية من باب الاستعارة ، لكنه أحسن حالا من ابن الخطيب ، فإنه بقوله هذا يخرجها عن حد مجاز وحكمه ، لأن الاستعارة من باب مجاز ، فكما أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، فكذلك الكناية ، فإنها لا تكون إلا حيث يكون ذكر المكنى عنه مطويا فيه ، فإذا

حاصل الكلام في الكناية ، أنه يتجاوزها أصلاً ، ثم ذلك
الأصلان يستحيل فيهما أن يكونا حقيقتين ، لأن ذلك
هو للفظ المشترك ، وبطلان أن يكون مجازين ، لأن المجاز
فرع على الحقيقة كما مر بيانه ، وإذا كان فرعاً على حقيقة
تقل عنها ، فإنها لا تنزل إلا على تلك الصورة المنقولة بعينها
من غير زيادة ، فكما أن الجوار نفسه لا يكون له حقيقتان ،
فهكذا حال المجازين لا يصدران عن حقيقة واحدة ، فإذا
بطل هذان القسمان - يبق إلا أنه يتجاوزها حقيقة ومجاز ،
وهذا هو مطلوبنا ، ولا قسم ههنا رابع فنورده وتكلم عليه ، هذا
ملخص كلام ابن الأثير فيما زعمه ، والحق الذي لا غبار على
وجهه ، أن الكناية مخالفة للاستعارة ، وإن كانتا معدودتين من
أودية المجاز ، والتفرقة بينهما تقع من أوجه ثلاثة ، أولها من
جهة العموم ، والخصوص ، فإن الاستعارة عامة ، والكناية
خاصة ، ولهذا فإن كل استعارة فهي كناية ، وليس كل كناية
استعارة ، وثانيها أن الكناية يتجاوزها أصلاً ، حقيقة ومجاز ،
ونكون دأبنا عليهما معاً عند الإطلاق ، بخلاف الاستعارة ،
فإن لفظ الأسد يستعمل في السبع فيكون دأبنا عليه ، ثم
يستعمل في الشجاع فيكون دأبنا عليه ، فأما الكناية فهي

دالة على الحقيقة والمجاز جميعاً عند الإطلاق ، وثالثها هو أن لفظ الاستعارة صريح ، ودلائلها على ما تدل عليه من الحقيقة والمجاز على جهة التصريح ، بخلاف الكناية ، فإن دلائلها على معناها المجازي ، ليس من جهة التصريح ، بل من جهة الكناية ، فقد افترقا من هذه الأوجه كما ترى ، فوجب القضاء بكون حقيقة أحدهما مخالفة لحقيقة الأخرى ، لا يقال فعل أي وجه يكون التعويل في اشتقاق اسم الكناية ، هل يكون من الستر ، أو يكون اشتقاقها من الكنية ، لأننا نقول : الأمران محتملان فيها

وبيانه ، مما اشتقاقها من الستر فهو ظاهر ، لأن المجاز مستور بالحقيقة حتى يظهر بالقرينة ، فالحقيقة ظاهرة والمجاز خفي ، وأما اشتقاقها من الكنية فهو ممكن أيضاً ، لأن الرجل إذا كان اسمه محمداً ، فهو كالحقيقة في حقه ، لأنه هو الموضوع بإزائه أولاً ، وأما قولنا : أبو عبد الله ، فإنه أمر طاريء بعد جرى محمد عليه ، لأنه كأنهم لا يطلقونه عليه إلا بعد أن صار له ابن ، يقال له عبد الله حقيقة ، أو تفاقلاً ، فهذا قلنا بأنه كنية ، لما كان موصحاً للاسم وكاشفاً عنه فهما كما ترى صالحان للاشتقاق

— الفصل الثاني —

في بيان ماهية التعريض ، وذكر التفرقة بينه وبين
الكناية ، أما حقيقة التعريض فله مجريان

المجرى الأول ، لقوى ، والتعريض خلاف التصريح ،
يقال : عرضت لفلان أو بفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه ،
منه المعارض في الكلام ، وفي أمثالهم " إن في المعارض
لمندوحة عن الكذب " أردوا أن المعارض فيها سعة عن
قصد الكذب ونعمده ، وشقاقه من قوطم عرض له كذا ،
اذ عن ، لأن الواحد منا قد يعرض له أمر خلاف التصريح
فيؤثره وتقصده

المجرى الثاني في مصطلح علم البيان وله تعريفان

(تعريف أول)

ذكره ابن الأثير ، وحاصل ما قال : أنه اللفظ الدال على
الشيء من طريق المفهوم ، لا بالوضع الحقيقي ، ولا المجازي ،
فصوله اللفظ الدال على الشيء ، عام في جميع ما يدل عليه اللفظ
من جهة النص والظاهر والحقيقة والمجاز ، وقوله من طريق

المفهوم . يخرج جميع ما ذكرناه . فإن دلالتها من جهة اللفظ .
لا من جهة مفهومها ، وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي .
تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح ، وليس يختار به عن شيء
آخر ، ولو حذفه لجاز ، هذا ملخص كلامه مع فضل بيان
مثاله في القيود ، وم يذكره في كتابه ، وهذا التعريف فاسد
لأمرين ، أمّا أولاً فلأن المفهوم منقسم إلى ، يكون مفهوم
الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ، وأمّا مفهوم الموافقة ، فهو كقوله
صلى الله عليه وسلم « لا تضحوا بالمعوزاء » فإنه يدخل فيه
العمياء « ولا تضحوا بأمرأج » فإنه يدخل فيه مقطوعة
الرجلين من جهة مفهومه ، وأمّا مفهوم المخالفة فكقوله عليه
السلام : لا يبيعوا الطعام بالطعام ، إلا مثلاً بمثل « فما لا يكون
مطعوماً لا يجري فيه الربح » على زعم الشافعي ، يدل على أن
معد المطعوم بخلافه ، وكل واحد من هذين لمفهومي ، أخذ
من جهة اللغة ، ودالة عليها الألفاظ ، والتعريض ليس مفهوم
من جهة اللفظ كما قرر عليه كلامه ، فهذه مناقضة ظاهرة .
لأن قوله من طريق المفهوم ، يدل على كونه لغوي . وتصريحه
بأن التعريض يفهم من قصد المتكلم لا من طريق اللفظ .
ينقض ذلك ، وأمّا ثانياً فلأن قوله (لا بالوضع الحقيقي ولا

المجازي) ففضلة لا يحتاج إليها ، لأن ما قبله من القيود قد
أعنى عنه ، ومن حق ما يكون حدًا أن لا يكون فضلة ،
فإن زعم زاعم وقال : إن ابن الأثير غرضه بقوله هو اللفظ
لدلّ على الشيء من طريق المفهوم ، ليخرج به النص
والظاهر ، فإن دلالتها من جهة المنطوق ، لا من جهة المفهوم
وقوله (لا بالوضع الحقيقي ولا بالوضع المجازي) ليخرج منه
الاستعارة ، فإن دلالتها من جهة المجاز على مدلولها ، ويخرج
منه الكناية . فإن دلالتها على ما تدلّ عليه من طريق الحقيقة
والمجاز جميعا ، بخلاف التعريض فإنه خارج عن هذه الدلالات
الحقيقية والمجازية جميعا ، فجوابه هو أن دلالة التعريض إنما
هي من جهة الفرينة ، وليست من جهة المفهوم كما زعم ابن الأثير ،
لأن دلالة المفهوم اموتة ، ولا هي حاصلة من جهة المظوم
لا بحقيقة ولا بحجاز ، فإذن لا معنى لكلامه . والذي غره
من هذا ما فرغ منه وخرق قرطاس عقله من لقب المفهوم
في لسان الأصوليين ، فظن خفة وطأته في المباحث الأصولية
أن دلالة المفهوم من جهة القرينة ، وليس الأمر كما ظنه ،
وإنما دلالة المفهوم لغوية ، مخالفة كانت أو موافقة ، والتعريض
بمعزل عن ذلك لما أوضحناه

(التعريف الثاني)

أن يقال فيه . هو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به . فقولنا
(الحاصل عند اللفظ) مع أنه يدخل تحته لفظ الحقيقة . وما
يندرج تحتها من النص والظاهر ، ولفظ المجاز . وما يندرج
تحته من الاستعارة والكنية . وقوله (لا به) يخرج منه جميع
ما ذكرناه . لأن الحقيقة وما يندرج تحتها . وإيجاز وما يندرج
تحته . كلها مستوية في دلالة اللفظ عليها ، وأنها حاصلة عند
اللفظ . ويدخل تحته التعريض فإنه حاصل بغير اللفظ .
وهو القرينة كما مر بيانه . وإن شئت قلت في حده : هو
المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ . لأن التعريض إنما
حصل معقوله بالقرينة دون دلالة اللفظ . فينحل من مجموع
ما ذكرناه أن دلالة اللفظ على ما يدل عليه من المعاني على
ثلاث مراتب

(المرتبة الأولى) أن يكون ذلك حاصلًا من جهة
ملفوظه . وما هذا حاله يندرج تحته النصوص والظواهر .
والألفاظ المؤولة . ولحقائق المشتركة . وغير ذلك من
الحقائق اللفظية

(المرتبة الثانية) أن يكون ذلك المعنى حاصلًا من
جهة المفهوم . ثم ينقسم إلى مفهوم الموافقة ، وإلى مفهوم المخالفة ،
فما وفق اللفظ في دلالة على ما يدل ، فهو الموافق ، وهذا
كقول صاحب الشريعة صلوات الله عليه « إذا وقع الحيوان
في السمن أريق المائع وفور ما حو إلى الجامد » فإن العسل
وسائر المائعات مثله ، وما خالف اللفظ في دلالة فهو المخالف
كقوله عليه السلام « في سائمة الغنم زكاة » فمفهومه أن
لا زكاة في المملوكة

والمفهوم على درجات مختلفة وأحوال متفاوتة في الجلاء
والظهور ، والخفاء . قد استوفينا ذكرها في الكتب لأصولية
(المرتبة الثالثة) ما كان من معقول اللفظ ، ويشدرج
تحت هذا جميع الاستنباطات الفقهية التي أخذت من غير
ظاهر اللفظ ، فإذا حرّم الحر بنصر فإنما حرّم غيرها بجامع
الشدة والسكر . بمعقول اللفظ ودلالته عند ورود التعب
بالتقياس . فهذه دلائل الألفاظ ، فأما التعريض فليس يفهم
من جهة اللفظ ، ولكنه مدلول عليه بالقرينة . خلاف لما زعمه
ابن الأثير . من كونه مفهوماً من طريق المفهوم كما قرأناه .
ولنذكر له مثالين

(المثال الأول) للتعريض في خطبة النكاح . كما أشار
إليه تعالى في قوله « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء » وهذا كقول الزوج . إني أكرهك . فإني
لا أحوالك الجميلة . وإني أحتاج إلى ما آتت به . فهذا وأمثاله
مما لا يدل على النكاح بحقيقته ، ولا بمجازة ، ولا من جهة
ظاهره . ولا من جهة مفهومه . وإنما هو حاصل من جهة
القرينة وأحوال الشرائع والشيم

(المثال الثاني) قولك . لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب ،
والله إني لفقير ، وإني محتاج وما في يدي شيء ، وإني
عريان ، والبرد قد آذاني ، فهذا وأمثاله تعريض بالطلب ،
وليس دلالة على الطلب لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة
مجازة ، كما أشرنا إليه . ومن ثم قيل له تعريض ، لما كان
المعنى منه مفهوما من عرضه . أي جانبه ، وعرض كل شيء
جانبه . وهو كثير الدور في الكلام . وله مدخل في البلاغة .
وموقع عظيم ، فإذا تمهدت هذه القاعدة فلنذكر أمثلة
التعريض ، ثم نردده بذكر التفرقة بين الكناية فهذان
مقصدان نوصحهما بعون الله تعالى

﴿ المقصد الأول ﴾

(في بيان مثله)

اعلم أن كثيرًا من علماء البيان لا يميزون بين التعريض
والكناية في الماهية ، وقد ميزنا كل واحد منهما بحدده ،
وكثيرًا ما يخلطون أمثلة هذا بهما مفرقان كما أشرنا
إليه ، ونقتصر من الأمثلة على ضروب خمسة

(الضرب الأول)

منها ما ورد في القرآن وهذا كقوله تعالى في قصة
إبراهيم « قلوا أأنّت فعلت هذا يا إلهنا يا إبراهيم قل بل
فعله كبيرهم هذا صنّ لهم إن كانوا ينطقون » فإنما
أورد إبراهيم صوات الله عليه هذا الكلام على جهة التهم
والاستهزاء والسخرية بعقوبتهم ، وذلك يكون من وجهين ،
أحدهما أنه لم رذسبة الفعل إلى كبير الأصنام ، وإنما قصد
تقريره لنفسه وإثباته لها على رمز خفي ، ومسلكت تعريض ،
يبلغ به إلزام الحجة لهم ، والتسفيه لحلومهم ، كأنه قال يا ضعفاء
العقول ويا جهال البرية ، كيف تعبدون ما لا يجيب إن
سئل ، ولا ينطق إن كلم ، وتجعلونه شركاء لمن له الخلق

والأمر، فوضع قوله « فاسألوهم إن كانوا ينطقون » موضع
 هذا. ونظير هذا لو أحضر عدلى وجبرى لمناظرة، فمما
 تقابلا للإفحام قام العدلى فطعم الجبرى أطمة شديدة،
 فقليل للعدلى من فعل هذا، فيه أن يقول فعلة الله فوضع
 قوله. فعلة الله، موضع إلقاء الحجة وقطع الخصومة للجبرى،
 فهكذا قول إبراهيم عليه السلام « فمنة كبير » وثانيهما
 أن يقال: إن كبير لأصنام غضب لما عبد معه غيره من
 هذه الأصنام الصفار. فكسرها على جهة التخييل والتشيل،
 وغرض إبراهيم بذلك أن يعرض بهم في كونهم قد أشركوا
 في العبادة من هو دون الله، وأن من دونه مخلوق حقير من
 مخلوقاته، فوضع هذا الكلام لفاحش ما أتوا به وعظيم
 ما تلبسوا به من عبادة غير الله. ومن ذلك قوله تعالى: فقال
 للملأ لدين كفروا من قومه ما نراك إلا بشراً مثناً وما نراك
 اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي لرأى وما نرى لكم علينا
 من فضل بل نطأكم كاذبين » فهذه الآية كلها موضوعة
 في قصدهم واعتقادهم موضع التعريض بأنهم أحق بالنبوة، وأن
 نوحاً لم يكن مميزاً عليهم بحالة يجب لأجلها أن يكون
 نبياً من بينهم فقالوا: لو أرد الله أن يجعل النبوة في أحد من

البشر، لكانوا أحق بها ذونه، والتعريض في القرآن وارد كثيراً بأحوال الكفرة في التهلكة والنقص وإسقاط المنزلة وحط القدر، وموضع دقيقة تستخرج بالفكر الصافي، والرسوخ في قدم البلاغة

(الضرب الثاني)

ما ورد من السنة النبوية، فمن ذلك أنه خرج يوماً وهو مخضن لأحد الحسنين فقال لهما « إنكما لمن ربحان الله، وإن آخر وطأة وطئها الله بوجح » فهذا الكلام وأمثاله أوردته على جهة التعريض أميره، وأقامه مقامه، فوضع قوله (إنكما من ربحان الله) موضع الرحمة بهما والشفقة والحنو والمطف عليهم، وإعظام المنزلة عنده لهما، فعرض به عن ذلك، ثم وضع قوله (وإن آخر وطأة وطئها الله بوجح) موضع النقي لنفسه والتعزية لهما بكونه قد قرُبَتْ وفاته، ووجه التعريض، هو أن وجأ موضع بالطائف، وأراد به غزاة حنين، لأنها آخر غزوة وقع فيها القتل مع المشركين، فأما غزوة تبوك، والطائف، اللتان كانتا بعدها فلم يكن فيهما قتال، وإنما كان خروج من غير ملاقات للحرب.

فكلُّ هذا الكلام تعريضٌ بقرب وفاته وتأسفٌ على مفارقة أولاده ، لأن غزوة حنين كانت في شوال سنة ثمان ، ووفاته كانت في ربيع الأول من سنة إحدى عشرة فكانه قال : إنكما لمن رزق الله الذي يستراح به ، وتقرُّ به النفس ، وإني مفارقكم عن قريب ، فانظر الى هذا التعريض ، ما أحسن مغزاه وأدق في البلاغة مخزاه ، وكم في السنة النبوية من هذه اللطائف العجيبة ، والأسرار الدقيقة والرموز الخفية

(الضرب الثالث)

كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه . قال في كلام يخاطب به زياد ابن أبيه . وكان عاملاً لعامله عبد الله بن عباس على فارس وكرمان . وكور الأهواز . « وإني أقسم بالله فيما صادقاً لئن بلغني أنك خنت من في المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً لأشدن عليك شدة ، تدعك قليل الوفرة ، ثقل الظهر ، ضئيل الأمر ، والسلام » فهذا كما يحتمل أن يكون على صاهره فإنه يحتمل أيضاً أن يكون قد أخرجه منخرج التعريض فيما كان منه من الانتساب الى أبي سفيان وتهديداً له على ذلك ، فأوقعه موقعه ، وقوله عليه السلام .

« أيتها الناس سلوني قبل أن تفقدوني فلا تأبطرق السماء
 أعلم منى بطرق الأرض قبل أن تسعر برجلها فتنة تطأ في
 خضامها . وتذهب بأحلام قومها فكما يمكن حمل هذا على
 طاهره وهو السابق الى لا فهم منه ، يمكن أيضا أن يكون
 أورده مورد التعريض بهكما بأصابعه ، وانتقاصا لقدره ، لعدم
 علمهم بقدره وجهلهم بحاله وأمره ، فرمز بهذه المقالة الى ذلك ،
 ومن لحظ كلامه بعين لا يصف ، وأصغى سمعه لقبول الحق
 ودان بالاعتراف ، عرف أن كلامه في البلاغة شمس لا يشاركه
 غيره في الشعاع وأنه في الفصاحة فلك لا يذانيه غيره
 في الارتفاع

(الضرب الرابع)

ما ورد في كلام البلغاء من التعريض . حكى ابن الأثير
 في كتابه . أن مروان بن الحكم كان واليا على المدينة من قبل
 معاوية . فعزاه . فأتاه قدم عليه فل عزلتك لثلاث . لو لم يكن
 لا وحدة لأوجب عزلتك . إحداهن نفي أمرتك على
 عبد الله بن عامر . ويحكم ما بينكما . هم تستطعن أن تستغنى
 به . وشبهة منهن كرهت ما ريد . وإشبهة أن بنتي

(رَمْلَةٌ) استعدت على زوجها عمرو بن عثمان ، فلم تعدها .
فقال له مروان : أمّا عبد الله بن عامر ، فإني لا أُنْصِرُ عليه
في سلطانِي ، ولكن إذا تسوّت الأقدام ، علم أين
موصمه . وأمّا كرهتي أمر زيد ، فإن سائر بني أمية
كرهوه . وأمّا استعداد (رَمْلَةٌ) على عمرو بن عثمان . فوالله
إنه ليأتني على سنة وعندى بنت عثمان فما أكشف لها ثوباً .
يريد أن (رَمْلَةٌ) بنت معاوية ، إني استعدت أطبب الجمع .
فقال معاوية : يا بن الوزغ ، لست هناك ، فقال له مروان
هو ذاك ، وهذا من التعريضات اللطيفة الآخذة من حسن
الملاطفة بحظ وافر ، وألف منها وأدخل في رشاقة .
ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وذلك أنه كان يوم
الجمعة ، فدخل عثمان بن عفان ، فقال له عمر . أي ساعة
هذه ، فقال له عثمان يا أمير المؤمنين انقست من السوق
فسمعت النداء فزدت على أن توصت . فقال عمر .
ولوصو أيضاً ، وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يأمر بالفسل ، فقوله أي ساعة هذه ، تعريض بلا إنكار
عليه ، لتأخره عن الحضور للصلاة ، ورك السبق إليها ،
وإنتها من حسن الأدب والإنصاف إني أحسن موقع . ومن

التعريض اللطيف ما روى عن امرأة أنها وقفت على فيس بن سعد، فقالت: أشكو إليك قلة الفأر في بيتي، فقال: ما أحسن ما ورت عن حاجتها، أملوا لها بيتها خبزاً وسمناً ولحماً، ويحكى أن عموماً تعرضت لسلیمان بن عبد الملك بن مروان، فقالت له: يا أمير المؤمنين مشيت جردان بيتي على العصي، فقال لها ألطف في السؤال، لا جرم لأردتها ثم وثب الفهود، وملا بيتها حباً، وأنا شديد العجب والاستغراب من ابن الأثير، حيث أورد في كتابه المثل، طرفاً وعجائب وحكايات في المنظوم والمنثور عن أهل البلاغة، وحكى عن نفسه ما كان منه من التقليدات، والكتب، والرسائل والتهاني والتعازي حتى ملأ كتابه مما كان منه من ذلك، وأعجب بحاله وأمره فيما هنالك غاية الإعجاب، وما درى أن الإعجاب، ضد الصواب، وأغفل على كثرة ما نقل، كلام أمير المؤمنين في الخطب والرسائل، والكتب الوجيزة، ومعاني التوحيد التي أشار إليها، ودقائق البلاغة، وأسرار الحكم في طويل الكلام وفصيره، مع أنه لا غاية في البلاغة إلا وقد بلغها، ولا نهاية إلا وقد تجاوزها، ولقد كان الاقتصار على كلام أمير

المؤمنين فيه شفاء كل علة ، وبلائ كل غلة . وما أحقه
بكلام أبي الطيب المتنبى

خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به

في طلعه الشمس ما يُغنيك عن راحل

(الصرب الخامس)

فيما ورد من التعريض السرية

فن ذلك ما قاله الشَّيْذَرُ الحارثي

بى عَمْنَا لا تذكروا الشعر بعد ما

دفتهم بصحراء العمير القواب

فليس قصده ما قال . الأبيات الشعرية ويكفيه قصد

تعريفهم بما كان جرى في ذلك الموضع من الظهور عليهم

والقتل لأشرافهم ، فذكروا الشعر . وجعله تعريض ، أى لا

تفخروا بعد تلك الواقعة . ومن ذلك ما قاله امرؤ القيس

وصرنا إلى الحسينى ورق كلامنا

ورُصت فدلّت صعبه أى إذلال

فهذا حمالة للتعريض عن الجماع . وقد عدّه بعض علماء

البيان كالفاغى والعسكرى ، من الصكناية ، وهو محتمل لهما

جميعا ، ولأجل تقاربهما تكاد أن تختلط أمثلة أحدهما
بالآخر كما سنذكر التفرقة بينهما بمعونة الله تعالى ، ومن
التعريض الرائق ما قاله نصر بن سيار في شجذ عزائم بي
أمية بأدراك الثأر ، ولا انتقام لمن أُرِدَّ

أرى خيل الزماد وممض جمر

ويوشك أن يكون له صرام

فإن النار بلزنتين توري

وإن الحرب أولها كلام

أقول من التعجب لبيت شعري

أأيقظ أمية أم نيام

فإن هبوا فذاك قه منك

وإن رعدو فإني لا ألام

وفد برد التعريض من غير الالفاظ العربية كالتوراة ،
والإنجيل ، والسريانية ، والفرسية ، وذلك لكثرة الحاجة اليه ،
وعجب ما سمعته من ذلك ، أن رجلاً من خواص كسرى
قيل له إن الملك يختلف إلى امرأتك ، فهجرها من أجل
ذلك ، وترك فراشها ، فأخبرت كسرى ، فدعاه ، وقال له ،

قد بلغنى أن لك عينا عذبة وأنك لا تشرب منها ، فقال له :
أيها الملك بلغنى أن الأسد يردّها ، نقتله ، فاستحسن
كسرى منه كلامه ، وأسنى عطيته

﴿ المقصد الثانى ﴾

فى بيان التفرقة بين التعريض والصكناية ويشتمل على
تنبيهات ثلاثة

(التنبية الأول)

(فى أن التعريض ليس معدوداً من باب المحاز)

وبيانه هو أن المجاز ما دلّ على خلاف ما وضع له فى
الأصل ، والتعريض ليس حاله هكذا ، فإنه دلّ على ما كان
دالاً عليه فى الأصل ، خلا أنه أفاد معنى آخر بقرينة . ومثاله
قوله تعالى « أفحسبتم أنما خلقتكم عبثاً ، فهذا استفهام
ورد على جهة الإنكار ، وهو مجاز فيه ، وهو دالّ على ما وضع
له ، لكنه تعريض بالكفار فى إنكار الرجعة ، والمعاد
الأخروى ، وليس دالاً عليه من جهة مجازه ، ولا من جهة
حقيقته ، وإنما هو مفهوم من جهة القرينة ، كما قررناه من قبل ،
ومن غريب ما جاء فى التعريض قول أمير المؤمنين كرم الله

وجهه . . . إن الموت طالبٌ حيثُ لا يَفُوتُهُ المُقِيمُ ، ولا
يُفْجِزُهُ لِهَارِبٍ ، وإن أكرم الموتِ القتلُ ، والذي نفسُ ابنِ
أبي طالبٍ بيده . انْزِيبَةُ أَلْفِ سَيْفٍ أَهْوَنُ عَلَى مَنْ مَيَّتَ
عَلَى الْفَرَسِ ، فهذا كلامُهُ ، قاله على جهة التعريض لأصحابه في
تأخيرهم عن الجهاد ونكوصهم عن قتال عدوهم ، ثم قوله أيضاً :
يُخَاطَبُ بِهِ أَصْحَابَهُ « أَيْنَ الْقَوْمُ الَّذِينَ دَعَا إِلَى الْإِسْلَامِ
فَقَبِلُوهُ ، وَفَرَّوْا الْفَرَارَ فَأَخْبَكْنَاهُ ، وَهَيَّجُوا لِلْجِهَادِ فَوَلَّوْا
وَلَهُ الْقَاحُ لِأَوْلَادِهَا . وَسَبَّوْا السُّوفَ أَعْمَادَها ، وَأَخَذُوا
بِأُطْرَافِ الْأَرْضِ زَحْفًا رَحْفًا ، وَصَفًا صَفًّا ، بَعْضُهُمْ هَاكِ
وَبَعْضُهُمْ نَحَا » إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فَهَذَا كَلَامٌ أَخْرَجَهُ مُخْرِجٌ
اتعريضاً لأصحابه . حيثُ لم ينفقوا والأمره ، ولا استمعوا قوله

(التنبيه الثاني)

أ في بيان موقعه |

واعلم أن موقعه إنما يكون في الجملة المترادفة ، والألفاظ
المركبة . ولا يرذ في الكثرة المفردة بحال ، والسِّرُّ في ذلك هو
أن دلالة على ما يدلُّ عليه . تكن من جهة الحقيقة ، ولا من
جهة مجاز ، فيجوز ورودُه في الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز

في الحقائق - وكما جاز في المجازات ورودهما معاً كالاتعارة .
 والتشبيه المضمرة الأداة ، والكناية . فإنها واردة في الأمرين
 جميعاً ، كما لخصناه من قبل ، وإنما دلالة كانت من جهة
 القرينة ، والتوضيح والإشارة ، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد ،
 ولكنه إنما ينشأ من جهة التركيب . فلاجل هذا كان مختص
 بالوقوع منه ، لا يقال فإذا كان التعريض ليس مدلولاً عليه
 باللفظ ، لا مجازاً ولا حقيقة ، فأي مانع من اشتغالهم به في
 الكلم المفردة ، كما كان في المركبة ، فأي تفرقة بينهما في ذلك ،
 لأننا نقول : هذا مردود من وجهين . أما أولاً فلأن مر
 الوضع موكول الى اختياره . وموقوف على ما فهمناه من
 تصرفاتهم ، فلامر ما قصره على المركب لا غير . وأما ثانياً
 فاعل اللفظ المركب دل على المقصود . وأوصح للمرد . ولا حرج
 عليهم في قصره عليه

(التنبيه الثالث)

(في بيان التفرقة بينه وبين الكناية)
 ويظهر ذلك من أوجه ثلاثة . أولها أن الكناية واقعة
 في المجاز ، ومعدودة منه ، بخلاف التعريض . فلا بعد مسه .

وذلك من أجل كون التعريض مفهوماً من جهة القرينة ،
 فلا تعمق له باللفظ ، لا من جهة حقيقته ، ولا من جهة مجازه ،
 وثانيها هو أن الكناية كما تقع في المفرد ، فقد تكون واقعة في
 المركب ، بخلاف التعريض ، فإنه لا موقع له في باب اللفظ
 المفرد كما مرّ بيانه ، وثالثها أن التعريض أخفى من الكناية ،
 لأن دلالة الكناية مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق
 المجاز ، بخلاف التعريض ، فإنما دلالاته من جهة القرينة ،
 والإشارة ، ولا شك أن كل ما كان اللفظ يدل عليه ، فهو
 أوضح مما يدل عليه اللفظ ، وإن علم بدلالة أخرى ، ومن
 أجل هذا فرق علماء الشريعة بين صريح القذف وكنيته ،
 وتعريضه ، فأوجبوا في الصريح من القذف الحد مطلقاً في
 قولك : يزاني ، وأوجبوا في كنيته الحد إذا نوى به في مثل
 قولك : يا هعلاً بأمه ، يا مفعولاً به ، وما يوجبوا في التعريض
 الحد في مثل قولك : يا ولد الحلال ، وما ذاك إلا لأجل أن
 الصريح والكناية ، يدلان على القذف من جهة اللفظ ، إما
 بالتحقيق ، أو بالمجاز ، ويحكي عن الإمام الناصر أن رجلاً
 قال لرجل يحضره : يا ولد الحلال ، فلم يحذمه ، واعتذر بأنه
 لا حد في التعريض ، فصار التعريض وإن لم يكن معدوداً

من المجاز . لكنه أخص من الكناية ، ولهذا فإن كل تعريض كناية ، وليس كل كناية تعريض . فهي أعم منه ، والكناية بالإضافة إلى الاستعارة خاصة . ولهذا فإن كل كناية هي استعارة ، وليس كل استعارة تكون كناية . لما كانت أخص منها ، فأما التشبيه المضمرة الأداة والاستعارة التي لا يظهر فيها مقصود التشبيه ، فهما نوعان لا يدخل أحدهما تحت الآخر ، لكن التشبيه المضمرة الأداة ، يمكن اندراجها تحت التشبيه ، لما كان التشبيه مقدرًا فيه ، ويمكن اندراجها تحت الاستعارة لما كان حرف التشبيه غير ظاهر فيه ، فإذن حقيقة منحدرة إليهما كما ترى . وقد أسلف فيه قولاً بالغاً يُطْلَعُ على السرِّ والغاية وينى بالمقصود وإحراز النهاية . ثم إنها مندرجة تحت المجاز ، لأنها أنواعه وهو جنسها ، فهذا ما أردنا ذكره في التعريض . وهو الفصل الثاني

﴿ الفصل الثالث ﴾

في بيان أمثلة الكناية . وذكر شواهدا ولها شواهد وأمثله من جهة الكتاب ، والسنة ، وكلام أمير المؤمنين ، وكلام البلغاء ، والكنايات الشعرية ، فهذه أنواع خمسة

(النوع الأول)

(في بين ما ورد من الكنايات القرآنية)

فمن ذلك قوله تعالى « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ
لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ » فهذه الآية قد اشتملت على
نكت سبع . كلها دالة على حسن المطابقة لمقصد الكناية
التي وقعت من أخيه . نُفَصِّلُهَا بِمَعُونَةِ اللَّهِ تَعَالَى

(النكتة الأولى)

قوله تعالى « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ » إنما جعله محبوباً لما جبلت
عليه النفوس . ومالت إليه الأهواء . من الإسراع إلى الغيبة
والإصغاء إلى من تحدث بها . مع ما فيها من الخطر . ووعيد
الشرع . فلها صدرها بالحب . مشيراً إلى ما ذكرناه . ويؤيد
ما ذكرناه أنه أتى فيها بلفظ المحبة . ولا تجي . بلفظ الإرادة .
دالاً بذلك على موقعها في النفوس وتطاع الحواطر إليها . ولفظ
الإرادة يعطى هذا المعنى . ولا يتمكن في الأفتدة تمكن
المحبة ولهذا أثره

(النكتة الثانية)

قوله تعالى « أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ » إنما جعل الغيبة

بمنزلة أكل الانسان لحم غيره . لما في ذلك من شدة
الملاءمة للمعنى . وعظم مناسبة فيه . وذلك أن الغيبة إنما
تكون بذكر معائب الناس . وبين مثالبهم وتمزيق أعراضهم .
ولا شك أن تمزيق العرض مماثل لأكل الانسان لحم من
يفتنه . لأن أكل اللحم تقطيع له . وتمزيق لأوصاله .
ومن وجه آخر . وهو أن الناس يؤامون بالغيبة . ويشتد
شوقهم إليها كما يولع الانسان بأكل اللحم . ويعظم شوقه
إليه . ولأجل هذا شبهه بأكل اللحم

(النكتة الثالثة)

قوله تعالى « لحم أخيه » فأضافه إلى الأخ . وإنما جعله
كلهم الأخ لأمرين . أما أولاً فلأن التحريم إنما وقع في
غيبة المسمين وأهل الديانة دون غيره . فلا حرمة له . من
كافر ولا فاسق . ولا شك أن المؤمنين إخوة بنص القرآن
ولهذا أشار إليه بقوله « لحم أخيه » ومما ثبت فلأن أكل
الانسان لحم الأجنبي يكون مستكرهاً خبيثاً . فضلاً عن
كونه أخاً له . فلا شك أن التحريم أوقع . والغيبة فيه أعظم
من غيره . فلا جرم أوردته على جهة المبالغة في المعنى

(النكتة الرابعة)

قوله تعالى « مَيِّتًا » وإنما جعله (مَيِّتًا) لأمرين ، أمّا أولاً
فلأن المفتاب نائباً بمنزلة الميت ، فلا يشعربما وقع فيه من
النقص ، ولا يستطيع الدفع لعدم شعوره ، وأمّا ثانياً فلأن
كل اللحم إذا كان هزياً لا يزبما يستكره ويستنجث في
النفوس . فكيف به إذا كان ميتة ، كونه لا محالة أدخل
في التقدير وأعظم في الاستنجث

(النكتة الخامسة)

قوله تعالى « فكريتموه » وإنما عقبه بالإخبار عما هذا
حالة . فهو مكرود ، لأن العقول مشيرة إلى ما اختص بخصلة
من هذه الخصال . فهو في غاية الكراهة ، فضلاً عما إذا كان
جامعاً لها يكون لا محالة أدخل في الاستكره ، فلهذا أخبر
عنه بكونه مكروهاً

(النكتة السادسة)

أن الله تعالى صدر هذه الآية بالحجة ، وختمها بذكر
الكراهة ، وإتباعاً فعل ذلك تنبيهاً على كونها محتوشة بطرفين

قيضين ، متضادين ، فلا حل تمكثها في القلوب وميل
الخواطر الى ملابتها وفعلها ، فهي محبوبة ، ولأجل كونها
بمنزلة أكل حوم الإخوة الأموات مكروهة ، فلا جرم
صدورها وختمها بما ذكرناه سبباً على المعنى لدى أثرنا اليه

(النكتة السابعة)

لنفق الى مفردات ألفاظ الآية ، وذلك أن الله تعالى
آثر المصاحبة على ما يناسبها في أدبية معناها ، تعويلاً على
البلاغة وإعطاء لجانب الفصاحة ما يستحقه ، فنزل هذه
الآية على هذه الهيئة ، وما نقل فيها ، يزيد رجل منكم أن
بمضغ جلد مسلم عائلاً معتموهم ، وما ذاك إلا لأن كل واحدة
من ألفاظ الآية مختص بفضل بلاغة ، ونوع فصاحة
لا يكون مثله ، كما أثرنا اليه ، ومن ذلك قوله تعالى « أنزل
من السماء ماء فسال أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً
رايا ومما توفدزون عليه في لنار ابتغا حلية أو متاع ربذ
مثله » ثم قال « كذلك يضرب الله الحق والباطل » الى
قوله « فيمكث في الارض » فهذه الآية لها تقريران
التقرير الأول من جهة طاهرها ، وهو أن الله أخبر

أنه أنزل المطر من السماء فسالت الأودية والشعاب بقدر
ما أنزل فيها منه ، من الكثرة والقلة ، فاحتمل السيل
لأجل ما اختص به من الحركة ، ولا تحدر والجري زبداً
رايب يغلو على ظهر الماء ، ومما توفدون عليه في النار ، أى مما
يحتاج الى الإخلاص من هذه الأحجار المعدنية التي في
إخلاصها واجتماعها الى النار ابتغاء حمية كالذهبيات والفضيات
أو متاع ، كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، زبد مثله ، يعنى
أن هذه المادد في أصلها كالزبد ، يشير الى أن ابتد ، خلقها
كذلك ، ألا أنها صارت هكذا بالإخلاص ، ليكون أدخل
في الحكمة ، وأظهر في كمال القدرة (كذلك) أى مثل
ما ذكرناه . من السيل والزبد . والإشارة بقوله (ذا) الى
المذكور أولاً (يصر الله الحق والباطل) يريد أن الحق
مشابهة للسيل من جهة صفاته وركوده ، وكثرة الانتفاع به ،
وأن الباطل يشبه الرد ، في خفته وجفافه ، وطيرانه ،
بهبوب الريح ، وقلة الجدوى فيه ، وقد أشار تعالى الى
ما ذكرناه من حالها بقوله ، فأما الزبد فيذهب جفاً وأما
ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، فهذا مقتضيه
لآيه من جهة طهرها ، وهو السابق الى لا فهم . وأما

قوله تعالى « ومما توفدوني عليه » فهي جملة معترضة بين المثال والممثول في السيل ، والزبد ، للحق والباطل

التقرير الثاني من جهة الكناية ، وهو أن يكون قد كنى بقوله (ماء) عن العلم ، وبالأودية عن القلوب ، وبالزبد عن الضلال ، وهذه الآية قد ذكرها الشيخ أبو حامد الفزالي في كتابه الذي لقبه بجواهر القرآن وذروته ، وأشار فيها إلى أن في القرآن إشارات وإيماءات لا تكشف إلا بعد الموت فنقول . المعتمد فيما يقبل من التأويل ، وما يعول عليه من ذلك ، هو أن ما كان من المعاني محتملاً لحقيقة اللفظ أو مجازة ، فهو مقبول يعول عليه ، وما كان من التأويلات لا يحتمله للفظ من جهة حقيقته ، ولا مجازة فهو مردود على قائله . وهذا هو الأصل والقاعدة فيما ذكرناه ، ولو ساء تأويل القرآن على ما لا يحتمله للفظ مجازاً ولا حقيقته ، لساء للباطنية ما يرمونه ، من تأويل العصا بالحجة ، ولشعبان بالبرهان . في قوله تعالى « فألقى عصاه فأد هي ثعبان مبين » والمراد بالأنهار العلم في قوله تعالى « وأهزر من عسل مضمي » إلى غير ذلك من التأويلات المستهجنة . وهذا يفتح علينا باباً من علم التأويل ونحرك فطياً من مثاله استقصاؤها يخرجنا عن مقصد

الكتاب . وقد ذكرناه من طرفاً أودعناه كتاب المشكاة في
لرد على الباطنية والتأويل في الآية إن استعمل مجزاً وإن
بعد وكان غريباً قبيحاً ، وإن لم يكن مستعملاً في المجاز
رددناه حراسة للنزول عن التأويلات الركيكة ، وصونا
لمعانيه عن المحتملات الرديئة الفاسدة . فأما الشيخ أبو حامد
الغزالي رحمه الله فإنه إن أتى بغريب من التأويل وبعيد
ولأنه لا وطأة له في علم البيان ، وإخاله لم يغفل في كنه
أسراره ، ولا خاض في عمرات بحاره ، ومن ذلك قوله تعالى
« وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطؤوها »
فظاهر الآية دال على أن لأرض هي المقارات ، والديار هي
المساكن ، ولأموال هي المنقولات ، وقوله « وأرضاً لم تطؤوها »
يحمل أن يكون كناية عن فروج النساء وبكاهن ، وهذا
من جيد الكناية ونادرها ، لمطابقته لقوله تعالى « نساؤكم
حرث لكم » والحرث إنما يكون في الأرض ، فهذا ازدادت
رشاقة وحسباً . فهذه الآيات كلها يجوز حملها على ما ذكرناه
من الكنانيات على جهة المحاز مع الوفاء بما تحتمله من ظاهرها
على وجه الحقيقة . وقد قررنا فيما سبق أنه ليس في المجازات
، يجوز حملها على حقيقته ، ومجازها ، معاً سوى الكناية فلا

مطعم في إعادته ، وفي القرآن كناية كثيرة أعرصنا عنها
استكفاء بما ذكرناه ، وتبنيها بالأقل منها على الأكثر

(النوع الثاني)

فيما ورد من الكناية في الأحبار سمي

فمن ذلك ما روى أن رجلاً قال له (أنجشهُ) ١٠ غلام
أسود وكان في بعض سفاره ، وجد ابلاً لم تطربت لحسن خدائه
فأسرعت في سيرها وعليها النساء فقال الرسول صلى الله عليه
وسلم. ويحك يا أنجشهُ ، سوفك بالقوارير . فهذه كناية لطيفة .
وإنما كنى عنهن (بالقوارير) لأمر ثلاثة ، أما أولاً فلما هن
عليه من حفف الأجنة ، والوعاء كالأمرورة تحفف ، فيها ، ومما
ثانياً فلاختصاصهن بالصفاء والصفاء ، ولحسن والتضارة ،
وأما ثالثاً فلما فيهن من الرقة والمسارة إلى النقر ولا ثلثاً ،
كما يتسارع الانكسار إلى القارورة لرقها . وهذا الوجه هو
الذي يرمي إليه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قل له .
(رفقاً بالقوارير) في حديث غير هذا ، ومن ذلك ما ورد عن
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال . كانت امرأة ممن

(١) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان من قبله . وكانت لها ابن عم يحبها فراودها على نفسها
فامتنعت منه . فأصابها سنة مجذبة فجاءت إليه تسأله
فراودها فمكنه من نفسها ، فمما فعد منها مقعد الخائن
فأتى له : اتق الله ولا تفضض الخاتم إلا بحجة . فقام
وتركها . وهذه كناية قد وقعت موقعها في اللطافة والرفقة .
وكنيت بالخاتم عن بكارتها ، وأنها بمنزلة الشيء المحتوم الذي
لم ينكسر ختمه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما جاءه
رجل يشهد له بالزنا على نفسه ، فقال له . لعلك لا تعرف
الزنا . فقال له . والله يا رسول الله لقد غيبت ميلتي في
مكحدها كما يغيب الرشاء في البئر . فكنتي بالميل عن
الذكر ، وبالمكحلة عن فرج المرأة . ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وآله وسلم لخوات بن حبيش ، وقد كان خوات كثيراً
ما ردت على النساء في مجامعهن فيقول . إن معي بعيراً شروداً
فمن يقتل له منكن فيداً أفيده به . فكنتي بالبعير عن ذكره
فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم يوماً وقد لقيه . يا خوات ما
فعل بعيرك الشارد . فقال يا رسول الله فيده الإسلام .
وإنما كنتي بالبعير عن الذكر . لأن اشتداد الغلظة وعظم
الشبق بمنزلة صعوبة الإبل . وشدق معالجتها ، وعزّة مراسها .

فلما قرره الرسول صلى الله عليه وسلم على تلك الكنية لما ذكرناه، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوه (بذر) حين رأى أهل مكة يصوبون من العقنقل^(١) يريدون لقاءه المحارب قال: (هذه مكة قد ألقت إليكم بأفلاذ كبدها يريدون أن يحمادوا الله ورسوله) فكنتى بقوله (أفلاذ كبدها) عن الرؤساء والأكابر، لأن الكبد من أعز أعضاء الإنسان، ويضاف إليها صيق الإنسان، وحزنته، وفرحه ونمته، وأفلاذها - قطعها، فكنتى بها عنهم، ومن ذلك ما يحكى عن (بديل) بن ورقاء الخزاعي وقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في عام الحديبية، حين نزل على الركيعة في نفر من قومه من تهامة، فقال: أتى ركب كعب بن لؤي وعامر بن لؤي، نزلوا على مياه الحديبية، معهم العوذ المطافيل، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت، فقلوه (العوذ المطافيل) جعلها كناية عن النساء والصبيان، والعوذ جمع عائد، وهي الناقة التي قوى ولدتها (ولمطافيل) جمع مطلق، وهي الناقة التي معها ولدتها لقرب عهدها بالنتاج.

(١) هو الوادي العظيم المتسع

ويحوز حملُ هذا على حقيقته ، أى الأموال الكريمة التي
تكون قواماً لهم في الحرب ، وعوناً لهم عليها ، ومن ذلك قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لما قل له عمرُ : يا رسول الله هلكتُ
فقال : وما أهلكك . فقال حوَلتُ رجلي البارحة ، فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم أفبل وأذبر و تق الدُّبر ،
والخِيضة ، فكُنى عمر بقوله (حوَلت رجلي) عن أنه أتى
امراته من جهة دُبرها ، فجعل تحويل الرجل كنايةً عن ذلك ،
لأن المرأة للرجل بمنزلة الدقة ، يأتيها في الركوب من أى
حواليها شاء ، فهكذا حال المرأة . ومن ذلك قوله صلى الله
عليه وآله وسلم (يَكُم وخضر ، الدَّمن) وهذا تحذير ،
وكُنى بقوله (خضراء الدَّمن) عن المرأة الحسناء في المنبت
الشَّو ، ويُنمى كُنى بذلك عنها ، لما فيه من المناسبة لأمرين ،
أما أوَّلُ فلأن أوَّلَ عشرتها يكون حسناً موفقاً ، ومن بعد
ذلك يعود إلى الفساد والرداءة ، كرفع المزبل ، فإنه يُعجب
أوَّلًا ثم يذبل ويحف ويبرول على القرب ، وأما ثانياً فلأن
غضرتها وروثها أيماء قليلة ، وعن قريب وقد صارت
مفحمة ^(١) ذات دُلول ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله

وسلم (جابر) حين سارده من مكة الى المدينة ، وقد سألته
عن نكح ، هل بكراً أم ثيباً ، فقال له (إذا قدمت
فالكيس الكيس) كنى بالكيس عن حسن الثمائل في
الوقاع ولطيف المعاشرة عنده ، والإقلال منه ، ولقتصر على
هذا القدر من الكتابات فيه كفاية وتنبية بالاق
على الأكثر

(النوع الثالث)

(بما ورد من الكنى عن أمير المؤمنين كره الله وجهه)

اعلم أن الكتابات في كلامه عليه السلام أكثر من أن
تُحصى ، ولكننا نورد من ذلك نكتات لطيفة . فمن ذلك قوله
عليه السلام : في ذم البصرة وأهلها (كنى جند المرأة
وأعوان البهيمية ، رغا فأجبنه وعقر فهرشته) فأخرج هذا
الكلام فخرج الكناية ، فجعل قوله . كنم جند المرأة . كناية
عن خفة أديانهم وترك التصلب والوثاقة فيها ، برياسة المرأة
عليهم ، ويشير الى سقوط المروءة واشهامه . وقوله (وأعوان
البهيمية) جمعه كناية عن جهلهم وسخف حلومهم وفراغ
قلوبهم ، حيث انتقادوا للجمال . وكانوا بأعاليه فساروا حيث

سار، ووقفوا حيث وقف، وهذا فيه نهاية الانتقاص ونزول
 القدر وقوله (رَغَا فَأَجَبْتُمْ) جملة كناية عن دُعَاء عائشة إلى
 حربه وتأييدها عليه، وتشميرها في قتاله، وقوله (وعقر فهرشته)
 جملة كناية عن الطيش والعتل، وكثرة النزاع، وهذه
 الكلمات في الكناية كلها دالة على نهاية الدم لهم، والركعة
 لأحوالهم، والتلبس باحصال الدنيئة في الدين والدنيا،
 وانسلاخهم عن الحصال الشريفة، والمراتب العلية، وهو بأسره
 حكاية عما كان بينه وبين عائشة وأهل البصرة، وطلحة،
 والزبير يوم الحبل، وصفه ما كان منهم ومنه في ذلك، ومن
 ذلك قوله عليه السلام: لما قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ودعى إلى المباينة فقال: ما أجزر واقعة بمصائبها آكلها)
 فجعل هذا كناية عن أمر الخلافة وأنها صعبة عسرة، لدسها
 حقيرة وأتاعها قليلة، وأخطارها عظيمة، وأمورها صعبة،
 فجعل هذه الأشياء كناية عما ذكرناه، ثم قال: (فإن أقل،
 تقولوا حرص على الملك، وإن أنسكت، تقولوا جزع من
 الموت) وهذا كلام، أخرجه نخرج الكناية عن كونه غير
 منقاد لما قالوه، ولا طيب النفس لما دعووه إليه، ومعناه، فإن
 أقل (نعم) وقع في نفوسهم أن مساعدتي إنما كانت من

أجل محبتي للدنيا ، وشغفي لذتها ، وطمعي في عاجلها ، وإن
أسكت ، أي لا أجيبهم إلى ما قالوا . ومع في نفوسهم أن
سكوتي ، وعدم انقيادي ، كان الآ من أجل جزعي من
الموت ، واقتحام موارد ، ومفاساة الشدائد ، وتحمل أعباء
الخلافة والهوس بأثقالها . ومن ذلك قوله عليه السلام في
الشقيقية (أما والله لقد تَمَصَّهَا فَلَانٌ) يَكْنَى بذلك عن
(أبي بكر) في خلافته ، (وإنه ليعلم أن محلي منها محل لقطب
من الرجا) كنى به عن استحقاقه للإمامة ، وأهيمه لها .
وسبقه إليها ، لاستكمال حصالها فيه . (ينحدر عن السيل .
ولا ترتقي إلى الطير) كنى بذلك عن علو شأنه . وارتفاع
قدره ، وعظم خطره عند الله (فسدت دونه ثوب وطوبت
عنها كشح) كنى بذلك عن إعراضه عن الإمامة ، لأمر
جرت وعوارض حضرت ، فرآى أن الإعراض أخفى .
وأسبغ للدين وأرضى ، والسدُّ هو إرخاء جاني الرداء .
وطى الكشح ، كناية عن القطع ، يقال فلان طوى كشحه
عني ، إذا قطعك ، ويحتمل أن يريد بطي الكشح ، أنه
أصمر ما في نفسه ، وستره وكتمه . يقال طويت كشحي .
عن الأمر ، إذا أضمرته وسترته . وكلا الأمرين صالح

ها هتائم قال (حتى مضى الأول لسبيله) كنى به عن أبي
بكر (فأدلى بها لي فلان بعده) كنى به عن عمر من تحمله
للخلافه بعده (إلى أن قام ثالث القوم) كنى به عن عثمان
وخلافته (وقام معه بنو أبيه) كنى به عن بني مغيظ
(يخضمون مال الله خضمة الإبل ، نبتة الربيع) يكنى به
عن أخذ الأموال من غير حقها ، ووضعها في غير أهلها ، ولقد
كان الأمر فيهم كما قال عليه السلام من الخضم والقضم ،
والتوسيع في الأموال ، والترفع فيها ، فهذه الخطية مشتملة على
توهم . وصطبار على ما كان منهم في لإمامة ، من الاختصاص
والإيثار . وه يصدر من جهته عليه السلام ما يكون قدحا
في أديانهم ولا خطأ لمراتبهم ، ولا نقصا لأقدارهم ، وقد ذكرنا
تقرير إمامته بالنصوص ، وأوردنا ما يتعلق بحكم من خالفها في
لكب العقبة ، ومن ذلك قواه عليه السلام ، في من ينصدي
للحكم وليس أهلا له . (فإن نزل به إحدى المهمات هيا لها
حشوا رث من رأه ، ثم وضع به ، فهو من لبس الشبهات ،
في مثل سجع العنكبوت . لا يدري ، أصاب أم أخطأ) فهذا
خارج مخرج الكناية عن جهله ، وقلة البصيرة فيما يأتي ويذر ،
ثم قال (جاهل خباط جهالات ، عاش ركاب عشواء آت)

كنى به عن أنه لا يذرى . أين يضع قدمه . ولا أين منتهى
قدره (لم يَمُضْ على العالم بضرس قاطع . نذرى الروايت
إذراء الریح لهشيم) كنى به عن خفة الوطأة في العيم . وعدم
القوة على إحكام أصوله وفروعه . وهي كناية لطيفة لا يقوم
لأحد بها لسان ، ولا يطمع على منج فصاحتها لسان . ولا
يعرف قدرها ، ولا يستولى على سرها . ويعبر قدر جوهرها
الا الخواص من أهل هذه الصناعة ولتلك الأمثال نصرها
للناس وما يعقلها الا العالمون

(النوع الرابع)

(ماورد من الكنايات في كلام السعدي)

فمن ذلك ما روى عن عمرو بن العاص أنه لما زوج
ولده عبد الله بن عمرو بن العاص امرأة فكثت عنده
ثلاث ليال . لم يذن منها . وإنما كانت ملتفتة الى صلاته .
فدخل عليه عمرو بعد ثلاث فقال لها . كف تريين بملك .
فقالت : نعم البعل هو . الا أنه لم يفش لنا كنف . ولا
قرب لنا مضجعا . فقولها (لم يفش لنا كنف) من الكنايات
الغريبة ، والكنف هو السر . والكنف الوعاء . وكلاهما

محتمل ههنا . ومن أمثال العرب قولهم (إيتاك وعقيلة الملح)
 جمعوا هذا كناية عن المرأة حسناء في منبت السوء . فإن
 عقيلة الملح ، هي اللؤلؤة تكون في البحر ، فهي حسنة ،
 وموضعها ملح ، ومن ذلك قولهم (ليس له جلد النمر ، وجلد
 الأسد) إذا كثرت عداوته ، وعظم حقدته ، واشتد غضبه .
 ولقد قال أمير المؤمنين لابن عباس (وقد بلغني تنمرتك على
 نبي تميم) يشير به الى ما ذكرناه . ومن هذا قولهم (قلب له
 ظهر المجن) جعلوه كناية عن أن يبدو له خلاف ما كان
 يعهده منه . من لألفه والمودة ، ومولاهم (فلان ورمت ألقفه
 عني) إذا كان مفتاطا يظهر الخلق والغضب . ومن هذا
 قولهم (الآن حمى لوطيس) جعلوه كناية عن شدة الحرب
 والتحامها . أخذوا لها من حر النار ، والوطيس الثور . وقد
 قيل إن أول من تكلم بهذا مثل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في حنين) أما رأى جلادهم بالسيف بعد الهزيمة
 امسمين . قال ذلك . فإن صح هذا كان لأحسن إيراد
 في مسم كناية الأخبار . ومن ذلك ما ورد عنهم من قولهم
 (التفت حلفتا البطان) وهذا مثل جعلوه كناية عن
 شدة الأمر . وازدحام العظام في الحروب وغيرها ، ومن

ذلك ما روى أن امرأة جاءت إلى عائشة رضي الله عنها .
 فقالت : أُقَيِّدْ جِلِّي ، فقالت لها عائشة (لا) وأردت
 المرأة أنها تصنعُ بزوجها شيئاً يمتعُه عن غيرها ، أي
 تربطه أن يأتي سواها . فظاهر هذا اللفظ يفيد تقييد
 الجمل ، وباطنه أنها جمعت كناية عما ذكرناه ، ومن هذا
 ما يحكى عن عبد الله بن سلام أنه أتاه رجل عليه ثوب
 مصفر فقال له . لو أن ثوبك هذا في ثور أهلك لكان
 خيراً لك ، فذهب الرجل فألقاه في الثور ، فاحترق .
 ولم يرد عبد الله حترقه وإنما أراد محاربه وهو أنه لو باعه
 وصرف قيمته إلى دفيق يخبره في الثور أو حطب يصبه
 فيها لكان خيراً له ، وهذا الكلام حكاه ابن الأثير
 عن عبد الله بن سلام . وهو مأثور عن الرسول صلى الله
 عليه وسلم ، بمعناه في سنن أبي داود . ويمكن أن نقول
 ما نقله عبد الله بن سلام هو من جهة الرسول صلى الله عليه
 وسلم ، ومن هذا قولهم (فلان قدّم رجلاً ويؤخر أخرى)
 جعلوه كناية عن بتخير في أمره ، فلا بدري كيف نرده ،
 ويصدره ، وقولهم (مارال يفتن في الدّروة والغارب)
 يجعلونه كناية عن يريد التلطّف والاحتياح في المساعدة إلى

ما يقصده ويريد ، وفوهم (فلان يتفخ في غير صرم) جمعوه
 كناية عن من يفعل فعلاً لا يجدى عليه بفائدة ، ولا يعود عليه
 بنفع . لأن التفخ في غير صرم لا يورى نارا ، ومن هذا
 فوهم (فلان يخط على الماء) يكون هذا كناية عن يفعل
 فعلاً كون عدمه كوجوده بإضافة الى عدم الفائدة . لأن
 الخط على الماء يذهب في سرع شئ ، وأقربه . والكنايات
 كثيرة في كلام العرب ، وأمثالها ، وفيما ذكرناه غنية وكفاية .
 وبالله التوفيق . واعلم أن هذه الأمثلة التي أسفناها من
 الكنايات من الكذب . والسنة . وكلام أمير المؤمنين . في
 الكناية فإنها واضحة في الاسعاره وصوحاً كلياً ، واحتمالها
 للكناية بعد يحتاج الى تكلف . والمقصود هو معرفة الأمثلة
 والصحح المقصود بها . فإن هي صلحت حصل المقصود ،
 وإن كانت غير صاحبه للتمثيل . طلب غيرها ولم يكن خللاً
 يخل بالحقيقة المطلوبة

(النوع الخامس)

(فيما ورد من الكنايات الشعرية)

من ذلك قول أبي الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة

وشر ما قنصته رحتى قنص

شهب البرة سوء فيه والراح

فكنى بالبراد عن سيف الدولة . وبراخيم . عن غيره .

وأنه يستوى فيه فى المال هو وغيره ، ومن ذلك قول الأثير

الاسدى

ولقد أروح بمشرف ذى مئة

عسر المكرة ماؤه يتفصد

مرح يطير من المراح لمأبه

ويكاد جلد إهابه يتقدد

وكان عينا لارعة له فى النساء . وكان كثيرا ما يصف

ذلك من نفسه . هذان البيتان حمدا كنية . فيما كما ترى

دالآن بحقيقتهما على شئ . وبمجازهما على غيره . وهذه هى

فائدة الكناية . وحكى ابن الأثير أن سعيد بن عبد

الرحمن وفد على هشام بن عبد الملك . وكان حميل الوجه .

فراوده عبد الصمد على نفسه ، فدخل على هشام متعصبا

وهو يقول

أما والله لولا أنت لـ

يبح منى سلسا عبد الصمد

فقال هشام ، ولما ذاك فقال
إِته قد رام مِى حِطَّة
لم يَرُمها قبله مِى أحد

فقال له هشام ، وما هى فقال
رَامَ جهلاً بِى وجهلاً بِأبى
يُدخلُ لَأَفمى الى خيس الأسد
قال فضحك هشام ، وقال : لو فعلت به شيئا لم أنكره
عليك . ومما أنشده ابن الأثير فى الكناية وقال من لطيفها
وعجيبها لأبى نواس فى الهجاء

إذا ما كنت جَارَ أبى حُسَيْنٍ
فتمَّ وَيَدَاك فى طَرَفِ السِّلَاحِ
فَرَّ له ساء سارقت
إذا ما بنى أطراف الرِّمَاحِ
سرقن وقد نزلن عليه أبرى
فلمَّ أَطْفَر به حتى الصباح
حذاء وقد تَخَدَّش جانِبَاهُ
مِنَّ إلى من أَلَم الجرح

فجعل قوله (أطراف الرماح) كناية عن العضو المشار
إليه ، وهذه عبارة في غاية اللطافة ، واحسن والرشاقة . ومن
جيد الكناية وبديعها ما قاله الفرزدق يري مرأته

وجفن سلاح قد رزئت فلم أنح
عليه ولم أبعث عليه البواكيا
وفي جوفه من دارم ذو حفيظة

لو أن النايا أمهلت لنياليا
وقد قيل إنه ما كنى عن مرأة مات أحسن من هذه
الكناية ، وإنها جيدة في معناها . فائقة في مقصودها
ومغزاها . ومما حسن موقعه في الكناية قول الشريف الرضي
أحن إلى ما يضمن الخمر والحلى

وأصدف عما في صنان المآزر
ومن ذلك ما قاله أبو تمام في الاستعطاف
ما لي رأيت تراكم ييس الثرى

ما لي أرى أطوادكم تهدم
فجعل ييس الثرى ، كناية عن تنكّر ذات البين .
يقال ييس الثرى يتي وبين فلان . إذ تنكّر لود الذي بينك
وبينه ، وهكذا تهدم الأطواد فانه كناية ، إما عن موت

الرؤساء . وإمّا عن خفة الخوم وطيش العقول . ومن ذلك
قول أنى لو اس يكنى به عن امرأة

نُحاول أن يقوم أبو زياد وذوون فيامه شيب الغراب
أنت يجربها ككنال فيه * فعادت وهي فارغة الجراب
فقوله (أنت يجربها تكنال فيه) من الكناية اللطيفة .

ومن هذا قول زياد الأعجم

إنّ الساحة والمروءة والندى

في قبة نصبت على ابن الحشرج

فأراد أن يقول : إن الساحة والمروءة والندى مجموعة فيه ،
أو مقصورة عليه ، أو مختصة به . لكنه عدل إلى ما هو أرق
من ذلك ، وأدخل في لا محجاب والمدح ، جعلها في (قبة)
وكنى به عن كونه فيها وأنه متمكن في الندى ، منسدل عليه
كالقبة المضروبة على كل ما تحويه ، ومن ذلك ما قاله بعض
الأذكياء في الكناية

وما يك في من عيب فإني

جبن الكلب مهزول الفصيل

وكنى عن كرم نفسه ، وكثرة قراة للضيغان ،

يُجِبُّنَ الْكُتُبَ ، وَهَذَا الْمَصِيلُ . وَلَوْ صَرَّحَ أَفْعَالُ . إِنَّ جَنَابِي
مَا هُولَ ، وَكَلْبِي مُؤَدَّبٌ ، لَا يَنْشُكِرُ الضَّيْفَ . وَلَا يَهْرُ فِي
وَجْهِهِمْ ، وَإِنِّي أَتَحَرُّ التَّوَقُّ ، فَادْعُ فَصَالَهَا هَرْنِي ، وَمِنْ ذَلِكَ
مَا قَالَه بَعْضُ الشُّعْرَاءِ

يَكَادُ إِذَا مَا أَبْصَرَ الضَّيْفَ مَقِيلًا
يَسْكَلُمُهُ مِنْ حَيَّةٍ وَهُوَ أَعْمَى
وَهَكَذَا وَرَدَ قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ
فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا حَلٌّ دُونَهُ
وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
فَتَوَصَّلْ إِلَى إِثْبَاتِ الصِّفَةِ لِلْمَدْحِ . بِإِثْبَاتِهَا فِي مَكَانِهِ .
وَالِى لِرُومِهَا لَهُ ، بِلَزُومِهِ الْمَوْصِعِ الِذِى يَحُلُّهُ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُ
حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ

بَنَى الْمَجْدُ يَتَنَا فَاسْتَفَرَّتْ عِمَادُهُ
عَلَيْنَا فَأَعْيَا النَّاسَ أَنْ يَتَحَوَّلَا
وَقَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ

ظَلَلْنَا نَعُودُ الْمَجْدَ مِنْ وَعْكَكَ الِذِى
وَجَدْتَ وَقَلْنَا اعْتَلَّ عَضْوٌ مِنَ الْمَجْدِ

فكنتي باعتلال عضومنه ، عن اعتلال عضوم من المجد ،
ومن هذا ما قاله البحترى أيضاً
أو ما رأيت المجد ألقى رحله
في آل طلحة ثم لم تحول
ومن هذا قول أبي تمام
أبين فما يرزق سوى كريم
وحسبك أن يرزق أباً سعيد
وقول الآخر
متى تخلو نعيم من كريم
ومسلمة بن عمرو ومن نعيم
ومن الكناية قول بعضهم : يصف امرأة بالعفة
بيت بمنجاة من اللوم بيتها
إذا ما يُتوت للملأمة حلت
ومن غريب الكناية وبديعها ما قيل في أبيات الحماسة
أبت لروادف والثدي لقمصها
مس البطون وأن تمس ظهورا
وإذا الرياح مع العشي تناوحت
نبهن حاسدة وهجن غيورا

فكفى عن كبير الأعجاز . ونهود الشدى . بارتفاع
القميص عن أن يمس بطناً أو ظهراً ، وهذا من عيب الكناية
وعريتها

ومن هذا ما قاله بعض الشعراء
بعيدة مهوى القرط بما لوقل
أبوه و يما عبد شمس وهاشم

ومن هذا النوع ما قاله بعض المغاربة
رَشَا يَرْنُو بَرَجَسَةً وَيَقْطُو

سوساب ويسم عن فاح
يشير إلى قرطاه ونصفي

خلاخه إلى نغم الوشاح
ومن غريب الكناية قول بعضهم في أيام الأسبوع
سبع رواحل ما ينح من الولى

سئم تساق بسبعة زهر
متواصلات لا لدعوب يملها

باق تعافيتها على لذر
ومن لطيفها قول بعضهم في حجر المحك

القرى بإثبات شاهدها وأقت برها ، على صحة وثبوتها . وعلمنا
على صحة وجودها . وذلك لا محالة ككون نبع من إثباتها
بنفسها فتكون بمنزلة دعوى مجردة عن البرهان . وأين حال
دعوى مقررة بالدليل ، عن حال دعوى لا وثبوتها زهاب
ولا تعليل ، فإذا عرفت هذا فترجع الى حال لأقسام
ولأحكام ، وهذا بخلاف . نعمتكم نعموه لله تعالى

× بحث لأول ×

في حال فرد

ومعهم باعتبارات كثيرة ولكن سنسير الى ما يخص
ما نحن فيه وهي الآلة

(اسم لأول)

يعبر د بها الى مفرده . ومركبه . فاما مفردة . فهي
ما كانت ككلمة حصة في المنصه او حده . وهذا كقوله
تعالى « إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً وَلِيَ نَعِجَةً
وَاحِدَةً » فالمراد بالنعجة في كلا موضعين . مرة . وبعدي كني
بالنعجة عن امرأة لما بينهما من الملائمة في التدلل والضعف
والرحمة وكثرة التألف . وكقوله تعالى أولادكم نساء »

فانه كناية عن الجماع وحسكى عن القراء أنه قال : ان الجبال
في قوله تعالى « وان كان مكرهم لتزول منه الجبال » المراد
به أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل الجبال كناية عنه ،
وهذا إما يتحمل على هذا المعنى اذا كانت (إن) نافية ،
فيكون المعنى وما كان مكرهم لتزول به أمر النبي صلى الله عليه
وسلم وما جاء به من الحجج الواضحة ، فأما اذا كانت (إن)
على بابها في التوكيد للجملة ، فالجبال باقية على حقيقتها ،
ويكون المعنى فيه وإن كان مكرهم من عظمة أمره ونظامه
شأنه في الإنكار والتكذيب لتزول منه الجبال الروابي على
رسوخها ، وقوة أمرها في الثبوت والاستقرار ، فعلى هذين
التأويلين وردت القراءتان في نصب اللام ، ورفعها ، فالتنصب
يؤيد التأويل الأول ، فتكون اللام مؤكدة للجمد ، والرفع
يؤيد التأويل الثاني ، وتكون اللام فيها هي الفارقة بين
المؤكد ، والنافية ، ويكون القراءة بالرفع في قوله (لتزول)
دالة على التخييل ، كأنها لعظم دحولها في الإنكار وإغراقها
فيه ، بمنزلة قلع الجبال ، وإزاحة الصخور ، ونظيره قوله
تعالى « تكاذب السموات يتفطرن منه ونشق الأرض
وتحمر الجبال هذا أن دعوا للرحمن ولد » وهذا وارد على

جهة الكثرة . ومنه قول أمير المؤمنين كرم الله وجهه لولده
محمد بن الحنفية لما عقد له الزايرة في مفسر (أعر الله
حجتك وأيد في الأرض قدمك ، نزول الجبال الرواسي ولا
ترول ، وأما المركبة فأكثر ورود الكناية عليها . وهد
كقولك : الكرم في برديه ، والمجد في توبه . والمغاف
في عطفه . وهد كله في المدح ، فاما الكناية في لزم
مكفولهم (إنك لعريض الوساد) كما ورد في الحديث عن
رسول صلى الله عليه وسلم أنه لما نزل قوله تعالى (واكلوا
واشربوا حتى تنين لكم الخيط لأبيض من الخيط
الأسود) جعل عدي بن حاتم ، خيطين في يده ، أحدهما
أسود والآخر أبيض ، علامة للفجر . فحكى ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بما فعل . فقال له الرسول
يا عدي . إنك لعريض الوساد . وهو كناية عن بله اللسان ،
وقلة فطانته ، وتقصان كاسته . وقولهم (فلان عريض القفا)
يحملونه كناية عن مهاذته وقلة ذكائه . ومنه قول أمير المؤمنين
لبعض الناس (وإنه لمزهو في عطفه ، مختال في برديه ،
نقال في شراكية) يشير بذلك الى حمفه وخيالاته ، جعل ذلك
كناية عنه ، نعم وزود الكناية إنما هو على جهة الشبيه

عند السامع والضرر. فإذا وردت على طريقه التركيب كانت
أشد ملائمة. وأعظم للاءه. وإذا وردت على صورة الافراد
لم تكن لها تلك المزية التي حصلت للمركبة، ومثاله أنك إذا
قلت في الكناية المركبة. فلان في الثوب، وأردت إيراد
على صورة المشبهة. فقلت تقول هو في زهره العرّص من
لعوب كزهره ثوب من الأدياس. وقد حصل على هذا
أن يفسر الصحت مشبهه ووجدت المناسبة وتظهر أمر
الكناية، وإذا قلت في الكناية المعردة. اللبس. في الجماع
لم تكن في تلك الدرجة من المناسبة وقوة المشبهة كما ترى

(تفسير شافى)

عسر حاد في قربه وبعدد. وهي بالقريبة ما
كون الاسم إلى المصوب أقرب للورد. وزيد بالبعيدة
ما كون الاسم إلى مضموم من لازم أبعد منه، ومثال
أمره قوله (حيد مهي لهرص) فإنه كناية عن طول
عنفه. وهذا حصل على قرب من غير عيار وسطة ونحو
قوله (أنت برودف وثدى لقمصها) فإنه كناية عن كبر
الأنحر ونهود شدتي. هذا كله معدود في واضح الكناية وأما

الحي من القرب منها فهو كقولك فلان عريض الفم ،
 فإنه كناية عن الألفة ، من الدس ، وقولهم ينف فلان عريض
 لوساد ، فإنه كناية عن هدة الكناية ، وكقول بعضهم ينجو
 من به داء الأسد وهو البخر

أخو حرم أعادته منه نورا

هناك بالضمبض مستخدم

وقال بعضهم في رجل يهود

رد أبوك ثمت يوم رقت

فم توجد لأمت انت بعد

فقوله انت بعد ، جمع كناية عن العذرة ، وقد كاه
 نحصل على القرب في كناية ، ومن البعده قولهم فلان
 كثير الرماد ، فهذا تكثر فيه الوسائط ، لأنك تنتقل من
 كثير الرماد الى كثرة حجر ، ثم الى كثرة الاحراق تحت
 القدر ، ثم الى كثرة الطبخ ، ثم الى كثرة لآكليس ، ثم
 الى كثرة الأصناف ، ثم الى كونه مضيقا ، وهذا كقولك
 فلان جبان الكلب ، مبرور الفصل ، من الوسائط كثر
 فهما ، فلهذا كان ما هذا حاله معدودا في بعيد الكناية

﴿ التقسيم الثالث ﴾

باعتبار حكمها إلى حسنة وقيحة، فالحسنة ما قدمنا ذكره
من الأمثلة، ومن هدام ورد في السنة النبوية وهو أن امرأة
جاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تسأله عن غسلها من
الحيض، فأمرها كيف تغسل، ثم قال لها: خدي فرصة
من مسك فتطهري بها، فقالت كيف أتطهر بها، فقال
تطهري بها. فقالت كيف أتطهر بها. فقال سبحان الله،
تطهري بها. قالت عائشة فاجتذبتها من ورائها، وقلت لها
تتبعي بها آثار الدم، ففوطها: آثار الدم، كناية عن الفرج،
ومنه قول أعرابية تصف زوجها، له إبل فليلات المسارح.
كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهر، أيقن أنهن
هو الملك. ومثال القبيحة ما نخو عن الفائدة المرادة من الكناية.
وهو عيب عند أهل البلاغة. ومن هذا قول الشريف الرضي
يرثي امرأة (إن لم تكن فصلا فعمد نصال)

وهذا عديم من ركبك الكناية ورد فيها فانه لا يعطى
الفائدة المقصودة من الكناية، بل ربما سبق الوم في هذا
الموضوع إلى ما يقبح ذكره من النعمة بالريية، ومن هذا قول
أبي الطيب المتنبى أيضا

يأتى على شففى بما فى خمرها * لأعفُ عما فى سراويلاتها
 قل بن لاثير فهذه كناية عن النزاهة والعفة الا أن
 المجبور حسن منها وما دالك الا لنزول قدره وسوء ألفه
 وقد أحاد اشرف لرضي فيما أساء فيه بو الطيب فأورده على
 أحسن هيئة وجاء به فى عجب وادب
 أحسن لى * بضمن خمر وخلقى
 وأصدف عما فى ضمن الدار
 الى غير ذلك من الامثال

البحث الثانى

فى ... حكم

علم أن أنس الموصى وسكوها موقوف على إحراقها من
 عامس الى وصح ومن خفي الى جنى . وءى بها بصريح بعد
 مكنتى وأن تردّها فى شئ نعمها به الى شئ آخر هي شأنه
 أعلم ونفثها به أقوى ، وتحققها له أدخل . ومن ثمّة كان التمثيل
 بالأمور المشاهدة وقع ولمادة الشبه أقطع . واد أردت أن
 ترى شاهداً على ما قلت . فاطر لى قوله تعالى " كمثل
 العنكبوت اتخذت بيتاً " والله تعالى ضربه مثلاً لضعف الأمر

وهو في كل شيء، فانت لو فكرت في نفسك وبالغت في
 ظرك وحدسك في وصف الصنف، اكان غاية أمرك ونهاية
 تقديرك. ان تقول كأنصف ما يكون وأهونه، أو تقول هو
 كاهو، أو غير ذلك من التقدير والتصوير، اكان دون
 ما ذكره الله تعالى في المثال، وهكذا لو قلت فلان يكذب نفسه
 في قراءة الكتب. وينبغي نفسه بحمها، ويتحمل في التعلم
 الإحسان والمتعب كلها وهو لا يفهم شيئاً ويسكت. فإنك
 تجد فرق بين أن تذكر هذا وبين أن تلو لآيه وتقول
 «كمثل احمار يحمل أسوداً» فإنك تجد مصداق ما قلته فيها
 وهكذا فإنك تفصل بين أن تقول إني أرى قوماً لهم منظر
 وليس لهم مخبر. وبين أن تتبعه بقول من قال
 لا مجيبك الشب والصور «سعة أعتار من ترى بقر
 في خشب السرو منها مثل» له رؤا وماله ثم
 فإنك تجد فرقاً بين الأمرين، وهكذا حال غيره من
 الأمثه والشبهات. وإذا اتهمت هذه القاعدة وعمى الكناية
 لها في البلاغة موقع عظيم فاتها فيد الالفاظ جمالا، وتكسب
 معاني د باجة وكالا وتحرك النفوس الى عملها. وتدعو القلوب
 الى فهمها. فإن أوقعها في المدح كانت أرفع وأحسن، وفي نفس

اممدوح وقع وأمكن ، وإن صدرتها للدم كانت آفة وأوجع .
 وإلى ذكر فضائح المذموم أسرع وأخصع . وإن أذختها من
 أجل الحجاج كان البرهان بها أوضح وأور . والسطر بها
 أقدر وأقهر . والإخام بها أشهر . والسطر أعظم وأهر . وإن
 وقعت في الافتخار كان صباؤا سعة . ومناره أعلى وأرفع .
 وإن كانت موجهة للاعتدال فهي إلى سائر سخائم النوب أعجل
 وأقرب . وبوحر الصدور وفي غرب غرضها ذهب . وإن
 صدرت للاتعاط كانت في إمالة في النصيحة أنجع . ومرض
 القلوب أشقى وأثقل . وإن أردت بها جاب لا عيب ورضا .
 كانت بطيب الصبغة وابن العريكة أنقى . وعلى نوره بوارده
 الألفه أوفر . فهي كما ترى واحدة من البلاغة في أعلى مراتب .
 وحائز من الفصاحة أعظم منسوب وقد نجز عرسها بحمد الله تعالى
 بحمده تعالى قد تم الجزء الأول من كتاب

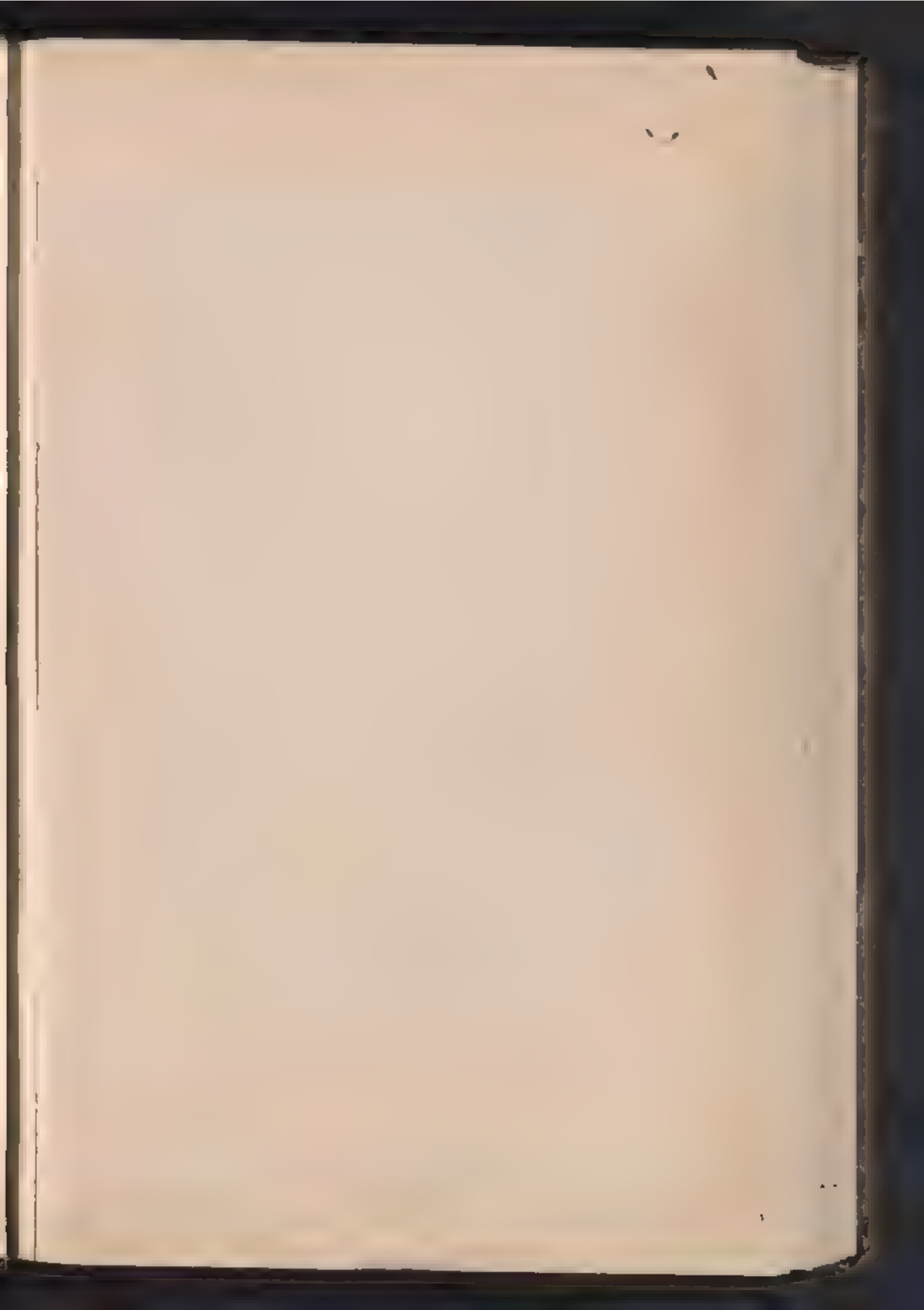
الطراز في علوم حقائق الانجاز .

ويليه الجزء الثاني وأوله

المقدمة الرابعة

من قواعد

الانجاز



22 JAN 2003



